جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2025
التقرير الاستراتيجي السنوي الحادي عشر
الجزء الثالث
الحالة العامة

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2025

الجزء الثالث

الحالة العامة

التقرير الاستراتيجي

الحادي عشر

تقرير عام 2025

الإصدار الحادي عشر

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال حاج جمعة

الإخراج الفني

مُصطَفَى مَحمود

@STG.CENTER

@stg.center

@Stg_center

@stg.center

info@stgcenter.org

+905535152346

+902125156875

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤيــة

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهـــداف

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير.
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة.
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات.
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات.
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي .
- استكمال منصة للمنح الدراسية.
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل.
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

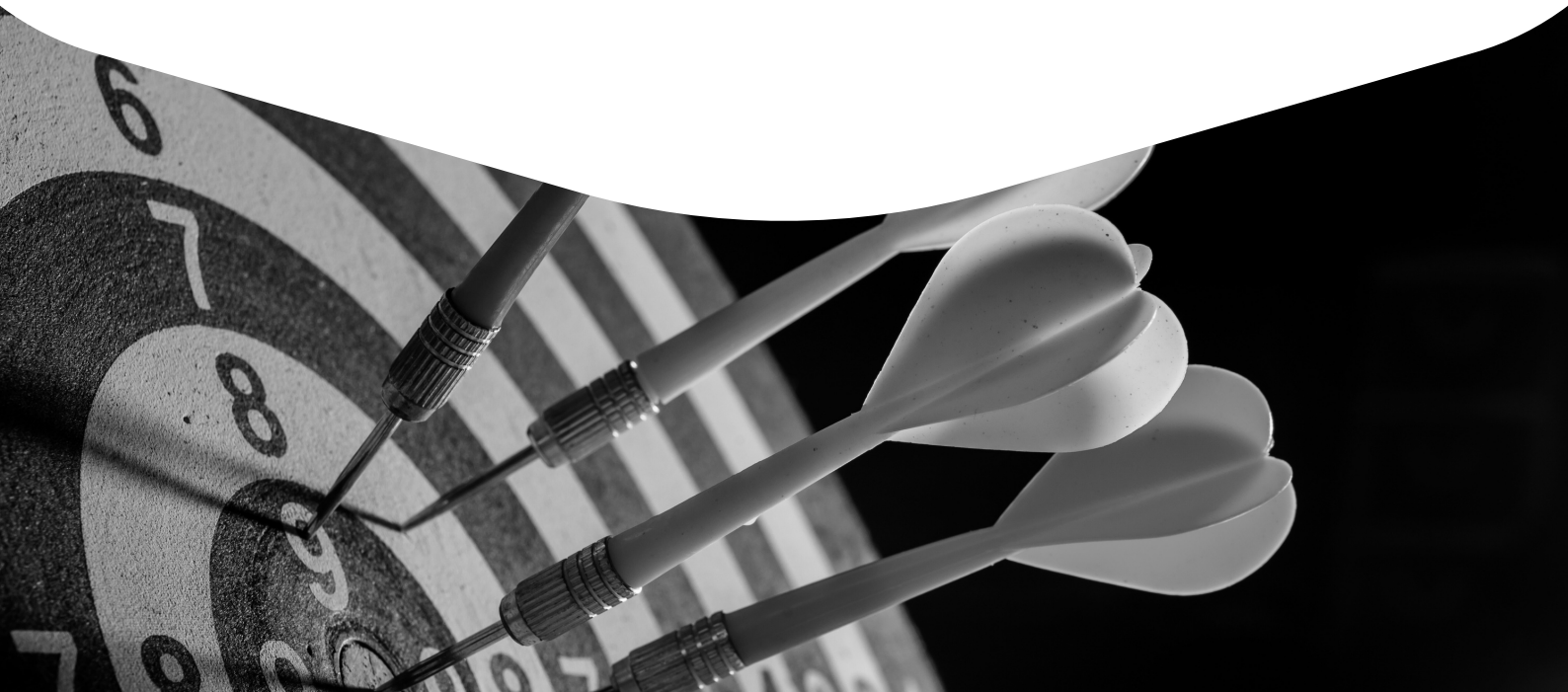

في جذور السيادة المفقودة: مخاضُ النظام الإقليمي في ممرّات السيولة

مقدمة التقرير الاستراتيجي الحادي عشر

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».. والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى، وبعد؛

يدخلُ العالم في عامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ نفقًا تاريخيًا يتجاوزُ مفهوم «الأزمة» ليلامسَ تخوم «التحوّل البنيوي» الشامل؛ حيث لم يعد الشرق الأوسط مجرد رقعة جغرافية للتدافع، بل غدا المختبرَ الأول لولادة «عالم ما بعد اليقين الأطلسي». إن القراءة العميقة في ملفات هذا التقرير تكشف لنا عن مشهدٍ سائل، انكسرت فيه القواعد القديمة التي أرساها القطب الواحد، لتبرز مكانها «براغماتية سيادية» صلبة، تنتهجها القوى الإقليمية (كالسعودية، وتركيا، ومصر، والجزائر) التي ما عادت تقبلُ بالتموضع في معسكراتٍ جاهزة، بل باتت توزعُ مصالحها بين «بريكس» والناتو، وتشتري السلاح من الغرب لتبيع الطاقة للشرق، في فلسفةٍ جديدة تضعُ «السيادة الوطنية» فوق «التبعية الأيديولوجية».

على المسرح العالمي، نلحظُ تراجعاً للمظلة الأمريكية التي باتت تعاني من «تصدعات أطلسية» داخلية، مما فتح الباب على مصراعيه لروسيا والصين لاستثمار هذا الفراغ في «الجنوب العالمي». هذا الانحسار لم يترك الإقليم في سكون، بل أدى إلى ولادة تحالفات «هجينة» وغير مسبوقة؛ كالتحالف السعودي الباكستاني الذي يمزجُ بين الثقل المالي والعمق النووي لخلق توازن ردعٍ مستقل، والتكامل الدفاعي القطري التركي الذي وصل ذروته. إننا أمام «أركيولوجيا» حقيقية، تنقبُ في ركام المنظومات التقليدية لتبني فوقها «سيادات بديلة» تعتمدُ على التحكم في الممرات البحرية (باب المندب والمتوسط والخليج) وسلاسل توريد الطاقة التي غدت «تُحرس بالرصاص» وتُدار بالذكاء الاصطناعي.

وفي خضم هذا التحول البنيوي، لا تكتمل صورة المشهد دون التوقف عند الانعطاف الحاد الذي فرضه قرار (ترمب) وتوجهات إدارته؛ إذ مثّل هذا المسار محاولةً لـ (تأميم المستقبل) عبر استهداف الروافع الأيديولوجية والسياسية للإقليم. لقد سعت هذه السياسات إلى إزاحة حركات الشعوب في المنطقه من معادلة الفعل السياسي، ومحاصرتها في زوايا (التهديد الأمني) لإخلاء الساحة لمشاريع (السيادة البديلة) التي تتبناها بعض الأنظمة. إن قرار (ترمب) لم يكن مجرد إجراءٍ إداري، بل كان محاولةً لفك الارتباط بين (الهوية الإسلامية) و(الفعل السياسي)، وهو مي}كد اصدامه بواقع الشعور العربى والاسلامى الرافض للهيمنه الترامبيه والصهيونيه .

أما في القلب النابض لهذا الإقليم، فإن «طوفان الأقصى» وما تبعه من تداعيات في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، لم يكن مجرد حدثٍ عسكري، بل كان «الزلزال» الذي كشف عورة «الردع الإسرائيلي» وأعاد تعريف الصراع كمعركة وجودية تتجاوز الوكلاء لتصل إلى المواجهة المباشرة. وفي الوقت الذي يحاول فيه الكيان الصهيوني الهروب إلى «الاستيطان» في الضفة لتعويض عمقه الأمني المفقود، تبرز المقاومة الفلسطينية كمتغيرٍ «بنيوي» لا يمكن تجاوزه، مدعومةً بحاضنةٍ شعبية أعادت الاعتبار لـ «الهوية الوطنية» كحائط صدٍ أخير أمام مشاريع التصفية.

إن الربط العضوي بين هذه الملفات يقودنا إلى حقيقةٍ فلسفية-سياسية واحدة: إن عام ٢٠٢٦ لن يكون عام الاستقرار، بل عام «الحسم اللوجستي والرقمي». ففي عالمٍ تتصارع فيه «الدول الضامنة» مع «الميليشيات التكنولوجية»، وتتحكم فيه الخوارزميات في مصائر الشعوب بقدر ما تتحكم فيه فوهات المدافع، يجد الشرق الأوسط العربي والإسلامي نفسه أمام فرصةٍ تاريخية لانتزاع مكانته كـ «قطبٍ طاقوي» وسيادي، شريطة أن ينجح في تحويل «وحدة المصير الميداني» إلى «رؤية استراتيجية موحدة» تتجاوزُ الانقسامات البينية لتواجه مخاض الأقطاب العالمية الجديدة بكل جسارة واقتدار.

يقف التقرير الاستراتيجي للعام الحادي عشر (٢٠٢٥)، تواليـاً، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام ٢٠٢٥. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية ...

ويحلل تفاعلاتها .. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجهات السياديه و الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي الحادي عشر؛ باكورة العقد الثاني؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات المسؤلين والقاده والشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً؛ نتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في ٣ إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنيًا لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

الفهـــرس

المحتويات	الكاتب	ص
التقرير التحليلي لواقع أمن الطاقة في الدول العربية لعام ٢٠٢٥	مجموعة التفكير الاستراتيجي	١١
تقرير الحالة العربية والإقليمية العسكرية خلال عام ٢٠٢٥	المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية	٤٥
المتغيرات الاجتماعية في المنطقة العربية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية	الدكتور كمال أصلان أستاذ فلسفة الأخلاق السياسية	١٠٣
اقتصاد منطقة الشرق الأوسط ٢٠٢٥ استمرار عدم اليقين باقتصاديات المنطقة	أ. عبد الحافظ الصاوي مدير منتدى الدراسات المستقبلية	١٤٣
الحركات الإسلامية في العام ٢٠٢٥ مخاضٌ عسير .. وتحوُّلاتٌ استراتيجية	أ. فايز الكيلاني مجموعة التفكير الاستراتيجي	١٧٨
أركيولوجيا القهر وصناعة التوحش: دراسة في تحولات السلفية الجهادية بين مطرقة الاستبداد وسندان الغلو (٢٠٠٠-٢٠٣٥).	أ. فايز الكيلاني مجموعة التفكير الاستراتيجي	٢٤٤
أركيولوجيا الانكسار والسيادة البديلة: مَخاضُ النظام الإقليمي في مَمَرّات السيولة (٢٠٢٥-٢٠٢٦)	أ. فايز الكيلاني مجموعة التفكير الاستراتيجي	٢٧٧

التقرير التحليلي لواقع أمن الطاقة في الدول العربية لعام 2025

مجموعة التفكير الاستراتيجي

مستخلص

التوصيف العام: الانتقال من الوفرة إلى الاستدامة

يؤكد التقرير أن عام ٢٠٢٥ هو عام «التنفيذ الفعلي» للتحول الطاقوي العربي؛ حيث انتقلت الدول من مرحلة الوعود السياسية إلى مرحلة التشغيل التقني لمشروعات عملاقة. يبرز التقرير ثلاثة مستويات للدول العربية: دول رائدة ومستقرة (السعودية، الإمارات، قطر)، دول مستقرة تقليدياً وتحاول اللحاق بالتحول (مصر، الجزائر، المغرب)، ودول تعاني من «فقر طاقوي» نتيجة النزاعات (سوريا).

الريادة الخليجية: السعودية والإمارات نموذجاً

المملكة العربية السعودية: تبرز كقائد عالمي في التحول الطاقوي عبر «مبادرة السعودية الخضراء». يشير التقرير إلى نجاح المملكة في رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، مع التركيز على مشاريع ضخمة للهيدروجين الأخضر (نيوم) واكتشافات غازية جديدة في الربع الخالي لتعزيز أمن الطاقة المحلي والتصديري.

الإمارات العربية المتحدة: تواصل دبي وأبوظبي ريادتهما عبر محطات الطاقة الشمسية العملاقة والبدء الفعلي في تشغيل مفاعلات «براكة» للطاقة النووية السلمية، مما جعلها من أقل دول العالم انبعاثاً للكربون في قطاع الكهرباء.

طاقة الرياح والهيدروجين: صدارة مصرية ومغاربية

مصر: يصفها التقرير بـ «عملاق الرياح» العربي؛ حيث حققت قفزات نوعية في مشروعات خليج السويس ورأس غارب، مما مكنها من تعزيز شبكتها القومية والبدء في مشاريع الربط الكهربائي مع أوروبا والسعودية.

المغرب: يظل الرائد في أمن الطاقة بمنطقة المغرب العربي عبر برنامج

«نسيم» للرياح ومشروع «نور» للطاقة الشمسية، مع التركيز المكثف على أن يصبح المغرب «جسراً طاقوياً» بين أفريقيا وأوروبا عبر الهيدروجين الأخضر.

التقليديون الجدد: الجزائر واكتشافات النفط والغاز

تسعى الجزائر في عام ٢٠٢٥ لتعزيز دورها كمورد موثوق لأوروبا. رصد التقرير «طفرة استكشافية» ونجاح جولات التراخيص الجديدة (ألجيريا بيد راوند) في جذب استثمارات كبرى لتعزيز احتياطيات الغاز الطبيعي، بالتوازي مع خجول في مشروعات الطاقة الشمسية في الهضاب العليا.

سباق السيارات الكهربائية والهيدروجين الأخضر

يرصد التقرير «ثورة صامتة» في قطاع النقل العربي؛ حيث بدأت السعودية (عبر لوسيد وسير) والإمارات والمغرب في بناء بنية تحتية قوية للسيارات الكهربائية. كما أصبح «الهيدروجين الأخضر» هو «النفط الجديد» الذي تراهن عليه الدول العربية (خاصة عمان، السعودية، ومصر) لتأمين حصتها في سوق الطاقة العالمي المستقبلي.

التحديات والأزمات: الحالة السورية

يمثل الملف السوري «الجانب المظلم» في أمن الطاقة العربي؛ حيث يعاني القطاع من تهالك البنية التحتية ونقص التمويل اللازم لإعادة الإعمار. يشدد التقرير على أن استقرار الطاقة في سوريا مرهون بتسوية سياسية تسمح بتدفق الاستثمارات في قطاعي الغاز والكهرباء.

الخلاصة والتوصيات الاستراتيجية

يخلص التقرير إلى أن أمن الطاقة العربي في ٢٠٢٥ لم يعد مرتبطاً فقط بحماية آبار النفط، بل بمدى القدرة على «تنويع المزيج الطاقوي». ويوصي التقرير بضرورة:

- تعزيز الربط الكهربائي البيني بين الدول العربية لتبادل الفائض.
- الاستثمار المكثف في تقنيات تخزين الطاقة (البطاريات العملاقة).
- توحيد التشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الهيدروجين الأخضر.
- الربط بين أمن الطاقة وأمن المياه (عبر التحلية بالطاقة المتجددة).

الفصل الأول: المملكة العربية السعودية - الريادة في التحول الطاقوي

١,١ الرؤية الاستراتيجية والأهداف الكبرى

تُمثّل المملكة العربية السعودية نموذجاً فريداً في التحول الطاقوي العربي، حيث تجمع بين دورها التاريخي كقوة عالمية رائدة في سوق النفط وطموحها الريادي في مجال الطاقة النظيفة والتقنيات الخضراء. تأتي هذه التحولات استجابةً لأهداف رؤية ٢٠٣٠ الطموحة التي تستهدف تنويع مصادر الطاقة، وتحقيق التنمية المستدامة، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠. وقد أثمرت جهود المملكة في تحقيق توازن دقيق بين استغلال مواردها النفطية الهائلة والاستثمار المكثف في تقنيات الطاقة المتجددة، مما يجعلها حالة استثنائية على المستوى العالمي.

يرتكز التحول الاستراتيجي السعودي على محورين رئيسيين: الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة. تستهدف البلاد التخلص التدريجي من استعمال الوقود السائل في توليد الكهرباء، بحيث يصبح المزيج الطاقوي ٥٠٪ للغاز و٥٠٪ للطاقة المتجددة بنهاية عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يُسهم هذا التحوّل في خفض الانبعاثات الكربونية بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنوياً، مما يُعزّز مكانة المملكة كدولة رائدة في مجال العمل المناخي على المستوى الدولي.

١,٢ اكتشافات النفط والغاز والإنجازات الإنتاجية

حقّق قطاع الطاقة السعودي في ٢٠٢٥ نجاحات بارزة في مجال الاستكشاف والإنتاج، تضمّنت سلسلة من الاكتشافات الهيدروكربونية المهمة في المنطقة

الشرقية والربع الخالي. فقد أعلنت شركة أرامكو السعودية تحقيق ١٤ اكتشافاً جديداً، تشمل ٦ حقول ومكمنين للنفط العربي، وحقلين و٤ مكامن للغاز الطبيعي. توزّعت هذه الاكتشافات على مناطق متعددة، حيث برز حقل الجبو في المنطقة الشرقية الذي تدفّق منه النفط العربي الخفيف جداً بمعدل ٨٠٠ برميل يومياً، وحقل عيفان الذي سجّل أحد أعلى معدلات التدفق بواقع ٢٨٤٠ برميل يومياً مصحوباً بـ ٠,٤٤ مليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يومياً.

على صعيد الغاز الطبيعي، يُمثّل حقل الجافورة الضخم ركيزة أساسية في مستهدفات المملكة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز. فقد بدأ الحقل الإنتاج الفعلي من خلال استكمال أعمال المرحلة الأولى من معمل الغاز بسعة أولية تبلغ ٤٥٠ مليون قدم مكعبة يومياً. ومن شأن ذلك أن يرفع إنتاج أرامكو من الغاز فوق ١٣ مليار قدم مكعبة يومياً مع نهاية ٢٠٢٥، بعد أن بلغ متوسط ١٢,٦ ملياراً في الربع الثالث من العام ذاته. وتستهدف المملكة زيادة إنتاج الحقل تدريجياً ليصل إلى معدل مستدام قدره مليارا قدم مكعبة من الغاز يومياً بحلول عام ٢٠٣٠، مع الإشارة إلى أن احتياطيات الحقل تُقدَّر بنحو ٢٢٩ تريليون قدم مكعبة من الغاز و٧٥ مليار برميل من المكثفات.

١,٣ مشاريع الكهرباء المتجددة وتخزين الطاقة

شهد قطاع الطاقة المتجددة في السعودية خلال ٢٠٢٥ توسعاً متسارعاً تجاوز التوقعات، حيث أضافت البلاد ٩ غيغاواط من القدرة الإنتاجية، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف القدرة المضافة عام ٢٠٢٤ التي بلغت ٣ غيغاواط. وبذلك، وصلت القدرة المركّبة للطاقة المتجددة إلى ١٢ غيغاواط، مدفوعةً بالتشغيل المبكر لـ ٤ غيغاواط من مشروعات الطاقة الشمسية على نطاق المرافق، والتي أُنجزت قبل عام كامل من الجدول الزمني المحدد.

تضمنت مشروعات الطاقة المتجددة المُرساة خلال ٢٠٢٥ توقيع وترسية مشاريع كبرى بسعة إجمالية تبلغ ١٥ غيغاواط، شملت محطة بيشة في منطقة عسير

بقدرة ٣ غيغاواط، ومحطة الهميج في المدينة المنورة بقدرة ٣ غيغاواط، ومحطة خليص في مكة المكرمة بقدرة ٢ غيغاواط، ومحطتي عفيف ١ و٢ في الرياض بقدرة ٢ غيغاواط لكل منهما، ومحطة ستارة لطاقة الرياح في الرياض بقدرة ٢ غيغاواط، ومحطة شقراء في الرياض بقدرة ١ غيغاواط. كما أرست السعودية مشروعات إضافية بإجمالي سعة ٤,٥ غيغاواط، تضمنت محطة الدوادمي لطاقة الرياح ومحطات نجران والدرب وصامطة والسفن للطاقة الشمسية.

من أبرز الإنجازات التقنية التي شهدها عام ٢٠٢٥، تشغيل السعودية أكبر نظام لتخزين الكهرباء بالبطاريات في العالم بسعة ٧,٨ غيغاواط/ ساعة، موزعة على ٣ مواقع استراتيجية هي نجران وخميس مشيط والمضايا بواقع ٢,٦ غيغاواط/ ساعة لكل موقع. واعتمد المشروع على تقنيات «صن غرو» الصينية المتقدمة، ومن المتوقع أن يوفر نحو ٢,٢ مليار كيلوواط/ ساعة سنوياً، ما يكفي لتغطية احتياجات ٤٠٠ ألف منزل. كما وقّعت الشركة السعودية للكهرباء عقداً لتنفيذ مشروع ضخم لتخزين الكهرباء بسعة ١٢,٥ غيغاواط/ ساعة مع شركة بي واي دي الصينية، في إطار خطط المملكة للوصول بقدرات التخزين إلى ٣٠ غيغاواط/ ساعة.

١,٤ مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة

يُعدّ مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر من أبرز المشاريع الطموحة التي تشهد تقدماً ملحوظاً، إذ وصل إلى ٩٠٪ من إجمالي أعمال البناء في جميع مواقعه بحلول نهاية ٢٠٢٥. وستكون هذه المنشأة القادرة على إنتاج ما يصل إلى ٦٠٠ طن يومياً من الهيدروجين الخالي من الكربون، والذي سيُحوَّل إلى أمونيا خضراء بغرض التصدير. ومن المتوقع الانتهاء من مواقع توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المصاحبة للمشروع بقدرة ٤ غيغاواط بحلول منتصف عام ٢٠٢٦، مع توافر أول شحنة من الأمونيا في عام ٢٠٢٧.

ليس ذلك فحسب، بل تُضاعف السعودية من طموحاتها في قطاع الهيدروجين من خلال التعاقد لتصميم مصنع جديد للهيدروجين الأخضر في

ينبع على ساحل البحر الأحمر، والمتوقع أن يبلغ حجمه ضعف مشروع نيوم تقريباً. وقد فازت شركتا تكنيكاس ريونيداس الإسبانية وسينوبك الصينية بعقد التصميم الهندسي الأولي للمنشأة التي ستتضمن منشأة تحليل كهربائي بقدرة ٤ غيغاواط، ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٤٠٠ ألف طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر مع جاهزية المصنع للتشغيل التجاري بحلول عام ٢٠٣٠.

الفصل الثاني: طاقة الرياح في الوطن العربي - صدارة مصر

٢,١ التحول في خريطة الترتيب الإقليمي

دخلت طاقة الرياح في الوطن العربي عام ٢٠٢٥ مرحلة مختلفة عن السنوات السابقة، مع تحوّل لافت من مرحلة الاكتفاء بالإعلانات والخطط إلى مرحلة التشغيل الفعلي وربط قدرات كبيرة بالشبكات الوطنية. وقد أعاد هذا التحوّل رسم خريطة الترتيب الإقليمي، ومنح مصر الصدارة متقدمةً على المغرب الذي حافظ على قاعدة قوية لكن بوتيرة نمو أبطأ نسبياً خلال العام. ويعكس هذا الترتيب واقع التشغيل الفعلي في ٢٠٢٥، وليس حجم الخطط أو المستهدفات بعيدة المدى، مما يُشير إلى نضج السوق في عدد من الدول العربية.

جاء ترتيب الدول العربية في طاقة الرياح ٢٠٢٥ على النحو التالي: مصر في المركز الأول، تليها المغرب، ثم الأردن، فالسعودية، وتأتي تونس في المرتبة الخامسة. وقد أضافت مصر إلى قدرات طاقة الرياح خلال ٢٠٢٤ نحو ٧٩٣,٥ ميغاواط، مقابل ٥٢٠ ميغاواط للمغرب، مما يُفسّر تقدمها في الترتيب. وتُظهر البيانات أن مصر انتقلت من دولة مُعلنة للمشروعات إلى دولة تشغيل فعلي واسع النطاق، وهو الفارق الذي حسم الصدارة لصالحها، إذ بلغت مساهمة طاقة الرياح في مزيج توليد الكهرباء نحو ٢,٩٦٪ عام ٢٠٢٤.

٢,٢ الريادة المصرية في طاقة الرياح

انتزعت مصر صدارة طاقة الرياح في الوطن العربي خلال ٢٠٢٥ بفضل تسارع تشغيل مشروعات ضخمة، ولا سيما في مناطق خليج السويس والسواحل المطلة على البحر الأحمر. وجاءت مصر في المركز الثاني أفريقياً من ناحية السعات قيد التشغيل حتى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥ بسعة بلغت ١,٩ غيغاواط، وفق بيانات منصة غلوبال إنرجي مونيتور. وقد تجاوزت القدرة المركبة لطاقة الرياح في البلاد ٣٠٣٤,٥ ميغاواط حتى مايو/ أيار ٢٠٢٥؛ منها نحو ١٣٧٢

ميغـاواط لمشروعـات تابعـة لهيئـة الطاقـة الجديـدة والمتجـددة، و٥ , ١٦٦٢ ميغـاواط للقطـاع الخاص.

ارتفعـت القـدرات المركبـة بنهايـة ٢٠٢٥ إلى ٥ , ٤١٨٤ ميغـاواط، بعـد تشـغيل محطـتين عملاقـتين في رأس غـارب: الأولى هـي «ريـد سي» التـي تُعـدّ أكبر مزرعـة ريـاح في أفريقيـا والشرق الأوسـط بقـدرة ٦٥٠ ميغـاواط، نفّذهـا تحالـف يضـم أوراسـكوم للإنشـاءات وإنجـي الفرنسـية وتويوتـا تسوشـو ويـوروس إنرجـي اليابانيـتين، وتكفـي لتغذيـة أكثـر مـن مليـون منـزل مـع خفـض نحـو ٥ , ١ مليـون طـن مـن انبعاثـات ثـاني أكسـيد الكربـون سـنوياً، ودخلـت الخدمـة الكاملـة في يونيو/ حزيـران ٢٠٢٥ قبـل موعدهـا بــ ٦ أشـهر. والثانيـة هـي محطـة «أمونـت» التي تنفيذهـا شركـة إيميـا بـاور الإماراتيـة بالشراكـة مـع «سـوميتومو» اليابانيـة بقـدرة ٥٠٠ ميغـاواط، وبـدأ تشـغيلها الفـعلي في نهايـة مايو/ أيـار ٢٠٢٥، قبـل الجـدول الزمنـي بنحـو شـهرين ونصـف الشـهر.

٢,٣ المغرب قاعدة صلبة في طاقة الرياح

حـلّ المغـرب ثانيـاً بترتيـب قـدرات طاقـة الريـاح في الوطـن العـربي مسـتنداً إلى قاعـدة صلبـة مـن مشروعـات الريـاح، مـع قـدرة مركبـة تجـاوزت ٣ , ٢ غيغـاواط بنهايـة ٢٠٢٤. وأصبحـت طاقـة الريـاح في المغـرب ثـاني أكبر مصـدر لتوليـد الكهرباء بعـد الفحـم، لترتفـع حصتهـا إلى ٢٣ , ٢١٪ بنهايـة ٢٠٢٤، مقابـل ٤٣ , ١٥٪ في ٢٠٢٣. ويُتوقّـع أن يُركّـب المغـرب مـا بين ٢٠٠ و٥١٠ ميغـاواط مـن طاقـة الريـاح سـنوياً حتـى عـام ٢٠٢٧، في إطـار مسـتهدفات تركيـب ٥ ميغـاواط مـن طاقـة الرياح بحلـول عـام ٢٠٣٠.

سـجّلت إضافـات طاقـة الريـاح قياسـية خلال ٢٠٢٤ بلغـت ٥٢٠ ميغـاواط، بزيـادة تتجـاوز ٣٧٢٪ مقارنـة بعـام ٢٠٢٣، وفـق تقريـر مجلـس طاقـة الريـاح العالمـي. وشـهد عـام ٢٠٢٥ إعـادة تشـغيل محطـة «الكوديـة البيضـاء» قـرب طنجـة بعـد مضاعفـة قدرتهـا إلى ١٠٠ ميغـاواط، كما يجـري العمـل على تطويـر محطتـي ريـاح في الصحـراء الغربيـة همـا بوجـدور (٣٠٠ ميغـاواط) وتسـكراد (١٠٠ ميغـاواط).

وتُشير الوكالة المغربية للطاقة المستدامة إلى مناقصة التأهيل المسبق لمشروع يتوزّع بين إقليمي الفحص أنجرة والمضيق الفنيدق (١٥٠ ميغاواط)، وطنجة وتطوان (٢٥٠ ميغاواط)، كما أُطلقت مرحلة جديدة من برنامج «نسيم» لتطوير ٩ مشروعات رياح جديدة في شمال البلاد.

إنجازات الطاقة المتجددة ونمو الحصة النظيفة

واصل قطاع الطاقة في المغرب ٢٠٢٥ تحقيق قفزات ملموسة بمشروعات الكهرباء المتجددة، مما يعكس اقتراب المملكة من تحقيق هدفها برفع حصة المصادر النظيفة في مزيج الكهرباء إلى ٥٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وقد نجح القطاع في رفع حصة المصادر المتجددة في مزيج الكهرباء إلى ٤٦٪ بقدرة مركبة ٥,٦ غيغاواط، مع توقعات بالوصول إلى ٥٠٪ بحلول ٢٠٢٨ نتيجة إضافة ١,٧ غيغاواط مُؤخّراً. وتعتزم المملكة استثمار ١٢٠ مليار درهم (١٢ مليار دولار) لإضافة ١٥ غيغاواط من القدرة الإنتاجية خلال ٥ سنوات، من بينها ١٢,٤ غيغاواط من مصادر متجددة.

دشّنت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات المرحلة الأولى من برنامجها الأخضر بتشغيل ٣ محطات للطاقة الشمسية بقدرة ٢٠٢ ميغاواط باستثمارات ١,٨ مليار درهم. وتضم هذه المرحلة محطة «أولاد فارس» ناحية إقليم خريبكة التي تُعدّ أكبر محطة شمسية كهروضوئية قيد التشغيل حالياً في المملكة، إضافة إلى محطتي «ابن جرير» بقدرة ٦٧ ميغاواط و«فم تيزي» بقدرة ٣٠ ميغاواط. كما شهدت عودة محطة «نور ٣» في مدينة ورزازات، أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في المغرب، إلى الخدمة بعد توقف تقني دام ١٤ شهراً بسبب تسرّب في خزان الأملاح المصهورة، مما وضع حداً لنزيف الخسائر المالية الذي بلغ نحو ٥١ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٤.

ثورة الهيدروجين الأخضر المغربي

تُوّج قطاع الطاقة في المغرب ٢٠٢٥ بتحويل طموحاته في قطاع الهيدروجين

الأخضر إلى واقع استثماري ملموس، مع اختياره ٥ تحالفات دولية ومحلية كبرى لتنفيذ ٦ مشروعات عملاقة باستثمارات ضخمة تصل إلى ٦ , ٣٢ مليار دولار. وتضم التحالفات أكوا باور السعودية، وطاقة الإماراتية، ونارفيا المغربية، بالإضافة إلى تحالفات أمريكية وصينية. وتستهدف هذه المشروعات إنتاج ٣ ملايين طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر بحلول ٢٠٣٠، لتلبية ٤٪ من الطلب العالمي وتحقيق إيرادات سنوية تُقدَّر بنحو ١ , ٢ مليار دولار.

حصل مشروع «منصة الجرف» للهيدروجين الأخضر، المطور من قبل مجموعة المكتب الشريف للفوسفات وشركة «هيدروجيل»، على منحة ألمانية بقيمة ٣ , ٣١ مليون دولار لتسريع إنتاج ١٠٠ ألف طن سنوياً من الأمونيا الخضراء بحلول نهاية ٢٠٢٦. ويستهدف المشروع خفض الاعتماد على الأمونيا المستوردة (التي بلغت مليوني طن في ٢٠٢٤) وتقليل الانبعاثات الكربونية بنحو ٣٠٠ ألف طن سنوياً. كما دخل المغرب سباق استكشاف «الهيدروجين الطبيعي» عبر تأسيس شركة «هاي ماروك» البريطانية التي حدّدت مواقع واعدة لبدء الحفر بعد تأكيد وجود تدفقات طبيعية من باطن الأرض.

استراتيجية الغاز والتنويع الطاقوي

خطا قطاع الطاقة في المغرب ٢٠٢٥ خطوات حاسمة نحو إنهاء الاعتماد على خيار إعادة التغويز في إسبانيا، والتحول مباشرة نحو السوق الدولية لتأمين احتياجاته من الغاز الطبيعي. وصدّرت محطة «الناظور غرب المتوسط» المشهد بعد طرح مناقصة دولية لتوريد وحدة عائمة لتخزين وإعادة تغويز الغاز، ومن المقرر حسم عروضها في فبراير/ شباط ٢٠٢٦. ولن تكتفي هذه المحطة بتأمين الوقود فحسب، بل ستُشكّل العمود الفقري لشبكة غاز وطنية حديثة مصمّمة لنقل الهيدروجين الأخضر مستقبلاً، مع ربطها بأنبوب الغاز «المغاربي-الأوروبي».

شهدت واردات المغرب من الغاز قفزة ملحوظة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٥، بارتفاع قدره ٢ , ٦٪ لتصل إلى ٦٢ , ٨ تيراواط/ ساعة. كما

شـهدت ديسـمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥ لحظـة فارقـة ببـدء التشـغيل التجريبـي لحقـل «تنـدرارا»، إذ بـدأ تدفـق الغـاز فعليـاً في المحطـة المصغـرة للإسـالة، ممـا يمهـد الطريـق لبـدء المبيعـات التجاريـة وتوليـد الإيـرادات في النصـف الأول مـن عـام ٢٠٢٦.

الفصل الثالث: السيارات الكهربائية في الدول العربية - سباق التحول

٣,١ المشهد العام وتحوّل السوق

شهدت السيارات الكهربائية في الدول العربية خلال عام ٢٠٢٥ تحولاً لافتاً، مع انتقال القطاع من نطاق المبادرات المحدودة إلى مسار أكثر رسوخاً تقوده السياسات الحكومية والاستثمارات الصناعية وتوسّع البنية التحتية. ويُعدّ عام ٢٠٢٥ نقطة انعطاف بمسار السيارات الكهربائية في الدول العربية، إذ تزامن مع تسارع واضح في وتيرة المبيعات داخل أسواق رئيسة، إلى جانب الكشف عن مشروعات تصنيع وتجميع محلية، وتحديث الأطر التنظيمية والضريبية. وتُشير البيانات إلى أن استثمارات ٢٠٢٥ في قطاع السيارات الكهربائية تُمثّل قاعدة انطلاق لقفزات أكبر خلال السنوات المقبلة، مع تصاعد المنافسة الإقليمية على جذب الشركات العالمية وتوطين التقنيات وتحقيق عوائد اقتصادية مضافة.

تتفاوت تجارب الدول العربية في هذا المجال، فبينما تقود الإمارات والأردن مشهد التبنّي السريع لنشر السيارات الكهربائية، يُعزّز المغرب موقعه الصناعي إقليمياً، وتراهن مصر على توطين الصناعة، بينما تبني السعودية منظومة متكاملة تجمع بين السوق والابتكار والتصنيع. ويجمع هذه المسارات هدف مشترك يتمثل في جعل السيارات الكهربائية ركيزة اقتصادية وبيئية طويلة الأجل.

٣,٢ الإمارات - النمو القياسي والبنية التحتية المتطورة

سجّلت سوق السيارات الكهربائية في الإمارات خلال عام ٢٠٢٥ نمواً قياسياً، مع ارتفاع المبيعات بنسبة ٧٣٪ على أساس سنوي، ما يعكس تسارُع التحول نحو وسائل نقل منخفضة الانبعاثات. وتُؤكّد هذه الأرقام مكانة الإمارات لاعباً محورياً بقطاع السيارات الكهربائية في الدول العربية، مدعومة

بمزيج من السياسات الحكومية والبنية التحتية المتطورة. وتُريد دبي هذا التحول عبر «إستراتيجية دبي للتنقل الأخضر ٢٠٣٠» التي دفعت الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص إلى التحول التدريجي نحو الأساطيل الكهربائية.

أسهمت الإعفاءات الضريبية ورسوم التسجيل المخفّضة في خفض تكلفة التملك، ما عزّز الإقبال من الأفراد والشركات. وتستهدف هيئة الطرق والمواصلات في دبي تحويل ٩٠٪ من أسطول سيارات الأجرة إلى مركبات كهربائية بحلول ٢٠٣٠، بينما تعمل وزارة الطاقة والبنية التحتية على تحقيق هدف الوصول إلى مليون مركبة كهربائية بحلول ٢٠٣٥. ويواكب ذلك نشر مئات محطات الشحن في مختلف الإمارات، بما يخفّف من قلق المدى ويدعم التنقل بين المدن.

على مستوى الصناعة، أطلقت شركة أوميغا سيكي موبيليتي الهندية أول مصنع دولي لتجميع السيارات الكهربائية في المنطقة الحرة بجبل علي «جافزا» في أغسطس/ آب ٢٠٢٥، باستثمار ٩٢ مليون درهم (نحو ٢٥ مليون دولار)، على مساحة تتجاوز ٤٢ ألف قدم مربعة، مع توفير أكثر من ١٠٠ وظيفة في مرحلته الأولى.

٣,٣ المغرب - رهان التصنيع والتصدير

تستعد سوق السيارات الكهربائية في المغرب لدخول مرحلة توسّع قوية خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، مدفوعةً بتوسّع الإنتاج المحلي وتدفّق طرازات جديدة بأسعار تنافسية، في إطار سعي المملكة لتعزيز موقعها مركزاً إقليمياً لصناعة المركبات النظيفة. وتُشير تقديرات «بي إم آي» التابعة لشركة «فيتش سوليوشنز» إلى أن مبيعات السيارات الكهربائية للركاب ستنمو بنسبة ٤ , ٨٠٪ خلال ٢٠٢٥، لتصل إلى نحو ٥٣١١ وحدة، مع ارتفاع معدل الانتشار من ٩ , ١٪ في ٢٠٢٤ إلى ٦ , ٢٪.

في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥، كشفت شركة «نيو موتورز» المغربية عن السيارة «دايل-إي» أول سيارة كهربائية تُصمَّم وتُطوَّر وتُجمَّع بالكامل داخل

البلاد، على أن يبدأ إنتاجها التجاري الكامل في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦. كما أنشأت شركة تيسلا فرعاً محلياً في يونيو/ حزيران ٢٠٢٥، مع خطة لاستثمار ٢,٨ مليون دولار في مصنع تجميع بمدينة القنيطرة بطاقة إنتاجية مستهدفة تصل إلى ٤٠٠ ألف وحدة سنوياً. وتعزز الحكومة المغربية هذا التوجّه بحزمة حوافز تشمل الإعفاء الكامل من ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض الرسوم الجمركية، ومنح مكافآت شراء تصل إلى ١٠٠ ألف درهم للشركات.

٣,٤ السعودية - بناء منظومة متكاملة

تشهد سوق السيارات الكهربائية في السعودية نمواً متسارعاً، مدفوعاً برؤية السعودية ٢٠٣٠ وتوسّع البنية التحتية وتنامي الوعي البيئي. وتُشير التقديرات إلى معدل نمو سنوي مركب يبلغ ٢٤,٥٪ حتى ٢٠٣٣، مع وصول قيمة السوق إلى نحو ٠,٥٦ مليار دولار خلال ٢٠٢٥. ويُشكّل قطاع صناعة السيارات في السعودية أحد المسارات الصناعية الواعدة ضمن مستهدفات تنويع الاقتصاد، مع توقعات بضخّ استثمارات تصل إلى نحو ٩٠ مليار ريال (٢٤ مليار دولار) في الصناعات المرتبطة بإنتاج المركبات.

في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥، دُشِّن أول مركز ابتكار بقطاع السيارات الكهربائية في الدول العربية والشرق الأوسط بالشراكة بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وشركة لوسيد، بهدف تطوير تقنيات البطاريات والأنظمة الذكية. وتعمل السعودية على إطلاق خطة طموحة لتوطين الصناعة عبر ٣ شركات رئيسة هي «لوسيد» و«هيونداي» ضمن مجمّع الملك عبدالله لصناعة السيارات و«سير» الوطنية للسيارات الكهربائية. وتُشير التقديرات إلى أن الطاقة الإنتاجية المستهدفة تتجاوز ٣٥٠ ألف سيارة كهربائية وأخرى بمحركات احتراق داخلي بحلول عام ٢٠٣٠

٣,٥ الأردن - صدارة التبنّي

شهد الأردن خلال ٢٠٢٥ تحولاً لافتاً في قطاع السيارات الكهربائية، مدفوعاً

بارتفاع الطلب المحلي وتحديث الإطار التنظيمي. وتُظهر بيانات السوق أن السيارات الكهربائية تُمثِّل نحو ٥٥٪ من إجمالي واردات السيارات في المملكة، في قفزة كبيرة تعكس تحوّل أنماط الاستهلاك. وقفز عدد السيارات الكهربائية من نحو ٨٠٠ مركبة في ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٥٠ ألف سيارة بحلول أبريل/ نيسان ٢٠٢٥. وتتوقع مؤسسة فيتش سوليوشنز أن تنمو مبيعات سيارات الركوب الكهربائية في الأردن بمعدل سنوي يبلغ ١٠,٤٪ حتى عام ٢٠٣٢، لتصل إلى نحو ٤٠ ألف سيارة سنوياً، بما يعادل أكثر من ٨٥٪ من إجمالي المبيعات بالمملكة.

الفصل الرابع: اكتشافات النفط والغاز العربية - طفرة استكشافية

٤,١ المشهد العام للاكتشافات

شهدت اكتشافات النفط والغاز العربية في ٢٠٢٥ طفرة لافتة، مع تسجيل ٥ دول موجة واسعة من الاكتشافات البرية والبحرية، عكست قوة الزخم الاستكشافي وتنامي الاستثمارات واتّساع نطاق أعمال الحفر. وتبرز اكتشافات النفط والغاز في السعودية والكويت وليبيا ومصر والعراق بوصفها ركيزة رئيسة لتعزيز الاحتياطيات ودعم خطط التوسع الإنتاجي وتوفير أمن الإمدادات، لا سيما في ظل التقلبات الجيوسياسية وارتفاع الطلب الإقليمي على الطاقة. ولم تقتصر الاكتشافات على الكمّ، بل امتدّت إلى نوعية المكامن وجودة الخزانات والقدرات التدفقية، مع تسجيل أرقام غير مسبوقة في بعض الدول.

٤,٢ الكويت - اكتشافات بحرية ضخمة

سجّل قطاع الطاقة الكويتي أحد أهم فصول اكتشافات النفط والغاز العربية في ٢٠٢٥، مع تحقيق اكتشافات بحرية ضخمة عزّزت احتياطيات البلاد ضمن إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لرفع الطاقة الإنتاجية إلى ٤ ملايين برميل يومياً في ٢٠٣٥. بدأ العام بإعلان اكتشاف حقل الجليعة البحري في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥، الذي تبلغ مساحته ٧٤ كيلومتراً مربعاً، ويضم ٨٠٠ مليون برميل من النفط متوسط الكثافة، إلى جانب ٦٠٠ مليار قدم مكعبة من الغاز المصاحب، ما يُعادل ٩٥٠ مليون برميل نفط مكافئ.

في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥، أعلنت شركة نفط الكويت اكتشاف حقل جزة البحري على مساحة أولية تبلغ ٤٠ كيلومتراً مربعاً، مع تدفقات قياسية من البئر «جزة-١» بلغت ٢٩ مليون قدم مكعبة يومياً من الغاز وأكثر من

٥ آلاف برميل من المكثفات، وهي الأعلى في تاريخ الآبار العمودية البحرية في الكويت. وتُقدَّر احتياطيات الحقل بنحو تريليون قدم مكعبة من الغاز و١٢٠ مليون برميل من المكثفات، أي ما يُعادل ٣٥٠ مليون برميل نفط مكافئ. وتواصل الكويت تعزيز قدراتها الاستكشافية عبر خطة لحفر ٧٩ بئراً خلال ٥ سنوات، واستثمارات تبلغ ١,٢ مليار دينار حتى ٢٠٣٠.

٤,٣ مصر - ٨٢ كشفاً جديداً

واصلت مصر تعزيز موقعها في خريطة اكتشافات النفط والغاز العربية في ٢٠٢٥، مع تسجيل سلسلة من الاكتشافات البحرية والبرية التي دعمت احتياطيات البلاد وخطط خفض واردات الطاقة. وحسب نتائج المسح، حققت مصر ٨٢ كشفاً جديداً للنفط والغاز في ٢٠٢٥ (٦٠ كشفاً للنفط الخام و٢٢ كشفاً للغاز)، مع وضع ٤٣٠ بئراً نفطاً وغازاً على خريطة الإنتاج، ما أسفر عن إضافة ١,٢ مليار قدم مكعبة غاز و٢٠٠ ألف barrel نفط خام ومكثفات يومياً إلى الإنتاج المحلي.

في ١٥ يناير/كانون الثاني، أعلنت إكسون موبيل اكتشاف البئر «نفرتاري-١» في شمال مراقيا بالمياه العميقة غرب المتوسط، بعد حفرها باستعمال السفينة «فالاريس دي إس-٩»، مع العثور على خزانات غازية كبيرة. كما أعلنت وزارة البترول المصرية في ١٢ أبريل/نيسان نجاح شركة خالدة للبترول في تسجيل ٣ اكتشافات بالصحراء الغربية تحتوي على نحو ١٢ مليون barrel من النفط المكافئ، مع إنتاج اختبارات أولية بلغ نحو ٢٧٥٠ barrel يومياً من النفط والمكثفات و٢٠ مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً. وفي ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت وزارة البترول تحقيق ١٠ اكتشافات في دلتا النيل والصحراء الغربية خلال أقل من ٢٠ يوماً.

٤,٤ العراق - أضخم زيادة في الاحتياطيات

اكتمل مشهد اكتشافات النفط والغاز العربية في ٢٠٢٥ بإعلان العراق

أحـد أضخـم اكتشـافاته الحديثـة، عبر شركـة نفـط الوسـط بالتعـاون مـع شركـة «إي بي إس» الصينيـة في ٢٠ يناير/ كانـون الثـاني ٢٠٢٥. أدى الاكتشـاف الجديـد إلى رفـع احتياطيـات حقـل شرق بغـداد مـن ١٣ مليـاراً إلى ١٥ مليـار barrel، في زيـادة تُعـدّ الأكبر منـذ عقـود، إذ أظهـرت البئـر الاستكشـافية قـدرة إنتاجيـة تصـل إلى ٥ آلاف barrel يوميـاً. وتسـتهدف الـبلاد الوصـول إلى طاقـة إنتاجيـة قدرهـا ٦ ملايين barrel يوميـاً بحلـول عـام ٢٠٢٨.

الفصل الخامس: الهيدروجين الأخضر في الدول العربية - اقتصاد المستقبل

٥,١ المشهد الإقليمي والتحولات الاستراتيجية

يُمثّل الهيدروجين الأخضر في الدول العربية ٢٠٢٥ ركيزة أساسية للتحول الطاقوي العالمي، حيث نجحت عدة دول عربية في بناء منظومة متكاملة تشمل إنشاء منشآت إنتاج ضخمة والتوسع في إنتاج الأمونيا الخضراء وإطلاق محطات إنتاج محلية ودعم النقل وتأسيس ممرات تصديرية عالمية. وتشير البيانات إلى أن الدول العربية لا تكتفي بإطلاق مشروعات إنتاج، بل تتحول تدريجياً إلى بناء منظومة اقتصادية كاملة تشمل الصناعة والتصدير والبنى التحتية وسلاسل الإمداد. وتستند هذه المنظومة إلى امتلاك الدول العربية موارد ضخمة من الطاقة الشمسية والرياح ومواقع جغرافية ملائمة للتصدير.

٥,٢ سلطنة عُمان - مركز لوجستي إقليمي

برزت سلطنة عُمان كمركز لوجستي إقليمي للهيدروجين، مع مشاريع ضخمة وممرات تصديرية استراتيجية. وقد وقّعت اتفاقيات بقيمة تجاوزت ١٠ مليارات دولار لتطوير مشاريع هيدروجين بقدرة إجمالية تتجاوز ١,٥ مليون طن سنوياً، مع التركيز على موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها بوابة مثالية لتصدير الهيدروجين إلى آسيا وأوروبا. كما وقّعت اتفاقيات مع شركات هولندية وأوروبية لتصدير الأمونيا الخضراء، مع خطط لإنشاء ممر تصدير مباشر إلى أمستردام.

٥,٣ مصر - مركز إقليمي للطاقة النظيفة

تُركّز مصر على تحويل نفسها إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة، مع مشاريع

طموحة في مجال الهيدروجين الأخضر. وقد وقّعت مذكرات تفاهم مع شركات عالمية لتطوير مشاريع هيدروجين بقدرة إجمالية تتجاوز ١,٥ غيغاواط، مع خطط لتصدير الهيدروجين إلى أوروبا عبر قبرص واليونان. كما وقّعت مصر مذكرتي تفاهم مع شركتي إيني الإيطالية وإكسيليرا النرويجية لإنتاج نحو ٣٥٠ ألف طن سنوياً من الأمونيا الخضراء، مع خطط لتصديرها إلى شمال أوروبا. ويمثّل مشروع رأس شقير محطة مهمة في خريطة مشروعات الهيدروجين في الدول العربية، لا سيما مع تركيزه على خدمة قطاع تموين السفن والتصدير في ممر قناة السويس.

الفصل السادس: الإمارات - مشروعات الطاقة النظيفة والتحول الأخضر

٦,١ أكبر مشروع يجمع بين الطاقة المتجددة وتخزين البطاريات

استهلّت الإمارات العام ٢٠٢٥ بإطلاق أكبر وأول مشروع من نوعه على مستوى العالم يجمع بين الطاقة الشمسية وبطاريات تخزين الكهرباء في أبوظبي، والذي سيوفر الطاقة المتجددة على مدار الساعة. ويسهم المشروع في توفير نحو ١ غيغاواط يومياً من الحمل الأساسي من الطاقة المتجددة، ليشكّل أكبر محطة للطاقة الشمسية مزودة بنُظم بطاريات لتخزين الكهرباء على مستوى العالم. واحتفت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بمرور عام كامل على التشغيل الكامل لمحطات براكة، التي باتت توفر ٢٥٪ من احتياجات الدولة من الكهرباء وتُسهم في خفض ٢٢,٤ مليون طن من الانبعاثات سنوياً.

٦,٢ الاقتصاد الدائري والابتكار البيئي

في مجال الاقتصاد الدائري، أعلنت شركة «بيئة» تطوير أول محطة في الشرق الأوسط لتحويل النفايات إلى هيدروجين أخضر بطاقة إنتاجية تصل إلى ٧ أطنان يومياً بحلول ٢٠٢٧. كما أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مشروعاً وطنياً لإعادة تدوير الإطارات المستعملة وتحويلها إلى مواد تدخل في صناعات جديدة. وسجّلت الإمارات تقدماً في حماية البيئة والتنوع البيولوجي، إذ أعلنت هيئة البيئة في الشارقة اكتشاف ٣ أنواع نباتية جديدة، وأُطلق مشروع «مشد خورفكان» ضمن جهود دعم الثروة السمكية في الشارقة. كما أطلقت هيئة البيئة – أبوظبي مبادرة حدائق أبوظبي المرجانية على مساحة ١٢٠٠ كيلومتر مربع مع تركيب ٤٠ ألف مشد اصطناعي، ومشروع لاستزراع أكثر من ٤ ملايين مستعمرة مرجانية بحلول ٢٠٣٠.

٦,٣ الحضور العالمي وتوسع الاستثمارات

واصلت الإمارات توسّعها العالمي في مشروعات الطاقة الشمسية عبر تنفيذ مشروعات في ألبانيا وإيطاليا وإسبانيا بقدرة ٤٤٦ ميغاواط، إلى جانب مشروعات عائمة في إندونيسيا ومشروع «الصداوي» في السعودية بقدرة ٢ غيغاواط. ووقّعت «مصدر» اتفاقية مع شركة «أو أم في» لإنشاء محطة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بقدرة ١٤٠ ميغاواط في النمسا، وهي من أكبر المبادرات الأوروبية في هذا المجال. كما فازت «مصدر» بتطوير محطتين جديدتين للطاقة الشمسية في نجران وجازان بالسعودية بقدرة إجمالية تبلغ ٢ غيغاواط.

الفصل السابع: الجزائر - صفقات كبرى لتعزيز الاحتياطيات

٧,١ تركيز قطاع الطاقة الجزائري

تمحور التركيز الرئيس لقطاع الطاقة الجزائري في عام ٢٠٢٥ حول إبرام حزمة من اتفاقيات الشراكة والتعاون الجديدة، تستهدف بصورة خاصة تعزيز احتياطيات البلاد من النفط والغاز وزيادة القدرة الإنتاجية. وتستهدف الجزائر زيادة إنتاجها من الغاز بما يتجاوز ٢٠٠ مليار متر مكعب سنوياً، مع تخصيص جزء كبير منه للتصدير. كما شهد ٢٠٢٥ توقيع إعلانات نوايا سياسية مهمة ومتابعة خطوات تنفيذية لمشروع ممر الهيدروجين الجنوبي (SoutH2 Corri-dor) الإستراتيجي، لترسيخ مكانة الجزائر مورداً رئيساً للهيدروجين الأخضر إلى أوروبا.

٧,٢ جولة التراخيص والاستثمارات

شهد قطاع الطاقة في الجزائر ٢٠٢٥ حراكاً استثمارياً مكثفاً تمثّل في منح عقود جولة التراخيص للنفط والغاز «ألجيريا بيد راوند ٢٠٢٤» لـ ٥ مواقع من أصل ٦ طُرحت. وهذه العقود التي تمتد إلى ٣٠ عاماً، جلبت استثمارات حدها الأدنى ٩٣٦ مليون دولار، تتوزع بين ٥٣٣ مليون دولار للاستكشاف و٤٠٣ ملايين دولار للتطوير. ونجحت ٨ شركات عالمية في اقتناص هذه التراخيص، منها تحالف «قطر للطاقة» و«توتال إنرجي» الفرنسية لموقع «أهرا»، وتحالف «إيني» الإيطالية و«بي تي تي إي بي» التايلاندية لموقع «رقان ٢»، وشركة «زيباك» الصينية لموقع «زرافة ٢»، وشركة «سينوبك» الصينية لموقع «قرن القصعة ٢». ويُتوقّع أن تُسهم هذه التراخيص في استغلال احتياطيات ضخمة تُقدَّر بنحو ٧٠٠ مليار متر مكعب غاز و٥٦٢ مليون barrel نفط خام.

٧,٣ الصفقة التاريخية مع السعودية

في ٢٠٢٥، وقّعت الجزائر أكبر صفقة طاقة في تاريخها مع السعودية، حيث أبرمت شركة مداد للطاقة شمال أفريقيا السعودية مع سوناطراك عقد محروقات لتقاسم الإنتاج في المحيط التعاقدي «إليزي جنوب». وعُدّ هذا العقد الأكبر من حيث القيمة والأطول من حيث المدة التعاقدية التي قد تصل إلى ٤٠ عاماً، مع مدة بحث واستكشاف تصل إلى ٧ سنوات. وتُقدَّر الاستثمارات الإجمالية المخصصة لهذا المشروع بنحو ٥,٤ مليار دولار، منها ٢٨٨ مليون دولار مخصصة للبحث. ومن المتوقع أن يصل الإنتاج المأمول من حوض إليزي جنوب إلى نحو ٩٩٣ مليون barrel نفط مكافئ خلال المدة التعاقدية.

٧,٤ الطاقة المتجددة والهيدروجين

واصل قطاع الطاقة في الجزائر تعزيز جهوده في نشر مشروعات الطاقة المتجددة وتأمين مكانتها في سوق الهيدروجين الأوروبية. ففي مارس/ آذار ٢٠٢٥، وضعت الجزائر حجر الأساس لمشروع محطة طاقة شمسية جديدة في قرية العبادلة بولاية بشار بطاقة إنتاجية تبلغ ٨٠ ميغاواط، وهي واحدة من ٥ محطات تُنفَّذ في إطار البرنامج الوطني الطموح الذي يهدف إلى إضافة ٣ غيغاواط من الطاقة المتجددة. كما أطلق قطاع الطاقة في الجزائر مشروع «طاقاتي ٢» بتمويل مشترك بين الاتحاد الأوروبي وألمانيا بقيمة ٢٨ مليون يورو، ليمتد تنفيذه حتى عام ٢٠٢٩. وعلى صعيد التصدير، شهد عام ٢٠٢٥ توقيع الإعلان المشترك للنوايا السياسية بشأن مشروع ممر الهيدروجين الجنوبي، والذي يهدف إلى ربط مواقع إنتاج الهيدروجين الأخضر في شمال أفريقيا بأوروبا، ومن المتوقع أن يُوفّر نحو ٤٠٪ من هدف الاستيراد الذي حدده الاتحاد الأوروبي.

٧,٥ الجزائر - ممر الهيدروجين الجنوبي

تُمثّل الجزائر لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي، حيث تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي اللذين يُشكّلان ما يقرب من ٩٩,٩٪ من

استهلاكها الأولي للطاقة. وتضع الجزائر خططاً طموحة لتعزيز حصة الطاقة المتجددة في مزيجها الطاقوي، مستهدفةً إنتاج ١٥ غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٣٥، ورفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة إلى ٢٧-٣٠٪. كما برزت الجزائر كلاعب واعد في مجال الهيدروجين الأخضر، حيث تحتل المرتبة الثانية عربياً من حيث تكلفة الإنتاج التنافسية.

حققت شركة سوناطراك ١٣ اكتشافاً في ٢٠٢٥، مما عزز مكانتها كمورد موثوق لأوروبا. وقد بدأ تنفيذ خط الأنابيب المخصص لنقل الهيدروجين نحو إيطاليا وألمانيا، وهو مشروع حيوي يربط أمن الطاقة الأوروبي بالموارد الجزائرية.

الفصل الثامن: أمن الطاقة في المغرب العربي

٨,١ تونس - التحول التدريجي في تونس

تسعى تونس جاهدة لتحقيق تحول طاقوي تدريجي، مع التركيز على تعزيز حصة الطاقة المتجددة وتحسين موثوقية شبكة الكهرباء. وقد شهدت تونس تطورات مهمة في عام ٢٠٢٥، منها افتتاح محطة القيروان للطاقة الشمسية بقدرة ١٢٠ ميغاواط. وتخطط الحكومة التونسية لإطلاق مناقصات لمشاريع طاقة رياح وشمسية جديدة بقدرة إجمالية تبلغ ٢,٣٥ غيغاواط في عام ٢٠٢٦. وتتلقى تونس دعماً مالياً من مؤسسات دولية، مثل البنك الدولي الذي وافق على مشروع بقيمة ٤٣٠ مليون دولار لدعم تحول تونس في قطاع الطاقة.

٨,٢ موريتانيا - اللاعب الصاعد

تُعدّ موريتانيا لاعباً صاعداً في قطاع الطاقة، خاصة في مجالي الهيدروجين الأخضر والغاز الطبيعي. وقد احتلت موريتانيا المرتبة الأولى عربياً من حيث تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر التنافسية. وفي أكتوبر ٢٠٢٥، وقّعت موريتانيا اتفاقية لمشروع مستقل للطاقة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار يتضمن محطة هجينة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما تشهد موريتانيا تطورات مهمة في قطاع الغاز، مع مشاريع كبرى قيد التطوير مثل حقل السلحفاة آحميم الكبير بالتعاون مع السنغال.

الفصل التاسع: سوريا - إعادة الإعمار والتحديات

٩,١ الواقع الراهن والتدهور

يُمثّل قطاع الطاقة في سوريا ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه شهد تدهوراً حاداً على مدى العقد الماضي نتيجة للصراعات الداخلية والعقوبات الاقتصادية. فبعد أن كانت سوريا دولة مكتفية ذاتياً ومصدّرة للنفط والغاز، تحوّلت إلى مستورد رئيسي للطاقة، مما أثر بشكل مباشر على كافة جوانب الحياة اليومية والاقتصاد الوطني. وقد تراجع إنتاج النفط بشكل كارثي منذ عام ٢٠١١، حيث انخفض بأكثر من ٧٠٪، إذ كان يتجاوز ٣٨٠ ألف barrel يومياً قبل الأزمة، بينما تذبذب الإنتاج الحالي بين تقديرات منخفضة تصل إلى ٧٣٥٠ barrel يومياً للإنتاج المحلي الفعلي.

٩,٢ قطاع الكهرباء والتحديات

يواجه قطاع الكهرباء في سوريا تحديات جسيمة، حيث يُقدَّر حجم الاستهلاك الفعلي بنحو ٧٠٠٠ ميغاواط، بينما تبلغ القدرة الإنتاجية الاسمية حوالي ٥٠٠٠ ميغاواط. ومع ذلك، فإن الإنتاج الفعلي لا يتجاوز ٢٢٠٠ ميغاواط، ويعزى هذا الانخفاض الكبير إلى نقص الوقود والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للشبكة. وتُقدَّر الخسائر السنوية في هذا القطاع بحوالي مليار دولار أمريكي، بينما تتطلب إعادة تأهيله استثمارات ضخمة تُقدَّر بأكثر من ٣٠ مليار دولار لتغطية إصلاح المحطات المتضررة وتحديث شبكات النقل والتوزيع وبناء محطات جديدة.

٩,٣ التوجه نحو الطاقة المتجددة

شهد قطاع الطاقة المتجددة في سوريا اهتماماً متزايداً، خاصة في ظل أزمة الطاقة التقليدية. وتُعدّ الطاقة الكهرومائية المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة

حالياً، بينما برزت الطاقة الشمسية بشكل لافت، حيث يُقدَّر أن أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية المركبة تجاوزت ٢ غيغاواط. وفي خطوة استراتيجية، وقّعت وزارة الطاقة السورية اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركات عالمية، أبرزها شركة «أكوا باور» السعودية، لاستكشاف وتطوير مشاريع طاقة شمسية بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط ومشاريع طاقة رياح بقدرة ١٥٠٠ ميغاواط. كما تشمل الخطط إنشاء أربع محطات طاقة شمسية إضافية بقدرة إجمالية تبلغ ١٠٠٠ ميغاواط في مناطق مختلفة.

الخلاصات والتوصيات

يكشف هذا التقرير التحليلي الشامل عن تحولات جوهرية في قطاع الطاقة العربي خلال عام ٢٠٢٥، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً، الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لمشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، حيث نجحت عدة دول في ربط قدرات ضخمة بالشبكات الوطنية وتشغيل منشآت إنتاجية.

ثانياً، تنوّع الاستراتيجيات الطاقوية بحسب الموارد المتاحة والأولويات الوطنية، فبينما ركّزت دول الخليج والجزائر وليبيا على تعزيز قدراتها النفطية والغازية، سارعت مصر والمغرب والإمارات وتونس نحو الريادة في مجال الطاقة المتجددة.

ثالثاً، صعود السيارات الكهربائية كثيمة جديدة في المشهد الطاقوي العربي، مع دخول عدد من الدول مرحلة التصنيع الفعلي وتحديث الأطر التنظيمية والضريبية.

رابعاً، تنامي أهمية الهيدروجين الأخضر كوقود للمستقبل، مع استثمارات ضخمة ومشروعات طموحة في السعودية وسلطنة عُمان ومصر والمغرب.

خامساً، التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة العربية تتمثل في الحاجة إلى استثمارات ضخمة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتجاوز العقبات التنظيمية والسياسية.

إن السنوات المقبلة تحمل ملامح توسّع إضافي في قطاع الطاقة العربي، مدفوعاً بنمو الطلب الدولي على الطاقة النظيفة واستمرار الحكومات العربية في تقديم الحوافز وجذب الاستثمارات الكبرى، مما يجعل المنطقة أحد أهم أقطاب الطاقة عالمياً في العقود القادمة.

خاتمة

يُقدّم هذا التقرير التحليلي رؤية شاملة ومعمّقة لقطاع الطاقة في الدول العربية خلال عام ٢٠٢٥. وتشهد المنطقة العربية تحولات جوهرية على صعيد السياسات الطاقوية والاستثمارات والتوجهات التقنية، حيث انتقلت كثير من الدول من مرحلة التخطيط والإعلان إلى مرحلة التنفيذ والتشغيل الفعلي لمشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. يتناول هذا التقرير ثلاثة مستويات رئيسية: دول تعيش حالة مستقرة ومتطورة في مجال الطاقة، ودول مستقرة تقليدية تعتمد بشدة على النفط والغاز، ودول تحاول تحقيق استقرار أمنها الطاقوي.

تكشف المصادر المُحلَّلة أن المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر تقود دفة التحول الطاقوي في منطقة الخليج، بينما تبرز مصر والمغرب كرائدين إقليميين في مجال الطاقة المتجددة وطاقة الرياح على التوالي. كما تُظهر البيانات أن منطقة المغرب العربي تشهد ديناميكيات متفاوتة، حيث تسعى الجزائر وليبيا إلى تعزيز إنتاجهما النفطي والغازي، بينما يمضي المغرب قدماً في تحقيق أهدافه الطموحة للتحول نحو الطاقة النظيفة.

وتُشير المؤشرات إلى أن السيارات الكهربائية والهيدروجين الأخضر سيطرا على المشهد الطاقوي العربي خلال ٢٠٢٥، مع دخول عدد من الدول مرحلة التصنيع الفعلي للسيارات الكهربائية وتنفيذ مشروعات ضخمة لإنتاج الهيدروجين.

المراجع

• أوابك (٢٠٢٥). التقرير الربع سنوي حول تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين في الدول العربية. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

• مجلس طاقة الرياح العالمي - GWEC (٢٠٢٥). تقرير حالة طاقة الرياح العالمي ٢٠٢٤-٢٠٢٥: التركيز على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. بروكسل، بلجيكا.

• الوكالة الدولية للطاقة المتجددة - IRENA (٢٠٢٥). توقعات تحولات الطاقة العالمية: مسارات الهيدروجين الأخضر في شمال أفريقيا. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

• منظمة أوبك - OPEC (٢٠٢٥). النشرة الإحصائية السنوية واحتياطيات النفط الخام في الدول الأعضاء. فيينا، النمسا.

• غلوبال إنرجي مونيتور - GEM (٢٠٢٥). متعقب طاقة الرياح العالمي: تحديثات البيانات للدول العربية. سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة.

• وزارة الطاقة السعودية (٢٠٢٥). التقرير السنوي لمبادرة السعودية الخضراء وتطورات مزيج الطاقة الوطني. الرياض، المملكة العربية السعودية.

• شركة أرامكو السعودية (٢٠٢٥). تقرير الأداء التشغيلي واكتشافات النفط والغاز في المنطقة الشرقية والربع الخالي. الظهران، المملكة العربية السعودية.

• وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية (٢٠٢٥). بيان الإنجازات السنوي: الاكتشافات البترولية الجديدة وتطوير حقول الغاز. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

• الوكالة المغربية للطاقة المستدامة - MASEN (٢٠٢٥). حصيلة

مشروعات الطاقة المتجددة في المغرب وبرنامج «نسيم» للرياح. الرباط، المملكة المغربية.

• شركة سوناطراك الجزائرية (٢٠٢٥). نتائج جولة التراخيص «ألجيريا بيد راوند ٢٠٢٤» وعقود تقاسم الإنتاج. الجزائر العاصمة، الجزائر.

• فيتش سوليوشنز – BMI (٢٠٢٥). تقرير سوق السيارات الكهربائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التوقعات حتى ٢٠٣٣. لندن، المملكة المتحدة.

• مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية – KAPSARC (٢٠٢٥). دراسات حول توطين سلاسل إمداد السيارات الكهربائية في المملكة العربية السعودية. الرياض.

• منصة «طاقة» للبحوث والاستشارات (٢٠٢٥). التقرير السنوي لواقع أمن الطاقة وحصاد الاكتشافات العربية لعام ٢٠٢٥. واشنطن/ القاهرة.

• المكتب الشريف للفوسفاط – OCP (٢٠٢٥). التقرير الأخضر: الاستثمارات في الأمونيا الخضراء والطاقة الشمسية. الدار البيضاء، المغرب.

تقرير الحالة العربية والإقليمية العسكرية خلال عام 2025

تصاعد الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط: المؤشرات والأسباب

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

مستخلص

التوصيف العام: زمن «عسكرة السياسة»

يُظهر التقرير أن عام ٢٠٢٥ هو ذروة التحول من «الدبلوماسية الوقائية» إلى «الاستعداد الحربي الشامل». يوثق التقرير ارتفاعاً غير مسبوق في الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط، حيث لم يعد الأمن يُنظر إليه كمعطى ثابت، بل كخطاب مُنتج سياسياً يُشرعن استنزاف الموارد لتأمين البقاء. لقد تحولت المنطقة إلى «مختبر حي» لأحدث تقنيات الحرب (المسيرات، الذكاء الاصطناعي، الدفاع الجوي الطبقي).

دول الخليج: من «الحماية الخارجية» إلى «الردع الذاتي»

رصد التقرير تحولاً عميقاً في عقيدة الأمن الخليجية، لاسيما في السعودية والإمارات:

السعودية: اتجهت الرياض نحو بناء «ردع ذاتي» وتوطين الصناعات العسكرية، مع تنويع الشراكات بعيداً عن الارتهان الكلي لواشنطن. تبرز المملكة كلاعب يسعى لقيادة توازن إقليمي، مع الحذر من الانجرار لتطبيع مجاني مع إسرائيل لا يضمن مكاسب أمنية وسيادية حقيقية.

التنافس الخليجي-الخليجي: يشير التقرير إلى استمرار التنافس الصامت (السعودي-الإماراتي) في ساحات اليمن والسودان والبحر الأحمر، وهو تنافس عالي الكلفة يعمق التصدعات داخل النظام العربي رغم غياب الصدام المباشر.

إسرائيل وإيران: انكسار الردع والمواجهة المفتوحة

إسرائيل: انتقلت العقيدة العسكرية الإسرائيلية من «الردع والمواجهة المحدودة» إلى «الحرب المفتوحة». يركز الكيان على محاولة استعادة هيبته العسكرية عبر «الحسم الدموي» في غزة والضفة، مع الاستعداد الدائم لضربات استباقية ضد

إيـران وأذرعها.

إيـران: يخلـص التقريـر إلى أن نفـوذ إيـران الإقليمـي يعيـش حالـة «تراجـع استراتيجـي»؛ حيـث انكشـف ضعـف منظوماتهـا الدفاعيـة في المواجهـة المبـاشرة، وتصدعـت أذرعهـا (محـور المقاومـة) تحت ضغـط العمليـات النوعيـة، مما دفـع طهران للبحـث عـن مـظلات سياسـية بديلـة في الـصين وروسـيا.

تركيا ومصر: القوى الموازنة العابرة للأقاليم

تبرز أنقرة والقاهرة كقوتين مركزيتين في إدارة التوازنات:

تركيـا: نجحـت في إعـادة هندسـة دورهـا الدفاعـي، محولـةً صناعاتها العسـكرية (خاصـة المـسيرات) إلى أداة ديبلوماسـية صلبـة، مـع الحفـاظ على دور «الضامـن» في ملفـات معقـدة كسـوريا وليبيا.

مصر: اسـتمرت في تعزيـز قدراتهـا العسـكرية البحريـة والجويـة لتـأمين عمقهـا الاستراتيجـي في شرق المتوسـط والشرق الإفريقـي، مـع لعب دور «كابـح الأزمات» في غزة والسـودان.

الساحات المفتوحة: سوريا، لبنان، واليمن

سـوريا: تمثـل «إعـادة التموضع» العنـوان الأبـرز؛ حيث تحـاول الدولـة الجديدة الاندمـاج في منظومـة أمنيـة إقليميـة تخفـف من الارتهـان للقـوى الخارجية.

لبنـان: يصفـه التقريـر بأنـه يقـف عنـد مـفترق حاسـم في ٢٠٢٦، حيـث يـزداد احـتمال حسـم ملـف «سلاح حـزب الله» إمـا عبر تسـوية كبرى أو انفجـار داخلي.

اليمن: يظل سـاحة لانقسـام السـلطات، حيث يُـدار الصراع كـ «اسـتقرار هش» يخـدم المصالح الإقليميـة الدنيا دون حلـول جذرية.

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي: التنافس الجيوسياسي المتسارع

يشير التقرير إلى أن منطقة شمال إفريقيا والقرن الإفريقي باتت في قلب «عاصفة جيوسياسية»؛ حيث يتداخل صراع الموانئ مع سباق النفوذ على الممرات البحرية، مما يجعل منطق «الردع المتبادل» هو السائد دون وجود قوة قادرة على الحسم.

الخلاصة الاستراتيجية

إن الشرق الأوسط في نهاية ٢٠٢٥ هو إقليم يعيد تعريف «الأمن القومي» عبر فوهة البندقية وميزانيات التسلح الضخمة. التقرير يحذر من أن استدامة هذا الإنفاق دون أطر تعاون إقليمي حقيقي ستؤدي إلى «انفجارات دورية» يصعب احتواؤها. الاستقرار القادم مرهون بقدرة القوى المركزية (السعودية، تركيا، ومصر) على لجم الطموحات الإيرانية والغطرسة الإسرائيلية في إطار نظام إقليمي جديد.

مقدمة

يُظهر منظور الجغرافيا السياسية الحَرِجة أن الأمن ليس معطى ثابتاً أو انعكاساً مباشراً لبيئة التهديد الواقعية، بل هو خطاب مُنتَج سياسياً يُعيد تشكيل إدراك المخاطر ومن ثم توجيه قرارات الدول. بهذا المعنى، يصبح الأمن أداة تُستخدم لتحديد ما يجب اعتباره خطراً، وما يستلزم التعبئة العسكرية، وما يُشرعن استنزاف الموارد نحو الدفاع. ولذلك، فإن تزايد الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط لا يُفهم فقط بوصفه استجابة لبيئة صراعية، بل نتيجة مباشرة لخطابات تُصنع وتُعاد صياغتها من قبل النخب الحاكمة، حيث تُبنى روايات عن « التهديد الخارجي «، و» التطرف «، و» اختلال ميزان الردع «، لتوليد حالة دائمة من الخوف تُبرر التوسع الأمني والتسلح. وتتفاعل هذه المقاربة الخطابية مع بنية الأمن القومي العربي، التي تقوم على حماية الدولة والمجتمع من مصادر متعددة تقليدية وغير تقليدية، من الصراعات المسلحة والحروب بالوكالة إلى الانقسامات الداخلية والضغوط الاقتصادية.

وبحكم تشابك المجال الأمني العربي، فإن أي تغير في درجة التهديد داخل دولة ما يمتد أثره إلى محيطها الإقليمي.[١] ومن ثم، يصبح القرار العسكري مرتبطاً ليس فقط بحماية الحدود أو موازنة الخصوم، بل بتأمين النظام السياسي الداخلي ذاته. وفي هذا الإطار، يعمل الخطاب الأمني على تعزيز شرعية رفع الإنفاق الدفاعي باعتباره ضرورة لحفظ الاستقرار، وليس مجرد خيار ضمن أولويات الدولة.

أما منظورات الأمن الإقليمي فتركز على شبكة التفاعلات بين دول الشرق الأوسط، حيث يسود نمط من الارتباط الأمني يجعل تهديد دولة ما تهديداً لمحيطها، والعكس صحيح. والبيئة الإقليمية، التي تتسم بتعدد الفاعلين وغياب هيكل ردع مستقر، تخلق حالة دائمة من عدم اليقين تدفع الدول إلى تبني سياسات تسلح تصاعدية.[٢] وفي مثل هذا السياق، يصبح الإنفاق العسكري انعكاساً مباشراً

(١) Ahmed Youssef Abdel Nabi, The concept of Arab national security (nsas journal), Volume ٢ Issue -٢ Serial Number ٢, July ٢٠٢٣ link.

(٢) (Barry Buzan & Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (regional security theory ,٢٠٠٣, Link.

لمعادلات قوة متغيرة، تتحكم فيها التحالفات، وتوازنات النفوذ، والتدخلات الدولية، والتهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب وأمن الممرات البحرية. وتتجلى العلاقة بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي في طبيعتها التكاملية، إذ إن أي اضطراب يصيب دولة عربية غالباً ما ينعكس على محيطها المباشر في صورة تهديدات سياسية أو أمنية أو اقتصادية.[١] فالأمن في المنطقة يقوم على درجة عالية من الاعتماد المتبادل؛ إذ تعتمد الدول العربية على شبكات التحالفات الإقليمية والدولية لتعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية. كما تسهم التحولات في العلاقات الإقليمية وميزان القوى في إعادة تشكيل الحسابات الأمنية للدول، سواء من خلال زيادة مستوى التعاون أو عبر تعميق التنافس والصراع.[٢]

ومن خلال الجمع بين الجغرافيا السياسية الحَرِجة ومنظورات الأمن القومي والإقليمي، يتضح أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يُعد نتاجاً مركّباً لمنظومة سردية ومادية في آن واحد. فمن ناحية، تُعيد الخطابات الأمنية إنتاج تصور دائم للأخطار يضفي على التسلح طابع الضرورة الوطنية. ومن ناحية أخرى، يغذي الواقع الإقليمي المضطرب، بما يشمله من صراعات مفتوحة وحروب بالوكالة وكسر لتوازن القوى التقليدي، حاجةَ الدول لتعزيز ترساناتها العسكرية ضماناً لمكانتها الإقليمية وحفاظاً على أمنها الداخلي.

وهكذا، فإن عملية التسلح في المنطقة تتأسس على علاقة تبادلية بين الخطاب والواقع: الخطاب الأمني يوسع نطاق التهديد، والواقع الإقليمي يمده بالشرعية، والنتيجة هي استمرار مستويات مرتفعة من الإنفاق العسكري والدفاعي تُعد جزءاً بنيوياً من النظام الأمني الشرق أوسطي.

(١) Ahmed Youssef Abdel Nabi.

(٢) Barry Buzan & Ole Wæver.

أولاً: الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط لعام 2024

في عام ٢٠٢٢، سجلت منطقة الشرق الأوسط مستويات مرتفعة من الإنفاق العسكري مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث بلغ متوسط الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٩٪ وفق تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام. ويعكس هذا الرقم حجم الاهتمام الكبير الذي توليه دول المنطقة لتعزيز قدراتها الدفاعية في ظل بيئة إقليمية مشحونة بالتوترات والصراعات المتعددة، سواء التقليدية أو غير التقليدية مثل الإرهاب والاضطرابات الداخلية.

وتصدرت السعودية قائمة أعلى الدول من حيث نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٤٪، تلتها قطر بنسبة ٥,٦٪، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥,٣٪، وإسرائيل بنسبة ٥,٢٪، بينما تراوحت نسب الإنفاق في عُمان والكويت بين ٤ إلى ٥,٤٪. وهذا الإنفاق يعكس التحديات الأمنية المتنوعة التي تواجهها هذه الدول، بما يشمل النزاعات الإقليمية في اليمن وسوريا وليبيا، والتوترات على خطوط التماس مع إيران، والتنافس الإقليمي على النفوذ الاستراتيجي.[1]

وبحسب تقرير معهد ستوكهولم لعام ٢٠٢٤، ارتفع الإنفاق الدفاعي في المنطقة بنسبة ٩٪ ليصل إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار، وهو أعلى معدل نمو سنوي منذ عقد من الزمن، مدفوعاً بزيادة الإنفاق في السعودية وتركيا وإسرائيل. وشهدت إسرائيل ارتفاعاً بنسبة ٢٤٪، حيث ارتفع إنفاقها العسكري من نحو ١,٨ مليار دولار شهرياً قبل الحرب الأخيرة إلى ٤,٧ مليار دولار في ديسمبر. بينما خصصت إيران نحو ٣٧٪ من ميزانيتها الدفاعية المقدرة بعشرة مليارات دولار لحرس الثورة الإسلامية، مقارنة بـ ٢٧٪ في ٢٠١٩، ما يعكس تحوّل تركيزها على القدرات العسكرية المتقدمة كجزء من استراتيجيتها الإقليمية.[2]

وفي هذا السياق، يمثل رصد مؤشرات الإنفاق العسكري في منطقة الشرق

(١) Trends In World Military Expenditure, ٢٠٢٢, SIPRI Fact Sheet April ٢٠٢٣ Supri, Link.

(٢) بالأرقام.. نيران الصراعات تُشعل سباق الإنفاق العسكري وصولاً لمستويات قياسية، موقع CNBC عربية، ٤ أغسطس ٢٠٢٤، الرابط.

الأوسط لعام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ نقطة انطلاق أساسية لفهم الديناميات الإقليمية وتحليل التطورات العسكرية الكبرى. إذ يوفر هذا الرصد إطاراً لفهم كيفية تفاعل المتغيرات العسكرية الإقليمية مع بعضها البعض، وكذلك مع العوامل الدولية المؤثرة على المنطقة. كما يتيح تحليل الإنفاق العسكري دراسة التحولات في القدرات العسكرية، ورصد المؤشرات التي تعكس أولويات الدول الإقليمية في التسلح، واستراتيجياتها الدفاعية.

ومن خلال هذا المنظور، يصبح بالإمكان توقع مسارات التطورات العسكرية المستقبلية، وفهم مدى تأثير التحالفات الإقليمية، والنزاعات الإقليمية، والتوازنات الدولية على الأوضاع العسكرية في الشرق الأوسط، بما يسهم في تقديم تقييم معمق وشامل للتحديات والفرص الإقليمية.

وفي أواخر عام ٢٠٢٣، دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة من التصعيد غير المسبوق في الصراعات والأزمات، وما زالت تداعياتها مستمرة حتى اليوم. وقد أدّت هذه البيئة المضطربة إلى دفع العديد من الدول العربية والإقليمية نحو تعزيز قدراتها العسكرية، سواء من خلال توسيع شراكاتها وتحالفاتها الدفاعية أو عبر زيادة حجم إنفاقها العسكري بشكل ملحوظ. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بجملة من العوامل أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتصاعد التهديدات الإقليمية، واتساع رقعة النزاعات التي باتت تشمل ملفات متعددة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

وفي مواجهة هذه التحديات، اتجهت دول المنطقة إلى تطوير منظوماتها الدفاعية من خلال، توسيع الصناعات العسكرية المحلية من جهة، واستيراد تقنيات قتالية متقدمة من جهة أخرى والدخول في تحالفات دفاعية. كما أصبحت المنافسة الإقليمية تتجاوز الجوانب الاقتصادية لتأخذ بُعداً عسكرياً واضحاً، انعكس في سباق تسلح إقليمي وتنامي أهمية التحالفات الدفاعية كوسيلة لضبط التوازنات الاستراتيجية. ويمثّل هذا المشهد مقدمة أساسية لفهم الارتفاع المتواصل في الإنفاق العسكري خلال عام ٢٠٢٤، وتفسير ديناميات الأمن الإقليمي في ضوء التحولات المتسارعة.

وتُظهر بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) الصادرة في أبريل ٢٠٢٥ أنّ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما تزال تعتبر تعزيز قدراتها الدفاعية أولوية محورية ضمن سياساتها الأمنية. وتحتفظ هذه الدول بأحد أعلى مستويات الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، وهو ما يعكس ارتفاع العبء العسكري مقارنة بالمناطق الأخرى.

وقد سجّل الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط زيادة بارزة خلال عام ٢٠٢٤، حيث بلغ إجمالي الإنفاق نحو ٢٤٣ مليار دولار، بارتفاع يقدّر بـ ١٥٪ عن عام ٢٠٢٣، مدفوعاً بتنامي التوترات الإقليمية وتصاعد التحديات الأمنية. كما بلغ إنفاق دول المنطقة ما يقارب ٣, ٨٠ مليار دولار ضمن هذا الإجمالي.

أما في شمال إفريقيا، فقد واصل الإنفاق العسكري مساره التصاعدي ليصل إلى ٢, ٣٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤، محققاً نمواً بنسبة ٨, ٨٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٣، في ظل توجهات واضحة لتعزيز القدرات الدفاعية وتطوير منظومات التسليح.[١]

الجدول (١): يوضح التغيرات في الإنفاق العسكري حسب المنطقة وفقاً لمعهد ستوكهولم بين عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

المنطقة	الإنفاق (مليار دولار) لعام ٢٠٢٤	التغير في الإنفاق (٪) لعام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤	حصة الإنفاق العالمي (٪) لعام ٢٠٢٤
الشرق الأوسط	٣٠,٢	٨,٨	١,١
شمال إفريقيا	٢٤٣	١٥	٩,٠

يُبيّن تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للتوازن العسكري (الصادر في فبراير ٢٠٢٥) تدرّجاً واضحاً في مستويات الإنفاق العسكري بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٤، يمكن تنظيمه على النحو الآتي:[٢]

- الإنفاق الأعلى إقليمياً:

(١) Trends in World Military Expenditure, ٢٠٢٤, April ٢٠٢٤ SIPRI Fact Sheet, ٢٠٢٥, Link.

(٢) The Military Balance ,٢٠٢٤, April International Institute for Strategic Studies, ٢٠٢٥.

تصـدّرت السـعودية القائمة بإنفاق بلـغ نحو ٧١,٧ مليـار دولار، متقدمة بفارق كـبير على بقيـة دول المنطقة، تلتهـا إسرائيل بإنفاق قـدره ٣٣,٨ مليار دولار.

- الشريحة المرتفعة:

جـاءت الإمـارات (٢٢,٣ مليـار دولار) والجزائـر (٢١,٤ مليـار دولار) ضمن فئـة الإنفـاق المرتفع، مـا يعكس أدوارهمـا العسـكرية والإقليميـة المتنامية.

- الشريحة المتوسطة:

شـملت هذه الفئة العـراق (١٢,٧ مليـار دولار)، قطر (٩,٧ مليـارات دولار)، تركيـا (نحو ٩,٧ مليـارات دولار)، وإيـران (٨,٠ مليـارات دولار)، وهي دول تجمع بين اعتبـارات أمنية داخليـة والتزامات إقليميـة متفاوتة.

- الشريحة المتدنية نسبياً:

ضمّـت الكويت (٧,٨ مليـارات دولار)، عُمان (٦,٧ مليـارات دولار)، المغرب (٦,٦ مليـارات دولار)، ثـم مصر (٢,٨ مليـار دولار) والأردن (٢,١ مليار دولار).

- الإنفاق المحدود:

سـجّلت البحريـن (١,٤ مليـار دولار) وتونـس (١,٣ مليار دولار) مسـتويات منخفضـة نسـبياً، فـيما جـاءت موريتانيا في ذيـل القائمة بإنفـاق لا يتجـاوز ٠,٢٦ مليار دولار.

الجـدول (٢): يوضـح ترتيـب الدول مـن ناحية الأنفاق العسـكري لعـام ٢٠٢٤ وفقـاً لتقريـر المعهد الـدولي للدراسـات الاستراتيجية[١]

الدولة	الإنفاق العسكري (مليار دولار)
السعودية	٧١,٧٣
إسرائيل	٣٣,٧٥
الإمارات	٢٢,٢٧
الجزائر	٢١,٤٠
تركيا	١٤.٢٧

(١) The Military Balance ,٢٠٢٤ International Institute for Strategic Studies, April ,٢٠٢٥.

الدولة	الإنفاق العسكري (مليار دولار)
العراق	١٢.٦٨
قطر	٩.٦٦
إيران	٨.٠٤
الكويت	٧.٨٠
سلطنة عمان	٦.٦٦
المغرب	٦.٦٣
مصر	٢.٧٩
الأردن	٢.١٢
البحرين	١.٤٠
تونس	١.٣٢
موريتانيا	٠.٢٦

يُظهر الجدول أعلاه أن منطقة الخليج العربي تتصدر الأقاليم الثلاثة من حيث الحجم الكلي للإنفاق العسكري، مدفوعة أساساً بالمستويات المرتفعة للإنفاق في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويعكس هذا النمط إدراكاً خليجياً متزايداً لطبيعة التهديدات المركبة التي تواجه الإقليم، وفي مقدمتها التوتر مع إيران، وأمن الطاقة، وسلامة طرق الملاحة البحرية والتنافس الاقليمي.

كما يشير إلى اعتماد دول الخليج على التحديث العسكري والتكنولوجيا المتقدمة كبديل عن الجيوش الكبيرة عدداً، بما يجعل الإنفاق العسكري ذا طابع وقائي - ردعي يهدف إلى حماية الاستقرار الداخلي وتأمين البنية الاقتصادية الحيوية.

أما في إقليم المشرق فيشكّل بؤرة عسكرة الصراع في الشرق الأوسط، حيث تتركز فيه نسبة كبيرة من الإنفاق العسكري عبر دول مثل إسرائيل والعراق وتركيا وإيران. ويتميّز هذا الإقليم بارتباط الإنفاق العسكري المباشر بحروب قائمة أو محتملة. وتمثل إسرائيل نموذجاً لإنفاق عسكري مرتبط بما تعتبره صراعاً وجودياً يتطلب جاهزية دائمة، في حين تعتمد إيران على مستوى إنفاق أقل نسبياً لكنه موجّه نحو تطوير القدرات الصاروخية وبناء شبكات النفوذ عبر الوكلاء الإقليميين، ما يمنح إنفاقها بعداً غير تقليدي.

وفي شمال إفريقيا يأتي في مرتبة أدنى نسبياً من حيث إجمالي الإنفاق العسكري،

مع تصدر الجزائر والمغرب المشهد الإقليمي نتيجة سباق تسلح ثنائي وتحديات أمنية مرتبطة بالحدود وبالبيئة الإقليمية المضطربة، ولا سيّما في منطقة الساحل وليبيا. وفي المقابل، تعتمد دول مثل مصر وتونس وموريتانيا مستويات إنفاق أكثر محدودية، تحكمها اعتبارات اقتصادية وضغوط داخلية وحسابات تتعلق بالحفاظ على الاستقرار الداخلي. ويغلب على الإنفاق العسكري في هذا الإقليم طابع دفاعي - سيادي، يركّز على حماية الدولة ووحدة أراضيها أكثر من تبنّي عقائد هجومية توسعية.

وخلاصة القول، يُظهر الجدول أعلاه أن توزيع الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط يعكس تبايناً عميقاً في تصورات التهديد ووظيفة القوة العسكرية؛ إذ يميل الخليج إلى شراء الأمن عبر التفوق التقني والتحالفات، بينما ينخرط المشرق في صراعات وجودية أو تنافس على النفوذ، في حين تسعى دول شمال إفريقيا إلى إدارة أمنها ضمن هوامش اقتصادية وسياسية ضيقة.

وعليه، فإن الإنفاق العسكري في المنطقة لا يمكن اختزاله في أرقام مالية، بل يشكّل مرآة مباشرة للبنية الجيوسياسية وأنماط الصراع السائدة في كل إقليم.

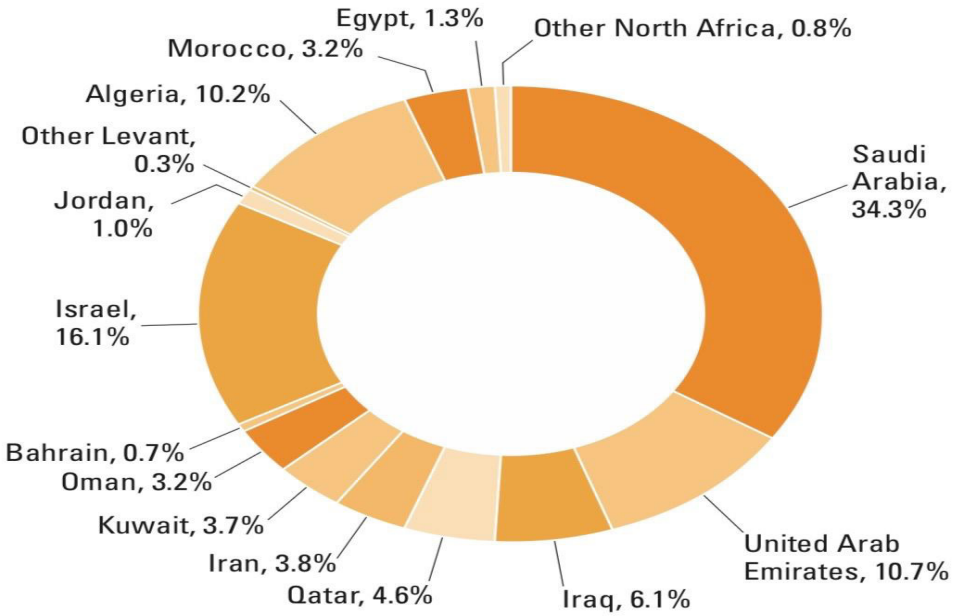

الشكل (١): يوضح النسبة المئوية للإنفاق العسكري لكل دولة لعام ٢٠٢٤[١]

يشرح الشكل أعلاه، توزيع الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٤، مع التركيز على نسب كل دولة من إجمالي الإنفاق الإقليمي. ومن خلال هذا الشكل يتضح أن السعودية تتصدر القائمة بوضوح، حيث تستحوذ على أكثر من ثلث الإنفاق الكلي في المنطقة بنسبة تصل إلى ٣٤,٣٪. ويرتبط هذا المستوى العالي من الإنفاق بعدة عوامل، من أبرزها الاهتمام الكبير بتطوير الأسلحة والمنظومات الدفاعية، ومواجهة التحديات الإقليمية المتعلقة بإيران واليمن، بالإضافة إلى الجهود المستمرة لتحديث وتعزيز قدرات القوات المسلحة السعودية.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن الإنفاق العسكري في المنطقة غير متوازن بشكل واضح، حيث تهيمن السعودية على حصة ضخمة من إجمالي الإنفاق. كما أن دول الخليج مجتمعة، بما فيها السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين وعُمان، تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق الكلي نتيجة الإمكانات المالية الكبيرة والتهديدات الإقليمية المحيطة بها. وفي المقابل، يظل وزن شمال إفريقيا العسكري أقل مقارنة بدول الخليج، بينما تبرز إسرائيل كأحد أكبر المنفقين العسكريين في المنطقة بفضل الدعم الأميركي والتصنيع العسكري المحلي.

(١) The Military Balance ٢٠٢٤.

ثانياً: تحوّلات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بعد هجوم 7 أكتوبر

شهد الشرق الأوسط منذ أواخر عام ٢٠٢٣، خصوصاً على امتداد عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مرحلة غير مسبوقة من إعادة تشكّل خرائط القوة والتهديد، بعدما دخلت المنطقة في دائرة من الاضطراب الأمني تجاوزت في حدّتها ما عرفته خلال العقدين الماضيين. فقد مثّل هجوم ٧ أكتوبر وما أعقبه من حرب إسرائيلية مفتوحة على قطاع غزة نقطة تفجير شاملة أدت إلى انهيار الكثير من المعادلات الأمنية التقليدية، وخلقت واقعاً استراتيجياً جديداً تحرك على أساسه الفاعلون الإقليميون والدوليون بطريقة مختلفة تماماً عمّا سبق.

فمع اتساع نطاق العمليات الإسرائيلية وتحوّل غزة إلى ساحة حرب طويلة الأمد، تمددت التوترات لتشمل الضفة الغربية، والجنوب اللبناني، والبحر الأحمر، وسوريا، ما أدى إلى تشابك ساحات الاشتباك وظهور بيئة أمنية غير مستقرة يسهل انتقال العدوى فيها من جبهة إلى أخرى. وباتت المنطقة أشبه بفضاء مفتوح للتهديدات المتعددة.

1. المنطقة الخليجية وتحولات عقيدة الأمن

فيما يتعلّق بمنطقة الخليج، فإن الارتفاع الملحوظ في مستويات الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون خلال العامين الأخيرين لا يمكن فهمه بوصفه استجابة تقنية معزولة، بل هو نتاج تفاعل معقّد بين بيئة إقليمية مضطربة وتحولات دولية متسارعة. فقد أدّت حالة الفوضى التي عمّت الشرق الأوسط عقب هجوم ٧ أكتوبر إلى إعادة تعريف مصادر التهديد، حيث لم تعد المخاطر محصورة في نزاعات تقليدية، بل اتسعت لتشمل احتمالات الانزلاق إلى مواجهات إقليمية واسعة، وتزايد هشاشة منظومات الردع القائمة.

وفي هـذا السـياق، بـرز تصاعـد القـدرات العسـكرية لـكل مـن إسرائيـل وإيران كعامـل ضاغـط دفـع دول الخليـج إلى تسريـع برامـج التحديـث الدفاعـي وتعزيـز جاهزيتهـا الاستراتيجيـة. ولا يقـتصر هـذا التوجـه على الاعتبـارات الأمنيـة المبـاشرة، بـل يتجاوزهـا إلى أبعاد سياسـية وجيوسياسـية أوسـع. إذ بـات الإنفاق العسـكري أداة لإدارة الموقـع الإقليمي في مرحلة تتسـم بتراجـع اليقين الاستراتيجي واخـتلال موازين القـوة، حيـث تسـعى دول الخليـج إلى ترسـيخ مكانتهـا كلاعـب مؤثـر قـادر على حماية مصالحـه الحيويـة، ولا سـيّما أمـن الطاقـة وسلاسـل الملاحـة الدولية.

وفي ضـوء هـذه المعطيـات، تبرز في المنطقـة الخليجيـة ثلاث دول بوصفهـا الفاعل الأكثـر تـأثيراً في إعـادة رسـم التوازنـات السياسـية والأمنيـة في الشرق الأوسـط، وهي المملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة ودولـة قطـر، إذ تمتلـك كل منهـا أدوات نفـوذ مختلفـة تمكّنهـا مـن التـأثير في مسـارات الاسـتقرار والصراع على المسـتويين الإقليمـي والدولي.

تُظهـر التحـركات الأمنيـة والعسـكرية للمملكـة العربيـة السـعودية بعـد الحرب الإسرائيليـة على قطـاع غـزة، وما تلاها مـن اضطرابـات إقليمية متسـارعة، أن الرياض باتـت تعيـد تقييـم موقعهـا الاستراتيجي ضمـن منظومة التحالفـات الدولية، ولا سـيّما في علاقتهـا التاريخيـة مـع الولايـات المتحـدة. فقـد لم تعـد هـذه العلاقـة تُـدار فقط من زاويـة الشراكـة التقليديـة القائمـة على الحماية مقابـل المصالح الاقتصاديـة، بل أصبحت موضـع اختبـار فـعلي في ظل التحـولات العميقـة التي تشـهدها بنية الأمـن الإقليمي في الشرق الأوسط.

في عهـد إدارة جـو بايـدن، اتّسـم مسـار الشراكـة الأمنيـة السـعودية - الأمريكيـة بالحـذر والتـدرّج، إذ لم تتحـول المباحثـات حـول اتفاقيـة دفاعيـة إلى التـزام مـؤسسي واضـح. فـعلى الرغـم من اللقـاءات التـي جمعـت ولي العهد محمد بن سـلمان بمستشـار الأمـن القومـي الأمريكـي في مايـو ٢٠٢٤، والتـي تناولـت ملفـات الدفـاع والطاقـة النوويـة والتعـاون الأمنـي، ظـل التقـدم محكومـاً باعتبارات سياسـية أوسـع. وتسـعى واشـنطن مـن جهـة إلى إعـادة ضبـط تموضـع الريـاض الـدولي، خصوصـاً فـيما يتعلـق بعلاقاتهـا المتنامية مـع الـصين، بينـما تضع السـعودية مـن جهة أخـرى شروطـاً إقليمية

صارمة، أبرزها وقف الحرب على غزة وإطلاق مسار جدي لإقامة دولة فلسطينية.[١] ونتيجة لذلك، بقيت الاتفاقية المحتملة عالقة بين تقاطع المصالح الثنائية وتعقيدات البيئة الإقليمية غير المستقرة.

وشكّل عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مطلع عام ٢٠٢٥ نقطة تحوّل حاسمة في مسار العلاقات السعودية - الأمريكية، إذ انتقلت بسرعة من حالة التباعد الحذر التي سادت خلال إدارة بايدن إلى نمط تعاون استراتيجي أكثر انسجاماً ووضوحاً. ففي فترة زمنية قصيرة، أعيد إحياء التحالف التقليدي بين البلدين على أسس براغماتية تركز على المصالح المتبادلة والأولويات الجيوسياسية المشتركة. وجاءت زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن، وهي الأولى منذ سنوات، لتؤكد هذا التحول، وتعكس توجهاً مشتركاً نحو إعادة هندسة العلاقة الثنائية بما يتجاوز إدارة الخلافات إلى بناء شراكة طويلة الأمد في ملفات الأمن والاقتصاد وترتيبات الإقليم.[٢]

وقبيل التصعيد الإسرائيلي الواسع في المنطقة الذي شمل الضربات الإسرائيلية على قطر والحرب بين إيران - إسرائيل، أجرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب زيارة رسمية إلى المملكة في مايو ٢٠٢٥، شكّلت محطة محورية في إعادة تأكيد الشراكة الاقتصادية والعسكرية بين الطرفين. وقد هيمنت على الزيارة حزمة ضخمة من الاتفاقيات والاستثمارات، قُدّرت قيمتها بنحو ٦٠٠ مليار دولار، شملت قطاعات الدفاع والطاقة والتكنولوجيا المتقدمة، في مؤشر واضح على استمرار اعتماد واشنطن على الثقل المالي السعودي ضمن استراتيجيتها الشرق أوسطية،[٣] غير أن هذه الشراكة، على الرغم من حجمها الاقتصادي، لم تُترجم إلى اتفاقية أمنية ملزمة تمنح الرياض ضمانات دفاعية صريحة، وهو ما يعكس حدود الالتزام الأمريكي تجاه أمن حلفائه الإقليميين.

سياسياً، حملت الزيارة دلالات أعمق من بعدها الاقتصادي، إذ أبدى ترامب

(١) May Trends and June Alerts, Link – ٢٠٢٤ Middle East and North Africa, International Crisis Group, Crisis Watch.

(٢) وضاح حيدر، العلاقات السعودية الأمريكية.. تحول كبير في رئاسة ترامب الثانية، الخليج أونلاين، ١٨,١١,٢٠٢٥، الرابط.

(٣) The White House, Fact Sheet: President Donald J. Trump Solidifies Economic and Defense Partnership with the Kingdom of Saudi Arabia, November ١٨, ٢٠٢٥, Link.

دعماً علنياً لولي العهد محمد بن سلمان، ومنحه دوراً مركزياً في إعادة ترتيب ملفات إقليمية معقدة، وعلى رأسها الملف السوري. فقد أعلن الرئيس الأمريكي، خلال منتدى الرياض للاستثمار، رفع العقوبات عن سوريا، أعقبه اجتماع مفاجئ مع الرئيس السوري أحمد الشرع بحضور ولي العهد السعودي، ومشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر الاتصال المرئي.[1] ويعكس هذا المشهد توجهاً أمريكياً لإعادة هندسة التوازنات في الشرق الأوسط، بما يخدم تقليص نفوذ المحور الإيراني، وإعادة توزيع أدوار الفاعلين الإقليميين، مع منح الرياض موقعاً متقدماً في إدارة هذا التحول.

غير أن هذا الانخراط الأمريكي المشروط كشف، في الوقت ذاته، عن إشكاليات بنيوية في الرهان السعودي على واشنطن كضامن أمني وحيد. فقد مثّل الهجوم الإسرائيلي على قيادة حركة حماس في قطر في سبتمبر ٢٠٢٥، وامتناع الولايات المتحدة عن التدخل لاحتوائه، لحظة كاشفة للقيود التي يفرضها هذا الاعتماد. إذ أظهرت الواقعة أن المظلة الأمريكية لا تعمل دائماً وفق حسابات حلفائها، بل تُدار انطلاقاً من أولويات إسرائيلية وأمريكية ضيقة، حتى وإن تعارضت مع مصالح شركاء تقليديين كالسعودية.[2]

في هذا السياق، بدأت الرياض بإعادة ضبط بوصلتها الاستراتيجية، متجهة نحو سياسة خارجية أكثر توازناً وتعدداً في الشراكات. فإلى جانب الحفاظ على العلاقة مع واشنطن باعتبارها ركيزة لا غنى عنها، كثّفت المملكة جهودها لتعميق التعاون الأمني والسياسي مع قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا، فضلاً عن توسيع شراكاتها الدفاعية مع باكستان. ويأتي هذا التوجه في إطار سعي سعودي لبناء هامش مناورة أوسع، يخفف من الارتهان لقوة واحدة في بيئة إقليمية تتسم بالفوضى وعدم اليقين.

شهدت العلاقات السعودية - الصينية تحولاً نوعياً باتجاه شراكة أمنية وتقنية متقدمة، تجاوزت منطق صفقات السلاح التقليدية إلى التعاون في التطوير والتوطين

(١) ترامب يرفع العقوبات عن سوريا ويلتقي الشرع غدا بالرياض، موقع الجزيرة نت، ١٣,٢٠٢٥,٥٥، الرابط.

(٢) زيارة ترامب إلى الخليج: شراكات منفصلة لا تؤسس بالضرورة لمركز جيوسياسي دولي، موقع أسباب، مايو ٢٠٢٥، الرابط.

ونقل المعرفة. ففي المجال العسكري، تعمّق التنسيق عبر تنفيذ مناورات بحرية مشتركة مثل السيف الأزرق ٢٠٢٥، ومشاركة صينية وازنة في معرض الدفاع العالمي بالرياض ٢٠٢٤، إلى جانب إطلاق مشاريع بحث وتطوير داخل المملكة ركّزت على الطائرات المسيّرة، وأنظمة الرادار، والتحكم والقيادة. وبالتوازي، برزت الصين شريكاً رئيسياً للسعودية في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن التقني، من خلال توفير تقنيات المراقبة وتحليل البيانات والدفاع السيبراني، وإطلاق بنية سحابية متقدمة عبر شركة تينسنت في ٢٠٢٥، فضلاً عن توسّع شركة هواوي في حلول الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. ويعكس هذا المسار توجهاً سعودياً واضحاً نحو تنويع الشركاء الاستراتيجيين وبناء استقلالية أمنية وتقنية، ضمن مقاربة شاملة تدمج بين القوة العسكرية والابتكار الرقمي بعيداً عن الاعتماد الأحادي على الغرب.[١]

على المسار الروسي، عكست اللقاءات التي جرت في نوفمبر ٢٠٢٥ بين مسؤولين سعوديين وروس توجهاً سعودياً متقدماً نحو توسيع خياراتها الدفاعية خارج الإطار الغربي التقليدي. فقد أشار مدير الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري - التقني، دميتري شوغاييف، إلى اهتمام الرياض بمنظومات الدفاع الجوي الروسية قصيرة المدى، إلى جانب تجهيزات القوات البرية، مع تركيز واضح على نقل التكنولوجيا وتوطين جزء من الإنتاج داخل المملكة. ويكشف هذا الاهتمام عن مقاربة سعودية لا تقتصر على شراء السلاح، بل تسعى إلى بناء قدرات صناعية دفاعية محلية، بما يعزز الاستقلال الاستراتيجي ويرفع الجاهزية العسكرية في مواجهة التهديدات الجوية غير المتماثلة، مثل الطائرات المسيّرة والصواريخ قصيرة المدى، التي برزت بقوة في صراعات الإقليم خلال السنوات الأخيرة.[٢]

وفي دلالة على توسيع السعودية لخياراتها الدفاعية خارج الإطار الغربي، وقّعت الرياض وإسلام آباد في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥ اتفاقية دفاع مشترك شاملة تشمل نقل التكنولوجيا، والإنتاج العسكري المشترك، وبناء القدرات والتدريب. ويُفهم

(١) جود المحبوب، السعودية والصين.. تحالف دفاعي يعيد موازين القوة، موقع الرياض، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) السعودية تضع عينها على سلاح روسي، RT عربي، ١٧،١١،٢٠٢٥، الرابط.

هـذا الاتفـاق ضمن سـياق سـعي المملكـة لتنويـع شراكاتهـا الأمنيـة وتعزيز اسـتقلالها الدفاعـي في ظـل بيئـة إقليمية مضطربـة، مع ما يحملـه التعاون مع باكسـتان — بوصفها قـوة نوويـة — مـن بعـد ردعـي غير معلـن يعـزز موقـع السـعودية الاستراتيجـي دون التزامـات نوويـة صريحة.[1]

ويمكـن قـراءة الاتفاقية الدفاعية بين السـعودية وباكسـتان بوصفها تطـوراً نوعياً في المقاربـة الأمنيـة للمملكة، يتجاوز منطـق التعاون الثنائي إلى إعادة التفكير في هندسـة الأمـن الإقليمـي برمّته. فقـد جاءت هذه الخطـوة في لحظة إقليمية مضطربة تتسـم بتعدد بـؤر التوتـر، وتراجـع موثوقيـة الضمانـات الغربيـة، وتصاعـد التحديات المرتبطـة بكلٍّ مـن إيـران وإسرائيـل. وفي هـذا السـياق، لا تبـدو الاتفاقية مجـرد تعزيز لقـدرات الردع السـعودية، بـل تعكـس سـعياً واعياً إلى تنويـع المظلات الأمنيـة وبناء هوامش اسـتقلال استراتيجيـة أوسـع. كما أنهـا تفتـح الباب أمام تصـورات جديـدة لتحالفـات أمنية ذات طابـع إسلامـي - إقليمـي، قد تعيد توجيه فلسـفة الأمن في الشرق الأوسـط من الاعتماد على القـوى الخارجيـة إلى منطـق الشراكات الذاتيـة والتوازنات الداخليـة، وهو ما يمنح الريـاض موقعـاً أكثر فاعليـة في صياغة معـادلات الأمن الإقليمي مسـتقبلاً.

كما ينعكـس تحـوّل المقاربـة السـعودية في علاقاتها مـع القوى الدوليـة على موقفها مـن مسـألة التطبيع مـع إسرائيـل، إذ باتت الريـاض أكثر حـذراً وتشـديداً في شروطها. فالتطبيـع، وفـق الرؤية السـعودية الراهنـة، لم يعد خيـاراً منفصلاً عن السـياق الإقليمي وموازيـن القـوة السـائدة، ولا يمكـن القبـول بـه في ظـل سـعي إسرائيـل إلى ترسـيخ هيمنتهـا الإقليميـة بطريقـة قـد تُـفسَّر بوصفهـا فرضـاً سياسـياً على المملكة أو انعكاسـاً لضعـف موقعهـا التفـاوضي. ومن هـذا المنطلق، ترى الريـاض أن أي انخراط في مسـار التطبيـع يجـب أن يتـم من موقع قـوة وتـوازن، لا كاسـتجابة لإملاءات خارجيـة أو أمر واقـع إسرائيلي.

وعليـه، تحـوّل التطبيـع إلى أداة تفاوضيـة مشروطـة بتحقيـق مكاسـب سياسـية ملموسـة للفلسـطينيين، إلى جانـب الحصـول على ضمانـات أمنيـة واضحـة وموثوقـة

(١) نهى أحمد عبد الرحمن ابوالعنين، تحولات المشهد الإقليمي في ضوء توقيع اتفاق الدفاع المشترك" السعودي – الباكستاني "عقب الاعتداء الإسرائيلي على قطر، المركز الديمقراطي العربي، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، الرابط.

للمملكة. ويعكس هذا الموقف إدراكاً سعودياً متزايداً لمحدودية التعهدات الأمريكية غير المقترنة بالتزامات رسمية، ورغبة في ربط أي خطوة استراتيجية كبرى بإعادة ضبط موازين القوة في المنطقة، لا تكريس اختلالها.

وتنطلق الاستراتيجية الدفاعية السعودية من اعتبارات أمنية مباشرة، أبرزها الحاجة إلى بناء قدرة ردع ذاتية في مواجهة تصاعد التهديد الإيراني وأدواته غير التقليدية، ولا سيّما الصواريخ والطائرات المسيّرة التي استخدمتها طهران وكلائها في الإقليم. وقد كشفت الهجمات المتكررة على المنشآت الحيوية داخل المملكة والتمادي الإسرائيلي في المنطقة بعد ٧ أكتوبر عن محدودية الاعتماد الحصري على المظلة الأمريكية، خاصة مع تراجع الوجود العسكري الأمريكي وتحوّل أولوياته، ما دفع الرياض إلى البحث عن بدائل أكثر فاعلية لتعزيز أمنها الجوي والبحري والإنذاري.

سياسياً، يعكس تنويع مصادر التسليح توجهاً سعودياً واعياً لإعادة تموضعها داخل النظام الدولي المتعدد الأقطاب، عبر بناء شبكة علاقات دفاعية واقتصادية مع قوى دولية مختلفة، بما يمنحها هامش مناورة أوسع ونفوذاً تفاوضياً أعلى، سواء مع الغرب أو خارجه. كما تحوّلت صفقات السلاح إلى أداة ضغط دبلوماسي تمكّن المملكة من التأثير في مواقف الدول الكبرى، وليس مجرد وسيلة لتأمين الاحتياجات العسكرية.

أما تكنولوجياً، فتتمحور المقاربة السعودية حول نقل المعرفة وتوطين الصناعات الدفاعية المتقدمة، بما ينسجم مع أهداف رؤية ٢٠٣٠. فالتسليح لم يعد غاية بحد ذاته، بل مدخلاً لبناء قاعدة صناعية وطنية، وتأهيل الكفاءات المحلية، وتقليص الاعتماد الخارجي على المدى الطويل، وصولاً إلى تحقيق قدر معتبر من الاكتفاء العسكري الذاتي.

نتيجة: يمكن القول إن الحالة الأمنية والعسكرية للسعودية بعد التطورات والتغيرات في المنطقة لا تعبّر فقط عن استجابة ظرفية لتصعيد إقليمي، بل عن مرحلة انتقالية في التفكير الاستراتيجي للمملكة. ومرحلة تسعى فيها الرياض إلى إعادة تعريف دورها كفاعل محوري في النظام الإقليمي، والموازنة بين شراكة تقليدية

مع واشنطن، وانفتاح محسوب على نظام دولي آخذ في التعدد القطبي، في ظل بيئة شرق أوسطية تتسم بتآكل الردع التقليدي وتزايد منطق الفوضى المنظمة.

كانت العلاقات القطرية - الأمريكية تمرّ بمرحلة ازدهار غير مسبوقة، قبل التصعيد العسكري الذي تعرّضت له قطر، سواء عبر الضربات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت وفوداً لحركة حماس في الدوحة، أو الهجمات الصاروخية الإيرانية التي طالت قاعدة العديد الأمريكية. فقد شكّلت الدوحة المحطة الخليجية الثانية في جولة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو ٢٠٢٥، حيث زار قاعدة العديد،[١] في إشارة واضحة إلى مركزية الدور العسكري لقطر في الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، بالتوازي مع توقيع حزمة واسعة من الاتفاقيات الاقتصادية والدفاعية.

عكست هذه الاتفاقيات عمق التشابك الاستراتيجي بين الطرفين، إذ شملت التزامات بتبادل اقتصادي واستثماري ضخم قُدّر بنحو ١,٢ تريليون دولار، من بينها صفقة تاريخية لشراء ٢١٠ طائرات من شركة بوينغ بقيمة ٩٦ مليار دولار، إلى جانب عقود دفاعية تجاوزت ٣ مليارات دولار شملت طائرات مسيّرة وأنظمة مضادة لها، فضلاً عن استثمارات ضخمة في مجالات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية التكنولوجية قُدّرت بنحو ٢٠٠ مليار دولار.[٢]

وهذه الأرقام لا تعكس بعداً اقتصادياً فحسب، بل تظهر تقاطعاً واضحاً في المصالح من زاويتين متكاملتين؛ فمن المنظور الأمريكي، تُعدّ قطر شريكاً استراتيجياً مرناً ووسيطاً لا غنى عنه في إدارة الأزمات الإقليمية المعقّدة، مستفيدة من شبكة علاقاتها المتوازنة مع أطراف متعارضة لفتح القنوات الخلفية وتقليل كلفة الانخراط المباشر لواشنطن. أما من المنظور القطري، فتمثّل هذه الشراكة أداة لتعظيم النفوذ السياسي عبر دبلوماسية الوساطة، وتحويل الموقع الجغرافي والدور العسكري إلى رصيد سياسي فاعل يُوظَّف في ملفات إقليمية حساسة، بما يعزز مكانة الدوحة كفاعل مؤثر يفوق حجمها الجغرافي والديمغرافي.

وعلى الرغم من تعرّض قطر لهجمات مباشرة من كلٍّ من إيران وإسرائيل،

(١) ترامب من قاعدة العديد: زيارتي للمنطقة تاريخية وجاهزون لمواجهة أي تهديد، موقع الجزيرة نت، ١٥,٠٥,٢٠٢٥، الرابط.

(٢) زيارة ترامب إلى الخليج: شراكات منفصلة لا تؤسس بالضرورة لمركز جيوسياسي دولي، أسباب، ٥ مايو ٢٠٢٥، الرابط.

فقد حافظت الدوحة على متانة شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. ففي أعقاب الضربة الإسرائيلية التي استهدفت قيادات من حركة حماس في الدوحة في سبتمبر ٢٠٢٥، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرسوماً تنفيذياً في أكتوبر ٢٠٢٥، جدّد فيه التزام واشنطن بضمان أمن دولة قطر. ونصّ الأمر التنفيذي على استعداد الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات ردعية، بما في ذلك الرد العسكري، في حال تعرّض قطر لأي هجوم جديد.(١)

في سياق ترسيخ الضمانات الأمنية الأمريكية لقطر عقب الهجمات التي تعرضت لها في عام ٢٠٢٥، عقدت الدوحة وواشنطن جولة مشاورات دفاعية في ديسمبر من العام نفسه أكدت استمرار الزخم في الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين. وجدد الجانبان التزامهما بتطوير التعاون الدفاعي، استناداً إلى الأمر التنفيذي الصادر في سبتمبر ٢٠٢٥ بشأن ضمان أمن قطر، مع الاتفاق على عقد الجولة المقبلة من الحوار الاستراتيجي في الدوحة عام ٢٠٢٦. وشملت التفاهمات تحديث البنية التحتية العسكرية في قاعدة العديد الجوية، وتعزيز القدرات الجوية والبحرية، ورفع مستوى التشغيل البيني مع حلف الناتو عبر برامج تدريب وعمليات مشتركة، إلى جانب بحث إنشاء أول مركز قيادة ثنائي للدفاع الجوي. كما أكد الطرفان تنفيذ بيان النوايا الموقع خلال زيارة الرئيس ترامب للدوحة، والذي يتضمن استثمارات دفاعية محتملة تتجاوز ٣٨ مليار دولار.(٢)

يمكن مقاربة الدور الإماراتي في الإقليم بوصفه نموذجاً مختلفاً عن القوة الإقليمية الكلاسيكية التي تمثلها السعودية، إذ لا يستند إلى الثقل السكاني أو القدرة المؤسسية العسكرية الممتدة، بقدر ما يقوم على استراتيجية إسقاط القوة خارج الحدود لتعويض هذا القصور البنيوي. ففي هذا الإطار، اعتمدت أبو ظبي مقاربة هجومية صلبة، قوامها توظيف القوة العسكرية، والاعتماد على الشركاء المحليين، وتكثيف الحضور الأمني في بؤر الأزمات، بما يسمح لها بتوسيع نفوذها دون تحمّل كلفة الانخراط المباشر واسع النطاق.

(١) ترامب يوقع أمرا تنفيذيا يضمن أمن قطر ضد أي هجوم، موقع الجزيرة نت، ٠١،١٠،٢٠٢٥، الرابط.

(٢) حسين القباني، واشنطن.. جولة حوار قطرية أمريكية تبحث ملفات دفاعية واقتصادية، وكالة الأناضول، ٢٠،١٢،٢٠٢٥، الرابط.

تتجلى هذه الاستراتيجية بوضوح في اليمن وليبيا والسودان، حيث تجاوز الدور الإماراتي منطق الوساطة أو التأثير السياسي غير المباشر إلى ممارسة تأثير عسكري على مسارات الصراع. ففي ليبيا، شكّل دعمها لقوات خليفة حفتر قاعدة ارتكاز لتوسيع نفوذها شرقاً، وهو ما تداخل لاحقاً مع الساحة السودانية عبر إنشاء قنوات دعم غير مباشرة لقوات الدعم السريع.

هذا التداخل أفضى إلى ما يشبه محور نفوذ عابر للحدود، يربط شرق ليبيا بإقليم دارفور، ويتيح لأبو ظبي إدارة شبكة إمداد بشرية وعسكرية تخدم حلفاءها المحليين في كلا الساحتين.[1]

في هذا الإطار، تتزايد الاتهامات الموجّهة إلى دولة الإمارات بدعم قوات الدعم السريع في السودان، ولا سيّما في إقليمي دارفور وكردفان، بما أسهم في تأجيج الصراع بدلاً من احتوائه. وقد برز هذا الدور بشكل أوضح منذ مطلع عام ٢٠٢٥، قبل أن يتعاظم الاهتمام الدولي به عقب سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر بعد حصار طويل. وتشير تقارير أممية ودولية إلى تورّط غير مباشر لأبو ظبي في إيصال معدات عسكرية متقدمة، شملت طائرات مسيّرة وقطع مدفعية، عبر قنوات التفافية تنتهك حظر السلاح المفروض على السودان.[2] ولا يقتصر انعكاس الحضور الإماراتي على الساحة السودانية وحدها، بل يتجاوزها ليطال معادلات الأمن الإقليمي، ولا سيّما بالنسبة لمصر والقرن الإفريقي. إذ إن ترسيخ نفوذ قوى حليفة لأبو ظبي في دارفور يضع الإمارات عملياً في قلب المثلث الحدودي السوداني - المصري - الليبي، بما يحمله ذلك من قابلية للتحول إلى ورقة ضغط جيوسياسية على القاهرة.

في اليمن، برز التنافس السعودي - الإماراتي بوضوح مع سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة عسكرياً إماراتياً على حضرموت في ديسمبر ٢٠٢٥، في خطوة عسكرية سريعة كشفت تعارض الأجندات داخل التحالف نفسه. ويعكس

(١) كيف غذّت الإمارات نار الحرب السودانية؟، موقع الخنادق، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) عادل رفيق، ذا تليجراف: علاقات الأشقاء بالأسرة الحاكمة الإماراتية مع الغرب مهددة بسبب مجزرة السودان، المعهد المصري للدراسات، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

هـذا التطـور اعـتماد كل من الريـاض وأبو ظبي على دعـم قوى محلية موالية لهما عسـكرياً لتكريـس نفـوذ مسـتقل على الأرض، ما حوّل اليمن من سـاحة تحالف إلى سـاحة صراع نفـوذ غير معلـن بين الطرفين.[1]

أدّت التحـوّلات التـي أعقبـت حـرب غـزة في ٧ أكتوبـر إلى إعـادة تنشـيط الدور الإمـاراتي في ملـف الملاحـة البحرية، ضمـن مقاربة أمنية جديدة تشـارك فيهـا الولايات المتحـدة وإسرائيـل. فبعـد إخفـاق الجهـود الغربيـة في تحييـد الـدور الحوثـيين في البحـر الأحمـر وبحـر العـرب، اتجهـت أبـو ظبـي إلى تعزيـز نفوذهـا البحـري عبر استراتيجيـة انتشـار جغرافي مدروس، قوامها السـيطرة غير المباشرة على السـواحل والجزر والمضائق الحيوية.

وتعتمـد هـذه المقاربـة على توظيـف وكلاء محلـيين في اليمن، ولا سـيّما في الجنوب والسـاحل الغـربي، بالتـوازي مـع ترسـيخ حضـور عسـكري في نقـاط ارتـكاز بحريـة مثـل سـقطرى وميـون، بما يتيـح مراقبـة بـاب المنـدب وخليج عـدن. وقد تزامـن ذلك مـع توسّـع إمـاراتي في القـرن الإفريقـي، عبر قواعـد ومنشـآت لوجسـتية تُكمـل حلقة السـيطرة على خطـوط التجـارة والطاقـة (الصومـال وبربـرة وبوصاصـو).

وفي هـذا الإطار، يتقاطع الدور الإماراتي مع التنسـيق الاسـتخباراتي والعسـكري الأمريكـي - الإسرائـيلي، حيـث تُـدار هـذه التحـركات تحـت عناويـن أمـن الملاحـة ومكافحـة التهريـب، بينما تهـدف عمليـاً إلى إعـادة ضبـط ميـزان السـيطرة البحريـة وتطويـق اليمـن مـن الجنـوب والغـرب. وعليـه، تتحـول الإمارات مـن فاعـل إقليمي داعـم للتحالفـات إلى عـنصر محـوري في هندسـة منظومة أمـن بحري جديـدة، فرضتها تداعيـات حـرب غـزة وتحديـات السـيطرة على أحـد أهـم الممـرات الاستراتيجيـة في العـالم.[2] وفي الوقـت ذاتـه، فإن تصاعد الـدور الإماراتي على امتداد البحر الأحمر يسـهم في إعـادة تشـكيل موازيـن القـوة في أحد أكثـر الممرات البحريـة حساسـية، على نحو قد ينتقـص مـن الأدوار التقليديـة لـكل مـن مصر والسـعودية في ضبـط أمـن هـذه المنطقة الاستراتيجية.

(١) صراع النفوذ: كيف تفجّر الخلاف السعودي الإماراتي في اليمن؟، موقع الخنادق، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) السيطرة على باب المندب: قراءة في دور الإمارات والسعودية في البحرين الأحمر والعربي، موقع الخنادق، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

كما تحوّل التقارب الإماراتي – الإسرائيلي إلى شراكة وظيفية موجّهة بالأساس نحو احتواء النفوذ الإيراني. فقد أتاح هذا التحالف لتل أبيب اختراق المجال الأمني الخليجي عبر بوابة أبو ظبي، سواء من خلال تبادل معلومات استخباراتية دقيقة حول تحركات إيران في الخليج وبحر عُمان، أو عبر التعاون في مجالات الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحساسة. وفي المقابل، استفادت الإمارات من دمج تقني وعملياتي متدرّج مع القدرات الإسرائيلية، خاصة في منظومات الدفاع الجوي والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، ما أسّس لبيئة تشغيلية مشتركة تتجاوز التنسيق الظرفي إلى مستوى الاعتماد المتبادل. وبهذا، لم يعد التحالف مجرد تقارب سياسي، بل بات جزءاً من معادلة ردع إقليمية ناشئة تستهدف موازنة التحركات الإيرانية وتهيئة مسرح عمليات محتمل لتدخلات مشتركة في حال اتساع دائرة المواجهة.[1]

نتيجة: يشير طبيعة هذا السلوك إلى أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العسكري الإماراتي لا يُترجم إلى تعزيز الدفاع الوطني داخل الدولة، بل يُعاد توجيهه نحو ساحات الصراع الإقليمي عبر الحلفاء والوكلاء. وهذا ما يفسّر التناقض بين حجم التسلح المتقدم الذي تملكه الإمارات، وبين محدودية استخدامه في إطار دفاعي داخلي مباشر. وفي المقابل، تراهن أبو ظبي بشكل متزايد على التكنولوجيا العسكرية والذكاء الاصطناعي لتعويض النقص البنيوي في القوة البشرية، سواء عبر الطائرات المسيّرة، أو أنظمة المراقبة، أو الحرب السيبرانية، بما يعكس نموذجاً لقوة هجومية تعتمد على التفوق التقني لا على العمق الاستراتيجي التقليدي.

1- إيران بعد الحرب: تراجع النفوذ الإقليمي

أدّت حرب الأيام الاثني عشر يوماً إلى كسر نمط الصراع غير المباشر الذي حكم العلاقة الإيرانية - الإسرائيلية لعقود، لتنقلها إلى مستوى المواجهة العسكرية العلنية. فطوال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٧٩، اتسم هذا الصراع بطابع أيديولوجي واستراتيجي، حيث بنت إيران مقاربتها الإقليمية على معاداة إسرائيل ودعم قوى مسلّحة مناوئة لها، في حين اعتمدت تل أبيب سياسة الاحتواء عبر عمليات سرّية وضربات دقيقة تستهدف النفوذ الإيراني دون الانجرار إلى حرب مفتوحة.

(١) رئة «إسرائيل» ومقاولها الصامت: الاندماج الوظيفي بين أبو ظبي وتل أبيب، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

غير أنّ أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ شكّلت لحظة تحوّل مفصلية، أنهت عملياً مرحلة حرب الظل. فقد أعقبها تصعيد متبادل تمثّل في الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، ثم الرد الإيراني المباشر عبر هجمات صاروخية ومسيّرة ضمن عمليتي الوعد الصادق ١ في أبريل ٢٠٢٤ والوعد الصادق ٢ في أكتوبر ٢٠٢٤، وذلك في سياق الرد على اغتيال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، والأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله. وبذلك دخل الصراع مرحلة جديدة تتسم بالعلنية واتساع نطاق الاشتباك الإقليمي.[١]

مثّلت عملية الوعد الصادق ٣ أعلى مستويات المواجهة العلنية بين إيران وإسرائيل، إذ جاءت بوصفها رداً عقابياً مباشراً على الهجوم الواسع الذي نفّذته إسرائيل يونيو ٢٠٢٥ ضمن عملية الأسد الصاعد. وقد استهدفت تلك الضربة الإسرائيلية منشآت نووية إيرانية حسّاسة، وأسفرت عن اغتيال عدد من العلماء النوويين وقادة بارزين في الحرس الثوري، وفي مقدّمتهم قائده العام اللواء حسين سلامي، ما دفع طهران إلى الانتقال من منطق الرد غير المباشر إلى المواجهة المباشرة واسعة النطاق.[٢] وحسم دخول الولايات المتحدة المواجهة عبر ضرب منشآت إيرانية محصنة مسار الصراع، مؤكداً انتقاله من نزاع إقليمي إلى مواجهة ذات أبعاد دولية.

في المقابل، نجحت إسرائيل خلال فترة زمنية وجيزة في انتزاع السيطرة شبه الكاملة على الأجواء الإيرانية، مستفيدة من استراتيجية هجومية استباقية قامت على شلّ منظومات الدفاع الجوي منذ اللحظات الأولى للمواجهة. وقد اعتمد هذا التفوق على دمج متقدّم بين التكنولوجيا الجوية، والعمل الاستخباراتي عالي الدقة، والقدرة على اختراق العمق العملياتي الإيراني، في ظل هشاشة واضحة في قدرات سلاح الجو الإيراني وعدم جاهزيته لمواجهة حرب جوية حديثة واسعة النطاق. وسمحت هذه المعادلة لإسرائيل بالتحرك بحرية في المجال الجوي الإيراني، والوصول إلى مختلف الجغرافيات دون عوائق فعّالة، ما مكّنها من تنفيذ ضربات مركّزة شملت منشآت

(١) عماد الزوري، «الوعد الصادق» سلسلة عمليات عسكرية شنتها إيران ضد إسرائيل، موقع الجزيرة نت، ٢٠،١٢،٢٠٢٥، الرابط.

(٢) إيران ترد بـ "الوعد الصادق ٣» على «الأسد الصاعد» الإسرائيلي، Sky news عربية، ١٣ يونيو ٢٠٢٥، الرابط.

عسكرية ونووية، إلى جانب مؤسسات سيادية حساسة.

كما أدّت هذه العمليات إلى إحداث شلل في منظومة القيادة والسيطرة الإيرانية، عبر تصفية عدد كبير من القيادات العسكرية العليا والعناصر العلمية المرتبطة بالبرنامج النووي، الأمر الذي عمّق حالة الارتباك داخل بنية القرار العسكري الإيراني.[1] ويكشف هذا النمط من العمليات أن إسرائيل لم تتعامل مع المواجهة بوصفها ضربات محدودة، بل كحملة جوية شاملة تهدف إلى فرض معركة مفتوحة في السماء، تغطي كامل المجال الجغرافي الإيراني، وتؤسس لردع يقوم على الهيمنة الجوية الكاملة بدل الاكتفاء بالضربات الرمزية أو المحدودة.

أما من الزاوية الإيرانية، فقد اعتمدت أن تضرب بقوة في الدقائق الأخيرة قبل سريان وقف إطلاق النار كنوع من إظهار القوة وعدم الانكسار رغم الضربات الكبيرة التي تعرضت لها، وأنها مازلت طرفا في معادلة الردع بعيدا عن المصير الغامض حتى الآن لبرنامجها النووي.

وأن المواجهة المباشرة مع إيران كشفت أن إسرائيل ليست محصنة كما كان يُعتقد. إذ أظهرت الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة الإيرانية قدرة على اختراق العمق الإسرائيلي، واستهداف منشآت حيوية وعسكرية، مما أجبر السكان على الاحتماء في الملاجئ وأثر على الاقتصاد والحياة اليومية. وإن إيران أثبتت أنها قادرة على الرد بقوة، ليس فقط عبر وكلائها في المنطقة، بل من أراضيها مباشرة، مستخدمة صواريخ دقيقة وطائرات مسيّرة، ما جعل الجغرافيا الإسرائيلية مكشوفة أمام التهديدات. وأن الحرب الأخيرة أثبتت أن إسرائيل عاجزة أن تدخل أي حرب دون الدعم الأميركي.[2]

في سياق مواجهة النفوذ الإيراني، تبنّت إسرائيل، بدعم أمريكي، مقاربة هجومية شاملة تقوم على ضرب منظومة الوكلاء بدل الاكتفاء باحتوائها. وانطلقت هذه المقاربة من اعتبار التهديد الإيراني شبكة إقليمية مترابطة، ما استدعى توسيع

(١) مواجهة هجينة: معالم استراتيجيات الحرب الإسرائيلية - الإيرانية وآفاقها المنظورة، مركز الإمارات للسياسات، وحدة الدراسات الإيرانية، ١٦ يونيو ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) حرب إيران وإسرائيل تضع أوزارها.. من انتصر في مواجهة الـ ١٢ يوما؟، موقع الاستقلال، الرابط.

مسرح العمليات ليشمل اليمن وسوريا والعراق ولبنان في وقت واحد، مع التركيز على مراكز القيادة وسلاسل الإمداد والبنى التشغيلية.

في اليمن، سعت الضربات الأمريكية - الإسرائيلية إلى تحجيم الخطر البحري الذي شكّله الحوثيون في البحر الأحمر، إلا أن الجماعة حافظت على قدرتها الهجومية، مستفيدة من استقلالية عملياتية نسبية رغم ارتباطها بإيران. وفي سوريا، كثّفت إسرائيل استهداف الوجود الإيراني بهدف منع ترسيخ عمق عملياتي دائم قرب الجولان، والانتقال من سياسة الاحتواء إلى سياسة الإقصاء. أما في العراق، فتم التعامل مع الفصائل الموالية لطهران باعتبارها جبهة مؤجلة، جرى ضبطها عبر ضربات محدودة واحتواء التصعيد لمنع الانزلاق إلى مواجهة مباشرة. وفي لبنان، ركّزت إسرائيل على إنهاك حزب الله تدريجياً عبر استنزاف قدراته النوعية وقياداته، بدل خوض حرب شاملة، ما أضعف دوره كأقوى أذرع إيران الإقليمية[1].

وبهذا النهج، تمكّنت إسرائيل من إلحاق ضرر واسع بأذرع إيران الإقليمية وتقليص حضورها وتأثيرها في عدد من الساحات، فيما يعكس تحوّلاً واضحاً في المقاربة الإسرائيلية من الاكتفاء بالردع الدفاعي إلى تبنّي عقيدة هجومية وقائية، تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة وبناء ما يشبه حزاماً أمنياً إقليمياً غير مُعلن يحدّ من قدرة خصومها على المبادرة والتوسّع.

وتُظهر نتائج هذه المواجهة المباشرة أنّ الحرب انتهت من دون حسم أو طرف منتصر؛ إذ نجحت إيران في حماية جوهر برنامجها النووي وتوجيه ضربات صاروخية مؤلمة لإسرائيل، فيما اكتفت تل أبيب بمكاسب تكتيكية وسياسية محدودة، مع إخفاقها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية الثلاثة المتمثلة في تغيير النظام الإيراني، وتدمير البرنامج النووي، وتفكيك القدرات الصاروخية، ما يجعل الصراع أقرب إلى تعادل استراتيجي بين الطرفين. ومن المرجّح أن يتّجه الصراع الإيراني - الإسرائيلي إلى نمط من التراجع النسبي في حدّة المواجهة من دون أن يصل إلى التهدئة الكاملة أو التسوية السياسية. فالمساعي الدولية والإقليمية، حتى إن أسهمت في ضبط الإيقاع، لا تبدو قادرة على إنهاء حالة الاشتباك القائمة، بل تقتصر آثارها على خفض مستوى

(١) سمية نصر، هل فقدت إيران السيطرة على الجماعات الموالية لها في الشرق الأوسط؟، BBC NEWS عربية، ٢٤ مارس ٢٠٢٤، الرابط.

التصعيد مع مرور الوقت. ويعود ذلك إلى عاملين متداخلين: العبء الاقتصادي المتزايد الذي يفرضه الصراع على كلا الاقتصادين، والخشية المتبادلة من الانزلاق إلى مواجهة واسعة غير محسوبة الكلفة.

ورغم الضربات التي تلقّتها إيران وتراجع فاعلية بعض أذرعها الإقليمية، فإنها أظهرت احتفاظها بقدرة ردع محدودة، تمكّنها من توجيه ضربات مؤلمة عند الحاجة، وتجاوز جزء من المنظومات الدفاعية الإسرائيلية. هذا الواقع يفرض على إسرائيل بدورها حسابات حذرة، ويمنعها من تحويل تفوقها العسكري إلى حسم نهائي، خصوصاً في ظل اعتمادها المستمر على الدعم الأمريكي في أي مواجهة كبرى. وفي المحصلة، لم تُسفر الحرب عن كسر نهائي لإرادة أي من الطرفين. كما إسرائيل نجحت في إضعاف البنية الإقليمية لإيران وتقليص هامش حركة أذرعها، لكنها لم تتمكن من إنهاء التهديد الإيراني كلياً. في المقابل، تكبّدت إيران خسائر واضحة في نفوذها وأدواتها، غير أنّها حافظت على قدرتها على الاستمرار في التنافس.

والنتيجة: يبدو أن العلاقة بين الطرفين تتجه إلى حالة صراع مُدار ومنخفض الوتيرة، تُبقي التنافس قائماً في إطار لا حرب شاملة ولا سلام مستقر، بانتظار تحولات سياسية أو استراتيجية أعمق قد تعيد رسم قواعد الاشتباك مستقبلاً.

2. تركيا: إعادة هندسة الدور الدفاعي في الشرق الأوسط

أفرز عامَا ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ جملةً من التحولات الأمنية والعسكرية في السياسة التركية تجاه محيطها الإقليمي، ولا سيّما في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما ترتب عليها من تداعيات تجاوزت الإطار المحلي لتطال النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد أسهمت حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي خلقتها هذه الحرب في إعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بتركيا، الأمر الذي دفع أنقرة إلى تبني مقاربة دفاعية أكثر حذراً واستعداداً. وفي هذا السياق، وضعت تركيا قواتها ومؤسساتها الأمنية في حالة تأهّب تحسباً لأي تطورات مفصلية قد تفرضها التحولات المتسارعة في الإقليم.

في ظل الحرب على غزة، شددت أنقرة لهجتها تجاه السياسات الغربية الداعمة

لإسرائيل، وسعت إلى تدويل القضية الفلسطينية عبر الانفتاح على قوى غير غربية والمؤسسات الدولية، والعمل على حشد دعم دولي لحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم. وفي هذا السياق، نشطت الدبلوماسية التركية، حيث روّج وزير الخارجية هاكان فيدان لمبادرة إنشاء آلية ضمان دولية متعددة الأطراف تضم تركيا ودولاً عربية وهيئات دولية.(١)

كما دعمت تركيا المساعي العربية، ولا سيّما القطرية والمصرية والسعودية، دون منافستها، وكان لذلك انعكاس واضح في القمة العربية - الإسلامية بالرياض في نوفمبر ٢٠٢٣، التي أيدت أنقرة مخرجاتها، خاصة تشكيل لجنة دولية لوقف الحرب على غزة. وأسهمت الحرب، خلافاً للتوقعات، في تعزيز تقارب تركيا مع دول الخليج.(٢)

برزت تركيا خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كفاعل أساسي في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف إطلاق النار، إلى جانب مصر وقطر، مستندة إلى قنواتها المفتوحة مع حركة حماس ومكانتها الإقليمية المتنامية. وقد تعزز هذا الدور مع طرح الخطة الأمريكية التي راهنت على أنقرة للضغط على حماس، وتضمنت تصورات تتعلق بنشر قوة دولية في غزة بمشاركة تركية، وهو ما قوبل برفض حاد من إسرائيل.

ويعود التحفظ الإسرائيلي على أي انخراط عسكري تركي في غزة إلى اعتبارات استراتيجية أعمق، تتجاوز البعد الغزي المباشر. فتركيا تُعد لاعباً إقليمياً صاعداً يمتلك قدرة على الفعل العسكري المستقل وخطاباً سياسياً تصادمياً مع تل أبيب. كما أن تراجع هامش التأثير الإيراني، مقابل اتساع الدور التركي، يخلخل التوازنات التقليدية التي اعتادت إسرائيل إدارتها. ويزداد هذا القلق في ضوء التحول في الساحة السورية، حيث انتقلت تركيا من التركيز على شمال سوريا إلى الانخراط الأوسع في المشهد السوري برمّته، بما يحمله ذلك من تداعيات مباشرة على الحسابات الأمنية

(١) Tugba Altun, Busranur Koca and Sumeyye Dilara Dincer, TÜrkiye proposes guarantor formula for Israeli-Palestinian issue: Turkish foreign minister, Anadolu Ajansı, ١٧,١٠,٢٠٢٣, Link.

(٢) Joint Arab and Islamic Summit Concludes and Demands End to Israeli Aggression, Breaking of Israeli Siege on the Gaza Strip and Prosecution of Israel for its Crimes, rganisation of Islamic Cooperation, ١٣,١١,٢٠٢٣, Link.

الإسرائيلية. وفي السياق ذاته، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية سنتكوم في ديسمبر ٢٠٢٥ عن تنظيم اجتماع دولي افتراضي في الدوحة، يهدف إلى بحث ترتيبات تشكيل قوة دولية في قطاع غزة ضمن التصور الذي تطرحه إدارة الرئيس دونالد ترامب لوقف إطلاق النار.[١]

وقد وُجّهت الدعوة إلى ممثلين عن أكثر من ٤٥ دولة، إلا أن غياب تركيا عن قائمة المشاركين شكّل مؤشراً سياسياً لافتاً، خاصة في ظل علاقاتها الوثيقة بكل من الولايات المتحدة وقطر، ودورها السابق في مسارات مشابهة تتعلق بغزة.[2]

استبعاد أنقرة لم يكن تقنياً بقدر ما يعكس توازنات سياسية متشابكة، تتصدرها المعارضة الإسرائيلية الحادة لأي حضور تركي في مستقبل القطاع، سواء على المستوى الأمني أو السياسي. فإسرائيل تنظر إلى تركيا بوصفها فاعلاً إقليمياً منافساً، يمتلك نفوذاً مباشراً على أطراف فلسطينية مؤثرة، وهو ما تعتبره تهديداً لمحاولاتها ضبط مخرجات ما بعد الحرب وفق رؤيتها الأمنية.

في المقابل، برز تنسيق قطري - تركي واضح في التعامل مع هذا الاستبعاد، حيث تعمل الدوحة وأنقرة بشكل متوازٍ على تحريك قنوات دبلوماسية مع واشنطن لإعادة إدماج تركيا في أي مسار تفاوضي مقبل حول غزة. ويعكس هذا التكاتف إدراكاً مشتركاً لدى الطرفين بأن إدارة الملف الأمني والسياسي للقطاع لا يمكن أن تكون مستقرة أو قابلة للاستدامة دون إشراك الفاعلين الإقليميين ذوي التأثير المباشر، وفي مقدمتهم تركيا، الأمر الذي يضع التنافس الإسرائيلي - التركي في قلب معادلات ما بعد الحرب على غزة.

ومع اندلاع الهجوم الإسرائيلي على إيران في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، تبنّت أنقرة موقفاً سياسياً حاداً تجاه تل أبيب، إذ أدان الرئيس رجب طيب أردوغان العمليات العسكرية واعتبرها عاملاً رئيسياً في تعميق الفوضى الإقليمية، داعياً المجتمع الدولي إلى وقف سياسات التصعيد الإسرائيلية.

(١) خالد يوسف، افتراضيا.. مؤتمر دولي لسنتكوم الثلاثاء يبحث تشكيل القوة الدولية بغزة، وكالة الأناضول، ١٧،١٢،٢٠٢٥، الرابط.

(٢) اجتماع في الدوحة بشأن غزة.. والاحتلال يرفض مشاركة تركيا، عربي ٢١، ١٦،١٢،٢٠٢٥، الرابط.

وأكد أردوغان في تصريح له في ١٦ يونيو ٢٠٢٥، أن حل الأزمات لا يكون بالسلاح والقصف، بل عبر طاولة المفاوضات[١]. ورغم هذا الخطاب التصعيدي ضد إسرائيل، التزمت تركيا تجاه إيران بدعم دبلوماسي محدود، مع تركيز واضح على الوساطة وخفض التوتر، وهو ما تجلّى في الاتصالات التي أجراها أردوغان في ١٤ يونيو ٢٠٢٥ مع نظيرة الإيراني.[٢] ويعكس هذا النهج حرص أنقرة على تجنّب تداعيات الصراع على أمنها القومي، وسعيها للعب دور توازني يسهم في احتواء الأزمة بدل الانخراط فيها. كما عكس رغبة تركيا في ممارسة دور في تسويته بواسطة نهج بنّاء مع الولايات المتحدة والدول المؤثرة.

فرضت المواجهة بين إسرائيل وإيران تحديات أمنية حساسة على تركيا، في مقدمتها الخشية من ارتدادات إقليمية قد تعيد تفعيل المسألة الكردية، خصوصاً إذا استغلّت جماعات كردية داخل إيران حالة التصعيد. ويتضاعف هذا القلق مع احتمال تحرك أطراف موالية لطهران في العراق وسوريا بما يهدد الأمن الحدودي التركي. وتأتي هذه الهواجس في توقيت دقيق، عقب إعلان حزب العمال الكردستاني إلقاء السلاح والدخول في مسار سلام مع أنقرة، بناءً على دعوة زعيمه عبد الله أوجلان، ما يجعل أي تصعيد إقليمي عامل إرباك مباشر لمسار الاستقرار الداخلي التركي.

بصورة أوسع، شكّلت الحرب الإيرانية - الإسرائيلية اختباراً معقّداً للسياسة الخارجية التركية، التي تقوم على موازنة دقيقة بين التزاماتها الأطلسية وسعيها لتحسين علاقاتها مع واشنطن في ظل إدارة ترامب، وبين الحفاظ على قنوات التعاون مع روسيا وإيران. ومع تصاعد الاستقطاب بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، بات هذا النهج أكثر صعوبة. ورغم عرض أنقرة لعب دور الوسيط، فإن تراجع علاقاتها مع إسرائيل، على خلفية حرب غزة، حدّ بشكل واضح من قدرتها على التأثير في مسار الصراع.

كما انعكس هذا الحذر في الموقف الدبلوماسي الرسمي، ولا سيّما في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في إسطنبول

(١) أردوغان: هجمات إسرائيل على إيران تعرّض أمن المنطقة للخطر، الشرق الأوسط، ١٥ يونيو ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) بزشكيان لأردوغان: عودتنا لمفاوضات النووي ممكنة بعد كبح اعتداءات إسرائيل، موقع الجزيرة نت، ١٦،٠٦،٢٠٢٥، الرابط.

يومي ٢١ و٢٢ يونيو ٢٠٢٥، حيث اقتصر الموقف على إدانة الهجمات الإسرائيلية على إيران، من دون التطرق إلى الضربات الأمريكية التي استهدفت منشآت نووية إيرانية في ٢٢ يونيو ٢٠٢٥،[١] في إشارة واضحة إلى سعي أنقرة للفصل بين موقفها من إسرائيل وعلاقاتها مع الولايات المتحدة.

وفي المحصلة، ترى أنقرة في تصاعد النزعة الاستعراضية للقوة العسكرية الإسرائيلية عامل ضغط مباشر على أمنها القومي، ما دفع دوائر رسمية ونخباً تركية إلى طرح مراجعة شاملة للمفاهيم الدفاعية والأمنية السائدة. ويُنظر إلى هذه المراجعة باعتبارها ضرورة استراتيجية تهدف إلى إعادة ضبط توازن الردع، وتكييف البنية العسكرية التركية مع بيئة إقليمية تشهد اختلالاً متزايداً في موازين القوة. وهذا ما انعكس بشكل واضح في اعتماد تركيا مساراً دفاعياً واضحاً بثلاثة محاور أساسية. فعلى مستوى الدفاع الجوي، أعلن الرئيس أردوغان تسلّم الجيش منظومة القبة الفولاذية المؤلفة من ٤٧ مركبة دفاعية، إلى جانب إتمام صفقة شراء ٤٠ مقاتلة يوروفايتر لتعزيز القدرة الجوية.

وعلى صعيد تحصين الداخل، ركّزت الحكومة على إنهاء التهديدات الداخلية، وكان أبرزها نزع سلاح حزب العمال الكردستاني في يوليو ٢٠٢٥، ضمن مسار تركيا بلا إرهاب. أما في مجال الحماية المدنية، فقد قرر مجلس الوزراء في سبتمبر ٢٠٢٥ تكليف شركة TOKİ الحكومية ببناء ملاجئ متطورة مقاومة للتهديدات الحديثة، بما فيها المخاطر النووية، في إطار رفع جاهزية الجبهة الداخلية.[٢]

رغم الضغوط التي فرضتها المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية على تركيا، لكنها أفرزت مكاسب لأنقرة على المستوى الجيوسياسي. فإضعاف الدور الإيراني يفتح لأنقرة هامشاً أوسع لتعزيز نفوذها في المشرق، وكذلك في آسيا الوسطى والقوقاز. كما أن تراجع طهران قد يرفع من القيمة الاستراتيجية لتركيا لدى موسكو، ويدفع نحو تنسيق أعمق بينهما في سوريا وليبيا والعديد من الملفات الإقليمية. وفي الوقت ذاته، قد يشكّل اختلال ميزان القوى فرصة لأنقرة لتعزيز شراكاتها مع دول الخليج،

(١) حسين القبان، «إعلان إسطنبول».. دعم إيران وغزة وسوريا ضد عدوان إسرائيل (وثيقة)، وكالة الأناضول، ٢٣,٠٦,٢٠٢٥، الرابط.

(٢) حمزة أحمد، ٣ خطوات تركية استعدادا لمواجهة محتملة مع إسرائيل، موقع الجزيرة نت، ٠١,٠٩,٢٠٢٥، الرابط.

ضمن مقاربة مشتركة تهدف إلى موازنة تنامي الحضور الإسرائيلي إقليمياً.

أصبحت الساحة السورية خلال السنوات الأخيرة إحدى أكثر ساحات التنافس الإقليمي تعقيداً، حيث لم تعد مجرد ملف أمني لتركيا، بل تحولت إلى فضاء صراع مفتوح بينها وبين قوى إقليمية ودولية متعددة، في مقدمتها إسرائيل وروسيا وإيران. فبالنسبة لأنقرة، شكّل انهيار نظام بشار الأسد نقطة تحوّل استراتيجية أتاحت لها إعادة تموضع شامل في سوريا، ليس فقط كقوة عسكرية فاعلة، بل كفاعل سياسي واقتصادي يسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

تنظر أنقرة إلى سوريا كعمقٍ جيوسياسي حاسم لأمنها القومي، ولا سيّما لمنع قيام كيان كردي معادٍ على حدودها الجنوبية. وانعكس هذا التوجه عبر تنسيق مباشر مع الحكومة السورية الجديدة، تُرجم بضغط تركي واضح على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) للالتزام باتفاق ١٠ مارس ٢٠٢٥، الذي ينص على اندماجها الكامل في الجيش السوري دون بدائل. وفي هذا السياق، صرّح وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في ديسمبر ٢٠٢٥ بأن رفض (قسد) تنفيذ الاتفاق لا يمكن فصله عن التحركات الإسرائيلية في سوريا، معتبراً أن هناك «ترابطاً واضحاً بين الدعم الإسرائيلي الضمني وموقف قسد الرافض للاندماج، ومؤكداً أن أنقرة تفضّل الحل السياسي، لكنها ترى أن عدم تنفيذ الاتفاق يهدد الاستقرار، رغم تأكيده أن الصدام العسكري ليس في مصلحة أحد».[١]

وتشكل سوريا أيضاً، منصة نفوذ تسمح لأنقرة تثبيت حضورها العسكري دائم شمال البلاد عبر قوات مدرعة وأنظمة دفاع جوي وطائرات مسيّرة، بالتنسيق مع القيادة السورية الجديدة. وهذا الانتشار لا يحمل بعداً دفاعياً فحسب، بل يشكّل أداة ضغط مباشرة في مواجهة إسرائيل التي تراقب بقلق تصاعد القدرات التركية قرب حدودها الشمالية، وروسيا التي ترى في التمدد التركي تحدياً لدورها التقليدي في سوريا، إضافة إلى إيران التي فقدت نفوذها مع تغير موازين القوى.[٢]

وبالتوازي مع ذلك، شرعت أنقرة في إعادة صياغة تموضع قواتها داخل

(١) سعيد عبد الرزاق، تركيا: لا خيار أمام «قسد» سوى تنفيذ اتفاق الاندماج بالجيش السوري، الشرق الأوسط، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) النفوذ التركي المتصاعد في سوريا يثير قلق المحافل الإسرائيلية، القدس، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

الأراضي السورية ضمن إطار تنسيقي مباشر مع دمشق. وقد تجلّى هذا المسار في الحراك العسكري رفيع المستوى بين الجانبين، حيث شهد ديسمبر ٢٠٢٥ زيارة رسمية لقائد القوات البرية التركية الجنرال متين توكال إلى العاصمة السورية، عقد خلالها مباحثات مع وزير الدفاع السوري اللواء مرهف أبو قصرة، تناولت ترتيبات الانتشار العسكري وآليات التنسيق الميداني في المرحلة المقبلة.[١]

يمكن تصور إعادة الانتشار التركي في سوريا ضمن ثلاث مسارات تضمن الأولويات الأمنية والحسابات الإقليمية. المسار الأول، يركّز على مناطق الاحتكاك المباشر مع تهديدي (قسد) وتنظيم داعش. ويُرجّح أن يشمل مواقع شمال حلب، مثل محيط مطار منغ قرب إعزاز بما يتيحه من إشراف على تل رفعت ومنبج، إضافة إلى قاعدة كويرس شرق حلب التي تمنح أنقرة قدرة مراقبة على العقد الشرقية للمدينة. كما تبرز تل أبيض ورأس العين، إلى جانب أطراف البادية الشرقية المتاخمة لدير الزور، كمواقع ذات قيمة تكتيكية لضبط أي اختلال أمني أو إداري محتمل.[٢]

أما المسار الثاني، يتجه نحو مواقع أعمق وأكثر حساسية سياسياً، مثل قاعدة التياس (T-4) في ريف حمص ومطار تدمر العسكري في البادية الوسطى، بما لهما من أهمية على خطوط الربط بين شرق سوريا وغربها، إضافة إلى القريتين وربما قطنا جنوب دمشق، وهي مناطق تلامس توازنات إقليمية دقيقة، ولا سيّما المتصلة بإسرائيل. وأخيراً المسار الثالث البعد البحري، في حال توسّع الانتشار إلى الساحل، يُعد رأس البسيط خياراً مرجّحاً لإنشاء موطئ قدم بحري تركي، لما يوفره من منفذ مباشر على المتوسط، وسهولة إمداد لوجستي بحري، وقدرة على مراقبة خطوط الملاحة ودعم العمليات البرية في الداخل السوري، بما يقلل من أي اختناق لوجستي محتمل للقوات المنتشرة.[٣]

في المقابل، يتجاوز الرهان التركي البعد العسكري إلى المجال الطاقوي، حيث تسعى أنقرة إلى تحويل سوريا إلى نقطة عبور إقليمي للطاقة. ويظهر ذلك في

(١) اوفك شمشيك وسامي سوتا، قائد القوات البرية التركي يلتقي وزير الدفاع السوري بدمشق، وكالة الأناضول، ١٢,١٢,٢٠٢٥، الرابط.

(٢) مرحلتان من الانتشار التركي في سوريا: وظيفة أمنية أولى وتفاهمات إقليمية لاحقة، ترك برس، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٣) مرحلتان من الانتشار التركي في سوريا: وظيفة أمنية أولى وتفاهمات إقليمية لاحقة، مرجع سابق.

مشاريع استثمارية كبرى، مثل الاتفاقيات متعددة الأطراف لبناء محطات غاز وطاقة متجددة، وإحياء مشاريع خطوط أنابيب قديمة تربط الخليج بالأسواق الأوروبية عبر الأراضي السورية. وهذه المقاربة تمنح تركيا ميزة مزدوجة: تقليص اعتمادها على الغاز الروسي والإيراني، وتعزيز قدرتها على التأثير في معادلات الطاقة في شرق المتوسط، في مواجهة إسرائيل تحديداً.[١] وبذلك، لم تعد سوريا مجرد ساحة نفوذ لتركيا، بل أصبحت نقطة التقاء صراعاتها مع إسرائيل وروسيا وإيران في آن واحد: ساحة أمنية لاحتواء التهديد الكردي، وساحة طاقة لإعادة هندسة طرق الإمداد الإقليمي، وساحة جيوسياسية تعكس طموح أنقرة في تكريس نفسها قوة إقليمية وازنة في الشرق الأوسط.[٢]

في المقابل، عاد شرق المتوسط ليتصدر كإحدى ساحات التنافس الحاد بين تركيا من جهة، وكلٍّ من اليونان وقبرص وإسرائيل من جهة أخرى، خصوصاً مع تجدد الجدل حول اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية -الليبية لعام ٢٠١٩ بعد حديث عن مصادقة البرلمان الليبي عليها. وقد برز التصعيد مجدداً في يونيو ٢٠٢٥ حين أعلنت أثينا خططاً لتعزيز دفاعاتها في بحر إيجة، حيث صرّح وزير الدفاع اليوناني نيكوس دنديأس بنشر منظومات صاروخية على مئات الجزر. وفي هذا السياق، كشفت تقارير عن إبرام اليونان صفقة مع إسرائيل بقيمة ٦٩٢ مليون يورو لشراء منظومة الصواريخ المتعددة PULS، تتضمن تصنيع قطع غيار محلياً وتدريب كوادر يونانية، ما يعكس انتقال الصراع من الإطار السياسي إلى بعد عسكري - تقني أكثر وضوحاً.[٣]

أظهرت صفقة التسليح المبرمة في سبتمبر ٢٠٢٥ بين إسرائيل وقبرص تحولاً نوعياً في موازين القوى بشرق المتوسط، إذ حصلت نيقوسيا بموجبها على منظومات دفاع جوي إسرائيلية متقدمة. ويُنظر إلى هذا التعاون العسكري المتنامي بوصفه اصطفافاً استراتيجياً جديداً يزيد من حدة التوتر الإقليمي، ولا سيّما من زاوية تركيا التي ترى فيه مساساً مباشراً بأمنها الجوي ونفوذها البحري. كما يعكس التقارب

(١) النفوذ التركي المتصاعد في سوريا يثير قلق المحافل الإسرائيلية، مرجع سابق.

(٢) مرحلتان من الانتشار التركي في سوريا: وظيفة أمنية أولى وتفاهمات إقليمية لاحقة، مرجع سابق.

(٣) بعد تهديد دنديأس، خطوة من اليونان لرفع التوتر في بحر إيجة، AR.HABERLER.COM، ٠٤،١٢،٢٠٢٥، الرابط.

محاولة إسرائيل كسر محيطها الإقليمي عبر شراكات أمنية بديلة، ما قد يفتح الباب أمام تداعيات أوسع تمس توازنات المنطقة ومصالح دول محورية، وفي مقدمتها تركيا ومصر.[١]

في هذا السياق، تمضي أنقرة في ترسيخ حضورها الإقليمي عبر مسارين متوازيين: تطوير قدراتها البحرية العسكرية وتكثيف أنشطة التعاون العسكري الخارجي. فعلى مستوى التصنيع الدفاعي، أعلن الرئيس التركي أردوغان في أغسطس ٢٠٢٤ أن برنامج الغواصات الوطنية يتقدم وفق جدول زمني واضح، حيث يُرتقب دخول غواصة حضر ريس الخدمة عام ٢٠٢٥، تليها مورات ريس في ٢٠٢٦، على أن يكتمل المشروع بالكامل بحلول ٢٠٢٩، بما يعكس توجه تركيا نحو تعزيز استقلاليتها البحرية وتوسيع نفوذها في البحار المحيطة بها.[٢]

أما تكثيف أنشطة التعاون العسكري الخارجي، اكتسب التقارب التركي - المصري بعداً استراتيجياً متنامياً، خاصة في ملفات شرق المتوسط، حيث تعاملت القاهرة ببراغماتية مع الخلافات القانونية المرتبطة بالاتفاق البحري التركي - الليبي. وانعكس ذلك في تنامي التعاون العسكري بين البلدين، بما في ذلك الحصول على تقنيات الطائرات المسيّرة التركية،[٣] وإجراء مناورات بحرية مشتركة مثل مناورة «بحر الصداقة» في سبتمبر ٢٠٢٥، في مؤشر على توجه مشترك لإدارة توازنات المتوسط بعيداً عن منطق الصراع الصفري.[٤]

وفي الإطار ذاته، عززت تركيا حضورها البحري عبر تنظيم مناورات «شرق المتوسط ٢٠٢٥» على السواحل المقابلة لمدينة أنطاليا، بمشاركة دول فاعلة من بينها أذربيجان والولايات المتحدة وباكستان، إلى جانب ١٩ دولة حضرت بصفة مراقب. وتميزت المناورات بطابعها المشترك والمتعدد الأفرع، إذ شملت تدريبات لسفن وغواصات، ومشاركة عناصر جوية من القوات البحرية، ومروحيات من القوات البرية، ومقاتلات إف-١٦ من القوات الجوية، إضافة إلى زوارق خفر السواحل.

(١) موقع بريطاني: الدفاع الجوي الإسرائيلي في قبرص يوسع نطاقه ليشمل تركيا، موقع الجزيرة نت، ١٦،٠٩،٢٠٢٥، الرابط.

(٢) عبد الوهاب المرسي، أسطول تركيا الضخم.. إلى من توجه أنقرة مدافع البحر؟، موقع الجزيرة نت، ١٧،٠٨،٢٠٢٥، الرابط.

(٣) مع مصر وقبرص التركية والناتو.. لماذا توسع تركيا مناوراتها البحرية؟، موقع الاستقلال، الرابط.

(٤) زيد اسليم، هل تمهد المناورات بين مصر وتركيا لشراكة إستراتيجية طويلة الأمد؟، موقع الجزيرة نت، ٢٠،٠٩،٢٠٢٥، الرابط.

وجرت هذه التدريبات في شرق البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الممتدة من ٢٢ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، تحت إشراف مباشر من قيادة القوات البحرية التركية، في خطوة تعكس سعي أنقرة إلى اختبار الجاهزية العملياتية وتعزيز التنسيق العسكري متعدد الجنسيات في بيئة بحرية عالية الحساسية.[١]

أما على الساحة الليبية، فقد مثّل الرفض السابق من معسكر الشرق للاتفاق البحري التركي - الليبي عام ٢٠١٩ انعكاساً لاصطفافات إقليمية معادية أكثر منه خلافاً قانونياً. غير أن إعلان مجلس النواب الليبي في ٢ يونيو ٢٠٢٥ تشكيل لجنة فنية لدراسة الاتفاقية كشف عن بداية تحول براغماتي في الموقف، في ظل تغير موازين القوى الإقليمية والدولية.[٢] وتُفهم التحركات التركية في ليبيا باعتبارها امتداداً مباشراً لاستراتيجيتها المتوسطية، إذ شكّل الاتفاق البحري مع طرابلس أساساً لتعزيز الوجود العسكري والأمني، تزامناً مع انفتاح عملي على شرق ليبيا عبر قنوات أمنية وعسكرية لتجاوز منطق الاستقطاب الداخلي.

وخلال عامي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، دخلت العلاقة مع معسكر الشرق مرحلة جديدة اتسمت بتكثيف الزيارات الرسمية، أبرزها زيارة رئيس الاستخبارات إبراهيم قالن إلى بنغازي في ٢٦ أغسطس ولقاؤه خليفة حفتر[٣]. إلى جانب زيارات وفود عسكرية تركية للموانئ الشرقية، واستقبال أنقرة شخصيات من الشرق، بينهم بلقاسم حفتر وصدام حفتر، الذي كثّف زياراته إلى تركيا وكان آخرها في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥. وتعكس هذه التحركات انتقال العلاقة إلى مسار تنسيقي قائم على المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة.[٤]

وفي القرن الإفريقي، يحتل الصومال موقعاً محورياً في المقاربة التركية للأمن البحري. فقد لعبت أنقرة دور الوسيط عبر رعاية «إعلان أنقرة» لإعادة فتح قنوات

(١) سليمان الجين، عمر عاشور كهادار، تركيا.. «مناورات شرق المتوسط ٢٠٢٥» تشهد «يوم المراقب المميز»، وكالة الأناضول، ٣,١٢,٢٠٢٥، الرابط.

(٢) المؤشر العدد الخامس والأربعون النصف الأول من شهر يونيو، تقرير النصف الأول من شهر يونيو ٢٠٢٥، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ٢٠٢٥، ٢٩ يونيو ٢٠٢٥، الرابط.

(٣) صوفيا خوجاباشي، نحن والعالم عدد ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥، المعهد المصري للدراسات، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٤) نسرين سليمان، زيارة صدام حفتر إلى أنقرة تثير نقاشات حول التحول في موقف تركيا وتحالفاتها مع قيادات الشرق الليبي، القدس العربي، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

الحوار بين مقديشو وأديس أبابا.[1] كما وقّعت مع الصومال اتفاقية دفاع بحري لعشر سنوات في فبراير ٢٠٢٤، صادق عليها مجلس الوزراء والبرلمان الصومالي. ورغم تقديم الاتفاق في إطار حماية السواحل ومكافحة التهديدات غير التقليدية، فإنه يعكس هدفاً استراتيجياً أوسع يتمثل في ترسيخ الحضور التركي في البحر الأحمر وخليج عدن، وتعزيز دور أنقرة في أمن الملاحة والتوازنات البحرية الإقليمية.[2]

في الساحة السودانية، برز تنسيق أمني غير مسبوق بين مصر وتركيا في دعم الجيش السوداني، بهدف منع تفكك الدولة واحتواء تمدد قوات الدعم السريع، خاصة في دارفور. وتشير المعطيات إلى أن أنقرة كثّفت مساعداتها العسكرية بعد أحداث الفاشر، عبر تزويد الجيش بمنظومات مسيّرة ودعم تقني وتشغيلي.[3]

ويأتي هذا الانخراط ضمن مقاربة تركية أوسع لمنع تحوّل غرب السودان إلى فراغ أمني مفتوح على ليبيا والساحل. كما يُنظر إلى دعم أنقرة للجيش السوداني باعتباره مرتبطاً بإمكانية تفعيل مشروع جزيرة سواكن على البحر الأحمر، المجمّد منذ ٢٠١٨، بما يوفّر لتركيا موطئ قدم بحرياً في ممر استراتيجي بالغ الأهمية.[4]

في هذا السياق، اتجهت تركيا إلى إحداث تحول بنيوي في قطاعها الدفاعي، مبتعدة عن الاعتماد على استيراد السلاح نحو بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية. وشهدت السنوات الأخيرة توسعاً لافتاً في برامج التطوير المحلي، لا سيما في مجالات الصواريخ بعيدة المدى، وأنظمة الدفاع الجوي متعددة الطبقات، والحرب الإلكترونية، عبر مؤسسات مثل روكيتسان وأسيلسان وتوبيتاك ساجي. ووفق تقديرات بحثية متخصصة، باتت أنقرة تقترب من امتلاك منظومة دفاع جوي وطنية متكاملة، مدعومة بصواريخ يُقدَّر مداها بين ٣٠٠ و٦٠٠ كيلومتر، بما يعكس انتقالها من موقع المستورد إلى فاعل يسعى إلى الاستقلال الذاتي الدفاعي.[5]

---

(١) عبد القادر محمد علي، «إعلان أنقرة» لإنهاء التوتر بين الصومال وإثيوبيا في ٥ أسئلة، موقع الجزيرة نت، ١٥،١٢،٢٠٢٤، الرابط.

(٢) كمال أوزتورك، ما وراء كواليس اتفاقية التعاون الدفاعي بين الصومال وتركيا؟، موقع الجزيرة نت، ٢٥،٠٢،٢٠٢٥، الرابط.

(٣) محمود جمال، المرصد العسكري نوفمبر ٢٠٢٥، المعهد المصري للدراسات، ١ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٤) أيدان ج. سيماردون، النفوذ التركي في أفريقيا: طموح يفوق الواقع، thecradle عربي، ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، الرابط.

(٥) نور الدين، روكيتسان: تركيا على أعتاب امتلاك نظام دفاع جوي محلي متكامل يتجاوز قدرات "إس-٤٠٠" الروسية، موقع الدفاع العربي، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

2- إعادة تموضع سوريا في المنظومة الأمنية الإقليمية الجديدة

أعاد سقوط نظام الأسد أواخر عام ٢٠٢٤ تشكيل موازين القوة في المشرق، إذ خرجت سوريا منهكة ومدمّرة، مع توجه واضح لدى القيادة الجديدة نحو تجنّب الصراعات الإقليمية والتركيز على إعادة بناء الدولة. غير أنّ الفراغ السياسي والأمني الناتج جعل الجنوب السوري، ولا سيّما القنيطرة والسويداء، ساحة مبكرة لاختبار قدرة الحكومة الانتقالية على فرض سيادتها، حيث تراجعت ترتيبات فك الاشتباك لعام ١٩٧٤ لصالح محاولات إقليمية لإعادة تعريف قواعد الأمن والحدود في سياق انتقالي هش.

خلال عامي ٢٠٢٤ -٢٠٢٥، كثّفت إسرائيل عملياتها العسكرية في سوريا بإطلاق عملية سهم باشان عقب سقوط نظام الأسد، منفذةً أكثر من ٢٥٠ ضربة جوية وبرية استهدفت بنى عسكرية استراتيجية. وترافق ذلك مع توغل بري في جنوب سوريا والسيطرة على مواقع داخل المنطقة المنزوعة السلاح، إضافة إلى غارات على درعا والقنيطرة خلال مارس ٢٠٢٥، وسط إدانات سورية واتهامات بانتهاك القانون الدولي.[١]

وسارعت إسرائيل إلى استثمار هشاشة المرحلة الانتقالية، كما تجلّى في الجولة الميدانية لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥ داخل مناطق سورية خضعت لسيطرتها بعد سقوط النظام. ولم يكن هذا التحرك رمزياً، بل جاء ضمن مسعى لترسيخ هندسة أمنية جديدة تقوم على توسيع العمق الدفاعي داخل الأراضي السورية. وفي هذا الإطار، عززت إسرائيل انتشارها العسكري في الشريط الفاصل والمنطقة العازلة، سعياً لتحويله إلى ورقة تفاوضية دائمة، بما يعكس انتقالها من منطق الردع إلى إدارة مباشرة للمخاطر عبر التحكم بالجغرافيا.[٢]

ردت الحكومة السورية، عبر بيان لوزارة الخارجية في اليوم ذاته، اعتبرت فيه التحركات الإسرائيلية انتهاكاً صارخاً للسيادة ولقرارات مجلس الأمن، في محاولة

(١) أبرز الضربات الإسرائيلية على الأراضي السورية منذ بداية الألفية، موقع الجزيرة نت، ٢٨،٠٣،٢٠٢٥، الرابط.

(٢) نتنياهو أجرى زيارة للمنطقة العازلة في سوريا، برفقة وزير الأمن يسرائيل كاتس، ووزير الخارجية غدعون ساعر، رئيس الأركان ورئيس الشاباك، وقادة فرق عسكرية في الجيش، سجل، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

لتكريس خط أحمر يمنع تحويل الواقع الميداني المؤقت إلى مكسب تفاوضي دائم. غير أن محدودية أدوات الردع لدى دمشق، واعتمادها أساساً على المسار الدبلوماسي، يجعلان من الجنوب ساحة توتر مفتوحة بين خطاب السيادة ووقائع القوة.[١]

ترافق التصعيد الإسرائيلي مع تحرّك أميركي بارز، تمثّل في زيارة وفد رفيع من الكونغرس إلى دمشق في نوفمبر ٢٠٢٥،[٢] ذات طابع تفاوضي ربطت تخفيف العقوبات، ولا سيّما قانون قيصر، بالتزامات أمنية أبرزها ضبط الجنوب السوري ومنع تهديد إسرائيل. ويأتي ذلك ضمن مقاربة أميركية أوسع لإدماج دمشق تدريجياً في النظام الإقليمي مقابل قبولها بترتيبات أمنية معدّلة، ما يجعل الجنوب معياراً أميركياً لقياس أهلية الحكومة الانتقالية سياسياً وأمنياً.[٣]

بالتوازي، سعت روسيا إلى منع تراجع نفوذها عبر جولة عسكرية روسية - سورية مشتركة في محيط القنيطرة في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥،[٤] شملت مواقع استراتيجية مثل تل النصرية وتل الأحمر وتلال مشرفة على خطوط التماس.[٥] ويعكس هذا التحرك رغبة موسكو في الحفاظ على دورها كوسيط أمني وضمان موطئ قدم تفاوضي في أي تسوية مقبلة، دون السعي إلى هيمنة مباشرة.

وفي السياق ذاته، انتقلت سوريا من ساحة تنافس تركي - إيراني غير مباشر إلى مسرح صراع نفوذ غير معلن بين أنقرة وتل أبيب. فتركيا ترى في المساعي الإسرائيلية لإعاقة إعادة توحيد الدولة السورية تهديداً لأمنها الاستراتيجي، بينما تعتبر إسرائيل أي توسع عسكري تركي داخل العمق السوري عاملاً مقلقاً لتوازناتها. وقد تجلّى ذلك في القصف الإسرائيلي السريع لمطار دير الزور عقب تداول مقترح نشر قوة دفاعية تركية فيه، بالتوازي مع تكثيف إسرائيل مراقبتها للتحركات التركية، في ظل الدور المتنامي لوزارة الدفاع التركية في تدريب وتسليح الجيش السوري الجديد.[٦]

---

(١) بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، ف ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) وفود روسية وتركية وأمريكية تصل إلى دمشق لبحث ملفات أمنية رفيعة المستوى، القاهرة ٢٤، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٣) مضامين مقترح الاتفاق الأمني بين سورية وإسرائيل وتداعياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٤) وفد عسكري روسي يجري جولة استطلاعية في القنيطرة السورية، الشرق الأوسط، في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٥) Syrian Russian military delegation tours border area with Israel, Enab Baladi, Published on ١٨ November ٢٠٢٥, Link.

(٦) بعد حرب غزة: تغير خرائط القوى في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

خريطة توغل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب السوري

3. إعادة تشكيل المشهد اللبناني في ظل الضغوط الدولية المتصاعدة

مرّت أشهر على سريان وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، الذي بدأ في ٢٧ نوفمبر، منهياً تصعيداً انطلق مع دخول حزب الله حرب غزة في ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ وبلغ ذروته في سبتمبر ٢٠٢٤، بعد تدمير واحتلال قرى حدودية لبنانية. وتحت وطأة الضربات الإسرائيلية، قبل حزب الله التفاوض على هدنة بشروط صعبة، ليواجه خياراً بين استمرار المواجهة بكلفة عالية أو القبول بترتيبات تحدّ من انتشاره جنوب الليطاني حفاظاً على قدراته.[1]

ينصّ اتفاق وقف إطلاق النار على ١٣ إجراءً لإعادة تفعيل القرار ١٧٠١،

(١) المشهد اللبناني في بيئة متغيرة: المتغيرات، الفرص، والتحديات، أمد للدراسات، ٠٥،٠٦،٢٠٢٥، الرابط.

من دون أن يشكّل نهاية للحرب، بل وقفاً مستداماً للقتال يمهّد لمفاوضات حدودية لاحقة. ويجري تنفيذ الاتفاق تحت إشراف لجنة خماسية تضم لبنان وإسرائيل واليونيفيل، بضمانة أميركية - فرنسية، مقابل انسحاب حزب الله وانتشار الجيش اللبناني، وانسحاب إسرائيلي من الشريط الحدودي، رغم غموض البنود المتعلقة بحصرية السلاح واحتمالات الخلاف الداخلي.(١) في هذا السياق، بات نزع سلاح حزب الله محوراً أساسياً في برنامج حكومة نواف سلامة المدعومة عربياً ودولياً،(٢) وسط ضغط أميركي يربط أي وساطة أو دعم اقتصادي بالتزام لبناني رسمي باستعادة السيطرة الأمنية الكاملة، كشرط لدمج لبنان في الترتيبات الإقليمية الجديدة وتفادي فرضها بالقوة.(٣)

وفي سياق الضغط الأميركي لنزع سلاح حزب الله، زار المبعوث الأميركي توم باراك بيروت في يونيو ٢٠٢٥ حاملاً مبادرة مكتوبة بجدول زمني لنزع السلاح قبل نهاية العام، تلتها رسالة إنذار للحكومة اللبنانية، التي ردّت بحذر خشية تفجير مواجهة داخلية.(٤)

وفي أغسطس ٢٠٢٥، عاد باراك بمقترح اعتُبر الصيغة الأميركية النهائية، يقوم على نزع تدريجي للسلاح مقابل انسحاب إسرائيلي ودعم دولي لإعادة الإعمار، ما أطلق نقاشاً داخلياً واسعاً انتهى بتكليف الجيش إعداد خطة لحصر السلاح بيد الدولة تمهيداً لإقرارها قبل نهاية ٢٠٢٥.(٥)

تستهدف الخطة الأميركية نزع سلاح حزب الله بحلول نهاية ٢٠٢٥، عبر ربط استعادة السيادة اللبنانية الكاملة بتطبيق اتفاق الطائف والقرار ١٧٠١، وحصر قرار السلم والحرب والسلاح بيد الدولة، مقابل وقف شامل للأعمال العدائية، وانتشار الجيش اللبناني بدعم دولي، وانسحاب إسرائيلي تدريجي وصولاً إلى الانسحاب الكامل، مع ترسيم نهائي للحدود وإطلاق مسار إعادة الإعمار بدعم دولي تقوده

(١) المشهد اللبناني في بيئة متغيرة: المتغيرات، الفرص، مرجع سابق.

(٢) حزب الله والسلاح.. هل ينجو من ضغوط الخارج والداخل؟، موقع الجزيرة نت، ٠٩,٠٨,٢٠٢٥، الرابط.

(٣) رلى موفّق، «ناقورة سياسية»: مفترق جديد في التفاوض اللبناني-الإسرائيلي تحت النار لـ«سلام مؤجل» !، القدس العربي، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٤) 2025 Hezbollah Is Cornered and Rejects the Lebanese Government's Decision to Disarm It, 6 August, Link.

(٥) Lebanon approves US-backed Hezbollah disarmament proposal, ٧ August ٢٠٢٥, Link.

واشنطن.[١]

وتقوم آلية التنفيذ على مراحل متدرجة تبدأ بالتزام رسمي من الحكومة اللبنانية بنزع سلاح الحزب قبل نهاية ٢٠٢٥ مقابل دعم اقتصادي ومالي، يليها وقف إسرائيلي للعمليات العسكرية، وتسليم السلاح الثقيل للجيش، وبدء مفاوضات ترسيم الحدود، ثم استكمال الانسحابات المتبادلة وتفكيك البنية العسكرية للحزب. ورغم تأكيد بيروت توسيع انتشار الجيش جنوب الليطاني، تصرّ واشنطن على تعميم نزع السلاح على كامل الأراضي اللبنانية.[٢] وفي المقابل، تواجه الخطة عوائق جوهرية، أبرزها استمرار امتلاك الحزب قدرات عسكرية، والانقسام الداخلي حول شرعية سلاحه، واستمرار التوتر الحدودي، إلى جانب الرفض الإيراني والموقف العقائدي لقيادة الحزب الرافض لتسليم السلاح.[٣]

٣. شمال إفريقيا في قلب تنافس جيوسياسي متسارع

تمثّل الصحراء الغربية جوهر التوتر بين الجزائر والمغرب، حيث تعدّها الرباط قضية سيادة وطنية غير قابلة للتنازل، بينما تنظر إليها الجزائر من زاوية تقرير المصير وضبط توازنات القوة الإقليمية، وهو ما حوّل الخلاف إلى محرّك لسباق تسلّح متصاعد، لا سيّما بعد اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الإقليم عام ٢٠٢٠. وقد أسهم هذا المسار في عسكرة التنافس بين البلدين، من دون أن يرقى إلى تشكيل محور فاعل في معادلات الشرق الأوسط، إذ بقي محصوراً أساساً في الإطار المغاربي وغرب المتوسط.

وفي موازاة ذلك، يشكّل عدم الاستقرار المتفاقم في منطقة الساحل الإفريقي عامل ضغط أمني مباشر على الجزائر والمغرب معاً، في ظل تراجع الدور الفرنسي وتصاعد تنافس قوى دولية كبرى، ما جعل الساحل فضاءً مفتوحاً للفوضى

(١) مذكرة: اقتراح لتمديد وتثبيت إعلان وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل الصادر في نوفمبر ٢٠٢٤ من أجل تعزيز حل دائم وشامل، الرابط.

(٢) Lebanese army dismantled 'over 90%' of Hezbollah infrastructure near Israel: Security official, FRANCE 24, 30. 04. 2025, Link.

(٣) أحمد عبد السلام هورامي، نزع سلاح حزب الله: بين ضرورات السيادة اللبنانية ومعادلات الردع الإقليمي، المركز العربي الديمقراطي، ١٦ أغسطس ٢٠٢٥، الرابط.

والتـدخلات الخارجيـة. وغير أن هـذا التهديد، على أهميته، يظل ذا طابع محيطي بالنسـبة لمعـادلات الشرق الأوسـط، ولا ينتـج عنـه دور قيادي جزائـري أو مغربي في سياسـات الإقليم.

وعليـه، ورغـم وجـود ثلاث دول رئيسـية إقليميـة في شمال إفريقيـا — مصر والجزائـر والمغـرب — فإن الثقـل الحقيقي في التفاعلات العسـكرية والسياسـية المرتبطة بـالشرق الأوسـط يبقى متركـزاً في مصر، بوصفهـا العمق الاستراتيجـي الدائم للإقليم، والفاعـل الأكثـر تـأثيراً واسـتمرارية في صياغة سياسـاته الأمنية والتوازنـات الإقليمية، في حين يظـل دور الجزائـر والمغـرب محـدوداً جغرافيـاً ومحصـوراً في نطاقـهما الإقليمـي المباشر.

الجزائر

وفـق معهـد سـتوكهولم الـدولي لأبحـاث الـسلام (٢٠٢٤)، تصـدّرت الجزائـر إفريقيـا في الإنفـاق العسـكري بنحـو ٢١,٨ مليـار دولار، أي قرابـة ٨٪ مـن ناتجهـا المـحلي، مـا يضعهـا ضمـن أكثر الـدول تحـمّلاً للعـبء العسـكري عالمياً ومـن بين أكبر عشريـن منفقـاً على الدفـاع. ويعكـس التصاعـد المسـتمر منـذ ٢٠١٥ إدراكاً جزائريـاً متزايـداً للتوتـرات الاستراتيجيـة، ولا سـيما تجـدد الصراع حـول الصحـراء الغربية.[١]

ورغـم توجههـا لتنويـع الشراكات، تبقـى روسـيا الشريـك العسـكري الأبـرز للجزائـر. ففـي أواخـر ٢٠٢٤، أصبحت الجزائر أول دولـة خارج روسـيا تقتني المقاتلة الشـبحية سـو-٥٧، في نقلـة نوعيـة لتعزيـز تفوقهـا الجـوي.[٢] كما تعتمـد دفاعيـاً على منظومـات روسـية بعيـدة المـدى، أبرزهـا قـدرات مرتبطـة بـإس-٤٠٠ التـي بـرزت خلال منـاورات صمـود ٢٠٢٥، ما يعـزز الردع الإقليمـي.[٣] وبموازاة ذلك، وسّـعت الجزائـر تعاونهـا العسـكري مـع الـصين، لا سـيّما عبر إدخال طائـرات مـسيّرة قتالية من

(١) Expenditure Trends In World Military, ٢٠٢٤, SIPRI Fact Sheet April ٢٠٢٥, Link.

(٢) Algeria purchases Russian Su-٥٧ fighter jets as the world's first export customer, Defence Industry Europe, February ١٣, ٢٠٢٥, link.

(٣) عبد الناصر حنو، ظهور منظومة صواريخ S-٤٠٠ الروسية لأوّل مرة في الجزائر.. ماذا يعني ذلك؟، تادامسا نيوز، ١٠ يونيو٢٠٢٥، الرابط.

طـراز وينغ لونـغ ٢.[١]

المغرب

وفي سـياق مغايـر، تُظهـر بيانـات معهـد سـتوكهولم الـدولي لأبحـاث الـسلام أن المغـرب واصـل في ٢٠٢٤ رفـع إنفاقـه الدفاعـي بـوتيرة محسـوبة، بزيـادة ٦ , ٢٪ ليبلـغ نحـو ٥ , ٥ مليـارات دولار، في مقابـل فجـوة كـبيرة مـع الإنفـاق الجزائـري. غير أن الربـاط تعتمـد مقاربـة نوعيـة تعوّض الفـارق الكمـي، وهو مـا تجلّى في موازنـة ٢٠٢٥ التـي رفعـت الإنفـاق العسـكري إلى قرابـة ١٣ مليـار يـورو.[٢]

في هـذا الإطـار، أبـرم المغـرب صفقـات تسـليح بـارزة شـملت اقتنـاء طائـرات مـسيّرة تركية من طـراز بيرقدار، ومقـاتلات ميراج بدعـم إمـاراتي،[٣] إلى جانب موافقة أمريكيـة أوليـة على صفقـة بقيمـة ٨٢٥ مليـون دولار لتزويـده بنحـو ٦٠٠ صـاروخ سـتينغر[٤]. وحصـل على الضـوء الأخضر لاقتنـاء ١٨ منظومـة هـيمارس مـع ذخائـر أتاكمـس بعيـدة المـدى (نحـو ٣٠٠ كـم).[٥] وفي مجال الدفـاع الجوي، اتجـه إلى إسرائيل لشراء منظومـة بـاراك إم إكـس،[٦] بالتـوازي مع توسـيع قدراتـه في المسيّرات والسـعي لاقتنـاء إم كيـو-٩ بي الأمريكيـة بعـد موافقـة الكونغـرس أواخـر ٢٠٢٤.[٧]

وفي المحصلـة، يسـعى كلٌّ مـن الجزائـر والمغـرب إلى زعامـة إقليمية عبر مسـارين مختلـفين: الجزائـر تراهـن على التفـوق الكمي وبنـاء ردع شـامل، فيما يركـز المغرب على النوعيـة والتكنولوجيـا المتقدمـة. وهـذا التبايـن يعكـس صراع نفـوذ استراتيجي طويل الأمـد، تغذّيـه اعتبـارات الصحـراء الغربيـة والتحالفات الدوليـة. وفي النهايـة، يتحول

(١) Algeria tests Chinese Wing Loong II drones as Morocco eyes similar deal, Hospers EN, ٢٧ June ٢٠٢٣, Link.

(٢) Morocco bumps up military spending as Africa, world see defense budgets soar, Hespress EN, ٢٩ April ٢٠٢٥, Link.

(٣) المغرب يرفع ميزانية الدفاع إلى ١٣ مليار يورو بما يعادل ١٠ بالمئة من الناتج المحلي، فرانس٢٤، ٢٠٢٥/٠١/١٧، الرابط.

(٤) واشنطن توافق على صفقة بيع صواريخ «ستينغر» للمغرب بقيمة ٨٢٥ مليون دولار، موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٥/٤٠/١٦، الرابط.

(٥) Morocco – High Mobility Artillery Rocket Systems (HIMARS), Defense Security Cooperation Agebcy, Link

(٦) نور الدين، المغرب يحصل رسميًا على نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي Barak MX المضاد للصواريخ الباليستية والطائرات، موقع الدفاع العربي، الرابط.

(٧) ٩B SeaGuardian Unmanned Air Vehicles, Morocco Workd News,-afaa Kasraoui, US Congress to Decide on Sale of MQ May, ٠٦, ٢٠٢٤, Link.

سباق التسلح إلى أداة مركزية لإعادة تشكيل ميزان القوة في المغرب العربي.

مصر

بالنسبة لمصر، يحتل إقليم القرن الإفريقي موقعاً بالغ الأهمية ضمن معادلات أمنها القومي، حيث تمثل إثيوبيا الطرف الأكثر تأثيراً في هذا المسار بفعل الخلاف المزمن حول مياه النيل ومشروع سد النهضة. وقد شهدت العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا في الآونة الأخيرة تصعيداً سياسياً لافتاً، عقب تعثر مسار المفاوضات ودخولها في حالة جمود كامل. وهذا التوتر تُرجم إلى تبادل حاد للاتهامات على مستوى رسمي رفيع، بلغ حد صدور بيانات إدانة من وزارتي الخارجية في البلدين. وجاء ذلك بعد وصول مفاوضات سد النهضة إلى طريق مسدود في ديسمبر ٢٠٢٥، حيث اتهمت إثيوبيا مصر بالتمسك باتفاقيات تاريخية تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وادعاء حقوق حصرية في مياه النيل لا تنسجم - بحسب الرؤية الإثيوبية - مع معطيات النظام الدولي المعاصر. كما رأت أديس أبابا أن الخطاب المصري يعكس رفضاً للحوار ويشمل إشارات تهديد مباشرة وغير مباشرة، ما عمّق مستوى التوتر في واحدة من أكثر الساحات حساسية للأمن الإقليمي المصري.[١]

في ظل تصاعد التنافس الإقليمي على البحر الأحمر، دخلت العلاقات الإثيوبية – الإريترية مرحلة توتر حاد تعكس مؤشرات جدية لاحتمال اندلاع أزمة جديدة في القرن الإفريقي. فقد تزايدت الاحتكاكات السياسية والعسكرية بين الجانبين على خلفية اتهامات متبادلة بدعم أطراف مسلحة والعمل على تقويض الاستقرار في المناطق الحدودية، إلى جانب إصرار أديس أبابا على تأمين منفذ بحري، وهو ما تنظر إليه أسمرة باعتباره مساساً مباشراً بسيادتها.

وقد بلغ هذا التصعيد ذروته مع تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد أمام البرلمان في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، حين حذّر من أن أي مواجهة محتملة عسكرية مع إريتريا في لهجة تهديد غير مسبوقة.[٢] في المقابل، تعكس هذه التصريحات سعياً

(١) اتهامات إثيوبية لمصر تثير جدلا واسعا على المنصات، موقع الجزيرة نت، ٠٤,١٢,٢٠٢٥، الرابط.

(٢) رئيس وزراء إثيوبيا: نحذر إريتريا من الحرب، العربية، ٢٨ أكتوبر ,٢٠٢٥، الرابط

إثيوبياً لفرض واقع جيوسياسي جديد يضمن لها حضوراً على ساحل البحر الأحمر. ولم تكن القاهرة بعيدة عن هذه التطورات، إذ تنظر إلى البحر الأحمر كعنصر أساسي في أمنها القومي. وفي هذا الإطار، أعلن وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي موقفاً واضحاً يؤكد أن إدارة شؤون البحر الأحمر تقتصر على الدول المشاطئة له فقط، مع استبعاد الدول غير الساحلية، وعلى رأسها إثيوبيا[١].

وبعد تصريحات آبي أحمد، استقبلت القاهرة الرئيس الإريتري أسياس أفورقي في ١ نوفمبر ٢٠٢٥، حيث ناقش مع الرئيس عبد الفتاح السيسي سبل تعزيز التعاون المشترك لضمان أمن البحر الأحمر. وأكد السيسي، وفق بيان رسمي، أهمية تكثيف التنسيق بين مصر وإريتريا، ومع الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر، باعتباره مؤشراً واضحاً على اصطفافات إقليمية تتشكل في مواجهة أي محاولات لتغيير موازين القوة في هذا الممر البحري الحيوي.[٢]

في مسار موازٍ، امتد التنافس الإقليمي ليشمل الساحة الصومالية، حيث شرعت القاهرة في تفعيل أوراق ضغط داخل القرن الإفريقي تمس دوائر النفوذ المباشر لإثيوبيا. ففي أبريل ٢٠٢٤، وصلت طائرتين عسكريتين مصريتين من طراز (C-130) إلى مطار مقديشو، في خطوة حملت دلالات سياسية وأمنية واضحة. وتعزز هذا التحرك لاحقاً بدخول البروتوكول العسكري المصري - الصومالي حيّز التنفيذ،[٣] وهو الاتفاق الذي وُقّع في أغسطس ٢٠٢٤ بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره الصومالي حسن شيخ محمود، بما يعكس انتقال التعاون بين البلدين إلى مستوى عملي ومؤسسي.[٤]

ولم يقتصر الدعم على الجسر الجوي العسكري، بل تزامن مع ترتيبات بحرية شملت وصول قطع عسكرية تركية إلى المياه المصرية، تمهيداً لتحرك مشترك مع وحدات بحرية مصرية باتجاه السواحل الصومالية، في إطار تنسيق ثلاثي غير

(١) خالد مصطفى، «نتحدث مع السعودية».. مصر ترفض مشاركة إثيوبيا في أي حوكمة للبحر الأحمر، المصري اليوم، ٣٠،١٠،٢٠٢٥، الرابط.

(٢) تحركات إثيوبيا لمنفذ بحري تدفع مصر وإريتريا لتحالف إستراتيجي، موقع الجزيرة نت، ٠١،١١،٢٠٢٥، الرابط

(٣) في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون الدفاعي بينهما: طائرتان عسكريتان مصريتان تصلان الصومال، قراءات صومالية، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٤، الرابط.

(٤) أبراهيم خزان، مصر توقع مع الصومال بروتوكول تعاون عسكري وتؤكد دعم سيادته، وكالة الأناضول، ١٤،٠٨،٢٠٢٤، الرابط.

مسبوق.[1] وتكتسب هذه الخطوة أهميتها لكونها تمثل أول تنسيق عسكري مباشر بين القاهرة وأنقرة منذ استئناف العلاقات بعد قطيعة استمرت نحو عقد، كما تتزامن مع دور تركي في نقل رسائل غير مباشرة بين مصر وإثيوبيا في سياق أزمة سد النهضة.

ويأتي هذا المشهد في ظل مساعٍ إثيوبية لإنشاء قاعدة بحرية في إقليم أرض الصومال، ما يمنح التحركات المصرية – الصومالية، وبدعم تركي، بعداً استراتيجياً يتجاوز الإطار الثنائي إلى إعادة رسم توازنات النفوذ في القرن الإفريقي.

وفي الإطار ذاته، أشارت تقارير متطابقة إلى أن الجيش المصري سلّم للجيش الصومالي، في أغسطس ٢٠٢٤، شحنة من المعدات العسكرية الثقيلة والمتوسطة، في سياق دعم القدرات الأمنية الصومالية. وتضمنت الشحنة المعلنة مدافع هاون متحركة عيار ١٢٠ ملم، ومدفعية مضادة للطائرات من عيار ٢٣ ملم، ورشاشات ثقيلة من طراز بيكيسي، إضافة إلى أكثر من ٣٠٠ طن من الذخائر، وعربات مصفحة، وناقلات جنود، وناقلات وقود. كما رجّحت التقارير وجود شحنات غير معلنة شملت تجهيزات نوعية، من بينها صواريخ محمولة مضادة للطائرات والدروع، وأنظمة تشويش ورادارات، فضلاً عن طائرات مسيّرة،[2] ما يعكس توجّهاً مصرياً لتعزيز قدرات الجيش الصومالي على مواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة.

أضحت الحرب الدائرة في السودان أحد أبرز التهديدات للأمن القومي المصري، نتيجة تداخل الصراع الداخلي مع دعم إقليمي ودولي لأطرافه، لا سيّما المواجهة بين الجيش السوداني، الحليف التقليدي للقاهرة، وقوات الدعم السريع. وتزداد خطورة هذا الصراع بسبب امتداده الجغرافي نحو الحدود الجنوبية الغربية لمصر، وما قد يترتب عليه من تهريب سلاح ومقاتلين وتحول المنطقة إلى بؤرة عدم استقرار.

كما أن انهيار مؤسسات الدولة السودانية يهيئ بيئة مناسبة لتمدد جماعات مسلحة عابرة للحدود، ويعزز نفوذ قوى إقليمية معادية في العمق الاستراتيجي المصري. وإلى جانب التهديدات الأمنية، ينعكس تفكك السودان سلباً على الأمن

(١) ما مستوى التنسيق العسكري بين تركيا ومصر في الصومال؟، ترك برس، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٤، الرابط.

(٢) نور الدين، الكشف عن الأسلحة المصرية التي تم تسليمها للجيش الصومالي، موقع الدفاع العربي، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٤، الرابط.

المائي المصري، من خلال إضعاف التنسيق مع الخرطوم بشأن إدارة مياه النيل، في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بسد النهضة.

وفي هذا الإطار، أشارت تقارير إعلامية إلى تنسيق مصري - تركي لدعم الجيش السوداني، خاصة بعد سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر، عبر تقديم دعم عسكري نوعي شمل طائرات مسيّرة ووسائل قتالية جوية.

كما برز توجه نحو تعزيز التنسيق الميداني بين القاهرة والخرطوم، تجسد في زيارة رئيس أركان الجيش المصري، الفريق أحمد فتحي، إلى مدينة بورتسودان في نوفمبر ٢٠٢٥، وهي الزيارة التي مهدت لإنشاء آليات تنسيق عسكري مشترك، من بينها غرفة عمليات في شمال كردفان ونشر منظومات إنذار مبكر، في ظل توسع سيطرة قوات الدعم السريع على مدن استراتيجية في الإقليم.(١)

أفرزت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نمطاً جديداً من التوتر غير المباشر بين مصر وإسرائيل، اتخذ طابع التنافس والاستعراض العسكري في ثلاث ساحات رئيسية: شرق المتوسط، والبحر الأحمر، والحدود البرية مع قطاع غزة وسيناء. ففي شرق المتوسط والبحر الأحمر، وهما مجالان حيويان للأمن القومي المصري، ولا سيّما فيما يتعلق بملفات الغاز الطبيعي وأمن الملاحة، كثّفت القاهرة تحركاتها العسكرية والبحرية لإعادة تأكيد حضورها الإقليمي ومنع فرض وقائع جديدة تخدم المصالح الإسرائيلية منفردة.

وفي هذا السياق، اكتسب التقارب المصري - التركي بعداً استراتيجياً واضحاً، تُرجم بإجراء مناورات بحرية مشتركة في شرق المتوسط (بحر الصداقة) في سبتمبر ٢٠٢٥،(٢) حملت رسائل سياسية وأمنية موجهة أساساً إلى إسرائيل، مفادها أن موازين القوة في المتوسط لا تُدار من طرف واحد. وجاء هذا التعاون في لحظة إقليمية شديدة الحساسية، أعقبت تصعيداً إسرائيلياً واسعاً شمل ضربات غير مسبوقة وصلت إلى قطر، وتصاعد المناورات الإسرائيلية مع اليونان وقبرص، بما عزز مخاوف القاهرة وأنقرة من مساعٍ إسرائيلية لإعادة هندسة أمن شرق المتوسط.

(١) حسام صبري، مصر وتركيا تعزّزان دعمهما للجيش السوداني بعد سقوط الفاشر بيد قوات الدعم السريع، مينا برس، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥، الرابط

(٢) اوفك شمشيك وعمر عاشور شهدار، بعد ١٣ عاما.. تركيا تعلن استئناف مناورات «بحر الصداقة» مع مصر، وكالة الأناضول، ١٨،٠٩،٢٠٢٥، الرابط

وتندرج المناورات المصرية - التركية ضمن موجة أوسع من النشاط العسكري المصري، شملت خلال الفترة نفسها مناورات جوية مع الصين تحت اسم نسور الحضارة ٢٠٢٥ في مايو ٢٠٢٥،[١] ومناورات بحرية مع روسيا في إبريل ٢٠٢٥،[٢] في إطار استراتيجية تهدف إلى تنويع الشراكات العسكرية وتوجيه رسائل ردع متعددة الاتجاهات.

وقد اكتسب هذا التحرك أهمية إضافية بعد تنفيذ إسرائيل مناورة بحرية في خليج العقبة بالبحر الأحمر في أغسطس ٢٠٢٥،[٣] اعتبرتها القاهرة خطوة استفزازية تهدد أمن الملاحة الدولية وتزيد من حده التوتر في واحد من أكثر الممرات البحرية حساسية عالمياً.

أما على الحدود البرية مع قطاع غزة وسيناء، فقد شهد المشهد تطوراً نوعياً مع رصد انتشار إسرائيلي غير مسبوق لآليات عسكرية ثقيلة، شملت دبابات وناقلات جند، بعد سنوات من الاكتفاء بدوريات خفيفة. وترافق ذلك مع نشاط مكثف للطائرات المسيّرة الإسرائيلية على طول الحدود، تعمل على مدار الساعة في مهام استطلاع ومراقبة، بدعم من مروحيات قتالية، في سلوك يعكس حساسية أمنية متزايدة وخشية إسرائيلية من اتساع دائرة المواجهة الإقليمية. مصدر

في المقابل، يحمل الانتشار العسكري المصري على الحدود رسائل متعددة المستويات: لإسرائيل، تأكيد أن أي محاولات للضغط أو فرض قيود على الوجود العسكري المصري ستفشل، لكونه يتم ضمن أطر قانونية واتفاقات قائمة؛ وللولايات المتحدة، إشارة واضحة إلى التزام القاهرة باتفاقية السلام، دون التفريط بأمنها القومي أو القبول بترتيبات تمس جوهر القضية الفلسطينية؛ وللفلسطينيين والعالم العربي، تثبيت موقف مصري رافض لتصفية القضية الفلسطينية أو نقل تبعات الحرب في غزة إلى الداخل المصري.[4]

(١) أمير فتحي ومحمود أبو بكر، مناورات «نسور الحضارة ٢٠٢٥».. رسائل مشتركة من مصر والصين، الشرق نيوز، ٦ مايو ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) ديمتري تشيرسيو، محمد كارا مريم، روسيا تعلن اختتام مناورات بحرية مشتركة مع مصر في المتوسط، وكالة الأناضول، ١٥،٠٤،٢٠٢٥، الرابط.

(٣) هشام المياني، مناورة إسرائيلية في البحر الأحمر تثير مخاوف بشأن مفاقمة التوتر، الشرق الأوسط، ١٩ أغسطس ٢٠٢٥، الرابط.

(٤) إسرائيل تتابع التحركات المصرية في سيناء عبر مناطيد ومسيّرات، العربي الجديد، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، الرابط.

وبذلك، تتبلور المواجهة المصرية - الإسرائيلية الراهنة بوصفها مواجهة ضبط توازنات لا حرباً مفتوحة، تقوم على استعراض القوة، وتكثيف التحالفات، وإدارة الرسائل العسكرية في البر والبحر، بهدف منع إسرائيل من الانفراد بإعادة تشكيل معادلات الأمن في شرق المتوسط والبحر الأحمر والمنطقة الحدودية مع غزة.

وبموازاة الاستعراضات والمناورات العسكرية، شهدت القدرات الدفاعية المصرية تطوراً نوعياً خلال السنوات الأخيرة، تجلّى في التوسع باتجاه التصنيع العسكري المشترك وتقليل الاعتماد على الاستيراد المباشر. وقد عكس معرض إيديكس ٢٠٢٥ بالقاهرة هذا التوجه، من خلال عرض منظومات وأسلحة تمثل حصيلة شراكات صناعية جديدة، في ظل قيود تواجهها القاهرة في الحصول على بعض التقنيات الغربية المتقدمة.

وفي هذا الإطار، وقّعت الهيئة العربية للتصنيع في ديسمبر ٢٠٢٥ مذكرة تفاهم مع شركات صينية، من بينها شادو وينجز، لتوطين تكنولوجيات دفاعية متقدمة داخل مصر. كما عززت القاهرة تعاونها مع أنقرة، حيث جرى في أغسطس ٢٠٢٥ توقيع اتفاق للتصنيع المشترك للطائرات المسيّرة العمودية (VTOL-UAV)، إلى جانب إطلاق إنتاج المركبات الأرضية المسيّرة عبر شراكة بين هافيلسان التركية ومصنع قادر المصري.[١]

سعت مصر خلال عام ٢٠٢٤ إلى توسيع شبكة شراكاتها العسكرية عبر التفاوض على عقود تسليح جديدة مع كلٍّ من الهند وكوريا الجنوبية، في إطار تنويع مصادر السلاح وتعزيز القدرات النوعية للقوات المسلحة. ففيما يتعلق بالهند، أفادت تقارير بأن القاهرة دخلت في مفاوضات مع شركة هندوستان للطيران المحدودة (HAL) لاقتناء مقاتلات خفيفة من طراز Tejas Mk1A، تشمل صفقة محتملة لنحو ١٨ طائرة، إلى جانب إنشاء منشأة محلية للصيانة والإصلاح والعمرة داخل مصر، وهو ما عكسه قيام وفد عسكري مصري رفيع بزيارة مرافق الشركة في سبتمبر ٢٠٢٤.[٢]

أما على صعيد التعاون مع كوريا الجنوبية، فقد برزت مؤشرات على اهتمام

(١) أحمد جمال، شراكات عسكرية مصرية متنوعة لتجاوز «تعقيدات» السلاح الغربي، الشرق الأوسط، ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) مصر تخطط لشراء مقاتلات هندية متطورة وإسرائيل تترقب الصفقة، RT عربي، ١٥،٠٩،٢٠٢٤، الرابط.

مصري بالحصول على منظومة راجمات الصواريخ المتطورة Chunmoo K-239، القادرة على إطلاق صواريخ متعددة العيارات وبمديات تصل إلى نحو ٨٠ كيلومتراً، مع احتمالات تزويدها بذخائر بعيدة المدى. كما أشارت تقارير إلى محادثات موازية بشأن التصنيع المحلي لدبابة القتال الرئيسية K2 Black Panther، في حال التوصل إلى اتفاق نهائي لنقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك خلال السنوات المقبلة.[١]

ما بعد السابع من أكتوبر: من الردع إلى الحرب المفتوحة في العقيدة الإسرائيلية

في خمسينيات القرن الماضي، صاغ دافيد بن غوريون الإطار العام للأمن القومي الإسرائيلي، معتمداً على تعبئة المجتمع عسكرياً عبر التجنيد الإلزامي، بما يجعل الجيش امتداداً للمجتمع، وعلى منظومة أمنية ثلاثية قوامها الردع المبكر، والإنذار الاستباقي، والحسم السريع في المواجهات.[٢]

وكشف هجوم السابع من أكتوبر عن انهيار عملي في ركائز العقيدة الأمنية الإسرائيلية، بعدما تبيّن أن منظومة الردع لم تمنع الفصائل الفلسطينية المقاومة من المبادرة والهجوم، بل عزّزت الأحداث القناعة بصعوبة ردع حركات ذات دافع أيديولوجي. كما فشلت منظومة الإنذار المبكر مع عجز الاستخبارات والتكنولوجيا المتقدمة عن استشراف الهجوم، فيما انهار عنصر الدفاع سريعاً بسقوط قواعد غلاف غزة خلال ساعات. أما ركيزة الحسم، فقد تعطلت بفعل صمود المقاومة واستمرار قدرتها القتالية رغم أشهر من العمليات العسكرية.

علاوة على ذلك، كشف هجوم السابع من أكتوبر عن شرخ عميق في البنية الأمنية الإسرائيلية، إذ أطاحت عملياً بصورة الجيش الذي لا يُهزم التي سعت تل أبيب، بدعم أمريكي، إلى ترسيخها إقليمياً عقب اتفاقيات أبراهام ودمج إسرائيل في القيادة المركزية الأمريكية. فبدل أن يتحول هذا الدمج إلى أداة لتعزيز الردع وتكريس

(١) محمود جمال، المرصد العسكري سبتمبر ٢٠٢٤، المعهد المصري للدراسات، ١ أكتوبر ٢٠٢٤، الرابط.

(٢) أشرف بدر، إسرائيل و«حماس»: التدافع والتواصل والتفاوض ١٩٨٧-٢٠١٤، مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠١٦.

الهيمنة، جاء الهجوم ليُظهر حدود القوة العسكرية الإسرائيلية وعجزها عن منع اختراق واسع النطاق داخل عمقها الأمني. وإزاء هذا الانكشاف، اندفعت إسرائيل إلى حرب شاملة على غزة لا بوصفها رداً عسكرياً محسوباً، بل كمحاولة سياسية - عسكرية لإعادة إنتاج الردع المفقود وترميم صورة القوة المطلقة عبر الاستخدام المفرط للقوة. وغير أن هذا المسار، القائم على التدمير الشامل ومعاقبة المدنيين، عكس في جوهره أزمة ثقة استراتيجية أكثر مما عبّر عن تفوق، ورسّخ واقعاً جديداً يُضعف سردية إسرائيل كأقوى قوة عسكرية في المنطقة بدل أن يعيد تثبيتها.(١)

كما أفضى الإخفاق الأمني الإسرائيلي في هجوم السابع من أكتوبر إلى كشف خلل بنيوي في حجم الجيش وقواه البشرية والاحتياط، ما دفع القيادة العسكرية والسياسية إلى إعادة تقييم أسس العقيدة الأمنية. فقد شدّد رئيس الأركان الإسرائيلي السابق هرتسي هليفي على الحاجة إلى جيش أكبر وأكثر قوة، فيما دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع، وتوسيع التصنيع العسكري المحلي، وإعادة هيكلة الجيش من حيث الحجم والمفاهيم التنظيمية.(٢)

وكان اللواء إسحاق بريك قد حذّر قبل الحرب من ضآلة حجم القوات البرية، معتبراً أن التركيز المفرط على التكنولوجيا جاء على حساب العنصر البشري عدداً وكفاءة.(٣)

وبعد الخسائر التي تكبّدها الجيش الإسرائيلي في حرب غزة، برز داخل الأوساط السياسية والعسكرية نقاش متصاعد حول إخفاق نموذج الجيش الصغير والذكي، وما يستلزمه ذلك من إعادة الاعتبار لمفهوم جيش الشعب. وفي هذا السياق، دعا وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت إلى فرض الخدمة العسكرية على الحريديم، رافضاً أي تشريع يمنحهم إعفاءً من التجنيد. وأكد غالانت أن المسألة لا تحمل طابعاً سياسياً، بل تمس جوهر الأمن والأخلاق، مشيراً إلى أن ارتفاع أعداد القتلى والجرحى يفرض ضرورة رفد الجيش بمزيد من الجنود والمقاتلين.(٤)

(١) هكذا دمر ٧ أكتوبر أسطورة القوة العسكرية الإسرائيلية التي لا تقهر وإلى الأبد، عربي ٢١، ١ يوليو ٢٠٢٤، الرابط.

(٢) جمال زحالقة، مأزق مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، القدس العربي، ١٠ أبريل ٢٠٢٤، الرابط.

(٣) تقرير إسرائيلي: زيادة حجم القوات البرية أم إعطاء الأولوية للتكنولوجيا؟، مركز مدار، ٢٢ أبريل ٢٠٢٤، الرابط.

(٤) زين خليل، غالانت: نحتاج مزيدا من الجنود مع تزايد أعداد القتلى والجرحى، وكالة الأناضول، ٢٨،١٠،٢٠٢٤، الرابط.

وتقوم فكرة النصر المطلق في العقيدة الأمنية الإسرائيلية على إنهاء العدو سياسياً وعسكرياً بصورة كاملة. وبعد هجوم السابع من أكتوبر، حدّد نتنياهو هذا الهدف عبر جملة شروط، أبرزها القضاء على حماس، تحرير الرهائن بالقوة، وإزالة التهديد من غزة. وغير أن مسار الحرب كشف سريعاً فجوة واسعة بين الخطاب والواقع؛ إذ لم تتحقق هذه الأهداف، وانتهت إسرائيل إلى مفاوضات مباشرة مع حماس. والأهم أن إخفاق إسرائيل لم يكن عسكرياً فحسب، بل استراتيجياً؛ فلم تتغير معادلة الصراع، وبقيت حماس فاعلاً قائماً، فيما تعمّق الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي. ومع تراجع إمكانية إعلان نصر أو انسحاب حاسم، تحوّل شعار النصر المطلق إلى أداة سياسية لتبرير استمرار الحرب، قبل أن تنتهي المواجهة بتسوية تؤكد محدودية القوة العسكرية أمام حركات مقاومة راسخة.(١)

كشفت تطورات ما بعد السابع من أكتوبر حدود قدرة إسرائيل على حماية نفسها بالاعتماد على قوتها الذاتية فقط، وهو ما مثّل اهتزازاً واضحاً في أحد مرتكزات عقيدتها الأمنية التقليدية. فعلى الرغم من إقرار النخبة الإسرائيلية بأن التحالف مع الولايات المتحدة يشكّل ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي، ظلّ مبدأ « الاعتماد على الذات » حاضراً بوصفه شرطاً لضمان حرية القرار والعمل العسكري الإسرائيلي.(٢) غير أنّ هذا التصور اصطدم بالواقع العملي خلال المواجهات الإقليمية الأخيرة. فعلى سبيل المثال، عقب الرد الإيراني في ١٤ أبريل ٢٠٢٤، حين أطلقت طهران أكثر من ٣٠٠ صاروخ وطائرة مسيّرة باتجاه إسرائيل.(٣) وقد بيّنت تلك اللحظة أن منظومات الدفاع الإسرائيلية لم تكن كافية بمفردها، وأن صدّ الهجوم لم يكن ممكناً لولا تدخل تحالف دولي وإقليمي ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إلى جانب أطراف إقليمية كالأردن والسعودية والإمارات.(٤) وتأكد هذا المعطى مجدداً خلال حرب ١٢ يوماً بين إسرائيل وإيران في يونيو ٢٠٢٥، حيث برز اعتماد إسرائيل شبه الكامل على شبكة دعم خارجية في مواجهة الهجمات الباليستية

(١) النصر المفقود: كيف فشلت إسرائيل في تحقيق أهداف حرب غزة، موقع الخنادق، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥، الرابط.

(٢) غادي آيزنكوت وغابي سيبوني، توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، معهد واشنطن، ٢ أكتوبر ٢٠١٩، الرابط.

(٣) محمود النجار، هجوم إيران على إسرائيل: من الرابح ومن الخاسر؟، BBC عربي، ١٦ أبريل ٢٠٢٤، الرابط.

(٤) شارك في صدّ هجوم إيران.. تعرّف على التحالف العسكري الإقليمي الجديد لحماية إسرائيل، يورونيوز، ٠٤،٢٠٢٤،١٥، الرابط.

والمسيّرات المنطلقة من العمق الإيراني.

وهذه الوقائع دفعت باتجاه إعادة تعريف الوظيفة العملية للتحالفات في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، من كونها عنصر دعم ثانوي إلى مكوّن بنيوي لا غنى عنه. ولم يعد الأمر مقتصراً على الدفاع، بل امتد إلى تبنّي مقاربة هجومية مدعومة بتحالفات واسعة، كما ظهر في التعامل مع تهديدات الحوثيين عبر تحالف البحر الأحمر بقيادة الولايات المتحدة. في هذا السياق، تتجه إسرائيل إلى بناء ما يشبه حزاماً أمنياً دفاعياً - هجومياً متعدد الطبقات، يعتمد على الشراكات الإقليمية والدولية لتأمين عمقها الاستراتيجي، خاصة في ظل إقرار قادتها بأنها تواجه صراعاً مفتوحاً على سبع جبهات متزامنة.

الخلاصة

أظهرت التطورات، بطابعها غير الحاسم، أن معادلات القوة في الشرق الأوسط تمرّ بمرحلة تصعيد غير مسبوقة، فقد عجز أيٌّ من أطراف المواجهة عن فرض هيمنة ردعية مكتملة. وهذا الواقع كشف بوضوح أن التهديدين الإيراني والإسرائيلي لم يعودا قابلين للتجاهل، لكنه في الوقت نفسه فتح نافذة استراتيجية نادرة أمام القوى الإقليمية لإعادة التموضع وإعادة صياغة موازين القوى بعيداً عن منطق الاصطفاف القسري أو التبعية الأمنية.

وفي هذا السياق، يتزامن تراجع الدور الإيراني — ولا سيّما بعد إنهاك أذرعه الإقليمية في لبنان وسوريا والعراق واليمن — مع صعود نزعة إسرائيلية واضحة نحو فرض هيمنة إقليمية عسكرية وأمنية. غير أن هذا المسار الإسرائيلي يواجه قيوداً بنيوية، أهمها غياب القدرة على تحقيق نصر حاسم، وتنامي إدراك القوى الإقليمية الكبرى لمخاطر ترك فراغ تملؤه قوة واحدة مهيمنة.

من هنا، تبرز كل من السعودية وتركيا ومصر كقوى قادرة على اغتنام هذه اللحظة لإعادة تشكيل ميزان إقليمي أكثر توازنا. فهذه الدول تمتلك مقومات سياسية وعسكرية واقتصادية تؤهلها للعب دور كابح للهيمنة الإسرائيلية، دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة، عبر بناء شبكات ردع سياسية وتحالفات مرنة متعددة

المستويات. وتعتمد هذه الموازنة الإقليمية الناشئة على منطق التعدد في الشراكات، سواء مع قوى إقليمية أو مع فاعلين دوليين كروسيا والصين، مع تقليص نسبي للاعتماد الحصري على الولايات المتحدة. ولا يعني ذلك القطيعة مع واشنطن، بل إعادة تعريف العلاقة معها ضمن إطار براغماتي يقلل من كلفة الارتهان الأمني، ويمنح الدول الإقليمية هامش قرار أوسع.

وعليه، فإن المرحلة الراهنة لا تمثل مجرد إعادة ترتيب مواقف، بل تشكل فرصة استراتيجية لإرساء معادلة توازن جديدة، يكون فيها الأمن الإقليمي نتاجا لتقاطع مصالح القوى الإقليمية الكبرى — السعودية وتركيا ومصر — وليس نتيجة هيمنة طرف واحد أو استمرار الفوضى المرتبطة بصراعات الوكلاء.

وفي أفق عام ٢٠٢٦، يتّجه الشرق الأوسط نحو مرحلة إعادة ضبط توازنات القوة أكثر من انزلاقه إلى حروب شاملة. فالمنطقة تدخل عاماً جديداً مثقلة بصراعات غير محسومة، وهدن هشّة، وردع متآكل، في ظل تنافس إقليمي ودولي يهدف إلى إدارة الفوضى لا إنهائها. وعليه، سيغلب منطق الاحتواء والضغط المتدرّج على منطق الحسم العسكري، مع بقاء احتمالات الانفجار قائمة عند أي اختلال في الحسابات.

فـ على مستوى الصراعات الكبرى، يُرجّح أن يستمر الصراع الإسرائيلي - الإيراني في صيغة مواجهة منخفضة الوتيرة عالية المخاطر، حيث تبقى الهدنة القائمة أقرب إلى تجميد مؤقت للصدام منها إلى تسوية مستقرة. وستسعى إسرائيل إلى ترسيخ تفوقها العسكري والردعي عبر الضربات الاستباقية والضغط غير المباشر، بينما تعمل إيران على إعادة تنظيم قدراتها دون التخلي عن أدوات الرد. أما الدور الأمريكي فسيظل محصوراً في إدارة الأزمات، ما يترك المنطقة عرضة لعودة التصعيد في أي لحظة.

وفي غزة، يتكرّس مشهد اللا حرب واللا سلم، حيث تُدار التهدئة كأداة لضبط مستوى العنف لا لإنهائه. وستبقى احتمالات الانفجار قائمة، مرتبطة أساساً بالقرار السياسي الإسرائيلي أكثر من التطورات الميدانية، في ظل غياب أفق سياسي حقيقي لتسوية شاملة.

وسوريا في ٢٠٢٦ مرشّحة للبقاء في حالة استقرار هش: لا عودة إلى الحرب الشاملة، ولا انتقال كامل إلى دولة مستقرة. فمصيرها سيظل مرهونا بتوازنات الخارج، وبمدى استمرار التفاهمات الإقليمية، في منع الانهيار وإدارة المرحلة الانتقالية.

وخليجياً، يتجه المشهد نحو تعدد المراكز الأمنية. فالتنافس السعودي - الإماراتي سيستمر بصيغة هادئة ولكن عالية الكلفة، خصوصا في اليمن والسودان والبحر الأحمر، بما يعمّق التصدعات داخل النظام الإقليمي العربي دون الوصول إلى صدام مباشر. وفي هذا السياق، ستبرز السعودية كلاعب يسعى إلى قيادة توازن إقليمي لا الهيمنة عليه، من خلال تنويع الشراكات، وبناء ردع ذاتي، وموازنة النفوذ الإسرائيلي بدل الاندماج فيه. وعليه، ستتعامل الرياض بحذر متزايد مع مسألة التطبيع مع إسرائيل؛ إذ تتجنب الانخراط فيه من موقع ضعف أو كاستجابة لضغوط خارجية، بل ستبقيه ورقة تفاوضية مشروطة، تسعى من خلالها إلى الدخول من باب القوة الإقليمية، وربط أي خطوة تطبيعيه بمكاسب سياسية وأمنية واضحة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وضمانات أمنية موثوقة.

وفي شمال إفريقيا والقرن الإفريقي وشرق المتوسط، سيستمر منطق الردع المتبادل دون حسم. وتبرز مصر وتركيا كقوتين مركزيتين في إدارة التوازنات العابرة للأقاليم، فيما تبقى بقية الفواعل محكومة بساحاتها الجغرافية الضيقة.

أما لبنان، فيدخل ٢٠٢٦ عند مفترق حاسم، حيث يزداد احتمال حسم ملف سلاح حزب الله عبر الضغط والإكراه التدريجي أكثر من التسوية التفاوضية، مع ما يرافق ذلك من توترات داخلية وفرص مشروطة لإعادة إدماج لبنان إقليمياً.

ونتيجة لذلك، فإن عام ٢٠٢٦، لن يكون عام تسويات كبرى، بل عام تثبيت خطوط الصراع: عسكرة متصاعدة بلا حروب شاملة، سباقات نفوذ مضبوطة بحسابات الردع، ودول إقليمية تسعى إلى تحسين مواقعها النسبية داخل نظام شرق أوسطي مضطرب، تُدار فيه الأزمات بدل حلّها، ويعاد فيه تعريف القوة بوصفها أداة توازن لا أداة حسم.

المتغيرات الاجتماعية في المنطقة العربية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية

الدكتور كمال أصلان

أستاذ فلسفة الأخلاق السياسية

مستخلص

تشهد المنطقة العربية خلال عام ٢٠٢٥ سلسلة من المتغيرات الاجتماعية العميقة التي أعادت تشكيل علاقة المجتمعات العربية ببيئتها الداخلية ومحيطها الإقليمي والدولي. فبعد سنوات من التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة، أصبح المشهد الاجتماعي أشدَّ تعقيداً، وأكثر تداخلاً مع الديناميات العالمية، إلى درجة لم يعد فيها ممكناً فصل التطورات الاجتماعية عن التوازنات الإقليمية أو مصالح القوى الدولية. وتأتي هذه المتغيرات نتيجة تراكمات طويلة في البنية السكانية، والتعليم، والاقتصاد، والتحولات التكنولوجية، إضافة إلى أثر الأزمات المتتابعة التي مرّت بها المنطقة.

ومن أبرز ملامح التحول لهذا العام بروز جيل شبابي واسع يشكّل الكتلة السكانية الأكبر في أغلب الدول العربية، ويطالب بفرص عمل أوسع، ومشاركة سياسية أكبر، ونوعية حياة أفضل. وقد أدّى هذا المدّ الشبابي إلى إعادة صياغة أولويات السياسات العامة في العديد من الدول، حيث اتجهت الحكومات نحو برامج تنموية جديدة تركز على الابتكار، وريادة الأعمال، والاقتصاد الرقمي. وفي الوقت نفسه تظهر فجوة متزايدة بين توقعات الشباب وبين قدرة بعض الحكومات على الاستجابة، مما يجعل هذا الجيل عاملاً ضاغطاً ومؤثراً في تشكيل البيئة الاجتماعية والسياسية.

وتبرز التحولات الاقتصادية كعامل أساس في تشكيل المزاج الاجتماعي، خصوصاً مع التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة، والبطالة، والضغوط الناتجة عن التضخم العالمي. وقد دفعت هذه الظروف الاجتماعية إلى زيادة الاعتماد على شبكات التكافل المجتمعي، وعودة دور مؤسسات المجتمع المدني، وارتفاع النزعة نحو الاقتصاد الاجتماعي والعمل التطوعي. كما أدت العولمة الاقتصادية، وتزايد الروابط التجارية مع آسيا وأوروبا وإفريقيا، إلى خلق أنماط اجتماعية جديدة تقوم على الهجرة الداخلية والخارجية، والتنوع الثقافي، وتوسّع أسواق العمل

العابـرة للحـدود، وهو مـا أوجد تحديـات جديـدة تتعلق بالهويـة والانتماء والاسـتقرار الاجتماعـي.

على المسـتوى الإقليمـي، تـزداد أهميـة المتـغيرات الاجتماعية في صياغـة العلاقات بين الـدول العربيـة ودول الجـوار مثـل تركيـا وإيـران و(إسرائيـل) وإفريقيـا. إذ أصبح الاسـتقرار الاجتماعـي عـاملاً مؤثـراً في رسـم سياسـات الأمـن القومـي، وفي تحديـد طبيعـة الشراكات الاقتصاديـة والتحالفـات الإقليميـة. ويبرز هـذا بوضـوح في الملفات المتعلقـة بالهجـرة، والعمالـة الوافـدة، والتعليـم العابـر للحـدود، والتعـاون في مجـالات التكنولوجيـا والطاقـة. وتعكـس التفـاعلات الإقليميـة رغبـة الـدول العربيـة في حمايـة مجتمعاتهـا مـن آثـار النزاعـات المحيطة، مع السـعي لتأمين فـرص تنموية جديـدة ترتبط بأسـواق الجـوار وشـبكات الطاقـة والممـرات التجارية.

و أصبحـت المنطقـة العربيـة أكثـر تأثراً بالمنافسـة المتصاعـدة بين القـوى الكبرى، وخاصـة الولايـات المتحـدة والـصين والاتحـاد الأوروبي. وتأخـذ هـذه المنافسـة طابعاً اجتماعيـاً إلى جانـب طابعهـا الاقتصـادي والسـياسي، إذ تتشـكل سياسـات التعليـم، والعمـل، والاقتصـاد الرقمـي بنـاءً على الشراكات الدوليـة والتكنولوجيـا المسـتوردة ومنظومـات المعـايير العالميـة. وفي الوقـت نفسـه تُواجـه الـدول العربية ضغوطـاً دولية في ملفـات الهجـرة واللاجـئين وحقوق الإنسـان والعمـل، وهي ملفات يمكـن أن تؤثر مبـاشرة على الاسـتقرار الـداخلي إذا لم تُـدار بـذكاء سـياسي وتوازنـات دقيقة.

ولا يمكـن الحديـث عـن المتـغيرات الاجتماعيـة في عـام ٢٠٢٥ دون التوقف عند النزاعـات المسـتمرة في بعـض الـدول العربيـة، والتـي تركـت آثـاراً عميقة على النسـيج الاجتماعـي، ودفعـت بـآلاف الأسر إلى النزوح الـداخلي والخارجـي، وخلقت فجوات تعليميـة وثقافيـة بين الأجيـال. كما سـاهمت هـذه النزاعـات في خلـق مسـارات جديدة للتضامـن الإقليمـي، وفي إعـادة توزيـع أولويـات الدول التي تسـتضيف النـازحين، ما جعـل البعـد الاجتماعي جـزءاً لا يتجـزأ مـن السياسـات الخارجية لـدول المنطقة.

وفي المقابـل، تشـهد بعـض الـدول العربيـة نماذج إصلاحيـة متقدمـة تركـز على تحديـث القـوانين، وتمـكين المـرأة، وتطويـر التعليـم، وتوسـيع المشـاركة الاقتصاديـة،

وهـي عوامل بـدأت تُحدث تغـييرات اجتماعيـة إيجابية، وتُعيد تشـكيل الطبقة الوسـطى التـي تُعـدّ العمـود الفقـري لأي اسـتقرار اجتماعـي. ويبرز كذلـك الاهـتمام المتزايـد بالثقافـة والفنون والمسـاحات العامة كوسـيلة لتعزيـز الهوية الوطنية وتخفيـف التوترات الاجتماعيـة وتعميـق الشـعور بالانتماء.

إن الصـورة العامـة للواقـع الاجتماعي العـربي في عام ٢٠٢٥ هـي صورة تحولات عميقـة تتداخـل فيها العوامـل الداخلية مع التفـاعلات الإقليمية والدولية، وتشـكل في مجموعهـا بنيـة اجتماعية جديدة تسـعى إلى الاسـتقرار والتنمية وسـط عـالم سريع التغير. وعلى الرغـم مـن التحديـات المسـتمرة، إلا أن المنطقـة تمتلـك طاقـات بشريـة وشـبابية وثقافيـة تجعلهـا قـادرة على إعادة صياغة مسـتقبلها إذا ما أحسـنت إدارة هـذه المتغيرات ودمجهـا في مشـاريع تنموية شـاملة ومتوازنة.

مقدمة

شـهدت المنطقـة العربيـة في عـام ٢٠٢٥ ديناميات متـغيرة على نحو غير مسـبوق، تعكـس حالـة مـن الاضطـراب الشـامل الـذي طـال البنـى السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة معـاً. فالأزمـات المتراكمـة خلال العقديـن الماضـيين بلغـت ذروتهـا هـذا العـام، حيـث تتداخـل الصراعـات المسـلحة مـع التحديـات المعيشـية والاقتصاديـة، ممـا أعـاد تشـكيل الخريطـة الاجتماعيـة في معظـم الـدول العربيـة. ويُلاحـظ أن هـذه التحـولات لم تعـد محصـورة في نطاق محلي، بـل أصبحـت مترابطة مع تفـاعلات إقليمية ودوليـة متشـابكة، تتأثـر فيها القـرارات الداخليـة بموازين القـوى العالمية وبسياسـات المسـاعدات والتنميـة الدوليـة.

ففـي المشرق العـربي، تمثـل فلسـطين (غـزة) مركـزاً للأزمـة الإنسـانية الأكبر في المنطقـة، حيـث أفضـت الحـرب الممتـدة إلى تـدمير شـامل للبنيـة التحتية ونـزوح مئات الآلاف، مـا خلّـف آثـاراً اجتماعيـة واقتصاديـة عميقـة.

ويواجـه السـودان بـدوره نزاعاً داخليـاً متصاعـداً أدى إلى نزوح ملايين السـكان وانهيـار الخدمـات الأساسـية، في حين مـا تـزال سـوريا واليمـن وليبيا تعاني مـن تبعات صراعـات مزمنـة أضعفت نسـيجها الاجتماعـي ومؤسسـاتها الوطنية.

أما لبنان، فقد غرق في أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى تدهور معيشة المواطنين وتفاقم هجرة الشباب. وفي مصر، تتزايد الضغوط الاجتماعية نتيجة ارتفاع الأسعار وتراجع فرص العمل، بينما تحاول دول الخليج العربية التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية مع الحفاظ على استقرارها الاجتماعي.

وفي المقابل، شهدت دول المغرب العربي، خاصة المغرب وتونس والجزائر، موجات احتجاج شعبية تعبيراً عن الغضب من الأوضاع المعيشية وتداعيات الحرب في غزة على الرأي العام. كما يواجه الأردن تحديات مستمرة في إدارة ملف اللاجئين السوريين والفلسطينيين وتأمين الخدمات للمقيمين.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل المتغيرات الاجتماعية في المنطقة العربية لعام ٢٠٢٥ على المستويين القُطري والإقليمي، مع تتبّع كيفية تفاعلها مع السياقات الدولية التي تشمل السياسات الاقتصادية والإنسانية والعلاقات الجيوسياسية.

ويستند التقرير إلى منهجية تحليل مقارن تجمع بين البعدين النوعي والكمي، بالاعتماد على بيانات وتقارير ميدانية وإحصائية حديثة صادرة عن منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة، والإسكوا، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، لعام ٢٠٢٥. ويهدف في مجمله إلى تقديم رؤية تحليلية شاملة تُمكّن من فهم أعمق لطبيعة التحولات الاجتماعية الراهنة، واستشراف مآلاتها المستقبلية في العالم العربي في ظل مشهد إقليمي ودولي مضطرب.

الفصل الأول: رصد المتغيرات والأحداث في عام ٢٠٢٥

أولاً: المتغيرات القُطرية (حسب الدول):

يشهد العام ٢٠٢٥ استمراراً لموجة التغيّرات الاجتماعية في المنطقة العربية، وقد تصاعدت الأزمات في عدد من الدول، لتشكّل لوحة معقدة من التحديات الممتدة بين الداخل الوطني والسياقات الإقليمية والدولية.

فلسطين (غزة): تصاعد الأزمة الإنسانية والنزوح الإجباري:

شـهدت فلسـطين خلال عـام ٢٠٢٥ تصعيـداً غير مسـبوق في الانتهـاكات الإسرائيليـة ضـد المدنـيين في قطـاع غـزة، حيـث ارتفعـت أعـداد الضحايـا والنـزوح الـقسري إلى مسـتويات وُصفـت بالأخطـر منـذ عقـود.

ولا تـزال الغـارات المكثفة على مدينة غزة، بما يشـمل شـنّها على الخيـام والبنايات السـكنية والبنيـة التحتية، تسـفر عن سـقوط أعـداد كبيرة مـن الضحايـا، وأُغلقت عدة منشـآت صحيـة في مدينـة غزة في شمال قطـاع غزة خلال شـهر أيلول/ سـبتمبر، مما ترك إمكانيـة محـدودة أمـام مئـات الآلاف مـن الناس للوصـول إلى الخدمـات الطبيـة المنقذة للحياة.

وفي جنـوب غـزة، تفيـد مجموعة المأوى بـأن الظـروف تبعث على القلـق، إذ تُحشر الأسر في خيـام مؤقتـة على امتـداد الشـاطئ، أو تتكـدس في مـدارس مكتظـة أو تنـام في العـراء وبين الأنقـاض، على حين تـرزح الخدمـات تحت أعبـاء هائلة تتجـاوز طاقتها.[1] كما شـهدت الضفـة الغربيـة حتـى الآن في عـام ٢٠٢٥ أكثـر مـن ٧٬٥٠٠ عمليـة اقتحام نفّذتهـا القـوات الإسرائيليـة في بلـدات وقرى فلسـطينية، أي مـا يمثل زيادة بنسـبة ٣٧ بالمائـة مقارنـة بالفترة نفسـها من عـام ٢٠٢٤.[2]

وقـد أكـدت كاثريـن راسـل، المديـرة التنفيذيـة لمنظمـة «اليونيسـف»، أن معانـاة أطفـال غزة التي اسـتمرت لأكثر مـن ٧٠٠ يوم تمثـل إهانة لإنسـانيتنا المشتركة، ودعت إلى وقـف فـوري لإطلاق النار وإنهاء الحرب التي تسـببت بمآس إنسـانية غير مسـبوقة، حيـث لا يـزال الوضـع في غـزة يتدهور بشـكل مسـتمر، ممـا يتطلب تحـركاً عـاجلاً من المجتمـع الـدولي لإنقاذ الأطفـال والمواطـنين الأبرياء[٣].

ولم تتوقـف الحـرب إلا بعـد الضغـوط الدوليـة، من خلال المبـادرة التـي طرحها

(١) - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم ٣٢٦/ قطاع غزة، الرابط: https://www.ochaopt.org/update-situation-humanitarian/content/ar/٣٢٦-gaza-strip، تاريخ الدخول: (٩-١٠-٢٠٢٥).

(٢) - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم ٣٢٨/ الضفة الغربية، الرابط: https://www.ochaopt.org/update-situation-humanitarian/content/ar/٣٢٨-west-bank، تاريخ الدخول: (٩-١٠-٢٠٢٥).

(٣) - الحرب على غزة تمثل إهانة للإنسانية وضرورة ملحة لوقف إطلاق النار، موقع اقرأ نيوز، الرابط: https://n٩.cl/p٥w٦٣، تاريخ الدخول: (٩-١٠-٢٠٢٥).

الرئيس الأمريكي في أكتوبر ٢٠٢٥ بمعاونة قطر ومصر وتركيا.

السودان: تفاقم الأزمة الإنسانية والنزوح العابر للحدود:

يشهد السودان في ٢٠٢٥ استمرار النزاع بين الجيش وقوات الدعم السريع، مما أدى إلى نزوح أكثر من سبعة ملايين شخص داخلياً، إضافة إلى تدفق أعداد كبيرة نحو مصر وتشاد وجنوب السودان.

ووفق تقرير جامعة الدول العربية حول الأوضاع الإنسانية في السودان لعام ٢٠٢٥، فإن الأزمة السودانية أصبحت المهدد الأول للأمن الإنساني في القرن الإفريقي، وشددت الجامعة مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، التزامها القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، وتفادي انهيار المؤسسات الوطنية السودانية.[1]

وفي سياق آخر «سجلت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، والتي تصدر إحصاءات أسبوعية، ٩,٩ مليون نازح داخلياً في جميع ولايات السودان البالغ عددها ١٨ ولاية هذا الأسبوع – ٢,٨ مليون قبل حرب نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، و١,٧ مليون منذ ذلك الحين، ويجدر الذكر بأن أكثر من نصف جميع النازحين داخلياً هم من النساء، وأكثر من ربعهم من الأطفال دون سن الخامسة»[2].

اليمن: تعقيد المشهد الأمني والاجتماعي على الرغم من محاولات التهدئة:

ظلّ الوضع في اليمن هشّاً عام ٢٠٢٥، على الرغم من الجهود الأممية والإقليمية لإرساء هدنة دائمة. «وبعد أكثر مِن عشر سنوات، ما زالت جماعة الحوثي تتطلع

(١) - وكالة الأنباء القطرية، الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة يؤكدون على سيادة السودان ووحدته، الرابط: https://www.qna.org.qa/ar-QA/FaInTf/pw.٢u، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - وكالة الأمم المتحدة للهجرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة الدولية للهجرة: عدد النازحين الداخليين في السودان في طريقه ليصبح أكثر من ١٠ ملايين والمجاعة تقترب، الرابط: https://n٩.cl/ubevh١، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

للسيطرة على ما تبقى مِن أراضي الجمهورية اليمنية، وترسيخ حكم ثيوقراطي يقوم على أوهام الاصطفاء الإلهي ودعاوى التفوق السلالي، وما زالت الحكومة الشرعية عاجزة عن إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة، وما زالت محركات وعوامل أخرى تدفع باتجاه استمرار النزاع المسلح، وبين كل هذا تتفاقم الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع، ويزداد فتكها باليمنيين، حيث تصنف وكالات الأمم المتحدة الوضع في اليمن بأنه أحد أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم»[١].

كما رصدت الإسكوا استمرار معدلات الفقر وأنه «لم يُظهر اليمن أيّ تقدّم يُذكر، حيث ظلت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد ٣٨٪ تقريباً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٣. وقد أدى الصراع المتواصل في البلاد، إلى جانب التدهور الاقتصادي، والصدمات المناخية، ومحدودية الوصول إلى المساعدات الإنسانية، إلى انهيار سبل العيش، وتشريد الملايين، وتدمير البنى التحتية، وترك نصف السكان يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي[٢].

ليبيا: هشاشة مستمرة وموجات هجرة قوية نحو تونس وإيطاليا:

تُظهر المؤشرات أن ليبيا ما تزال تعاني من هشاشة سياسية واجتماعية، إذ شهد عام ٢٠٢٥ زيادة في تدفق المهاجرين نحو تونس وإيطاليا. «ولا تزال ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية، حيث وصل ٢٧٬٠٠١ مهاجراً إلى إيطاليا بعد أن انطلقوا من السواحل الليبية، أي ما يقارب ضعف عدد المهاجرين المسجلين خلال الفترة ذاتها من العام الماضي (14٬684). فمنذ بداية العام حتى ٢٨ حزيران/ يونيو، وفقا لآخر تحديث من المنظمة الدولية للهجرة، جرى اعتراض ١١٬٥٢٦ مهاجراً في البحر وإعادتهم إلى ليبيا، من بينهم ٩٬٩٤١ رجلاً، و١٬٠٥٨ امرأة، و٣٨٢ قاصراً[٣].

(١) - المخا للدراسات الاستراتيجية، جذور النزاع المسلح الراهن في اليمن، الرابط: https://n٩cl./٧٤٥op، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - الأمم المتحدة (الإسكوا)، تقرير جديد للإسكوا: البلدان العربية الأقل نموًا والمتوسطة الدخل تصارع للحد من الفقر المتعدد الأبعاد، الرابط: https://u.٢pw/٣RnKt، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٣) - مهاجر نيوز، الهجرة إلى إيطاليا عبر البحر المتوسط: انخفاض في أعداد الوافدين من تونس ولا تزال ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية، الرابط: https://u.٢pw/gm٧OSD، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

وأصبح المشهد الليبي ساحة مفتوحة للتدخلات الإقليمية والدولية، حيث سعت قوى مختلفة إلى دعم أطراف محلية متعارضة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، ما أدى إلى إعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة. وفي ظل هذا التدهور الأمني وغياب سلطة مركزية فاعلة، تفاقمت أزمة الهجرة غير النظامية عبر الأراضي والسواحل الليبية، إذ تحولت ليبيا إلى مركز عبور رئيسي للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، مستغلين ضعف الرقابة الحدودية وانعدام الاستقرار الداخلي. وبذلك يتضح أن الانقسامات الداخلية لم تُضعف المؤسسات الليبية فحسب، بل أصبحت عاملاً محورياً في إعادة تشكيل توازنات القوى الإقليمية والدولية حول ليبيا، الأمر الذي عمّق الأزمة وأسهم في إطالة أمدها، وزاد من حدة التهديدات الأمنية والإنسانية المرتبطة بظاهرة الهجرة.

«وبذلك، يتضح أن الانقسامات الداخلية لم تقتصر على إضعاف المؤسسات الليبية فحسب، بل تحولت إلى عامل أساسي في إعادة تشكيل توازنات القوى الإقليمية والدولية حول ليبيا، بما عمق الأزمة وأطال أمدها»[1].

العراق: ضغط شبابي متزايد وضعف الخدمات واستقطاب سياسي:

شهد العراق خلال ٢٠٢٥ تصاعداً في الاحتجاجات الشبابية نتيجة ضعف الخدمات وارتفاع البطالة، وضعف الأداء الحكومي.

«وقد تزايدت التخوفات من أن يؤدي ضعف الأداء الحكومي في الخدمات والفساد المستشري إلى تراجع ثقة المواطن ونمو الحركات الاحتجاجية، خصوصاً بين الشباب. فهناك شعور بأن النظام لا يقدم فرصة حقيقية للتغيير، ما يدفع المحتجين إلى المطالبة ليس فقط بالتعيينات والخدمات، بل بإصلاحات جذرية للمؤسسات

(١) - محمد، منى شرح البال، وامراجع مادي بركة الرجباني، تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٥)، الرابط: https://democraticac.de/?p=١٠٦٥٠٤، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

القضائيـة والأمنيـة، ومحاكمة الفاسـدين، وضمان شـفافية الحسـابات العامة.[1]

كما أن التـغيرات المناخيـة أدت إلى النـزوح الإجبـاري بسـبب التحـولات المناخية غير المسـبوقة التـي ضربت العراق، وأشـار تقرير للمركز الاستراتيجي لحقوق الإنسـان في العـراق، «إلى أن نحـو ١٣٠ ألف شـخص نزحـوا داخلياً بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بسـبب الجفـاف، في حين تخلى ٤٠٪ مـن المـزارعين عـن الزراعـة نهائيـاً، وأصبحـت ٨٠٪ مـن الأسر الريفيـة تعتمـد على المسـاعدات الإنسـانية. كما انهـار قطـاع تربية المـواشي، حيث تراجـع عـدد رؤوس الجاموس من ١٥٠ ألفـاً في ٢٠١٥ إلى أقل مـن ٦٥ ألفاً في ٢٠٢٤، وتراجعـت تربيـة الأغنام والأبقار بشـكل حـاد»[2].

تونس: انسداد سياسي وهجرة شبابية غير مسبوقة:

تعيـش تونـس انسـداداً سياسـياً واضحـاً منـذ مطلـع ٢٠٢٥، حيـث أدى غيـاب التوافـق بين القـوى السياسـية إلى تراجع ثقة الشـباب في المؤسسـات، ودفـع الآلاف إلى الهجـرة غير النظامية.

وتقـود الهجـرة المحليـة رغبـة بعـض التونسـيين في مغـادرة الـبلاد والبحـث عن حيـاة أفضـل توصـف الفـرص فيهـا بأنهـا غير محـدودة. وفـيما يتعلـق بأسـباب الهجرة، فـإن الإحصـاءات الرسـمية في تونـس تـشير إلى أن ٢٨,٥٪ مـن المهاجريـن التونسـيين يذهبـون بقصـد تحـسين الدخـل، و٢٦,٧٪ يذهبـون بهدف تحـسين الظروف المعيشـية، و٢٣,٢٪ مـن أجـل فـرص العمـل، فـيما يشـكل التعليـم نسـبة ١٤,١٪، والرغبـة في السـفر ٣,٣٪، وأسـباب أخـرى ٢,٥٪.[3]

وذكـر الباحـث والإعلامـي جمـال الطاهـر: أن تونس اليـوم على حافة الانسـداد، فثمـة شـعب مفصـول منشـغل بمعيشـته ومنظومـة بلا مشروع ودولة بلا أفـق، يسيّرها

(١) - صابر، محمد، تحديات ضاغطة.. كيف يستقبل الشارع العراقي انتخابات ٢٠٢٥؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، الرابط: https://com.rcssegypt/٢٢٧٤٤، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر، مركز حقوقي: تغيّر المناخ يهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي في العراق، الرابط: https://cl.n٩/re٤yz، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٣) - الجزيرة نت، كيف تحولت تونس إلى منطلق للهجرة؟، الرابط: https://cl.n٩/٨٧١lh، (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

نظـام شـديد المركزية، لكنـه فـقير الأداء وعديـم الفاعلية[1].

الخليج العربي: إدارة العمالة الأجنبية وتغير أسعار الطاقة:

شـهدت دول الخليـج، ولا سـيما السـعودية والإمـارات وقطـر، جهـوداً حثيثة في إدارة العمالـة الأجنبيـة وتحسين بيئة العمل، تزامنـاً مع تذبذب أسـعار الطاقة في ٢٠٢٥، وخصوصـاً بعـد التحول نحـو الاقتصـاد الأخضر والرقمنة.

وفـيما يتعلـق ببعـض التشريعـات المتعلقـة بالعمالـة الوافـدة «لا تـزال بحاجـة إلى تطويـر لتـوفير بيئـة عمـل أكثـر اسـتقراراً وتوازنـاً، فـعلى سـبيل المثـال، لا تـزال قوانين الكفالـة في بعـض الـدول الخليجيـة، تمثـل عائقـاً أمـام العمالـة الوافـدة من حيـث حرية التنقـل والانتقـال بين أربـاب العمـل، وعلى الرغـم مـن بعـض الإصلاحـات التـي جـرى تطبيقهـا في هـذا الشـأن إلا أن الحاجـة تظـل ملحـة لتطبيـق قـوانين أكثـر مرونـة تسـمح بتغـيير مـكان العمـل أو حتى تسـهيل إجـراءات تجديـد الإقامة والعمـل للعمال الوافديـن»[2].

سوريا: أوضاع لاجئين طويلة الأمد وتعثّر إعادة الإعمار:

مـا تـزال قضية اللاجئين السـوريين مـن أكثر الملفـات تعقيداً في المنطقـة، فلا يزال أكثـر من ٦,٥ ملايين سـوري يعيشـون خـارج البلاد، مع تعثّر مشـاريع الإعمار بسـبب العقوبات والانقسـام السياسي.

و»تُظهـر تجربـة عـودة اللاجئين السـوريين محدوديـة التعامل مع العودة كمشـكلة إغاثيـة يمكـن حلّها، بدلاً مـن اعتبارها مسـاراً طويل الأمـد يتطلب دعماً دوليـاً ووطنياً متعـدد المسـتويات. فعمـق الدمـار - المادي، والمـؤسسي، والاجتماعي - يعنـي أن العودة المسـتدامة لـن تتحقـق في غضـون سـنوات قليلـة، بـل سـتتطلب أجيـالاً مـن العمـل

(١) - الطاهر، جمال، فشل حكومات قيس سعيد ومصير تونس المقبل، الجزيرة نت، الرابط: https://cl.n٩/q١fde، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - قاسم، رجب، العمالة الوافدة في الخليج: الفرص الاقتصادية والتحديات القانونية للتوطين، موقع البلاد، الرابط: https://www.albiladpress.com/news/columns/٥٩١٩/٢٠٢٤/٨٩٤٧٦٢.html، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

المتواصل. ويتطلب هذا الأفق الزمني أطراً سياسية قادرة على الحفاظ على الزخم والمشاركة، بما يتجاوز الدورات الانتخابية ومصالح المانحين، لتأسيس آليات دعم مستدامة تُقرّ بالعودة بوصفها مشروعاً لإعادة بناء المجتمع، لا مجرد استجابة إنسانية طارئة»[1].

وكذلك استمرار النزوح الداخلي يهدد استقرار المجتمع السوري على المدى البعيد، ومن ثمّ فإن «النزوح الداخلي مشكلة متعددة الأبعاد لها آثار بعيدة المدى؛ إذ يؤثر في الصحة البدنية وسبل العيش والتعليم والإسكان والبنية الأساسية والحياة الاجتماعية، كما أنه يسبّب عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد في المستويات الفردية والاجتماعية[2].

لبنان: انفجار الأزمة الاجتماعية والاضطراب السياسي:

دخل لبنان عام ٢٠٢٥ في مرحلة غير مسبوقة من التدهور الاجتماعي، حيث بلغ التضخم مستويات قياسية، وارتفعت معدلات الفقر إلى أكثر من ٨٠٪. ويمكن القول «إن الأزمة الاقتصادية في لبنان، أدت إلى تدهور قيمة الرواتب وانخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي ينعكس على الواقع المعيشي لدى أفراد الأسرة في ظل مواجهة تداعيات هذه الأزمة اقتصادياً واجتماعياً ما يجعل الزوجين يعانون من ضغوطات كبيرة غير مسبوقة في تأمين متطلبات الحياة اليومية الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الأسرية والأبناء.[3]

وقد يُمهّد الضغط الأميركي، الهادف إلى تسريع مسار نزع سلاح حزب الله، الطريق لسيناريو حرصت الحكومة اللبنانية طويلاً على تجنبه؛ وهو الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع الحزب، ووضع الجيش في مواجهة داخلية، عواقبها خطيرة على

(١) - عبد الغني، فضل، سوريا ما بعد الأسد: البنية المعقّدة لتحديات عودة اللاجئين وإعادة الاندماج، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الرابط: https://n٩:cl/pytdl، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - حواصلي، كندة، خريطة طريق لمعالجة ملف النازحين داخليًا في سوريا، مركز الحوار السوري، الرابط: https://n٩:cl/rn٦zum، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٣) - شقير، لبنى فواز، الأزمة الاقتصاديّة وتأثيرها على الأُسرة اللبنانيّة (دراسة ميدانيّة على عيّنة من الأُسر في منطقة بيروت وضواحيها)، المركز الديمقراطي العربي، الرابط: https://democraticac.de/?p=١٠٥٢٣٠، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

أمن لبنـان واسـتقراره[1].

ثانياً: المتغيرات الإقليمية:

اسـتمرار تفاقـم الأوضـاع في غـزة، وتغـيير ديمغـرافي للبنيـة السـكانية، ونـزوح داخلي وخارجـي:

تشـهد الساحة الإقليمية اسـتمراراً لتفاقم الأوضاع الإنسـانية والسياسية في قطاع غـزة، نتيجـة العـدوان الإسرائيلي المتواصـل والحصار الممتـد، مما أدى إلى تدهور شـامل في البنيـة التحتيـة والخدمـات الأساسـية، وخلق حالة مـن النزوح الـداخلي والخارجي. كما بـرزت ملامـح تغـيير ديمغـرافي واسـع النطـاق في التركيبة السـكانية للقطـاع، بفعل تـدمير الأحيـاء السـكنية وتهـجير عشرات الآلاف مـن الأسر، وهـو مـا يهـدد بإحداث تحـولات جذريـة في الخريطة السـكانية والاجتماعيـة، ويترك تداعيـات إقليمية على دول الجوار، ولا سـيما مصر ولبنان والأردن، في ظل تصاعد الضغوط الإنسـانية والسياسـية.

وقـد «أشـارت منظمـة أطبـاء بلا حـدود إلى أن أكثـر مـن مليون شـخص في غزة يواجهـون رعبـا متجـدّدا بعـد تلقيهـم أوامر عاجلـة بـإخلاء المدينة.

وأكـدت المنظمـة أن مـا يحـدث في غزة ليـس كارثة إنسـانية فقط، بل إبـادة جماعية ممنهجـة لشـعب أعـزل بأكملـه، مـشيرة إلى أن مسـتوى الخسـائر البشريـة هائـل، وأن إسرائيـل تسـتخدم أسـلحة فائقة القـوة صُمّمت لسـاحات القتـال المفتوحـة»[2].

تزايد النزوح العابر للحدود داخل العالم العربي:

خلال عـام 2025، شـهد العالم العـربي تصاعداً ملحوظاً في ظاهـرة النزوح العابر للحـدود نتيجـة اسـتمرار النزاعـات المسـلحة وتدهور الأوضـاع الإنسـانية في عدد من

(١) - التداعيات السياسية والأمنية لقرار الحكومة اللبنانية حصر السلاح بيد الدولة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، الرابط: https://n٩cl.u٨al٣، تاريخ الدخول (١١ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - القطراوي، إياد، النزوح إلى المجهول قطاع غزة بلا ملاذ ولا نجاة، الجزيرة نت، الرابط: https://n٩cl/٢iov٠، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

بـؤر التوتـر الإقليمـي. فقد تصدّرت الأزمة السـودانية المشـهد من حيـث حجم النزوح وتأثيراتـه، «وعلى الرغـم مـن عمليـات العـودة الأخيرة، لا يـزال مئـات الأشـخاص يفـرون يوميـاً، سـواء داخـل السـودان أو عبر حـدوده، بسـبب الصراع الدائـر، وينطبق هـذا بشـكل خـاص على منطقتـي دارفـور وكردفـان، وفقاً للمفوضية السـامية لشـؤون اللاجئين»[١].

كما شـهد عـام 2025 اسـتمراراً في تزايد النـزوح العابر للحـدود في مناطق أخرى مـن العـالم العربي، لا سـيما على الحدود اليمنية-السـعودية والليبية-التونسـية، حيث «لا تنـحصر انعكاسـات حرب اليمـن على المجتمع اليمني فحسـب بل تطال أيضـاً المجتمع السـعودي الذي بـات يتأثر بتطورات هـذا النـزاع وديناميكياته»[٢].

فقـد زاد عـدد مـن دخلـوا بصـورة غير نظاميـة إلى الاتحـاد الأوروبي عبر طريـق وسـط البحـر الأبيـض المتوسـط في الأشـهر الـ٨ الأولى مـن هـذا العـام، وفـق بيانات «الوكالـة الأوروبيـة لحـرس الحـدود والسـواحل (فرونتكـس)»، بنسـبة ٢٢ في المائـة مقارنـة بالـفترة نفسـها مـن ٢٠٢٤، ليصـل إلى نحـو ٤٢ ألفـاً[٣].

عـودة حـذرة لبعـض اللاجـئين، يقابلهـا انخفـاض في الهجـرة غير النظاميـة نحو أوروبا:

شـهد عـام2025 بـوادر عـودة محـدودة وحـذرة لبعـض اللاجـئين العـرب إلى بلدانهـم الأصليـة، خصوصـاً في مناطـق النـزاع التـي شـهدت اسـتقراراً نسـبياً أو تهدئة ميدانيـة مؤقتـة، مثـل سـوريا والعـراق وليبيـا والسـودان. إلا أن هـذه العـودة اتسـمت بالبـطء والهشاشـة، نتيجـة اسـتمرار غيـاب الضمانـات الأمنيـة ونـدرة فـرص العمـل والخدمـات الأساسـية في مناطـق العـودة. و«تـشير الأرقـام الصـادرة عـن المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجـئين (UNHCR) إلى أن أكثـر مـن مليـون لاجئ

(١) - الأمم المتحدة، السودان بحاجة إلى دعم مع بدء عودة أكثر من ١,٣ مليون نازح، الرابط: https://news.un.org/ar/story/٢٠٢٥/٠٧/١١٤٣١٠٧، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - ميدل ايست نيوز، هكذا تغير حرب اليمن المجتمع السعودي، الرابط: https://n٩.cl/٤٤j٠٢١، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٣) - الشرق الأوسط، تونس: ترحيل ٦٥٠٠ مهاجر طوعًا إلى بلدانهم في ٢٠٢٥، الرابط: https://n٩.cl/w٨xdo، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

سوري عادوا إلى ديارهم منذ بداية العام الجاري، وهو رقم قياسي لم يُسجل منذ اندلاع الحرب السورية في عام ٢٠١١»[١].

و» كشفت أرقام أولية أفصحت عنها وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية «فرونتكس»، عن انخفاض في عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢١٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٥»[٢].

تراجع القدرة الإقليمية على التنسيق السياسي والاجتماعي:

اتّسم عام2025 بتراجع واضح في القدرة الإقليمية على التنسيق السياسي بين الدول العربية، نتيجة تفاقم الانقسامات الداخلية واختلاف أولويات السياسات الخارجية في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية والأمنية. فهناك «ثلاث منظمات عربية إقليمية برزت في سياقات معينة، لم تثبت لتطور الأحداث، فدبّ فيها الوهَن. تبدو معطلة أو مشلولة وغير مؤثرة، هي جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي»[٣]، خاصة ما يتعلق بالنزاعات في السودان وليبيا وفلسطين واليمن.

كما شهد العام نفسه انكماشاً في آليات التنسيق الاجتماعي والثقافي الإقليمي، وهو ما انعكس على ضعف شبكات التعاون المدني ومؤسسات العمل الاجتماعي العربية.

(١) - إيرو نيوز، مليون لاجئ عادوا إلى سوريا منذ بداية ٢٠٢٥.. تحديات الحاضر ومفارقات الماضي، الرابط: https://n٩.cl/godxk، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - مهاجر نيوز، فرونتكس: عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي تراجع بنسبة ٢١٪ في ٢٠٢٥، الرابط: https://n٩.cl/c٩٤٢٩q، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٣) - أوريد، حسن، أين تكمن أزمة المنظمات العربية الإقليمية؟، تي آر تي عربي، الرابط: https://www.trtarabi.com/article/٥٣٠٣٨٩٥، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

الفصل الثاني: الانعكاسات الاجتماعية القطرية والإقليمية

أولاً: على المستوى القطري:

انهيار أو تآكل البنى الاجتماعية التقليدية (اليمن، السودان، فلسطين، العراق):

شهد عام ٢٠٢٥ تزايد مظاهر تآكل البُنى الاجتماعية التقليدية في عدد من الدول العربية التي تعصف بها الأزمات، مثل فلسطين والعراق واليمن والسودان، حيث أسهمت الحروب الممتدة، والنزوح الجماعي، والانهيارات الاقتصادية، والتدخلات السياسية والمسلحة، في تفكيك الروابط القبلية والعائلية التي شكّلت لعقود الأساس في إدارة الشؤون المحلية وحفظ التماسك المجتمعي. ففي اليمن، أدى الصراع إلى تفكك القبائل وتسييس الزعامات العشائرية[١]، وتسببت الحرب الدائرة بالسودان في دمار واسع شمل البنية الثقافية والعلمية، بعد أن تعرضت عشرات المكتبات العامة والخاصة للحرق والنهب، وأسفر المشهد عن فقدان قدر كبير من إرث معرفي وثقافي يمتد لعقود[٢]. أما في فلسطين، فقد أضعف الاحتلال والحصار المستمر قدرة العائلات والعشائر على أداء أدوارها التقليدية، في حين يشهد العراق انحساراً تدريجياً لدور العشائر بفعل التمدّن والفساد وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة. وتتقاطع هذه الحالات جميعاً في أنها تعكس تراجع سلطة الأعراف والعلاقات التقليدية أمام تمدد الفقر والعنف والعولمة، مما أفرز مجتمعات أكثر هشاشة وأقل قدرة على الصمود أو إنتاج شبكات تضامن محلية، الأمر الذي يهدد بتفكك النسيج الاجتماعي ويعمّق الأزمات الإنسانية والسياسية في المنطقة.

إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية (المرأة، الشباب، الطبقات الفقيرة):

حدث في العام ٢٠٢٥ تحولات ملموسة في توزيع الأدوار الاجتماعية داخل

---

(١) - يراجع تفاصيل ذلك في: ناصر، محمد، انقلابيو اليمن يشعلون مزيدًا من الصراعات القبلية، الرابط: https://n٩tvm.r١/cl، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - الجزيرة نت، الحرب في السودان تدمر البنية الثقافية والعلمية وتلتهم عشرات المكتبات، الرابط: https://n٩.cl/bbdyfk، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

المجتمعات العربية، نتيجة لتأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية وتطورات التكنولوجيا والاتصال، ما أفرز أنماطاً جديدة من الفاعلية والمشاركة. فقد برزت المرأة بوصفها فاعلاً اجتماعياً واقتصادياً رئيسياً، خاصة في البيئات المتأزمة التي اضطرت فيها النساء إلى تولي أدوار الإعالة والعمل الميداني والمشاركة في ريادة المشروعات الصغيرة أو المبادرات المجتمعية، على الرغم من استمرار الفجوات في الأجور والتمثيل السياسي[١].

أما الشباب، فقد ازداد حضورهم في الفضاء العام الرقمي والإعلامي، مؤثرين في تشكيل الرأي العام وقيادة حركات التغيير[٢]، لكنهم في المقابل يعانون من ارتفاع معدلات البطالة وضعف فرص المشاركة الرسمية في صنع القرار. في حين شهدت الطبقات الفقيرة مزيداً من التهميش جراء التضخم وتراجع الدعم الاجتماعي، ما دفعها إلى تبني استراتيجيات بقاء بديلة مثل العمل غير الرسمي أو الهجرة، وتنامي اعتمادها على المبادرات الخيرية والمساعدات الدولية. وبذلك، أعاد العام ٢٠٢٥ رسم خريطة الأدوار الاجتماعية، في سياق تراجع المؤسسات التقليدية وظهور أنماط جديدة من الفاعلية تقوم على المرونة والابتكار والمقاومة اليومية لتحديات المعيشة.

تمدد اقتصاد الظل، وظهور شبكات بديلة عن الدولة في تقديم الخدمات:

شهد العام ٢٠٢٥ اتساعاً ملموساً لظاهرة اقتصاد الظل في عدد من الدول العربية، نتيجة لتفاقم الأزمات الاقتصادية، وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على الأسواق والتمويل. أدى هذا الفراغ المؤسسي إلى بروز شبكات بديلة لتلبية الاحتياجات اليومية للمواطنين، شملت شركات صغيرة غير رسمية، جمعيات خيرية محلية، وسلاسل دعم مجتمعية تعتمد على العشائر والمجتمعات المحلية، وأحياناً الجماعات المسلحة في بعض المناطق المتأثرة بالنزاعات. وساهم هذا التمدد في تعزيز مرونة المجتمعات في مواجهة الأزمات، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى زيادة هشاشة

(١) - ترينذز للبحوث والاستشارات، عام ٢٠٢٥: آفاق التحولات السياسية والاستراتيجية وإعادة تشكيل النظام العالمي، الرابط: https://n٩bhrn/cl٨، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - العين الإخبارية، جلسة في قمة الإعلام العربي تناقش «فرص الشباب في عصر التحول الرقمي»، الرابط: https://n٩cl/wott٥٩، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

الاقتصاد الرسمي، وانتشار الفساد والاعتماد على شبكات غير شفافة، ما أضعف سلطة الدولة وقدرتها على فرض القوانين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وأعاد تشكيل العلاقات بين المواطن والدولة وفق منطق المصلحة والاعتماد المتبادل مع بدائل محلية أو شبه رسمية.

ثانياً: على المستوى الإقليمي:

زيادة الفجوة بين دول مستقرة (الخليج، الأردن) ودول منهارة أو هشة (السودان، اليمن، ليبيا):

في العام ٢٠٢٥ تزايد الفجوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول المستقرة مثل دول الخليج والأردن، والدول المنهارة أو الهشة مثل السودان، واليمن، وليبيا[١]، نتيجة اختلاف القدرة على إدارة الموارد، وتقديم الخدمات، والحفاظ على الاستقرار الداخلي. فقد تمكنت الدول المستقرة من تعزيز مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نمو نسبي في الناتج المحلي، وتوسيع فرص الاستثمار والتوظيف، بينما عانت الدول الهشة من انهيار البنى التحتية، وتفاقم النزاعات المسلحة، ونزوح واسع للسكان، وتراجع الأمن الغذائي والخدمات الأساسية. هذا التباين أدى إلى هجرة متزايدة من الدول الهشة نحو المستقرة، وزيادة الاعتماد على التحويلات المالية الدولية، وتنامي أوجه عدم المساواة الإقليمية، ما عزز شعور الإحباط الاجتماعي في الدول المنهارة، وزاد من تعقيد تحديات التنمية والاستقرار السياسي فيها، في حين تمكنت الدول المستقرة من تعزيز موقعها الاستراتيجي والاقتصادي الإقليمي والدولي.

ظهور مناطق نزوح طويلة الأمد تؤثر على التوازنات الديمغرافية:

تصاعد ظاهرة مناطق النزوح الطويلة الأمد في عدد من الدول العربية المتأثرة بالنزاعات والحروب، مثل: اليمن، وسوريا، والسودان، وفلسطين، ما أحدث

(١) - يراجع تفاصيل ذلك في: العربي الجديد، أسوأ ٨ اقتصادات في ٢٠٢٥ بينها ٤ عربية وتتصدرها سورية والسودان واليمن، الرابط: https://n٩gsg.٦o/cl، تاريخ الدخول (١٢ – ١٠ - ٢٠٢٥).

تغييرات جوهرية في التوازنات الديموغرافية المحلية والإقليمية. إذ أدت موجات النزوح المستمرة إلى تكوين تجمعات سكانية كبيرة في المخيمات والمناطق الحضرية غير المخططة، حيث يقيم اللاجئون والنازحون لسنوات، مما أثر على توزيع السكان التقليدي، وأدى إلى ضغوط على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان، فضلاً عن تغيّر النسيج الاجتماعي والثقافي للمناطق المستضيفة. كما أن استمرار النزوح خلق شبكات بديلة من الاعتماد المجتمعي والاقتصادي، بما في ذلك أسواق غير رسمية وأنشطة مدفوعة بالاقتصاد غير الرسمي، ما أعاد تشكيل العلاقات بين السكان الأصليين والوافدين، وزاد من تعقيد التخطيط العمراني والسياسات المحلية، كذلك النزوح الطويل الأمد لم يعد مجرد ظاهرة مؤقتة بل عامل مؤثر في التحولات الديمغرافية والاجتماعية الإقليمية[1].

تصاعد التوترات الاجتماعية في دول العبور والاستقبال:

هناك تصاعداً ملحوظاً في التوترات الاجتماعية في دول العبور والاستقبال للاجئين والمهاجرين، نتيجة لزيادة حركة النزوح والهجرة غير النظامية من مناطق الصراع مثل اليمن، والسودان، وفلسطين نحو دول أكثر استقراراً مثل الأردن ودول الخليج. وقد أدى هذا الضغط السكاني المتزايد إلى احتكاك بين المجتمعات المحلية والوافدين على الموارد المحدودة مثل الوظائف، والإسكان، والخدمات العامة، ما أسهم في تفاقم شعور التهميش الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات المستضيفة. كما رافق هذا التوتر ظهور خطاب سياسي وإعلامي متزايد حول المخاطر الاجتماعية والأمنية للهجرة، ما أثر على سياسات الاندماج والتشريع المحلي، وعزز الميل إلى اعتماد التدابير الأمنية الصارمة للحد من التحركات غير النظامية، في حين حاولت بعض المنظمات الدولية والمحلية تقديم برامج دعم مجتمعي وتخفيف الاحتكاكات، لكنها لم تكن كافية لوقف التوترات المتنامية[2].

(١) - المدونة العربية، مظاهر النمو الديمغرافي السريع، الرابط: https://u.pw/PIDS٣، تاريخ الدخول (١٤ – ١٠ - ٢٠٢٥).

(٢) - جسور بوست، أزمات اللجوء في الوطن العربي.. مائدة مستديرة تكشف أوجاع المنطقة وتحدياتها، الرابط: https://u.pw/HdFiAd٢، تاريخ الدخول (١٤ – ١٠ - ٢٠٢٥).

الفصل الثالث: التحولات الاجتماعية الكبرى في عام 2025

تغيّرات في الهوية والانتماء (صعود الهويات الفرعية، اللاجئة، العابرة للحدود):

في عام ٢٠٢٥، ظهرت مؤشّرات متزايدة على أن الهويات الفرعية والهوية الثقافية تلعب دوراً متنامياً في المنطقة العربية، لا سيما بين الشباب، الذين يشعرون بأن الانتماء الوطني وحده لا يكفي للتعبير عن تجاربهم، خاصة في ظل العولمة والهوامش الاجتماعية. فمثلاً في مصر، يُطرح مقترح أن تُخصص سنة «وجدانية» بعد الثانوية لتعزيز الهوية الوطنية، بحجة أن المناهج تفتقر إلى المكوّن الوجداني الذي يربط الطالب بتراث بلده وقيم الانتماء [١].

انكماش الطبقة الوسطى واتساع قاعدة الهشاشة:

تُظهِر بيانات موثوقة أن الطبقة الوسطى في المغرب أصبحت تعاني من ضعف واضح في الاستفادة من النمو الاقتصادي، حيث أوضحت المندوبة السامية للتخطيط أن الفوارق الاجتماعية ارتفعت من حوالي ٪39.5 إلى ٪40.5 بين ٢٠١٩ و٢٠٢٢، كما أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة هشاشة اقتصادية بلغ نحو 4.75 مليون شخص في المغرب لعام ٢٠٢٢، على الرغم من تحسّنات طفيفة في مستويات المعيشة للفئات الأفقر والأغنى[٢]. التقرير يؤكد أن الطبقة الوسطى لم تستفد بدرجة مماثلة من السياسات المعتمدة لإعادة التوزيع أو تحسين ظروف المعيشة، مما يجعلها عرضة للسقوط نحو الفقر إذا ما تعرضت لصدمات اقتصادية جديدة.

توسّع الدور الاجتماعي للمنظمات الدولية على حساب الدولة الوطنية:

هناك دلائل ميدانية تُشير إلى أن البرامج التي تمولها جهات دولية وإقليمية أصبحت تلعب أدواراً كبيرة في مشاريع التنمية الرقمية، الصحة، والتعليم، وغيرها، وغالباً بالتعاون مع حكومات. مثال على ذلك، الشراكة بين المغرب والأمم المتحدة لإنشاء «مركز الرقمنة من أجل التنمية المستدامة» بميزانية قدرها 38 مليون دولار

(١) - طنطاوي، أحمد، عام لتعزيز الهوية.. مقترح سنة «وجدانية» تلي الثانوية، صحيفة اليوم السابع، الرابط: https://n٩d٦vk١h/cl، تاريخ الدخول (٢٠-١١-٢٠٢٥).

(٢) - حميدي، مروان، بنموسى: الهشاشة تطوق ٤ ملايين مغربي والفوارق الاجتماعية تتجاوز ٤٠ ٪، موقع العمق المغربي، الرابط: https://n٩vby٣/cl، تاريخ الدخول (٢٠-١١-٢٠٢٥).

لتسريع التحول الرقمي في العالم العربي وإفريقيا، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها[1]. هذا النوع من المشاريع يُظهر كيف أن الأجندة التنموية تخضع لنماذج وبرامج دولية تؤثر على أولويات الدول، وتستدعي التعاون مع المنظمات الدولية لإيجاد الحلول، ما قد يقلّص من مساحة المبادرة الوطنية الكاملة في بعض المجالات.

تأثير التحول الرقمي ووسائل التواصل في خلق ثقافات احتجاج جديدة:

التحول الرقمي في ٢٠٢٥ ليس فقط أداة لتحسين الخدمات والاقتصاد، بل أصبح منصة للاحتجاج والتعبير الاجتماعي. فوسائل التواصل الاجتماعي تُستخدم الآن ليس فقط لنشر الأخبار أو التعبير الفردي، بل لتنظيم حملات، ونشر صور ورموز احتجاجية، وتجميع القوى الاجتماعية التي ربما لا تلتقي جسدياً.

في السعودية مثلاً، وفي دول عربية عديدة، يُنظر إلى مؤشر التحول الرقمي كوسيلة لتحسين جودة الحياة وتفاعل المواطن مع الحكومة، لكن ذلك يُصحب أيضاً بتوقعات أعلى من المواطنين للمساءلة والشفافية، مما يُحفّز ثقافات احتجاج تطالب ليس فقط بالخدمات الرقمية بل بالعدالة والحرية[2]. كما أن مبادرات مثل التكتل العربي الرقمي لدعم المحتوى العربي والفلسطيني على المنصات الافتراضية تُشكّل جزءاً من هذا التحول الثقافي الاحتجاجي، حيث يستخدمه المواطنون والمؤسسات لتحدي التحيز الرقمي والتعبير عن قضاياهم بطريقة موحّدة عبر الحدود[3].

(١) - موقع الأمم المتحدة، شراكة بين المغرب والأمم المتحدة لتسريع التحول الرقمي في العالم العربي وأفريقيا، الرابط: https://n٩.cl/prjth، تاريخ الدخول (٢٠-١١-٢٠٢٥).

(٢) - العربية نت، السعودية في طليعة الدول الرائدة نحو تحقيق التحول الرقمي، الرابط: https://n٩.cl/kcyfo، تاريخ الدخول (٢٠-١١-٢٠٢٥).

(٣) - الجزيرة نت، المغرب يدعو «لتكتل عربي رقمي» لمواجهة سياسات المنصات الاجتماعية تجاه فلسطين، الرابط: https://n٩.cl/co٧zuf، تاريخ الدخول (٢٠-١١-٢٠٢٥).

الفصل الرابع: العوامل الدولية المؤثرة على الحالة الاجتماعية الإقليمية

أولاً: التأثيرات السياسية:

أوكرانيا: تراجع الحرب لكن استمرار آثارها (الأمن الغذائي، أسعار الحبوب):

مع أن العمليات العسكرية في أوكرانيا شهدت تراجعاً نسبيّاً في بعض الجبهات، إلا أن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية والإفريقية تستمر بوضوح، خاصّة فيما يتعلّق بالأمن الغذائي. فحسب تقرير السياسات الإقليمي لمنظمة الإسكوا، الحرب أدّت إلى تعطيل سلاسل التوريد، ارتفاع أسعار القمح والذُرة عالمياً، مما كبّد الدول المستوردة لهذه الحبوب أعباءً مالية كبيرة وزاد الضغوط على الميزانيات والأسواق الداخلية[١]. كذلك القارة تعتمد بدرجة عالية على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، وأن نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار أدّيا إلى ارتفاع معدّلات الفقر الغذائي، وضغط على استقرار الأسر والمجتمعات الريفية[٢].

تقارب روسيا - الخليج - إفريقيا، وتباعد مع الغرب في بعض الملفات:

تشير التحليلات إلى أن روسيا تبذل جهوداً متزايدة لتعميق علاقاتها مع دول الخليج وإفريقيا، ضمن استراتيجيات شراكة تشمل التجارة، والطاقة، والتعاون السياسي، في مقابل توجّه متزايد نحو الاستقلال من النفوذ الغربي أو التقليل من هذه العلاقة. على سبيل المثال، نجد أن روسيا تحاول بناء أنظمة مالية ومصرفية بديلة تتجاوز التأثر بالغرب، وتعمل مع شركاء أفارقة لتعزيز مواقفها في المنظمات الدولية وتخفيض دور الدولار واليورو في التجارة المتبادلة[٣]. وبعض التحليلات

(١) - موقع الأمم المتحدة، الاسكوا، آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية، الرابط: https://n٩.cl/vuf٥s، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

(٢) - التميمي، شمسان عوض، الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الغذائي بإفريقيا: التداعيات والفرص، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط: https://n٩.cl/jpnlp، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

(٣) - حسن، رحمة، دوافع ماكرون في أفريقيا: ضرورة ملحة واستراتيجية تقارب شاملة، المرصد المصري، الرابط:

تـشير إلى أن السـعودية والإمـارات تعـتبران الآن سـاحة دبلوماسـية مهمة قد تُسـتخدم في لقـاءات روسـية-أمريكية، تقديـراً لدورهم الجيوسـياسي الوسـطي[1]. هـذا التقارب الجديـد ينعكـس في تحالفـات اقتصاديـة وسياسـية، وفي تبـنٍّ متزايد لسياسـات التعددية القطبية.

ضعف فاعلية النظام الدولي في حل النزاعات:

على الرغـم مـن وجـود هيـاكل وبنـى دوليـة مثل الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمن وغيرهـا، يُلاحـظ في ٢٠٢٥ ضعفاً متنامياً في قـدرة هذه المؤسسـات على التدخّل الفعّال لحـل النزاعات المسـلحة والنزاعـات الدوليـة أو الداخلية. في كثير مـن الحالات، يصبح القـرار مرهونـاً بمصالـح الأعضـاء الدائـمين لمجلـس الأمـن، ممـا يؤخـر القـرارات أو يجعلهـا ناقصـة التنفيـذ[2]. وعلى ذلـك نـرى أن هنـاك معوقـات قانونيـة وسياسـية تقيّد قـدرة المجلـس على التدخّـل، وأن مصطلحـات «تهديـد السـلم»، أو «الأمـن الـدولي» تُسـتخدم بتقديـرات سياسـية أكثر منهـا قانونيـة موحدة.

ثانياً: التأثيرات الاقتصادية:

اضطراب في سلاسل الإمداد، وأسعار الغذاء والطاقة:

منـذ تـفشّي جائحـة كورونـا وامتداداتهـا في ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بـدأت تظهـر اضطرابـات ملحوظـة في سلاسـل الإمداد العالمية، انعكسـت مباشرة على أسـعار الغذاء والطاقـة في الـدول العربيـة. فمـثلاً، إشـكالية تأخـر الشـحنات وزيـادة تكاليـف النقل البحـري أفضـت إلى ارتفاع أسـعار الحبـوب، وهو ما يؤثر بشـدة على الدول المسـتوردة، خصوصـاً في شمال إفريقيـا والشرق الأوسـط. كذلـك ارتفـاع أسـعار الوقـود والغـاز العالمـي، بفعـل نقـص المعـروض وصراعـات جيوسياسـية، أثّـر على تكلفـة الإنتـاج

٩n://https.cl/jsymd، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

(١) - إيلاف، هل يلعب الخليج دورًا جديدًا في التفاوض بين روسيا وأميركا؟ الرابط: ٩n://https.cl/ir٧٦r، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

(٢) - علامة، عبد المحسن خضر، فاعلية القانون الدولي في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير: «حالة فلسطين أنموذجًا»، المركز العربي الديمقراطي، الرابط: https://www.democraticac.de/?p=١٠٤١٣٣، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

الـداخلي والنقـل، ممـا زاد الضغـط التضخّمـي على السـلع المحليـة والخدمـات[١].

تفـاوت واضـح بين الدول المصـدّرة للنفط (الخليـج) والمسـتورِدة (مصر، تونس، السودان):

تُظهـر الصـورة الاقتصاديـة الإقليميـة في ٢٠٢٥ انقسـاماً متزايداً بين الـدول التي تمتلـك فائضـاً في الإيرادات من النفـط والغاز وبين الدول التي تسـتورد الطاقة والسـلع الأساسـية. فـدول الخليـج مثل السـعودية والإمـارات وقطر تسـتفيد من ارتفاع أسـعار النفـط العالمـي، فتزيـد موازناتهـا وتسـتخدم فائضهـا لدعم مشـاريع تنمية واسـتثمارات واسـعة، ممـا يمنحهـا مجـالاً أوسـع للتخفيـف مـن الأثـر التضخّمـي أو الصدمـات الخارجيـة. بينما في مصر وتونـس والسـودان، على سـبيل المثـال، تُترجـم أسـعار النفـط المرتفعـة إلى زيـادة كـبيرة في فاتـورة الاسـتيراد، وارتفـاع تكلفـة الكهربـاء والوقـود، ما يزيـد الضغـوط على الميـزان التجـاري والموازنة العامـة، وغالبـاً ينعكس بارتفـاع معدل التضخـم وتراجـع القـدرة الشرائيـة للمواطنين[٢].

ازدياد الاعتماد على التمويل الدولي (قروض، معونات مشروطة):

في ظـل الضغـوط الاقتصاديـة والتحديـات الموازية مـن التضخم وارتفاع أسـعار المسـتوردات، لجأت عـدد مـن الحكومـات العربيـة في ٢٠٢٥ إلى مزيد مـن الاعتماد على التمويـل الـدولي؛ سـواء عبر القـروض مـن البنـك الـدولي، أو مـن مؤسسـات التنميـة الإقليميـة، أو عبر المعونـات المشروطـة المرتبطـة بإصلاحـات اقتصاديـة. هـذا الاعـتماد يمنـح مـوارد ماليـة أساسـية للتعامـل مع الأزمـات، لكنـه في كثير مـن الأحيـان يقترن بشروط مثـل خفـض الدعـم، أو تحريـر جـزء مـن السـوق، أو تبنّـي سياسـات نقديـة تقشـفية، ممـا تـثير جـدلاً حـول آثارهـا الاجتماعيـة على الفئات الفـقيرة والمتوسـطة[٣].

(١) - فهمي، مصطفى، سلاسل الإمداد العالمية تحت المجهر.. من يسيطر على تدفق السلع حول العالم، الجزيرة نت، الرابط: https://n٩cl/tb٤c٨، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

(٢) - الخليج أون لاين، صندوق النقد: دول الخليج الرابح الأكبر من صعود النفط، الرابط: http://khaleej.online/KYoyvn، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

(٣) - زعنون، عبد الرفيع، التحويلات النقدية المشروطة بالمنطقة العربية ومأزق العدالة الاجتماعية، رواق عربي، الرابط: https://n٩cl/٦١٦j٣٧، تاريخ الدخول (٢٢-١١-٢٠٢٥).

ثالثاً: التأثيرات الاجتماعية:

أوروبا تُشدد سياسات الهجرة، مما يزيد الضغط على الدول العربية بوصفها مناطق عبور:

في السنوات الأخيرة، زادت أوروبا تشدّدها في سياسات الهجرة واللجوء، حيث تسعى لتقليل أعداد الوافدين غير النظاميين من خلال اتفاقيات إعادة القبول، وحماية الحدود، وترحيل المهاجرين إلى بلدان المنشأ أو دول العبور. هذا التشديد لا يقيِّد تدفق المهاجرين فقط، بل يُلقي بعبء كبير على الدول العربية التي تقع على مسارات الهجرة، مثل ليبيا وتونس والمغرب، إذ تصبح نقاط عبور للمهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا. وتشمل الضغوط المادية واللوجستية، مثل الطلب على استيعاب الوافدين مؤقتاً، وتنظيم المراكز الحدودية، وتوفير الخدمات الأساسية، إضافة إلى الأعباء الاجتماعية المرتبطة بالمهاجرين غير النظاميين من حيث الحقوق القانونية، والسكن، والتعليم والرعاية الصحية[1]، وقد أصبحت شمال إفريقيا جزءاً لا يتجزأ من المعادلة الأوروبية للحد من الهجرة مقابل تمويلات وشراكات أمنية تنطوي على شروط وتأثيرات محلية[2].

تدخّل المنظمات الأممية في إدارة النزوح واللاجئين، وتأثيرها على المجتمعات المحلية :

مع ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين الناجمة عن الحروب والنزاعات، زاد تدخل المنظمات الأممية مثل: مفوضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية الدولية لدَعمهم وحمايتهم، وتوفير الخدمات الأساسية كالمأوى، والصحة والتعليم. هذا التدخّل غالباً ما يكون ضرورياً لإنقاذ الأرواح، لكنه أيضاً يترك تأثيرات عميقة على المجتمعات المضيفة، من بينها تحميل الحكومات المحلية أعباء تنموية غير مضمونة التمويل، وتغيّرات ديموغرافية محلية، وصدام بين موارد

(١) - القيزاني، طارق، أوروبا ومخاطر الحرب المستعرة ضد المهاجرين، الجزيرة نت، الرابط: https://n٩cl/msr٢j، تاريخ الدخول (٢٣-١١-٢٠٢٥).

(٢) - الشيباني، محمد محمود، كيف حول الاتحاد الأوروبي ملف الهجرة إلى صفقات بالمليارات؟، الجزيرة نت، الرابط: https://n٩cl.d١wg٣، تاريخ الدخول (٢٣-١١-٢٠٢٥).

الخدمات المحلية وبين الطلب الكبير المفاجئ عليها (مستشفيات، مدارس، بنية تحتية). كما تُثار تساؤلات حول مدى مشاركة المجتمعات المحلية في صياغة سياسات التدخّل الأممي، ومدى استدامة هذه السياسات بعد انسحاب الدعم الدولي، خصوصاً في حالات الطوارئ الطويلة الأمد[1].

(١) - الفهداوي، وداد حماد مخلف، اللاجئون في الشرق الأوسط: الأزمة الإنسانية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدول المضيفة، المركز الديمقراطي العربي، الرابط: https://democraticac.de/?p=١٠٦٠٠١، تاريخ الدخول (٢٣-١١-٢٠٢٥).

الفصل الخامس: تفاعل المتغيرات الاجتماعية القطرية والإقليمية

كيف تؤدي الأزمات في بلد إلى زعزعة الاستقرار في الجوار (مثال: السودان – مصر، ليبيا – تونس):

أزمة السودان بعد اندلاع المواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع أثرت ليس فقط داخلياً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في السودان، بل امتدت آثارها إلى دول الجوار لا سيما مصر، التي تُعدّ الحدود المشتركة معها معبراً للاجئين والنازحين. حيث نجد أن التدفق البشري من السودان إلى مصر يفرض أعباءً كبيرة على البنية التحتية والخدمات، ويجعل الملف الأمني أيضاً حساساً أمام القاهرة بسبب المخاوف من اختراقات أمنية أو امتداد القوى المسلحة[١]. كذلك، الفيضانات التي نتجت عن تغيرات في تصريف/ إدارة مياه النيل وسدود مثل سد النهضة تشكّل بؤر توتر إقليمي بين مصر والسودان، إذ إن مصير الأراضي المنخفضة والمزارع والمناطق السكنية يتوقّف على السياسات المائية المشتركة، مما يزيد من حساسية الجوار[٢].

في ليبيا وتونس من جهة أخرى، الأزمات الأمنية أو الفراغ السياسي في ليبيا تؤثر على تدفّق المهجّرين والمهربين مما يخلق تحديات اجتماعية (توطين مؤقت، ضغط على الخدمات، صراع محلي على الموارد) في تونس والمناطق الحدودية.

الشبكات الاجتماعية العابرة للحدود (القبائل، اللاجئين، العمالة) ودورها في إعادة تشكيل المجتمعات:

تلعب الشبكات القبلية والروابط العشائرية بين دول الجوار دوراً مركزياً في كيفية استجابة المجتمعات للأزمات. فعلى سبيل المثال، توجد جنوب السودان

(١) - شافعي، بدر حسن، مصر وأزمة السودان: حدود الدور والتأثر، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط: https://:bwo٧f/cl.n٩، تاريخ الدخول (٢٤-١١-٢٠٢٥).

(٢) - صقر، دينا، ومحمد عز، مياه النيل تغمر أراضي في مصر والسودان وتحيي الخلاف حول سد النهضة الإثيوبي، رويترز، الرابط: https://n٩abo٢si/cl، تاريخ الدخول (٢٤-١١-٢٠٢٥).

قبائل (ذات امتدادات سكانية وثقافية عبر الحدود)، تتحرّك عائلياً واعتبارياً وفق أُطر قبلية لا تعترف بالحدود السياسية. كذلك حالات العمالة السودانية في مصر، الذين يمثلون جزءاً من شبكات اتصال عاطفية وثقافية مع الوطن، ينقلون معها قيماً وأزماتٍ (من العوز إلى مطالب العدالة والخدمات). فالعلاقات بين الشعوب لا تنفصل عن الحدود السياسية، واللاجئون السودانيون في مصر يحتفظون بعلاقاتهم بالبلد الأم من حيث اللغة، والعادات، والتقاليد، وكذلك الوعي السياسي[1]. والشبكات هذه تساعد في إعادة إنتاج الثقافة، والتضامن، ولكنها قد تنقل أيضاً الصدمات الاجتماعية - فقدان الأسرة، تغيّر الأدوار مثل النساء اللاتي أصبحت وظائفهن مضاعفة بدل التقليدية، وتغيّر نمط المعيشة، وتأثير على الهوية والانتماء. وقد أحدث هذا النزوح، لا شك، تغييرات اجتماعية واقتصادية في الأسرة، مثل: ضعف التماسك الأسري، وتغيّر أدوار بين أفراد الأسرة، وقطع بعض العلاقات الاجتماعية بسبب التهجير.

انتقال تأثيرات النزوح من الجوانب الأمنية إلى الاجتماعية والثقافية:

في بدايات الأزمات يُركّز الحديث غالباً على الأمن: تسيير الحدود، ومكافحة التهريب، ومراقبة حركة المقاتلين، والهجرة غير النظامية. لكن مع مرور الزمن، تنتقل التأثيرات نحو الجوانب الاجتماعية والثقافية، ممثلة في:

- التغيّر في بنية الأسرة: النازحون يفقدون أفراد العائلة، تشتّت الأسر، تغيّر الأدوار الاقتصادية (قد تضطر المرأة للعمل أو تتولّى مسؤوليات مالية جديدة)، ما يُحدث تغييراً دائماً في العلاقات داخل الأسرة والمجتمع.

- تغيّر في العادات والتقاليد: الهجرة أو اللجوء تُجبر الناس على التفاعل مع ثقافات ومجتمعات مختلفة، مما يؤدي إلى اختلاط ثقافي: تغيُّر في اللغة، طريقة اللباس، الطعام، الممارسات الاجتماعية. أشخاص يعيشون في دول الجوار أو المخيمات يتبنون بعض الممارسات الجديدة، وقد تنشأ هوية هجينة.

- الضغوط النفسية والهوية: النزوح والترحيل يسبّبان فقداناً للأمان، ممن

(١) - مصر وأزمة السودان: حدود الدور والتأثر، مرجع سابق.

يصاب بالصدمات النفسية، وقد يُفضي إلى حالة من التشرّد الثقافي: الشعور بأن الشخص أصبح لا ينتمي تماماً إلى مكانه الأصلي، لكنه أيضاً قد لا يستطيع الاندماج الكامل في المجتمع المضيف.

• التأثير على التعليم والجيل الناشئ: الأطفال الذين يشردون يفقدون فرص التعليم، أو يتلقون تعليماً متقطّعاً وثقافة مختلفة في المناخ الاجتماعي، مما يؤثّر على تصوّراتهم عن الهوية، الانتماء، المستقبل.

الفصل السادس: التفاعل مع المتغيرات والعوامل الدولية

كيف تتفاعل النخب المحلية والإقليمية مع الضغوط الدولية (التطبيع، اللاجئين، مكافحة الإرهاب)؟:

النخب السياسية والمجتمعية في الدول العربية تستجيب لضغوط التطبيع واللاجئين ومكافحة الإرهاب بطرق مركبة تجمع بين المصلحة، والضغط الخارجي، والموازنة الداخلية. ففي سياق التطبيع، مثلاً، تدّعي بعض النخب أن التطبيع وسيلة لتحقيق الأمن، وجذب استثمارات وتكنولوجيا، وتحسين العلاقات الدبلوماسية، بينما تواجه انتقادات من قطاعات شعبية ترى فيه تنازلاً عن قضايا وطنية أو أخلاقية.

وفي موضوع اللاجئين، كثيراً ما تضطر هذه النخب لتبنّي سياسات «الاستيعاب المؤقت»، أو اتفاقيات مع المنظمات الدولية، مع محاولة الحفاظ على السيادة والخطاب الوطني، لكن في بعض الأحيان تُستبعد المجتمعات المحلية من اتخاذ القرار، ما يولّد توترات اجتماعية.

أما في مكافحة الإرهاب، فإن الضغوط الدولية تدفع بعض الدول إلى تشديد القوانين والأمن، أحياناً على حساب الحريات الفردية، استجابة لمطالب شركاء غربيين أو لأمن دولي مشترك، بينما تحاول النخب المحلية إظهار أن هذه السياسات ضرورية لحماية الأوطان[1].

دور القوى الكبرى (الصين، روسيا، أوروبا، أمريكا) في توجيه أو احتواء المسارات الاجتماعية:

تلعب القوى الكبرى أدواراً فعّالة ومتزايدة في الشرق الأوسط، ليس فقط من حيث السياسة الخارجية، بل في التأثير الاجتماعي عبر التمويل، والوساطة، والتوجيه السياسي. الصين مثلا توسّعت في دور الوساطة بين إيران والمملكة العربية السعودية،

(١) - المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، أمن دولي - ما علاقة الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية بالإرهاب والتطرف؟، الرابط: https://n٩.cl/y٤no٨، تاريخ الدخول (٢٤-١١-٢٠٢٥).

مـا يُظهـر أن اهتمامها لم يعد اقتصادياً فحسـب بل سياسـياً وأمنيـاً أيضاً[١].

تسـتفيد روسـيا مـن جانبها من الأزمـات لتوطيـد علاقاتها مـع دول عربية تُفضل سياسـات مسـتقلة أو تريـد التنـوع في الخيـارات الدوليـة، كما عبرت عـن دعمهـا لحـل الدولـتين في النـزاع الفلسـطيني - الإسرائيلي[٢].

أمـا الولايات المتحـدة وأوروبا فلا تزالان فاعلتين في قضايا مثل حقوق الإنسـان، والهجـرة، والتمويـل التنموي، وقـد تضغطان على الـدول العربية لتبنّي سياسـات معينة في هـذه المجـالات، لكـن النفـوذ الغـربي يُـرى الآن في بعـض التحليلات كمحـدود إلى حـد ما، لا سـيما في مواجهـة تصاعد الأقطـاب الأخرى.

توازنات جديدة: هل نحن أمام شرق أوسط ما بعد الغرب؟:

هنـاك تحليـل متزايـد في الأدبيـات العربية يـرى أن الشرق الأوسـط يدخل مرحلة «مـا بعد الغـرب» بمعنى أن النمـوذج الغربي كهيمنـة أو نموذج موجه يتراجـع تدريجياً. حيـث صعـود الجنـوب العالمي، الـصين، وروسـيا، واتسـاع دور المنـظمات متعـددة الأطـراف كالاتحـاد الإفريقـي، واسـتضافة دول عربيـة لمقـرات أو مبـادرات بديلـة للنمـوذج الغـربي[٣]. يبـدو أننا أمام شرق أوسـط يتشـكّل من داخـل التعدديـة القطبية، مُعـادِ تشـكيله ليـس فقط عبر السياسـة الدولية بـل عبر التحولات الاجتماعيـة الداخلية ومعـادلات القـوة التـي لا تقـتصر على الغـرب وحده بل تضـم دولاً كانـت حتى وقت قريـب على هامـش النفـوذ العالمي.

(١) - مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حدود الدور الصيني في الشرق الأوسط، الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/١٧٢٧٦٩، تاريخ الدخول (٢٤-١١-٢٠٢٥).

(٢) - رويترز، الكرملين: روسيا لا تزال تدعم حل الدولتين، الرابط: https://n٩.cl/zek٩٦٨، تاريخ الدخول (٢٤-١١-٢٠٢٥).

(٣) - حسن، حمدي عبد الرحمن، نحو عالم ما بعد الغرب: الترامبية وإعادة توزيع مناطق النفوذ في العالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الرابط: https://n٩.cl/k٠oam، تاريخ الدخول (٢٤-١١-٢٠٢٥).

الفصل السابع: السيناريوهات المستقبلية 2025 – 2030

أولاً: سيناريو التفكك الاجتماعي:

في ضوء المعطيات الراهنة، يمكن رسم سيناريو التفكك الاجتماعي (2025-2030) كأحد الاحتمالات الواقعية إذا استمر مسار الأزمات دون حلول جذرية. إذ يشهد الإقليم العربي تآكلاً في شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية وتراجعاً في قدرة الدولة الوطنية على الاستجابة للتحديات المعيشية والأمنية. فاستمرار النزاعات في السودان واليمن وسوريا وليبيا، إلى جانب هشاشة الأوضاع الاقتصادية في بلدان مثل لبنان وتونس، يُنتج بيئات طاردة للسكان، ويزيد من موجات النزوح والهجرة نحو الداخل والإقليم والعالم الخارجي. ومع عجز الدول المضيفة عن استيعاب هذه التحركات، تتشكل تدريجياً ما يُعرف بـ "مدن اللاجئين الدائمة"، وهي مناطق تجمع بين الطابع المؤقت والواقع المستقر، ما يؤدي إلى تحولات ديموغرافية وثقافية عميقة داخل المجتمعات المستقبلة[1].

كما أن هذا السيناريو يفضي إلى تآكل الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث تضعف المؤسسات الرسمية لصالح فاعلين غير حكوميين — قبليين أو دوليين — يتولّون أدواراً خدمية أو سياسية بديلة. وفي ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وغلاء المعيشة، واتساع الفجوة الطبقية، تصبح المجتمعات العربية أكثر عرضة لتفكك الروابط الاجتماعية وصعود أشكال جديدة من التضامن البديل، كالهويات المذهبية أو العابرة للحدود.

ثانياً: سيناريو الترميم التدريجي:

يُعدّ هذا السيناريو أكثر تفاؤلاً نسبياً، ويفترض أن تشهد المنطقة العربية تحسناً تدريجياً في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مدفوعاً بجهود دعم دولي مشروط وإصلاحات داخلية انتقائية. فبعد سنوات من الأزمات المتراكمة، تتجه بعض

(١) - الاسكوا، الأمم المتحدة، تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام ٢٠٢٥، العلاقة بين الهجرة والتنمية مسارات نحو الازدهار، ص٤٤ وما بعدها، الرابط: https://n٩:cl/g٣ta١d، تاريخ الدخول (٢٦-١١-٢٠٢٥).

الـدول إلى إعـادة هيكلـة اقتصاداتهـا ومؤسسـاتها الاجتماعيـة، مسـتفيدة مـن برامـج الإصلاح التـي تطرحهـا مؤسسـات التمويـل الدوليـة مثـل صنـدوق النقـد والبنـك الـدولي، إضافـة إلى مبـادرات خليجيـة وإقليميـة لدعم الاسـتقرار، كما ظهـر في حالات مصر وتونـس والأردن والسـودان (قبـل الحـرب) مـن خلال حـزم تمويـل وتسـهيلات اقتصاديـة مشروطـة بإصلاحـات هيكليـة[١].

في هـذا الإطـار، يتوقـع أن يـؤدي الدعـم الخارجـي إلى تحسين جزئـي في بيئـات العمـل، وتحفيـز الاسـتثمارات، وإعـادة الثقـة التدريجيـة بين المواطن والدولـة، وإن كان ذلـك ضمـن أطـر محـدودة ومقيـدة بـالشروط السياسـية والماليـة للممولين. كما تسـعى بعـض الحكومـات إلى تطوير برامج الحماية الاجتماعية وتوسـيع شـبكات الأمان للفئات الهشـة، بالتـوازي مـع اعتماد سياسـات رقميـة للتحـول الإداري ومكافحة الفسـاد

غير أن هـذا الترميـم يبقى انتقائيـاً وغير متكافئ بين الـدول، إذ تُظهر الاقتصادات النفطيـة الخليجيـة قدرة أكبر على اسـتيعاب الصدمـات ودعم جيرانها، بينما تظل الدول الفـقيرة رهينـة الالتزامـات الماليـة والإصلاحـات الصارمـة. وعلى الرغم مـن محدودية نتائجـه على المـدى القـصير، إلا أن هذا السـيناريو قد يمهّـد لبروز نمـوذج تنموي عربي جديـد يقـوم على الشراكـة بين القطـاعين العـام والخاص، والانفتـاح على الاسـتثمار الإقليمـي، وإعـادة بنـاء العقـد الاجتماعي بصـورة تدريجيـة ومتدرجة[٢].

ثالثاً: سيناريو الفرص والتحول:

يمثـل هـذا السـيناريو الأكثـر تفاؤلاً مـن بين الاحـتمالات، إذ يـفترض أن تتحول الأزمـات القائمـة إلى محـركات للتغـيير الاجتماعـي والاقتصادي والسـياسي، من خلال اسـتثمار المـوارد البشريـة والروابـط الإقليمية بشـكل استراتيجي.

أولاً، يبرز تقويـة التعـاون العربي-العـربي كآليـة رئيسـية لتجـاوز أزمـات الهجـرة

(١) - الشرق الأوسط، البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، الرابط: ١xxg٤/cl.https://n٩، تاريخ الدخول (٢٦-١١-٢٠٢٥).

(٢) - صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٥، الرابط: cl/nmjhk.https://n٩، تاريخ الدخول (٢٦-١١-٢٠٢٥).

والنـزوح، عبر مشـاريع مشتركـة في البنيـة التحتيـة، التعليـم، والصحـة، إضافـة إلى اتفاقيـات أمنيـة واقتصادية تهدف إلى دمـج الجهود الوطنية والإقليمية لتعزيز الاسـتقرار الاجتماعي.

ثانيـاً، يُنظـر إلى الهجـرة والنـزوح كفرصة لإعـادة البنـاء، وليس فقـط كأزمة، من خلال توظيـف المهـارات والخبرات التـي يجلبهـا اللاجئـون والمهاجـرون في مجـالات التعليـم، والصحـة، والصناعـة، والزراعـة. فعلى سـبيل المثـال، برامج التدريـب المهني للمهاجريـن في الأردن ولبنـان تُظهـر قدرة هـذه السياسـات على تحويل القـوى البشرية المهجّـرة إلى محـرك اقتصـادي واجتماعـي، مـع تعزيـز التضامـن المجتمعـي بين السـكان المحلـيين والوافدين.

ثالثـاً، صعود فئـات اجتماعية جديدة، خصوصاً الشـباب والنسـاء والمثقفين، يتيح قيـادة التغـيير الاجتماعـي والسـياسي من قاعـدة مجتمعية واسـعة. هـذه الفئات تسـتفيد مـن التكنولوجيـا الرقميـة ووسـائل التواصل الاجتماعـي لابتكار حلول محليـة، وتعزيز الشـفافية، والمشـاركة في صنع السياسـات، مما يُفضي إلى إعادة تشـكيل العقد الاجتماعي بين الدولـة والمجتمـع. وتظهـر دراسـات مثـل تقريـر البنـك الـدولي عـن التحـولات الاجتماعيـة في الشرق الأوسـط أن المجتمعـات التـي توظف هـذه الفئات بنجاح تشـهد زيـادة في الإنتاجيـة والاسـتقرار الاجتماعي، وتقليـص فجوة الفقر والهشاشـة.

باختصـار، سـيناريو الفـرص والتحـول يعكـس إمكانيـة تحويـل التحديـات إلى محـركات تنمويـة مسـتدامة، عبر التعـاون الإقليمـي الذكي، واسـتثمار الهجـرة، وصعود قـادة مجتمعـيين جدد قادرين على دفع التغـيير الاجتماعي والاقتصـادي في المنطقة العربية خلال السـنوات ٢٠٢٥-٢٠٣٠.

ثبت بالمراجع

١. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم ٣٢٦/ قطاع غزة، الرابط: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-٣٢٦-gaza-strip

٢. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم ٣٢٨/ الضفة الغربية، الرابط: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-٣٢٨-west-bank

٣. الحرب على غزة تمثل إهانة للإنسانية وضرورة ملحة لوقف إطلاق النار، موقع اقرأ نيوز، الرابط: https://n٩cl.op٥w٦٣

٤. وكالة الأنباء القطرية، الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة يؤكدون على سيادة السودان ووحدته، الرابط: https://u٢.pw/FaInTf

٥. وكالة الأمم المتحدة للهجرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة الدولية للهجرة: عدد النازحين الداخليين في السودان في طريقه ليصبح أكثر من ١٠ ملايين والمجاعة تقترب، الرابط: https://n٩cl.op/١ubevh

٦. المخا للدراسات الاستراتيجية، جذور النزاع المسلح الراهن في اليمن، الرابط: https://n٩cl.op/٧٤٥

٧. الأمم المتحدة (الإسكوا)، تقرير جديد للإسكوا: البلدان العربية الأقل نمواً والمتوسطة الدخل تصارع للحد من الفقر المتعدد الأبعاد، الرابط: https://u٢.٠/pw٣RnKt

٨. مهاجر نيوز، الهجرة إلى إيطاليا عبر البحر المتوسط: انخفاض في أعداد الوافدين من تونس ولا تزال ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية، الرابط: https://u٢.٠/pwgm٧OSD

٩. محمد، منى شرح البال، وامراجع مادي بركة الرجباني، تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٥)، الرابط: https://democraticac.de/?p=١٠٦٥٠٤

١٠. صابر، محمد، تحديات ضاغطة.. كيف يستقبل الشارع العراقي انتخابات ٢٠٢٥؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، الرابط: https://rcssegypt.com/٢٢٧٤٤

١١. مؤسسة غداً لإدارة المخاطر، مركز حقوقي: تغيّر المناخ يهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي في العراق، الرابط: https://n٩.cl/re٤yz

١٢. موقع الجزيرة نت، كيف تحولت تونس إلى منطلق للهجرة؟، الرابط: https://n٩.cl/١٨٧/lh

١٣. الطاهر، جمال، فشل حكومات قيس سعيد ومصير تونس المقبل، موقع الجزيرة نت، الرابط: https://n٩.cl/١q/dfe

١٤. قاسم، رجب، العمالة الوافدة في الخليج: الفرص الاقتصادية والتحديات القانونية للتوطين، موقع البلاد، الرابط: https://www.albiladpress.com/news/2024/5919/columns/894762.html

١٥. عبد الغني، فضل، سوريا ما بعد الأسد: البنية المعقّدة لتحديات عودة اللاجئين وإعادة الاندماج، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الرابط: https://n9.cl/pytdl

١٦. حواصلي، كندة، خريطة طريق لمعالجة ملف النازحين داخلياً في سوريا، مركز الحوار السوري، الرابط: https://n9.cl/rn6zum

١٧. شقير، لبنى فواز، الازمة الاقتصاديّة وتأثيرها على الأُسرة اللبنانيّة (دراسة ميدانيّة على عيّنة من الأُسر في منطقة بيروت وضواحيها)، المركز الديمقراطي العربي، الرابط: https://democraticac.de/?p=105230

١٨. التداعيات السياسية والأمنية لقرار الحكومة اللبنانية حصر السلاح بيد

الدولـة، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، تقدير موقـف، الرابط: https: / / n9.cl / 3la8u

١٩. القطـراوي، إيـاد، النـزوح إلى المجهـول قطـاع غزة بلا مـلاذ ولا نجـاة، الجزيرة نت، الرابـط: https: / / n9.cl / 0voi2

٢٠. الأمـم المتحـدة، السـودان بحاجـة إلى دعـم مع بدء عـودة أكثر مـن ١,٣ مليون نازح، الرابـط: https: / / news.un.org / ar / story / 2025 / 07 / 1143107

٢١. ميـدل ايسـت نيـوز، هكـذا تغـير حـرب اليمـن المجتمـع السـعودي، الرابـط: https: / / n9.cl / 44j021

٢٢. الـشرق الأوسـط، تونـس: ترحيل ٦٥٠٠ مهاجـر طوعاً إلى بلدانهـم في ٢٠٢٥، الرابط: https: / / n9.cl / w8xdo

٢٣. إيـرو نيوز، مليـون لاجئ عادوا إلى سـوريا منذ بدايـة ٢٠٢٥.. تحديات الحاضر ومفارقات الماضي، الرابط: https: / / n9.cl / godxk

٢٤. مهاجـر نيـوز، فرونتكـس: عـدد المهاجرين غير الشرعيـين الوافديـن إلى الاتحاد الأوروبي تراجـع بنسـبة ٢١٪ في ٢٠٢٥، الرابـط: https: / / n9.cl / c9429q

٢٥. أوريـد، حسـن، أيـن تكمن أزمـة المنظـمات العربيـة الإقليميـة؟، تي آر تي عربي، الرابـط: https: / / www.trtarabi.com / article / 5303895

٢٦. يراجـع تفاصيـل ذلـك في: نـاصر، محمـد، انقلابيـو اليمـن يشـعلون مزيـداً من الصراعـات القبليـة، الرابـط: https: / / n9.cl / r1tvm

٢٧. الجزيـرة نت، الحرب في السـودان تدمـر البنية الثقافية والعلميـة وتلتهم عشرات المكتبات، الرابط: https: / / n9.cl / bbdyfk

٢٨. ترينـدز للبحـوث والاستشـارات، عـام ٢٠٢٥: آفـاق التحـولات السياسـية والاسـتراتيجية وإعـادة تشـكيل النظـام العالمـي، الرابـط: https: / / n9.cl / 8bhrn

٢٩. العـين الإخباريـة، جلسـة في قمـة الإعـلام العـربي تناقـش «فـرص الشـباب في

عـصر التحـول الرقمـي»، الرابـط: https: / /n9.cl /wott59

٣٠. يراجـع تفاصيل ذلـك في: العربي الجديد، أسـوأ ٨ اقتصـادات في ٢٠٢٥ بينها ٤ عربية وتتصدرها سـورية والسـودان واليمن، الرابـط: https: / /n9.cl /o6gsg

٣١. المدونـة العربية، مظاهـر النمو الديمغـرافي السريع، الرابـط: https: / /2u.pw / PlDS3

٣٢. جسـور بوسـت، أزمـات اللجـوء في الوطن العـربي.. مائدة مسـتديرة تكشـف أوجـاع المنطقـة وتحدياتهـا، الرابـط: https: / /2u.pw /HdFiAd

٣٣. طنطـاوي، أحمـد، عـام لتعزيـز الهويـة.. مقـترح سـنة «وجدانيـة» تـلى الثانويـة، صحيفـة اليـوم السـابع، الرابـط: https: / /n9.cl /h1kv6d

٣٤. حميـدي، مـروان، بنموسـى: الهشاشـة تطـوق ٤ ملايـين مغـربي والفـوارق الاجتماعيـة تتجـاوز ٤٠ ٪، موقـع العمـق المغـربي، الرابـط: https: / /n9.cl /9vby3

٣٥. موقـع الأمـم المتحـدة، شراكـة بـين المغـرب والأمـم المتحـدة لتسريـع التحـول الرقمـي في العـالم العـربي وإفريقيـا، الرابـط: https: / /n9.cl /prjth

٣٦. العربيـة نـت، السـعودية في طليعة الـدول الرائدة نحـو تحقيق التحـول الرقمي، الرابط: https: / /n9.cl /kcyfo

٣٧. الجزيـرة نـت، المغـرب يدعو «لتكتل عـربي رقمـي» لمواجهة سياسـات المنصات الاجتماعية تجاه فلسـطين، الرابـط: https: / /n9.cl /co7zuf

٣٨. موقـع الأمـم المتحـدة، الاسـكوا، آثار الحـرب في أوكرانيا عـلى المنطقـة العربية، الرابـط: https: / /n9.cl /vuf5s

٣٩. التميمـي، شمسـان عـوض، الحـرب الروسـية الأوكرانيـة والأمـن الغذائـي بإفريقيـا: التداعيـات والفـرص، مركـز الجزيرة للدراسـات، الرابـط: https: / /n9.cl / jpnlp

٤٠. حسـن، رحمـة، دوافع ماكـرون في إفريقيـا: ضرورة ملحـة واسـتراتيجية تقارب

شـاملة، المرصد المـصري، الرابـط: https: / /n9.cl /jsymd

٤١. إيـلاف، هـل يلعـب الخليـج دوراً جديـداً في التفـاوض بـين روسـيا وأمـيركا؟ الرابـط: https: / /n9.cl /6r7ir

٤٢. علامـة، عبد المحسـن خـضر، فاعلية القانـون الـدولي في تطبيق مبدأ حـق تقرير المصـير: «حالـة فلسـطين أنموذجـاً»، المركـز العـربي الديمقراطـي، الرابـط: https: / / www.democraticac.de /?p=104133

٤٣. فهمـي، مصطفـى، سلاسـل الإمـداد العالميـة تحـت المجهـر.. مـن يسـيطر على تدفـق السـلع حـول العـالم، الجزيـرة نـت، الرابـط: https: / /n9.cl /8c4bt

٤٤. الخليـج أون لايـن، صنـدوق النقـد: دول الخليـج الرابـح الأكـبر مـن صعـود النفـط، الرابـط: http: / /khaleej.online /KYoyvn

٤٥. زعنـون، عبـد الرفيـع، التحويـلات النقديـة المشروطة بالمنطقـة العربيـة ومأزق العدالـة الاجتماعيـة، رواق عـربي، الرابـط: https: / /n9.cl /37j16

٤٦. القيـزاني، طـارق، أوروبـا ومخاطـر الحـرب المسـتعرة ضـد المهاجريـن، الجزيـرة نـت، الرابـط: https: / /n9.cl /msr2j

٤٧. الشـيباني، محمـد محمود، كيف حول الاتحـاد الأوروبي ملف الهجـرة إلى صفقات بالمليارات؟، الجزيرة نـت، الرابط: https: / /n9.cl /3gw1d

٤٨. الفهـداوي، وداد حمـاد مخلـف، اللاجئون في الشرق الأوسـط: الأزمة الإنسـانية وآثارهـا السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية عـلى الـدول المضيفة، المركـز الديمقراطي العـربي، الرابـط: https: / /democraticac.de /?p=106001

٤٩. شـافعي، بـدر حسـن، مـصر وأزمـة السـودان: حـدود الـدور والتأثـر، مركـز الجزيـرة للدراسـات، الرابـط: https://n9.cl/f7wob

٥٠. صقـر، دينـا، ومحمـد عـز، ميـاه النيـل تغمـر أراضي في مـصر والسـودان وتحيي الخـلاف حـول سـد النهضـة الإثيـوبي، رويـترز، الرابـط: https: / /n9.cl /si2abo

٥١. المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، أمن دولي ـ ما علاقة الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية بالإرهاب والتطرف؟، الرابط: https: / /n9.cl /y4no8

٥٢. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حدود الدور الصيني في الشرق الأوسط، الرابط: https: / /rawabetcenter.com /archives / 172769

٥٣. رويترز، الكرملين: روسيا لا تزال تدعم حل الدولتين، الرابط: / / :https n9.cl /zek968

٥٤. حسن، حمدي عبد الرحمن، نحو عالم ما بعد الغرب: الترامبية وإعادة توزيع مناطق النفوذ في العالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الرابط: https: / /n9.cl /k0oam

٥٥. الاسكوا، الأمم المتحدة، تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام ٢٠٢٥، العلاقة بين الهجرة والتنمية مسارات نحو الازدهار، ص٤٤ وما بعدها، الرابط: https: / /n9.cl /g3ta1d

٥٦. الشرق الأوسط، البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، الرابط: https: / /n9.cl / 1xxg4

٥٧. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٥، الرابط: / / :https n9.cl /nmjhk

اقتصاد منطقة الشرق الأوسط 2025
استمرار عدم اليقين باقتصاديات المنطقة

أ. عبد الحافظ الصاوي

مدير منتدى الدراسات المستقبلية

مستخلص

أتى المحور الاقتصادي بالتقرير لعام ٢٠٢٥، من خلال مقدمة، وأربعة محاور، وخاتمة، وقد شملت المقدمة الإشارة إلى أبرز الأحداث التي شهدها العام، وتناولها التقرير بالرصد والتحليل، حيث تم تناول الوضع الاقتصادي والتنموي لمنطقة الشرق الأوسط، وعدم وحدة أدائها الاقتصادي، وما تعانيه من نزاعات والمشكلات، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاجتماعية لمواطني منطقة الشرق الأوسط. كما تناولت المقدمة الإشارة إلى تطورات الوضع الاقتصادي في سورية، وكذلك ما تم التوصل إليه من وقف اطلاق النار في قطاع غزة.

وجاء المحور الأول ليتناول أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، ومدى تأثره بالتداعيات السلبية للاعتداءات الإسرائيلية على غزة ودول أخرى بالمنطقة، وكذلك انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، كما أشار التحليل إلى التفاوت الكبير بين دول المنطقة من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وكانت مؤشرات البطالة في دول المنطقة متفاوتة بنسبة كبيرة، وإن كانت النزاعات في بعض الدول وكذلك الحروب قد رفعت معدلات البطالة بشكل كبير كما هو الحال في فلسطين عند معدل ٣٨,٥٪، أما التضخم فتمت الإشارة إلى متوسطاته في الدول العربية، ومعدلاته المرتفعة في كل من إيران وتركيا. وكذلك تم الإشارة إلى معدلات الفقر سواء في الدول العربية أو في تركيا، وكيف أدت الأوضاع في إيران إلى ارتفاع معدلات الفقر هناك، وأخيراً كان الاهتمام بمؤشر الديون الخارجية، وكيف أن الدول الكبرى بالمنطقة هي صاحبة القدر الكبير من الديون الخارجية، فعلى سبيل المثال، كان هناك ٥ دول عربية تستحوذ على نسبة ٧٣٪ من المديونية الخارجية للدول العربية، ومن بين هذه الدول، دول نفطية، كما تمت الإشارة لوضع الديون الخارجية في تركيا، والتي تجاوزت الـ ٥٠٠ مليار دولار.

في المحور الثاني ، تناول المحور الاقتصادي، واحداً من الموضوعات التي تعتبر عصب اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وهو النفط، من حيث أهميته، ونصيب المنطقة من هذه الثروة، ونسبتها من ثروة العالم النفطية والغاز، وكيف احتفظ النفط والغاز بمكانتهما الدولية، بسبب غياب البديل وارتفاع تكلفته، كما تناول المحور

الخاص باقتصاديات النفط، واقع أسعار النفط على ميزانيات الدول النفطية، وكيف تطور الأمر نتيجة انخفاض الأسعار إلى وجود عجز بالميزانيات للدول النفطية، وكذلك لجوئها للاقتراض الخارجي، ثم اختتم هذا المحور بالإشارة إلى وضع الدول المستوردة للنفط في المنطقة، واستمرار عجزها من الإفادة من انخفاض الأسعار، بشكل استراتيجي.

المحور الثالث، كان بمثابة اجتهاد لتغطية أبرز القضايا الاقتصادية في دول المنطقة والتي شهدها عام ٢٠٢٥، ومنها اقتصاد سورية بعد عام من ثورتها، وما حققته من إنجازات، وما تعانيه من عقبات وتحديات على الصعيد الاقتصادي، وانعكاس الواقع السياسي على الاقتصاد في سورية. أيضاً تناول هذا المحور الاقتصاديات التي تعاني من مشكلات اقتصادية بارزة، مثل مصر وتركيا وإيران، مع إشارة سريعة لأبرز ما تعانيه كل دولة من مشكلات. وختام هذاا المحور كان لتغطية أثر الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ودول أخرى بالمنطقة، حيث تم رصد أبرز التداعيات الاقتصادية للاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة، ومصر، وإيران واليمن، وفي الكيان الصهيوني.

وفي المحور الرابع تم تناول استشراف مستقبل الأداء الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط، حيث تم استقراء استشراف الأداء الاقتصادي لبعض الدول على حدة مثل تركيا وإيران، وكذلك باقي دول المنطقة في شكل مجموعات، كدول الخليج، والدول المتوسطة، وكذلك الدول الأقل نمواً، والدول العربية التي تعاني من نزاعات مسلحة.

وفي الخاتمة تم تناول أهمية وجود المشروع المفتقد، وهو المشروع التكاملي لمنطقة الشرق الأوسط، لكونه الضرورة التي تفرضها التحديات التي تواجهها المنطقة حاليا وخلال سنوات قادمة.

مقدمة

تعاني منطقة الشرق الأوسط من حالة تفتت لنسيجها الاقتصادي والسياسي، فدول النزاعات المسلحة، لم تصل خلال عام ٢٠٢٥ إلى مسارات سياسية لإنهاء مشكلاتها، بل بالعكس يتجه جزء من التمويل المتاح لها للتسليح والإنفاق العسكري بشكل رئيس، سواء كان هذا التمويل ذاتياً، أو من خلال ممولين خارجيين، وبالتالي تضيع فرصة تمويل التنمية.

وأما الاقتصاديات التي تعاني من مشكلات اقتصادية (مصر، تركيا، إيران، المغرب، الأردن، الجزائر) فلديها خطاب حكومي يعلي من وجود خطط وبرامج، وترصد أجهزتها الإعلامية إنجازات، ولكن على أرض الواقع تعاني نسبة غير قليلة من المواطنين من سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، مما يطرح العديد من التساؤلات حول من يستفيد من قيم ومعدلات النمو الاقتصادي المعلنة من قبل الحكومات؟ ولماذا يرغب الناس وبخاص الشباب في الهجرة للخارج بحثاً عن مستوى أفضل للمعيشة؟ وتعكس التقارير الدولية واقع اقتصادي غير إيجابي في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة المنطقة العربية، مثل واقع الفقر في المنطقة، والهجرة غير الشرعية، حيث تصف تقارير البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط بأنها الأعلى من حيث زيادة معدلات الفقر، من بين مناطق العالم.

وكون التقرير معني بالنطاق الجغرافي للدول العربية وتركيا وإيران، فإن المنطقة العربية لا زالت تضم ثلاث تصنيفات، هي دول النزاعات العربية، ودول أقل نمواً، ودول متوسطة، ولم يكن ثمة أداء إجمالي إيجابي لأي دول في المنطقة، فأحسنها أداءً يعاني مشكلات كما هو الحال في تركيا. وواقع المشكلات الاقتصادية أكثر قتامة في واقع العديد من الدول المتوسطة، مثل مصر وإيران والمغرب والجزائر ولبنان، وتبقى المؤشرات الاقتصادية الكلية أشد سواءً في الدول الأقل نمواً، وكذلك في الدول العربية التي تعاني من النزاعات المسلحة، وحتى في دول الفوائض المالية مثل دول الخليج، فإنها تعاني من وقوع اقتصادياتها تحت واقع التقلبات الاقتصادية الدولية، سواء من حيث تأثير أسعار النفط في السوق الدولية، أو أسعار السلع والخدمات المستوردة، وبخاصة الغذاء.

وكان عـام ٢٠٢٥، شـديد الوطـأة على الصعيـد الاقتصـادي بالنسـبة لإيـران، بسـبب الاعتـداءات الصهيونيـة عليها، وقد اسـتمرت الحـرب ١٢ يوماً، وبلا شـك أن التداعيـات السـلبية اقتصاديـاً لم تكن فقط تخـص إيران، ولكـن الكيـان الصهيوني تكبد خسـائر اقتصادية كـبيرة أيضاً، بعد أن طالت آلـة الحرب الإيرانية من منشـآت إسرائيلية بشـكل غير مسـبوق..إلا أن الوضع في إيران شـهد مزيداً من ارتفـاع معدلات التضخم والفقـر، وكذلـك زيـادة الاحتياج لاسـتيراد العـدد والآلات، وقبل هذا وبعـده، زادت حـدة العقوبـات على العلاقـات الاقتصاديـة الخارجيـة الإيرانية، من حيـث الصادرات والواردات، سـواء السـلعية منهـا أو الخدمية.

وإن كانـت دول الخليـج الغنيـة بالنفـط، قـد أعلنـت غير مـرة عـن عزمهـا تنـوع اقتصادياتهـا، إلا أن النفـط لا يزال هـو عماد اقتصادياتها، ولم تؤت بعد المشـاريع الكبرى التـي تبنتهـا بعـض دول الخليـج، ثماراً يمكـن الاعـتماد عليهـا كبديـل للنفـط في الأجل المتوسـط على الأقل، كما أن بروز تبني مشروعات العقار والسـياحة في دول الخليج كأداة للتنـوع الاقتصـادي، لا يمكـن التعويـل عليها نظـراً لأنهـا تخاطب المسـتهلك الخارجي بشـكل كـبير، وإن كان ثمـة توجه لبعـض دول الخليج مثل السـعودية والإمـارات نحو الاسـتثمار في التكنولوجيـا، وهـو الأمـر الـذي يحتـاج إلى تطـورات ملحوظـة في نظمها التعليميـة لتعظيـم اسـتفادتها مـن هـذه الاسـتثمارات، وإلا سـيكون دورهـا فقـط مجرد تـوفير رؤوس الأمـوال لهذه الاسـتثمارات.

والجديـد في عـام ٢٠٢٥، على الصعيـد الاقتصـادي، انـطلاق التجربـة السـورية في إرسـاء دعائـم النشـاط الاقتصـادي، عبر نجاحهـا في إسـقاط العقوبـات الأميركيـة والغربيـة، ودمـج نظامهـا المصرفي في النظـام المالي العالمـي، واسـتبدال عملتهـا المحليـة الجديـدة بالعملـة القديمة، وليس هذا فحسـب، بل تحسـن سـعر صرف الليرة السـورية بمعـدلات جيـدة، ويمكـن القـول أن ثمة معـدلات لاسـتقرار العملة السـورية إلى حد مـا بشـكل جيـد، وإن كانـت التجربـة لا زالـت في مهدهـا، ومـرور عـام عليهـا ليـس بـكاف، وبخاصـة أن ثمـة عراقيـل وعقبـات أمـام الوصـول للاسـتقرار الاقتصادي.

أيضـاً خلال عـام ٢٠٢٥، تـم التوصل لوقـف إطلاق النار بين الكيـان الصهيوني والمقاومـة الفلسـطينية في قطـاع غـزة، وهـو مـا مهد نسـبياً لإزالـة تداعيـات الخطر عن

المنطقة، وعودة الملاحة في منطقة البحر الأحمر، وقناة السويس، وبشكل غير مباشر من المتوقع أن يتم إعادة النظر في التوقعات الاقتصادية للمنطقة ككل، بعد وقف إطلاق النار، لأن استمرار حرب الإبادة من قبل الكيان الصهيوني، كان من شأنه أن يجعل المنطقة، خارج نطاق الحسابات الاقتصادية لدى المستثمرين الخارجيين..وإن كانت هناك ثمة مخاوف قائمة بسبب السلوك العدواني من قبل الكيان الصهيوني على كل من لبنان وغزة من وقت لآخر، وكذلك تصريحات بعض المسئولين في دولة الكيان الصيهوني بتبني مشروعات من شأنها توسع الاعتداءات على دول أخرى با لمنطقة .

إلا أن الملمح البارز خلال ٢٠٢٥، أنه على الرغم من المخاطر التي تحيط بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً، وكذلك التحديات التي تعانيها الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط، لم يبرز بعد مشروع إقليمي يجمع دول المنطقة ويسعى لتحقيق مصالحها، رغم حاجة المنطقة إليه، اللهم إلا بعض المشروعات الثنائية التي لا تمثل نقلة استراتيجية أو توفيراً لاحتياجات أساسية، سواء للدولتين، أو للمنطقة ككل.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية

على الرغم من أهمية الاطلاع على المؤشرات الاقتصادية الكلية لمنطقة ما، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك المؤشرات تنعكس إيجاباً وسلباً على جميع أفراد هذه المنطقة بالتساوي، أو حتى بنسبة متقاربة. وفي حالة منطقة الشرق الأوسط التي يتناولها هذا المحور، نجد تفاوتاً كبيراً في الدلالات التي تعكسها المؤشرات الاقتصادية الكلية، بسبب أنها مجرد تجميع لأداء المؤشرات الاقتصادية لدول المنطقة، ولا تعكس حالة من التعاون أو التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.

فعلى صعيد الاستقرار السياسي والعسكري، لا زالت المنطقة تعاني من نزاعات داخلية وبينية، فلدينا دول تعاني نزاعات داخلية منذ سنوات (ليبيا، واليمن، والسودان، وسورية، والصومال، والعراق) كما عانت ثلاث دول عربية بالإضافة إلى إيران، من اعتداءات الكيان الصهيوني منذ أواخر عام ٢٠٢٣ وحتى أكتوبر ٢٠٢٥ (رغم الإعلان عن وقف اطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني في أكتوبر ٢٠٢٥، إلا أن انتهاكات الكيان الصهيوني لم تتوقف تجاه كل من غزة والضفة الغربية في فلسطين المحتلة، وكذلك في اليمن ولبنان، وسورية كذلك).

كما أن لدينا تصنيف ما يعرف بالدول العربية الأقل نمواً، أو الأشد فقراً، والتي تضم (اليمن، موريتانيا، السودان، الصومال، جيبوتي)، في حين لدينا دول ذات وفرة مالية، والتي تضم دول الخليج وبعض الدول العربية النفطية الأخرى. وثمة مجموعة أخرى تعاني مشكلات اقتصادية متفاوتة، وإن كان بعضها يصل إلى حد توصيف الأزمة، مثل مصر وتركيا وإيران والأردن وتونس والمغرب.

ومن هنا لا بد من أن نأخذ في الاعتبار، أن ثمة تفاوت كبير في قراءة المؤشرات الاقتصادية لكل دولة حدة، وبخاصة أن الإحصاءات الكلية لاقتصاديات المنطقة، عند قراءاتها بشيء من التفصيل، تظهر حالة من التركز الاقتصادي في عدد قليل من دول المنطقة.

وفيما يلي نتناول أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، وتركيا وإيران، خلال عام ٢٠٢٥، مع الإشارة إلى بعض التوقعات لأداء هذه المؤشرات في

عـام ٢٠٢٦، وذلـك وفـق مـا أوردته بعـض المصـادر الإقليميـة والدولية.

الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري، التي عاشتها المنطقة بسبب اعتداءات الكيان الصهيوني على غـزة وإيران واليمن ولبنـان، وما صاحب ذلك مـن تـأثيرات اقتصاديـة سـلبية، إلا أن الناتـج المـحلي الإجمـالي للمنطقـة العربيـة، حقق معـدلاً للنمـو الاقتصـادي بلـغ ١,٧٪، متراجعـاً عـن أداء ٢٠٢٤ الـذي بلـغ ١,٣٪، وإن كانـت التوقعـات تذهب لأن يتحسـن أداء الناتـج المحلي الإجمـالي في المنطقة العربية إلى ٥,٦٪ خلال عـام ٢٠٢٦.

وتـأتي حالـة التفاؤل بشـأن أداء الناتج في عام ٢٠٢٦، من خلال توقعات بتحسـن الأوضـاع الاقتصادية في سـورية وفي غـزة، وكذلك توقعات تحسـن أداء التجارة الدولية مـن خلال المعابـر في بـاب المنـدب وقنـاة السـويس، وإن كانـت الأوضـاع في سـورية لم تسـتقر بعـد، على الرغـم ممـا هـو معلـن مـن دعـم إقليمـي ودولي بشـأن إعـادة الإعمار والاسـتثمار في الاقتصـاد السـوري، وكذلـك الوعود بشـأن إعـادة الإعمار في غزة.

قـدر الناتـج المحلي الإجمـالي في المنطقة العربية عـام ٢٠٢٥، بنحـو ٣,٧٨ تريليون دولار، مقارنـة بـ ٣,٧١ تريليـون دولار في عـام ٢٠٢٤، وثمـة توقعـات بـأن يصـل الناتـج المـحلي العـربي إلى ٣,٩ تريليـون دولار في (١)٢٠٢٦.

وفي قـراءة تفصيليـة لقيمـة الناتج المـحلي العربي، نجد أن خمس دول تسـتحوذ على ٧٣٪ مـن إجمـالي الناتـج المحلي وهـي (السـعودية، الإمـارات، مصر، الجزائـر، العراق) ويلاحـظ أن الـدول الخمـس نفطيـة باسـتثناء مصر. وفي دلالـة على التفـاوت الكبير بين الـدول العربيـة فـيما يتعلـق بالناتـج المـحلي الإجمـالي، نجـد أن السـعودية تـأتي في المرتبة الأولى بناتـج قيمتـه ١,٢٦ تريليـون دولار، تليهـا الإمـارات بناتج ٥٦٩ مليـار دولار، أي أن الناتـج السـعودي ضعـف الناتـج الإمـارتي، وتتضـح ملامـح الصـورة أكثر، إلى علمنـا أقـل الدول العربية مـن حيث الناتج، حيث تـأتي موريتانيا في المرتبـة قبل الأخيرة

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٥، ص ١١.

بناتج ١٢ مليار دولار، ثم جيبوتي في المرتبة الأخيرة بناتج ٦ , ٤ مليار دولار(١).

ويعكس هيكل الناتج المحلي الإجمالي العربي، مدى اعتماده على النفط على الرغم من الادعاء بتبني استراتيجيات من قبل الدول النفطية بتنوع اقتصادياتها، ولكن الإحصاءات الخاصة بعام ٢٠٢٣، تظهر أن قطاع الإنتاج السلعي يشكل ٤ , ٥٠٪ من إجمالي الناتج، بينما القطاع الخدمي يشكل ٤ , ٤٧٪..وفي ضوء مكونات قطاع الانتاج السلعي، نجد قطاع الصناعات الاستخراجية، والتي يشكل النفط عصبها، يشكل نسبة ٤ , ٢٥٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بينما قطاع الصناعات التحويلية يشكل ٧ , ١١٪ فقط، وفي المؤخرة يأتي قطاع الزراعة بمساهمة نسبتها ٦ , ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي(٢).

وأما في تركيا فقد ذهبت تقديرات رسمية تركيا إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هناك، قد بلغ ٥ , ٢٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، ثم ٩ , ٤٪ و٧ , ٣٪ على التوالي في الربعين الثاني والثالث من نفس العام(٣). وحسب تقديرات لصندوق النقد الدولي فإن معدل نمو الاقتصاد التركي سوف يصل إلى ٥ , ٣٪ بنهاية ٢٠٢٥، كما أن قيمة الناتج المحلي من المتوقع أن تصل إلى ٥٧ , ١ تريليون دولار.

ويتميز الناتج المحلي الإجمالي لتركيا بكونه متنوعاً يجمع بين الزراعة والصناعة والخدمات، كما تعد تركيا واحدة من أهم المقاصد السياحة العشرة الأولى على مستوى العالم، كما برزت خلال السنوات الماضية السياحة العلاجية والتعليمية بشكل واضح. ويعد أداء تركيا على مؤشر الناتج المحلي إيجابياً من حيث معدلات النمو خلال السنوات الماضية، وتعتبر من الأفضل أداءً سواء في منطقة الشرق الأوسط أو المنطقة الأوروبية. وبمقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتركيا بباقي دول الشرق الأوسط، تأتي تركيا في المقدمة يليها المملكة العربية السعودية.

ومع هذا فقد عانت تركيا بشكل واضح خلال عام ٢٠٢٥، بسبب معدلات التضخم التي لا زالت أعلى من ٣٠٪ بقليل، وكذلك استمرار تراجع سعر العملة

(١) المصدر السابق.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤، ص ٤٤.

(٣) معهد الاحصاء التركي، https://pw.2u/Ev4l9u

المحلية، وارتفاع سعر الفائدة.

وفي إيران، فإن الوضع خلال عام ٢٠٢٥، كان شديد الصعوبة على الجانب الاقتصادي، بسبب الحرب المباشرة التي واجهتها إيران مع الكيان الصهيوني، مما أثر بشكل كبير على مقدراتها الاقتصادية، إضافة إلى استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل أوروبا وأميركا منذ سنوات. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن إيران حققت ناتجاً إجمالياً محلياً بنحو ٣٥٦ مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ ٠,٦٪. والمعلوم أن إيران تمتلك اقتصاداً متنوعاً في قطاعي الإنتاج السلعي والخدمي، ولكن العقوبات تكبل الاقتصاد الإيراني منذ عقود، ولا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحالي عن امكانيات إيران الاقتصادية بحال من الأحوال.

البطالة

تعد البطالة نتيجة طبيعية للأداء السلبي للاقتصاد في أي دولة، وثمة عوامل أخرى تؤدي إلى زيادتها، مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، أو تدني معدلات التعليم، وافتقاد الدول لليد العاملة الماهرة، فضلاً عن تراجع معدلات الاستثمار. ومنطقة الشرق الأوسط ليست نسيجاً واحداً وفق هذه المعايير السابقة، فثمة تفاوت من حيث طبيعة سوق العمل، فهناك دول مستقبلة للأيد العاملة، وأخرى مصدرة لها، كما تختلفت معدلات التعليم، وامكانيات الاستثمار.

وحسب تقديرات منظمة العمل العربية، فإنه من المتوقع أن تتراجع معدلات البطالة في المنطقة العربية بشكل طفيف في عام ٢٠٢٥، لتصل إلى ٩,٤٪، وفي عام ٢٠٢٦ يتوقع كذلك أن تتراجع معدلات البطالة إلى ٩,٢٪ (١).

وحسب الأرقام المنشورة حول أداء البطالة في الدول العربية خلال ٢٠٢٥، فإن أفضل الدول العربية على مؤشر البطالة، هي منطقة الخليج، حيث لا تتعدى معدلات البطالة بها سقف ٤٪، وكانت دولة قطر هي الأفضل عند معدل بطالة ٠,١٪، وأعلى نسبة بطالة بمنطقة الخليج كانت في السعودية عند ٣,٨٪ (٢).

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢) البطالة في منطقة الخليج لها سمات خاصة، ولا تعبر الأرقام المشار إليها إلى حقيقة البطالة بهذه الدول، بسبب طبيعة حساب معدلات البطالة، لكونها تحسب على عدد المقيمين مواطنين ووافدين، وكذلك ارتفع نسبة البطالة المقنعة

وفي الدول العربية الأخرى، كان هناك ٨ دولة حققت معدلات للبطالة خلال ٢٠٢٥ أقل من المتوسط للمنطقة، بينما كان هناك ١٣ دولة تحقق معدلات بطالة أعلى من المتوسط الخاص بالمنطقة، وتشير الأرقام إلى أن أعلى دول بالمنطقة العربية من حيث معدلات البطالة هي جيبوتي ٢٤,٧٪، ولبنان ٣٠٪، وفلسطين ٪ ١)٥ ,٣٨.

أما في تركيا، فالأرقام الرسيمة تبين أن معدل البطالة خلال الفترة من يناير – نوفمبر ٢٠٢٥، تراوح بين ٨٪ و٦ ,٨٪، كان شهر فبراير ٢٠٢٥ هو الأفضل من حيث معدل البطالة عند ٨٪، وكان نوفمبر هو الأعلى عند ٪ ٢)٦ ,٨. ويتوقع بالنسبة لتركيا أن تشهد تراجعاً في معلات البطالة خلال عام ٢٠٢٦، لاحتمالات العودة الجزئية للسوريين المقيمين فيها، وبخاصة بعد أن رفعت الحكومة التركية بعض صور الدعم الاجتماعي في قطاعي التعليم والصحة، التي كان يتمتع بها المهاجرون السوريين من قبل، وقد يساعد على عودة السوريين لبلدهم تحسن الوضع السياسي إلى حد ما هناك، وكل ذلك سوف يحسن من فرص العمل المتاحة للمواطنين الأتراك، وتراجع معدلات البطالة في عام ٢٠٢٦.

وعن البطالة في إيران، فإن معدل البطالة هناك في أكتوبر ٢٠٢٥ بلغ ٪ ٣)٤ ,٧، وهو معدل يعبر عن طبيعة المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، حيث تجتهد الحكومة في إتاحة فرص عمل لأكبر عدد ممكن، وإن كانت هذه الوظائف غير حقيقية، ولكنها في ضوء ما يعرف بالرعاية الاجتماعية. ويتوقع أن يعيش الاقتصاد الإيراني بشكل عام حالة من القلق خلال عام ٢٠٢٦، بسبب حالة التوتر الموجودة، والملحوظة من بعض تصريحات رئيس وزراء الكيان الصهيوني وكذلك ترامب الرئيس الأميركي، وذلك في ضوء إمكانية تجدد الحرب أو استمرار العقوبات الاقتصادية المقيدة بشكل كبير لمقدرات الاقتصاد الإيراني.

في كافة دول الخليج، بسبب الالتزام الاجتماعي للحكومات بتوفير فرص عمل لمواطنيها، حتى ولو كانت غير حقيقية.

(١) البيانات الخاصة بفلسطين تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك أتت أقل من المتوقع، في ظل أحداث الإبادة التي تعرض لها قطاع غزة، فالمعلوم أن قطاع غزة ارتفعت فيه معدلات البطالة أثناء الحرب (أكتوبر ٢٠٢٣ – أكتوبر ٢٠٢٥) لأكثر من ٧٠٪

(٢) معهد الإحصاء التركي، مؤشر البطالة نوفمبر ٢٠٢٥، https://pw.2u/Ueqgx

(٣) ميدل ايست نيوز، إيران..الاحصاءات تظهر تراجع عدد العاطلين والعاملين على حد سواء، ٢٠٢٥/١٠/٩، https://pw.2u/V3pvA

معدل التضخم

تأثرت منطقة الشرق الأوسط بالأداء العالمي، من حيث تراجع معدلات التضخم، بسبب انخفاض أسعار الغذاء والطاقة، وقدر معدل التضخم للمنطقة العربية في عام ٢٠٢٥ عند نسبة ٣, ١٠٪ في المتوسط، وهناك ١٥ دولة عربية حققت معدلات أفضل من متوسط المنطقة، بينما هناك ٦ دولة حققت معدلات أعلى من متوسط المنطقة، ويتوقع أن يتراجع معدل التضهم في المنطقة العربية عند ١ ,٨٪ في عام ٢٠٢٦(١)..وتشير الأرقام الخاصة بالمنطقة العربية إلى أن قطر تعد الأفضل وفق هذا المؤشر عند ١ , ٠٪ كمعدل للتضخم، بينما السودان الأسوء بين دول المنطقة عند معدل تضخم ٢ , ٨٧٪. ويرجع تدهور الأوضاع في السودان على مؤشر التضخم إلى النزاعات المسلحة هناك، وتأثيرها على مقدرات الاقتصاد السوداني، وتراجع أو توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي بمكن من خلالها تحسين معدلات التضخم، وتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين.

وتعكس حالة التضخم في المنطقة العربية، واقع التبعية للخارج، بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، التي تتسم بالحتمية من جهة، ومن جهة أخرى خضوعها لتقلبات السوق الدولية، صعوداً وهبوطاً، وحتى في ظل دول الخليج التي تتسم بمعدلات تضخم ضئيلة جداً (هناك ٣ دول خليجية التضخم فيها أقل من ١٪، هي قطر والبحرين وسلطنة عمان)، إلا أن التضخم في دول الخليج يمكن وصفه بالتضخم المكبوت، نظراً لما تقدمه دول الخليج من دعم لقطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والسكان والغذاء وغيرها، وهو ما دعا بعض المواطنين في دول الخليج، للمطالبة برفع الدعم عن الوافدين.

ويلاحظ أن معدلات التضخم لا زالت مرتفعة في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، بسبب انخفاض قيمة عملتها المحلية مثل (مصر، وتركيا، وإيران، والسودان، واليمن)، بالإضافة إلى وجود عجز في الميزان التجاري لهذه الدول.

وفي حالة تركيا، تشير بيانات البنك المركزي إلى أن معدل التضخم تراجع على

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص ١٦.

أساس سنوي من ٤٢٪ في يناير ٢٢٥ إلى ٨٩ , ٣٠٪ في ديسمبر من نفس العام(١)، وقد ساعد على تراجع وتيرة التضخم في تركيا انخفاض أسعار الطاقة خلال العام، ويتوقع أن يستمر معدل التضخم في التراجع بتركيا لنفس السبب، وكذلك كون تخفيض معدل التضخم أحد المستهدفات المهمة للبنك المركزي التركي. وعلى الرغم من تخفيض معدلات التضخم إلا أن أعباء المعيشة المرتفعة لا زالت تلقي بظلالها السيئة على كاهل المواطنين، وبخاصة أن سعر صرف الليرة يواصل الهبوط بشكل شبه يومي، على الرغم من تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل معدل النمو، وزيادة الصادرات السلعية، وارتفاع قيمة العوائد السياحية. وقد أدى بقاء معدل التضخم المرتفع، إلى أن ترفع الحكومة الحد الأدنى للأجور إلى ما يزيد قليًلا عن ٢٨ ألف ليرة (أي ما يعادل ٦٥٠ دولار تقريباً).

أما في إيران، فإن معدل التضخم قدر في نوفمبر ٢٠٢٥ بنحو ٪ ٢)٤ , ٤٠، وهو معدل يتناسب مع طبيعة الأزمة التي تعانيها إيران من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل أميركا وأوروبا، مما يعطل مقدرات اقتصاد متنوع مثل إيران، لديها قطاعات زراعية وصناعية وخدمية، تمكنها من مستوى معيشة أفضل لمواطنيها..ويلاحظ خلال ديسمبر ٢٠٢٥ ومطلع يناير ٢٠٢٦، أن إيران تشهد مظاهرات في مدن عدة، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وجدير بالذكر أن الحكومة قد اتخذت قراراً خلال عام ٢٠٢٥ يقضي بحذف ٤ أصفار من العملة المحلية، إلا أن هذه الخطوة لم تسفر عن تحسن في قيمة العملة المحلية، وكان الغرض منها مجرد سهولة تداول النقد عند قيم مقبولة، وسهولة المعاملات التجارية والمالية، ولكن لا يزال معدل التضخم في إيران أحد المشكلات المؤرقة للحكومة وللشعب في آن واحد.

معدلات الفقر

تشير أرقام البنك الدولي أن من يعيشون تحت خط الفقر على مستوى العالم في عام ٢٠٢٥، يقدر عددهم بنحو ٨٠٨ مليون إنسان، منهم ٤٣ مليون إنسان في

(١) البنك المركزي التركي، مؤشر التضخم ديسمبر ٢٠٢٥، https://pw.2u/N/4rOAwa .

(٢) ميدل ايست نيوز، التضخم السنوي في إيران يرتفع إلى ٤٠,٤٪ في نوفمبر ٢٠٢٥، ٢٠٢٥/١١/٢٧.

منطقة الشرق الأوسط، وفق مؤشر حجم إنفاق يومي في المتوسط ٣ دولارات.

وتعد منطقة الشرق الأوسط من المنطقة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الفقر المدقع منذ عام ٢٠١٠، فبعد أن كانت معدل الفقر المدقع في عام ٢٠١٠ بالمنطقة ٤٪ فقط، قفزت إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠٢١، ويتوقع أن تزيد إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٥. في حين أن هذه النسبة على مستوى العالم كانت بحدود ٢١٪ في عام ٢٠١٠ وانخفضت بشكل كبير إلى ٩,٩٪ في عام (١)٢٠٢٥.

أما عن المنطقة العربية، فقد تماهي الفقر فيها مع طبيعة أداء منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها تمثل الجزء الأكبر من الشرق الأوسط، وتبين أرقام منظمة الأسكوا أن الفقر في المنطقة العربية ارتفعت نسبته بين السكان إلى ٤,٣٥٪ في عام ٢٠٢٣، بعد أن كان ٥,٣١٪ في عام ٢٠١٩، إلا أن المنظمة تتوقع أن ينخفض معدل الفقر في عام ٢٠٢٥ إلى نسبة ١,٣٥٪. أما عن تفاصيل نسب الفقر في داخل المنطقة العربية فتشير المنظمة إلى أن الدول العربية متوسطة الدخل يتوقع أن تصل نسبة الفقر بها في ٢٠٢٥ إلى ١,٢٤٪، وفي الدول العربية التي تعاني من النزاعات إلى ٤,٥٠٪، وفي الدول العربية منخفضة الدخل يتوقع أن يصل الفقر بها إلى نسبة ٪ ٢)٧,٦٣.

وفي تركيا، فإن معدلات الفقر تقل، وفق البيانات الرسمية المنشورة، حيث تراجعت معدلات الفقر في عام ٢٠٢٥ إلى ٩,١١٪، وذلك وفق مؤشر الأفراد الذين يقل دخلهم عن نسبة ٥٠٪ من الدخل المتاح للأسر، وكانت معدلات الفقر وفق هذا المؤشر في عام ٢٠٢١ تصل إلى ١,١٨٪. ومن الطبيعي أن تقل معدلات الفقر في تركيا خلال هذه الفترة، لما حققه الناتج المحلي من زيادة ملحوظة، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(٣).

أما إيران، فإن المرصد الاقتصادي للبنك الدولي الخاص بها، يبين أن الانكماش الحاد في ناتجها المحلي الإجمالي في ظل ظروف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والحرب التي شنها عليها الكيان الصهيوني في عام ٢٠٢٥، سيدفع بنحو مليوني

(١) عزيز انامانوف، تقديرات الفقر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد كرونا، الاقتصادية، ٢٠٢٥/٧/٢٦.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤، أوضاع الفقر في الدول العربية، ص ٦٧.

(٣) معهد الاحصاء التركي، احصاءات الفقر وظروف المعيشة ٢٠٢٥، https://pw.2u/Oj6XR.

شخص إلى عدد الفقراء في عام ٢٠٢٥، ويتوقع المرصد أن يرتفع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بحجم انفاق ٣,٨ دولار في اليوم في المتوسط من ٣٢,٢٪ إلى ٣٥,٤٪ في عام ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦، ومن المتوقع أن يزيد الفقر في عام ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧ إلى ٣٨,٨٪، وهو ما سيترتب عليه إضافة ثلاثة ملايين إنسان لعدد الفقراء بإيران(١).

الديون الخارجية

في ظل النظام الرأسمالي الذي تخضع له كافة دول منطقة الشرق الأوسط، فإن مسألة التمويل بالديون مقرة ويتم وصفها باعتبارها أداة تمويل معتادة، ولكن يلاحظ في ظل أزمة الديون العالمية، وما تفرضه قضية الدين الخارجي من قيود، أصبح التمويل من خلال الديون، وبخاصة الخارجية منها، مسألة لها تبعات شديدة السلبية، وبخاصة في ظل استسهال الحكومات للجوء للديون، ويزيد الأمر سوءاً، أن بعض الدول تغيب عنها الرقابة اللازمة على توظيف الديون.

وعلى مستوى الدول العربية، قدرت الديون الخارجية لها بشكل عام في ٢٠٢٥ بما يزيد بقليل عن تريليوني دولار(٢)، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٣٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٢٤. وكشأن باقي المؤشرات الاقتصادية العربية، أنها تتسم بالتركز، نجد أن خمس دول عربية تستحوذ على نسبة ٧٣٪ من قيمة هذه الديون، وهي الإمارات ٥٣٠ مليار دولار، والسعودية ٤٢٤ مليار دولار، قطر ٢٨٧ مليار دولار، ومصر ١٥٨ مليار دولار، والبحرين ١٠٨ مليار دولار، ويلاحظ أن الدول صاحبة المديونيات الخارجية الكبيرة، هي دول نفطية وذات فوائض مالية باستثناء مصر والبحرين. ويتوقع أن تستمر سياسة التوسع في الديون للدول العربية خلال عام ٢٠٢٦، وأن تزيد هذه الديون بنسبة ٦٪.

وإذا كانت الدول النفطية لديها مساحة من الحركة على الصعيد المالي عبر صناديقها السيادية، أو الاعتماد على احتياطياتها النفطية، فإن مصر تعاني من أزمة

(١) البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، التقرير الخاص بإيران، https://pw.2u//.OdzRo62Q.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ٢٧ .

حقيقية في ملف الديون الخارجية، تحدث ربكة واضحة في إدارة وضعها المالي بشكل عام وإداراتها لملف الديون بشكل خاص.

وفيما يخص تركيا، فتشير البيانات الرسمية أن دينها الخارجي مع نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ قد بلغ ٥٦٤ مليار دولار(١)، وبذلك يكون الدين الخارجي قد زاد بنحو ١٥ مليار دولار عما كان عليه بنهاية ٢٠٢٤. ووفق تلك البيانات فإن الدين العام بلغ ٢٥٣ مليار دولار من إجمالي الدين الخارجي، وبلغ نصيب القطاع الخاص من هذا الدين ٣٠١ مليار دولار، في حين أتت مديونية البنك المركزي بنحو ٢٧,٧ مليار دولار..وعلى ما يبدو أن صانع السياسة المالية في تركية يعول على زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، واستمرار اعتبار الدين الخارجي في الحدود الآمنة، إلا أن الوضع يمثل حالة من الخطورة في حالة متطلبات سداد الديون الخارجية، وما ينطوي عليه الأمر من أعباء على سعر الصرف لتدبير النقد الأجنبي لسداد التزامات الديون، وبخاصة بالنسبة للقطاع الخاص صاحب النسبة الأكبر من الدين الخارجي.

وأما إيران، فإن نصيبها من الدين الخارجي لا يتجاوز الـ ١٠ مليار دولار(٢)، ويرجع هذا بشكل كبير لما تعانية إيران من عقوبات وعزوف الدائنين عن تقديم القروض اللازمة لإيران، وإذا ما رفعت العقوبات الاقتصادية عن إيران، فسيكون لها وضع أخر أعلى مما هو عليه الأن على خريطة الديون العالمية.

ثانياً: الأداء النفطي للمنطقة وانعكاساته الاقتصادية

تبقى منطقة الشرق الأوسط رقماً مهماً في معادلة سوق النفط الدولية، حيث تضم ٩ دول نفطية عربية بالإضافة إلى إيران، وتتأثر دول المنطقة بأداء السوق العالمية للنفط، سواء كانت دول منتجة أو مستهلكة للنفط. وهذا الوضع مستمر منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ويعد النفط في منطقة الشرق الأوسط، أحد السلع الاستراتيجية، والتي تعد سلعة رائجة في إطار ما يعرف بالاقتصاد السياسي.

(١) وزارة الخزانة التركية، تقرير إدارة الدين العام، ديسمبر ٢٠٢٥، https://pw.2u//:Rvyi8

(٢) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر الدين الخارجي، https://pw.2u//:2g43Y

ومما يعزز من كون النفط سلعة استراتيجية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها أحد المناطق المهمة للإنتاج، أن البدائل المتمثلة في الطاقة النظيفة و المتجددة، لا زالت غير كافية من حيث الكم لأن تكون بديلاً للنفظ والغاز الطبيعي، ومن جهة أخرى فإن التكلفة الاقتصادية لبدائل النفط والغاز لا زالت مرتفعة مقارنة بالنفط والغاز..والجديد مع مجيئ ترامب، أنه حجّم الإنفاق على برامج الطاقة النظيفة أو المتجددة، وأعلن عن تشجيعه للاستثمارات في مجال النفط والغاز، وهذا من شأنه أن يجعل الطلب على النفط والغاز في تزايد خلال الفترة القادمة.

ومساهمة الدول النفطية العربية وإيران في منظمات دولية نفطية، معلوم، من خلال منظمة أوبك، أو «أوبك+» ويلمس السوق الدولية للنفط، الأثر الذي أحدثته «أوبك+» في السوق بعد عام ٢٠٢٢، حيث التزمت الدول المشاركة في هذا التكتل بتخفيض حصص الإنتاج اليومي بنحو ٢ مليون برميل، منذ نوفمبر ٢٠٢٢ ويستمر هذا التخفيض حتى نهاية ٢٠٢٦.

على الصعيد العالمي ارتفع حجم إنتاج النفط في المتوسط، خلال عام ٢٠٢٥ إلى ١٠٦,٢ مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها ١,٣ مليون برميل، وإن كانت الأرقام ترصد أن الزيادة في معظمها أتت من قبل دول خارج تكتل «أوبك+» حيث بلغ إنتاج التكتل في عام ٢٠٢٥ نحو ٥١,٢ مليون برميل يومياً، بينما بلغ إنتاج الدول من خارج «أوبك+» نحو ٥٥ مليون برميل.

وعن الأداء الإنتاجي لمنظمة أوبك في عام ٢٠٢٥، فقد بلغ ٢٧,٥ مليون برميل يومياً، مقارنة بـ ٢٦,٦ مليون برميل في عام ٢٠٢٤، وفيما يخص أداء أبرز الدول النفطية في المنطقة العربية، فقد أتت السعودية كأكبر دول المنطقة إنتاجاً خلال عام ٢٠٢٥ بنحو ٩,٤٧ مليون برميل يومياً، ثم العراق ٤ ملايين برميل يومياً، وليبيا بنحو ١,٣ مليون برميل يومياً. وكانت إيران صاحبة إنتاج بلغ ٣,٢٧ مليون برميل يومياً، مع مراعاة واقع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وهي معفاة مع ليبيا من الالتزام بأية تخفيضات تتخذها المنظمات الإقليمية نظراً لظروف النزاعات المسلحة في ليبيا، والعقوبات الاقتصادية في إيران(١).

(١) الطاقة، انتاج النفط العالمي في ٢٠٢٥..انتعاشة ملحوظة بين أوبك وأميركا، ٢٠٢٥/١٢/١٩.

ثروات المنطقة من النفط والغاز

بلغت حصة الدول العربية الإنتاجية من النفط في عام ٢٠٢٣، نحو ٢٣,٧ مليون برميل يومياً، وبما يعادل نسبة ٢٧٪ من الإنتاج العالمي، البالغ ٨٨ مليون برميل يومياً، كما تبلغ حصة إيران الإنتاجية ٢,٨ مليون برميل يومياً، وبما يمثل ٣,٢٪ من إجمالي الإنتاج العالمي في نفس العام(١). أما بالنسبة للاحتياطيات من النفط، فحصة الدول العربية النفطية تبلغ نسبتها ٥٤,٤٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية من النفط في عام ٢٠٢٣، وقد بلغ حجم الاحتياطي النفطي العربي ٧٢٦ مليار برميل بنهاية عام ٢٠٢٣. وأما إيران فاحتياطياتها من النفط بلغت في نفس العام ٢٠٨ مليار برميل، وبنسبة تبلغ ١٥,٦٪ من إجمالي الاحتياطيات الدولية(٢).

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فقد بلغت الحصة الإنتاجية للدول العربية بنهاية عام ٢٠٢٣ نحو ٦١٤٣ مليار متر مكعب، وبما يمثل نسبة ١٥,١٪ من حجم الإنتاج العالمي البالغ ٤ تريليون متر مكعب في العام(٣). أما إيران فلديها حصة إنتاجية من الغاز تبلغ ٢٥١,٧ مليار متر مكعب بنهاية عام ٢٠٢٣، وبما يمثل ٦,٢٪ من إجمالي الإنتاج العالمي.

وفيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي للمنطقة العربية فقد بلغ ٥٦,٧ تريليون متر مكعب، وبما يمثل ٢٦,٧٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية البالغة ٢١٢,٧ تريليون متر مكعب، كما تبلغ حصة إيران من احتياطيات الغاز الطبيعي ٣٣,٩ تريليون متر مكعب، وبما يمثل نسبة ١٥,٩٪ من الاحتياطيات العالمية.

أسعار النفط وموازنات الدول النفطية

بلغ متوسط سعر برميل النفط خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٦٨,٩ دولار للبرميل من خام برنت، ونحو ٦٥,٣ دولار للخام الأميركي، وهي المتوسطات الأقل على مدار الفترة من ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥، ففي عام ٢٠٢٢ كانت متوسطات أسعار النفط في أعلى مستوياتها، وتسببت في موجة تضخم ضربت الاقتصاد العالمي، فقد بلغ متوسط

(١) صندوق النقد العربي، الملحق الإحصائي، ص ٣٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩١.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩٤.

أسعار النفط في عام ٢٠٢٢ نحو ٩٩,١٠٠ دولار للبرميل من خام برنت، و٩٤,٩ دولار للخام الأميركي. ويتوقع لأسعار النفط في عام ٢٠٢٦ أن تظل منخفضة، ما لم يحدث تطورات جيوسياسية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالخطوة التي اتخذها الرئيس الأميركي ترامب بشأن فنزويلا، وإعلانه سيطرته على نفطها، وأنه سيدير العوائد النفطية لفنزويلا بشكل شخصي، مسألة تحتاج إلى اختبار، لم يظهر بعد رد الفعل النهائي من قبل فنزويلا، فإذا استقر الأمر على ما ذهب إليه ترامب، فقد تشهد أسعار النفط في السوق الدولية مزيداً من التراجع، أما إذا شهد عام ٢٠٢٦ حركات احتجاجية في فنزويلا واضطرت أميركا في مواجهات قد تصل إلى حرب، فسوف يكون هناك سيناريو آخر، يساعد على ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي.

وبالنسبة للدول الخليجية، فقد ذهب بعضها لتقدير أسعار النفط في ميزانيات ٢٠٢٦، بهوامش منخفضة عما كانت عليه التقديرات في ميزانيات ٢٠٢٥، ففي قطر قدرت ميزانية ٢٠٢٦ سعر برميل النفط عند ٥٥ دولار للبرميل، وسلطنة عمان عند ٦٠ دولار للبرميل، والكويت التي يبدأ عامها المالي في أبريل من كل عام، قدرت سعر البرميل بنحو من ٦٠ دولار – ٧٠ دولار(١)، وفي السعودية قدر سعر برميل النفط بنحو من ٦٠ – ٦٣ دولار.

أما سعر برميل النفط الذي يحقق تعادل ميزانيات الدول النفطية، فقد قدرت بعض المؤسسات المالية، أن سعر التعادل للميزانية السعودية في ٢٠٢٦، هو ٨٥ دولار – ٩٠ دولار للبرميل، وفي قطر ٤٤ دولار، وفي الكويت ٧٦ دولار، وفي البحرين ٨٦ دولار(٢). ويلاحظ أن التقديرات للدول المذكورة، تتناسب بشكل كبير مع وضع ميزانية قطر بشكل إيجابي، أما بالنسبة لباقي الدول فأسعار التعادل تربك ميزانيات دول مثل البحرين والسعودية والكويت، لذلك وجدنا الميزانية السعودية لعام ٢٠٢٦، تعاني عجزاً بنحو ١٦٥ مليار ريال، وكذلك ثمة توجهات لزيادة الدين العام.

موقف الدول المستوردة

(١) الطاقة، سعر برميل النفط ٢٠٢٦، موازنات الدول العربية بين التحوط وتحديات لاستيراد، ٢٠٢٦/١/٥.

(٢) الخليج أون لاين، موازنات الخليج ٢٠٢٦..تحوط يفك الرتباطتدريجيًا مع النفط، ٢٠٢٦/١/٥.

إذا ما استمرت أسعار النفط في السوق الدولية على ما هي عليه الآن، بحدود تزيد قليلاً عن ٦٠ دولار للبرميل، أو اتخذت منحياً أقل من ذلك، فسيكون الأمر شديد الإيجابية سواء بالنسبة لتركيا، أو الدول العربية المستوردة للنفط، وهو يحقق أمرين مهمين لتلك الدول، الأول يؤدي إلى تقليل فاتورة واردات الطاقة من جهة، مما يساعد على مزيد من التحكم في معدلات التضخم، وكذلك ينتج عن خفض أسعار النفط، تقليل عجز الموازنة، ومن جهة أخرى تقليل عجز ميزان المدفوعات. ولكن الفرصة الضائعة بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، في ظل تراجع الأسعار، هي أن هذه الدول لا تتبنى استراتيجيات لتكوين احتياطيات نفطية بكميات كبيرة تمكنها من إحداث حالة من الاستقرار في أسعار الطاقة باقتصادياتها، ومما يعوق تكوين احتياطيات نفطية للدول العربية المستوردة، عجزها المالي وعدم قدرتها على تدبير التمويل اللازم لهذه الخطوة.

ثالثاً: قضايا اقتصادية بارزة بالمنطقة

الاقتصاد السوري في ٢٠٢٥

في الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤، تم الإطاحة بنظام الأسد، وتمكنت الثورة السورية من مقاليد الحكم هناك، وإن كان الاقتصاد يعوق انطلاقته بعض التحديات، بحكم الواقع السياسي، الذي يحتاج إلى مزيد من التفاوض حول شكل إدارة الدولة خلال الفترة المقبلة، فتقرير البنك الدولي يصف الوضع على أن التوقعات الاقتصادية بسورية بعد عام غير مؤكدة، وأن التحديات الأمنية حادة.

فتقرير البنك الدولي يتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية إلى ١٪ خلال عام ٢٠٢٥، ويقدر نسبة الدين الخارجي بنحو ١٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل العجز بالموازنة إلى ٦٪، ورغم الإطاحة بنظم الديكتاتور الأسد إلا أن البنك الدولي يقدر سلطة حكومة الشرع، بأنها تسيطر على ٧٨٪ من السكان و٦٠٪ من النشاط الاقتصادي، ونحو ٩٪ فقط من الموارد النفطية للبلاد(١)، بينما تسيطر قوات سورية الديمقراطية «قسد» على غالبية الموارد النفطية.

(١) البنك الدولي، تقرير عن سورية، https://pw.2u//:ED9HS

انجازات تحققت

ثمة مجموعة من الانجازات حققتها حكومة الشرع على الصعيد الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٥، على رأسها إسقاط العقوبات الأميركية والغربية في مجملها، واستعادت علاقاتها الاقتصادية مع النظام المالي العالمي، عبر عودة البنك المركزي السوري والبنوك السورية للنظام المصرفي العالمي، والتعامل عبر نظام سويفت، وهو ما سهل عمل البنوك السورية، وإزالة العديد من العقبات التي كانت تمنعها من محيط العمليات المصرفية الدولية، وينتظر أن تنطلق البنوك السورية خلال الفترة القادمة لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبخاصة في قضية التحويلات للأسر السورية، نظراً لأن نسبة كبيرة من السوريين المهاجرين بسبب الأزمات التي صنعها نظام الديكتاتور الأسد، لا يزالون في الخارج، ولديهم أنشطتهم الاقتصادية، وكذلك لهم التزامات مع عائلاتهم المقيمة في سورية.

وهناك أمور أخرى، تحققت بشكل إيجابي منذ الأيام الأولى من عام ٢٠٢٥، ومن أبرزها تحسن سعر صرف الليرة السورية، مما ساعد على انخفاض أسعار الغذاء والعديد من السلع، بل وانتعاش حركة التجارة، مقارنة بما كان عليه الوضع في عهد الديكتاتور الأسد، بسبب حرية الحركة والانتقال داخل معظم أراضي الدولة السورية. وقد اتخذ البنك المركزي خطوة أخرى تتمثل في تغيير العملة المحلية، وفي مطلع عام ٢٠٢٦ سمح باستبدال العملة الجديدة بالعملة القديمة. وهو أمر له تداعيات نفسية إيجابية تعني انتهاء حقبة سلطة نظام الديكتاتور الأسد.

وعلى جانب آخر، تلقت الحكومة السورية مساعدات من جهات مختلفة منها ما هو إقليمي أو دولي، وبخاصة من تركيا ودول الخليج (السعودية، الإمارات، قطر)، وكان للاتحاد الأوروبي خطوات ملموسة في التعهد بمساعدات للدولة السورية، كما عادت سورية تتعامل مع المنظمات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليان) بما يسمح بإفادة سورية من تعاملات مالية لدى كافة المؤسسات المالية الدولية. وقد تنوعت المساعدات التي تلقتها الدول السورية في عام ٢٠٢٥، ما بين المساعدات النقدية المتعلقة بدعم رواتب العاملين، وشئون أخرى، أو المساعدات العينية المتمثلة في شحنات النفط والغاز، والتي مثلت فيها دول الخليج الداعم الرئيس.

الاقتصاد والسياسية وجهان لعملة واحدة، وما كان للاقتصاد السوري أن ينطلق في ظل وجود العديد من العوائق السياسية والأمنية على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي عانت الجبهة الداخلية السورية خلال عام ٢٠٢٥، من وجود مشكلات طائفية، متمثلة في الفصائل الكردية والدرزية، فضلاً عن بعض المناوشات من قبل بقايا نظام الأسد، وكل هذه المشكلات تزعزع الاستقرار السياسي والأمني، والذي بدونه لكن يكون هناك انطلاق واستقرار اقتصادي.

وبالإضافة إلى ضرورة الاستقرار السياسي والأمني، هناك معضلة إعادة الإعمار، والتي تستلزم وقتاً ومالاً وخبرات كبيرة، لم يتوفر منها سوى بعض المساعدات، ووعود بإقامة مشروعات من قبل الشركاء الإقليميين أو الدوليين، ويقدر البنك الدولي تكلفة إعادة الإعمار في سورية بنحو ٢١٦ مليار دولار(١)، وهي ميزانية طائلة، تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لسورية في عام ٢٠١١ والبالغ ٦٧,٥ مليار دولار، وهو أحسن معدلات أداءه خلال العقود الماضية.

ومن التحديات أيضاً التركة شديدة السلبية التي ورثتها الحكومة السورية من نظام الديكتاتور الأسد، سواء في الجهاز الحكومي، أو القطاع العام، أو تلك المشكلات المتعلقة بجوانب اجتماعية وإنسانية، تتطلب الدعم لسنوات طويلة. فالجهاز الحكومي سواء الخدمي أو الإنتاجي يعاني من عمالة زائدة، وإنتاجية منخفضة، ويحتاج الأمر التخلص من العمالة الزائدة، ولكن التكلفة الاجتماعية عالية، حيث سيؤدي هذا القرار إلى مزيد من البطالة والفقر، وبخاصة أنه يأتي في ظل عدم انطلاق القطاع الخاص، أو في ظل عدم قدوم الاستثمارات الأجنبية، ويعد هذا الأمر من التحديات البارزة، التي تواجه الحكومة، وبالفعل حدثت تظاهرات من قبل بعض من تم الاستغناء عنهم في بعض الأجهزة الحكومية، إلا أن عام ٢٠٢٥، شهد كذلك عودة بعض المستغنى عنهم إلى الأجهزة الحكومية، بدوافع اجتماعية، ولكن لا زالت المشكلة قائمة.

(١) الجزيرة نت، ٢٠١٦ مليار دولار كلفة إعادة إعمار سورية، ٢٠٢٥/١٠/٢١.

مستقبل الاقتصاد السوري في ٢٠٢٦

سوف يتوقف مستقبل الاقتصاد السوري، على عدة أمور، أولها نجاح الحكومة السورية في تفادي وقوع الحرب الداخلية مرة أخرى، وإن كانت الشواهد الخارجية من خلال الداعمين الإقليميين والدوليين سوف تدفع لعدم وقوع هذه الحرب، وبخاصة أن أميركا وأوروبا وكذلك تركيا تدفع لاستقرار تركيا ودعم نظام الرئيس أحمد الشرع. كما أن الأخبار المنشورة مؤخراً تنبأ بإمكانية الوصول لتسوية بين الحكومة السورية والكيان الصهيوني، حيث مثلت الإعتداءات الإسرائيلية على سورية منذ الأيام الأولى لنجاح الثورة، أحد الأمور السلبية على صُعد مختلفة، من أبرزها على الصعيد الاقتصادي.

فتهدئة الجبهة الداخلية، والوصول لتسوية، وكذلك إمكانية عقد تفهمات مع الكيان الصهيوني، من شأنه أن يؤدي إلى مناخ يساعد على الانطلاق الاقتصادي، ولكن تبقى قضية التمويل ماثلة أمام الحكومة السورية، وتعد من أهم التحديات. ويمكن للمساعدات بالوتيرة التي تمت خلال عام ٢٠٢٥ أن تسيير الأمور، ولكنها غير كافية لكي تقيم مشروع إعادة الإعمار، أو تحقيق معدلات نمو اقتصادي جاذبة، لعودة النازحين، أو المهاجرين، وبخاصة أولئك أصحاب رؤوس الأموال، أو من اكتسبوا خبرات خلال سنوات الهجرة تمكنهم من المساهمة بفعالية في إعادة إعمار سورية.

إن معدل النمو المتوقع من قبل البنك الدولي عند ١٪ خلال عام ٢٠٢٥، لا يكفي لمواجهة العديد من التحديات في عام ٢٠٢٦ وما بعده، فالأمر يستلزم معدلات نمو أكبر، وبخاصة أن مرحلة إعادة تشغيل البنية الأساسية أو ترميمها أو إعادة بناء المتهالك منها، تساعد على توفير فرص عمل أكبر مما هو عليه الوضع الآن، وإن كان الوضع سوف يستلزم استيراد العديد من السلع والخدمات في عام ٢٠٢٦، بفرض البدء في مشروعات إعادة الإعمار وإن كان بمعدلات قليلة.

والسؤال المهم في عام ٢٠٢٦، هو مدى استدامة دعم الدول الإقليمية والدولية، فتركيا نحسب أنها سوف تستمر في دعمها على الرغم من مشكلاتها

الاقتصادية، ويتوقف الأمر على تحديد موقف دول الخليج، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي وعد خلال مؤتمر المانحين بتقديم ٨ , ٥ مليار يورو (٣ , ٦ مليار دولار)، منها ٨ , ٤ مليار يورو هبات، و٦ , ١ مليار يورو قروض(١).

دول تعاني مشكلات اقتصادية

تتعدد المعايير الخاصة بتصنيف الاستقرار الاقتصادي، فمنها ما يتعلق بجوانب سياسية أو أمنية أو ما يتعلق بالأداء الاقتصادي، وبلا شك كما ذكرنا غير مرة، فإن منطقة الشرق الأوسط ليست نسيجاً واحداً في أدائها الاقتصادي وتصنيفها التنموي، فهناك دول شديدة الفقر، ودول فقيرة، ودول غنية، ويعود وصف بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط بالغني، إلى ملاءتها المالية، بسبب العوائد النفطية، ولكن وفق معيار التصنيف التنموي، فإن كافة دول المنطقة تصنف على أنها دول أقل نمواً أو نامية، باستثناء تركيا التي تصنف كدول صاعدة.

ونظراً لأن التقرير معني برصد حالة الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٥، فإن دول النزاعات المسلحة، لم يحدث لديها جديد خلال العام يخرجها من أزمتها الاقتصادية والسياسية، كما أن مشكلات دول الفائض (الدول النفطية باستثناء إيران) هي مشكلات تتعلق بإدارة هذا الفائض من أجل ما يتهدد أمنها القومي، وليس مواجهة أزمات أو احتياجات لمواطنيها.

وقد رصد الباحث بروز مشكلات اقتصادية خلال عام ٢٠٢٥ تتعلق بكل من مصر وتركيا وإيران، وفيما يلي نلقي الضوء على طبيعة هذه المشكلات، وكيف ألقت بظلالها على واقع مواطني هذه الدول.

مصر: غير مرة شهدت مصر تحسناً في المؤشرات النقدية، ولكن لم ينعكس ذلك على حياة الأفراد بشكل إيجابي أو يساهم في خروج مصر من أزمتها الاقتصادية، فكل مرة يكون وراء تحسن بعض المؤشرات النقدية فاتورة عالية، يظهر أثرها فيما بعد.. فبيانات البنك المركزي المصري تظهر أن احتياطي النقد الأجنبي لمصر بلغ ٤ , ٥١ مليار دولار مطلع يناير ٢٠٢٦، وأن سعر الصرف لدولار بلغ ٢ , ٤٧ جنيه، وسعر

(١) BBC، الدول المانحة تتعهد بتقديم ٦,٣ مليار دولار لدعم سورية، ٢٠٢٥/٣/١٧.

الفائدة ٢١٪، ومعدل التضخم ٣, ١٢٪، وهي مؤشرات في مجملها أفضل مما كان عليه الأمر مطلع عام ٢٠٢٥.

فاستقرار سعر الصرف وتحسن احتياطي النقد الأجنبي لمصر، يأتي بشكل رئيس بسبب تدفق الأموال الساخنة على مصر خلال عام ٢٠٢٥، فالأرقام تشير إلى أن رصيد مصر من الأموال الساخنة ارتفع إلى ٤, ٤٢ مليار دولار في يوليو ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤, ٣٨ مليار دولار في يونيو (١)٢٠٢٥، وهي أرقام غير مسبوقة في الأداء الاقتصادي المصري، ولكن في المقابل تعاني الموازنة المصرية من فاتورة خدمة الدين، والتي قدرت بما يزيد عن ٢, ٢ تريليون جنيه في موازنة ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦، وبما يعادل نسبة ٢, ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق العام و٧, ٧٣٪ من إجمالي الإيراد العام(٢).

وقد ساعد على زيادة مقدرات مصر من النقد الأجنبي خلال عام ٢٠٢٥، صفقة علم الروم بين مصر وقطر بإقامة مشروع سياحي عقاري في المنطقة، وقد تسلمت مصر في ديسمبر ٢٠٢٥، الشق النقدي من الصفقة بنحو ٥, ٣ مليار دولار.

كما أن وضع الدين العام أصبح أحد التحديات التي يعجز أمامها الاقتصاد المصري، وبخاصة ما يتعلق بالدين الخارجي، فبعد أن كان الدين الخارجي عند حدود ١٦٨ مليار دولار هبط إلى ١٥٨ مليار دولار ثم صعد مرة أخرى إلى ٢, ١٦١ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٥(٣). ويعود تراجع الدين العام الخارجي لمصر إلى ١٥٨ مليار دولار لصفقة رأس الحكمة التي أبرمتها مصر مع دولة الإمارات، والتي قدرت قيمتها بنحو ٣٥ مليار دولار، وكان جزء من قيمتها تسوية الودائع الإماراتية بالبنك المركزي.

ومثل ملف صندوق النقد الدولي مع مصر أحد القضايا البارزة في عام ٢٠٢٥، والتي شكلت ضغوط على الحكومة المصرية، حيث كانت هناك مراجعتان مؤجلتان بشأن القرض المصري، وبعد مداوات تم التوصل لإنهاء المراجعتين وحصول مصر على الشرائح المستحق من القرض، إلا أن الحكومة المصرية اتخذت بعض القرارات

(١) البنك المركزي المصري، الاحصاءات الرئيسية، https://pw.2u//:Exslf .

(٢) وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ص ٥٦.

(٣) البنك المركزي المصري، تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري، ص ١٠.

لتمرير هذه الموافقة، من أبرزها زيادة أسعار الوقود، على الرغم من أن هذا الأمر لم يكن من مطالب الصندوق، ولكنه أدى إلى زيادة الأعباء على المواطنين، لما تمثله أسعار الطاقة من أهمية في أسعار العديد من السلع والخدمات.

وتبقي الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة الاقتصادية في مصر بادية، عبر مؤشرات الفقر، والرغبة في الهجرة الخارجية، وتأخر معدلات الزواج وزيادة معدلات الطلاق، وملاحظ أن وعود الحكومة بتحسن الأوضاع الاقتصادية لا تتوقف، وعادة ما تعرض الحكومة مشروعاتها في العاصمة الإدارية أو البنية الأساسية على أنها منجزات كبرى، ومقابلاً لما تراكم من ديون، بينما المواطن ينتظر تحقيق الوعود بتحسن الأوضاع الاقتصادية وكف الحكومة عن فرض الضرائب والرسوم وزيادة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها للأفراد.

تركيا: عوامل عدة داخلية أدت إلى بروز المشكلات الاقتصادية في تركيا، وعلى رأسها استمرار التضخم عند معدلات مرتفعة (٨ , ٣٠٪ بنهاية ٢٠٢٥)، وكذلك النزيف المستمر في تراجع قيمة العملة المحلية (سعر الدولار ٤٣ ليرة بنهاية ٢٠٢٥)، وارتفاع تكاليف الإنتاج في ظل استمرار ارتفاع سعر الفائدة (٣٨٪)..وفي ظل هذه العوامل خرجت بعض الصناعات التركية إلى دول أخرى بالمنطقة منها مصر، التي استقدمت بعض شركات النسيج التركية الكبرى خلال العامين الماضيين، بسبب البحث عن تكاليف إنتاجية أقل.

وعلى الرغم من تحسن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، وبلوغه ما يزيد عن ١ , ٥ تريليون دولار، وكذلك زيادة نصيب الفرد من الناتج لنحو ١٥ ألف دولار سنوياً، إلا أن ذلك لم ينجح في وقف ظاهرة الدولرة، وكذلك المضاربات من قبل المواطنين الأتراك في مجالات مختلفة، على رأسها العملات الأجنبية، والعملات المشفرة، والإقبال المتزايد على شراء الذهب، وتأتي هذه المضاربات من أجل الحفاظ على قيمة المدخرات من جهة، ولضعف العائد على الاستثمارات الإنتاجية والخدمية من جانب آخر(١).

(١) عبدالحافظ الصاوي، قرارات تربك خطط مكافحة التضخم في تركيا، العربي الجديد، ٢٠٢٥/٩/٢٣

ومما يزيد من حالة عدم اليقين تجاه السياسة الاقتصادية في تركيا، أنه لم يظهر بعد، مؤشرات من قبل الحكومة تؤكد على وقف نزيد العملة المحلية، أو النزول بسعر الفائدة، حتى يستطيع المشاركون في النشاط الاقتصادي اتخاذ قرارات تتعلق بالمديين المتوسط والطويل، فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة.

ومن الفرص التي كانت في صالح تركيا خلال ٢٠٢٥، وساعدتها على تخفيض معدلات التضخم، أن أسعار النفط والغاز ظلت منخفضة، وهو ما ساعد على أن تكون فاتورة استيراد الطاقة ممكنة، ولم تشهد ارتفاعات ترهق صانع السياسة الاقتصادية. وجدير بالذكر أن الاكتشافات من النفط والغاز التي أعلن عنها من قبل في تركيا، لم يُلمس أثرها بعد في تقليص واردات تركيا من الطاقة، ولكن لعل الفترة القادمة تشهد آثار إيجابية لهذه الاكتشافات. كما أعلنت تركيا خلال عاك ٢٠٢٥ عن امتلاكها لكميات كبيرة تناهز الـ ٧٠٠ مليون طن من المعادن النادرة(١)، وهو ما سيدفع تركيا لتحقيق قيمة مضافة بعد خمس سنوات من الآن، بسبب استراتيجية تركيا، بتحقيق قيمة مضافة على هذه المعادن وعدم تصديرها كمواد خام، وقد صنفت تركيا بعد هذا الكشف أنها تأتي في المرتبة الثانية عالمياً، بعد الصين من حيث امتلاك المعادن النادرة.

إيران: تسببت الحرب التي شنها الكيان الصهيوني على إيران خلال عام ٢٠٢٥ في زيادة معاناة الاقتصاد الإيراني، ليكون ذلك إضافة لما يعانيه الاقتصاد من عقوبات اقتصادية مفروضة عليه منذ سنوات..لقد كبدت الحرب إيران خسارة في بعض منشأتها العسكرية، فضلاً عن النيل من بعض القادة العسكريين والعلماء في المجال النووي، وكذلك خسائر في الأرواح، وأيضاً النيل من البنية الأمنية والمعرفية في إيران، كما أن ما قامت به إيران من رد على اعتداء الكيان الصهيوني من إطلاق صواريخ ومسيرات، استنزف بعض الشئ من مخزونها، التي يتطلب حالة من التعويض، وهو ما يمثل كلفة مالية، يمكن وصفها بالكبيرة في ظل العقوبات التي تعانيها إيران.

وقد ألقى العبء المالي لهذه الحرب -التي لم تستمر أكثر من ١٢ يوماً-

(١) وكالة الأناضول، أردوجان: نسعى لجعل تركيا من أكبر ٥ منتجين للمعادن النادرة، ٢٠٢٥/١٠/١٦

بظلاله على الاقتصاد الإيراني، ولم يظهر رد فعل المواطنين سريعاً، ولكنه تأجل إلى نهاية عام ٢٠٢٥، حيث خرجت المظاهرات في العديد من المدن الإيرانية، وسقط خلالها بعض القتلى، وإن كانت المظاهرات وظفت سياسياً، إلا أن باعثها الأول هو الأوضاع الاقتصادية، حيث تظهر الحكومة عجزاً كبيراً في مواجهة التضخم، ومواجهة الأعباء الاجتماعية التي تشتد وطأتها على الأفراد، وقد تناولنا في المؤشرات الاقتصادية الكلية ما يتعلق بالتضخم والبطالة وتكبيل الناتج المحلي الإجمالي. لقد ظلت نفس المشكلات الاقتصادية في إيران خلال عام ٢٠٢٥ كما كانت عليه من قبل، من عجز في تحديث خطوط الإنتاج بقطاع الصناعة، وفي القطاع الأهم لإيران وهو النفط والغاز، وكذلك العجز الواضح في قطع الغيار، وبخاصة في قطاعات مهمة مثل الطيران، فضلاً عن حجب التكنولوجيا الغربية والأميركية عن إيران في كافة المجالات.

التداعيات الاقتصادية للاعتداءات الصهيونية على غزة ودول أخرى

بعد أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار في غزة، في أكتوبر ٢٠٢٥، لم تنتهي الاعتداءات الإسرائيلية على كل من غزة وجنوب لبنان بحجج واهية. ولكن خلال الشهور العشرة من عام ٢٠٢٥، والتي كانت امتداداً للحرب التي بدأت منذ أكتوبر ٢٠٢٣، قد تركت آثارها على اقتصاد الكيان الصهيوني وكذلك على غزة وإيران بشكل مباشر، فضلاً عن الآثار غير المباشرة التي تحقق في إطار تراجع حركة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، وكذلك التوصيف السلبي للمناخ الاستثماري والاقتصادي في المنطقة

وسوف تقتصر هذه السطور على قراءة تداعيات الاعتداءات الإسرائيلية من خلال المحاور الآتية، الخسائر الاقتصادية في غزة، ومصر، وكذلك في إيران، واليمن، والكيان الصهيوني.

تكلفة الحرب على غزة: تقدر الخسائر الأولية المباشرة في قطاع غزة خلال ٢٠٢٥، نتيجة حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل، بنحو ٣٣ مليار دولار في ١٥ قطاعاً حيوياً، شملت البنية الأساسية في مختلف القطاعات، وذكر إحصاء للمركز

الإعلامي الحكومي في قطاع غزة الخسائر التي تكبدها القطاع، ومنها على سبيل المثال، تدمير ٩٠٪ من البنية العمرانية، وخروج ٢٢ مستشفى من الخدمة بشكل نهائي، وتدمير ٢٥ مركبة تابعة للدفاع المدني، كما تم تدمير ٣٠ مؤسسة تعليمية تدميراً كلياً، ونحو ٣٩ مؤسسة تم تدميرها بشكل جزئي، كما تم تدمير ١٠٦ ألف وحدة سكانية..هذا فضلاً عن الخسائر في الأرواح، وعدد كبير من المصابين..ويتطلب الأمر بعد وقف اطلاق النار إعادة إعمار قطاع غزة، والكثير من التمويل لإعادة تأهيل المصابين وعلاجهم، وكذلك رعاية أسر الشهداء، واستعادة كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة.

قناة السويس: تعد قناة السويس أحد الشرايين الملاحية الدولية المهمة، حيث تمر منها قرابة نسبة ١٢٪ من التجارة الدولية، كما أنها تمثل واحداً من أهم خمسة موارد للنقد الأجنبي في مصر، وحسب البيانات المنشورة عن ميزان المدفوعات للعام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، أي مع نهاية يونيو ٢٠٢٥، فإن إيرادات قناة السويس تراجعت إلى ٣,٦١ مليار دولار، بعد أن كانت ٦,٦٣ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤(١)، أي أن قيمة التراجع في الإيرادات بلغت نحو ٣ مليارات دولار، وبنسبة تقترب من ٥٠٪. وأتى تراجع إيرادات قناة السويس نتيجة ما فرضته جماعة الحوثيين على حركة الملاحة في البحر الأحمر، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، وهو ما نتج عنه من تغيير مسار حركة الملاحة الدولية إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

التداعيات على إيران: نالت الاعتداءات الإسرئيلية من الاقتصاد الإيراني من عدة أوجه، أولها توقف الصادرات النفطية خلال فترة الحرب التي امتدت ١٢ يوماً، وكذلك أصابت تلك الضربات عدد من المنشأت النووية الإيرانية، وتوقفت شبكة الانترنت، مما أدى إلى خسائر كبيرة، في ظل معاناة الاقتصاد الإيراني من العقوبات الاقتصادية. كما أن رد الفعل الإيراني بتوجيه عدة ضربات للكيان الصهيوني عبر الصواريخ الموجهة والمسيرات، مما أدى إلى زيادة تكلفة هذه الضربات بالنسبة للاقتصاد الإيراني، وخلال هذه الحرب انخفضت قيمة العملة المحلية في إيران،

(١) البنك المركزي المصري، بيانات ميزان المدفوعات للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، https://pw.2u//:TQxFZ

وارتفعت معدلات التضخم، وشهدت بورصة طهران هبوطاً ملحوظاً، وتوقفت العديد من الأعمال المدنية، وبخاصة حركة المواصلات، كما تم اختراق بعض النظم المعلوماتية لبنوك ومؤسسات مالية أخرى، وبخاصة منصة لتداول العملات المشفرة.. وكان من الواضح أنه زادت ميزانية الدفاع في الدولة الإيرانية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وكذلك ترميم ما تسببت فيه الحرب داخل إيران، وتعويض ما تم استخدامه من أسلحة، أو تأمين النظم المعلوماتية للدولة ومؤسساتها(١).

التداعيات على اليمن: وجهت جماعة الحوثيين صواريخها لداخل إسرائيل وبخاصة تجاه بعض المطارات بسبب حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وكان رد فعل إسرائيل توجيه ضربات لبعض مخازن الأسلحة للجماعة في اليمن، وكذلك لبعض الموانى ومنشآت البنية الأساسية التي تديرها الجماعة في اليمن، مثل ميناء الحديدة، وكذلك مطار صنعاء، حيث قدرت الخسائر الأولية في الميناء بنحو ١,٤ مليار دولار تقريباً، ونحو مليار دولار في مطار صنعاء(٢)، فضلاً عن الخسائر غير المباشرة الناتجة عن تعطيل كل من الميناء البحري ومطار صنعاء، كما سقط عشرات القتلى والمصابين من المواطنين اليمنيين. وبشكل عام من الصعب الوقوف على تكلفة الخسائر التي تكبدتها جماعة الحوثيين على وجه الدقة، لغياب الأجهزة المعنية بالإحصاء بشكل دقيق.

التداعيات على الكيان الصهيوني: كانت الآثار الاقتصادية السلبية على دولة الكيان واضحة منذ الشهور الأولى لحربها على غزة، ومع وقف إطلاق النار في أكتوبر ٢٠٢٥، بدأت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية تشير إلى تصريحات مسئولين هناك، أن تكلفة الحرب على غزة قدرت بنحو ٨٩,٤ مليار دولار، وهناك تقديرات أخرى أنها بحدود ٥٩,٦ مليار دولار، أو ٧٣,٦ مليار دولار(٣)، ويفسر هذا التباين في تقدير تكلفة الحرب لاختلاف طريقة حساب التكاليف، فالبعض اقتصر على التكاليف المباشرة، والآخر، أخذ في الاعتبار التكاليف غير المباشر، أو تكاليف

(١) Iran wire, Iran Missile Strikes Cost Billions of Dollars in 12-Day War, June 29, 2025, https://2cm.es/1mJMK

(٢) العرب، البنية الأساسية في اليمن تدفع ثمن صراع الحوثيين مع إسرائيل، ٢٠٢٥/٦/٥.

(٣) الجزيرة نت، من يدفع كلفة حرب إسرائيل على غزة؟، ٢٠٢٥/١٠/١.

ما يعد الحرب من علاج وتعويضات. وثمة تقدير يخص تكلفة حرب الكيان الصهيوني على إيران أنها وصلت إلى ٢,٧٥ مليار دولار(١). أما عن أعباء الحرب على الميزانية العامة في إسرائيل، فكانت التقديرات في عام ٢٠٢٤ بنحو ٣٤,٨ مليار دولار، وارتفعت إلى ٤٦,٤ مليار دولار بنهاية العام، وقدرت تكاليف الحرب في ميزانية ٢٠٢٥ بنحو ٥٨ مليار دولار، وفي ميزانية ٢٠٢٦ رصدت الحكومة هناك لوزارة الدفاع ٣٤,٥ مليار دولار(٢)، ولكن في ظل ممارسات إسرائيل، يتوقع أن يتم تجاوز هذا الرقم خلال العام. أما عن الخسائر غير المباشرة، فهناك عدة أمور منها، صعوبة استعادة السياحة الخارجية لإسرائيل لما كانت عليه قبل الحرب، وكذلك الاستثمارات الأجنبية لن تعود لما كانت عليه من قبل، بسبب حالة عدم الثقة في الاستقرار الأمني، وتواجه إسرائيل مشكلة أكبر في موجات الهجرة للخارج منذ طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ويضاف إلى ذلك ما لحق بقطاع التكنولوجيا في إسرائيل من تداعيات سلبية، بسبب الاختراقات التي تمت من قبل المقاومة الفلسطينية، سواء لنظم المعلومات الإسرائيلية، أو للشبكات الأمنية المرتبطة بنظم تكنولوجية.

رابعاً: استشراف الأداء الاقتصادي للمنطقة في ٢٠٢٦

يمكننا تقسيم اقتصاديات المنطقة من حيث استشراف أدائها الاقتصادي في عام ٢٠٢٦، إلى أداء منفرد لكل من تركيا وإيران، كل على حدة، ثم منطقة الخليج، والحديث عن استشراف أداء دول الخليج ليس من قبيل وحدة الأداء أو السياسات، أو وجود ما يمكن أن نسميه كنفدرالية «أو سياسات مشتركة على مستوى المؤسسات» ولكن من طبيعة وحدة الموارد، وإلى حد ما طبيعة المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه الدول. ثم باقي الدول المتوسطة، (مصر، الأردن، العراق، الجزائر، المغرب، تونس) ثم التقسيم الأخير لدول النزاعات العربية، والدول الأقل نمواً.

فعلى مستوى إيران، ستكون أوضاعها الاقتصادية شديدة الصعوبة، فعلى

(١) هذا التكلفة حسب التقديرات الإسرائيلية، وهي تقديرات قد تحتمل عدم إظهار الخسائر والتكاليف الحقيقة، فبض التقديرات الأخرى تذهب إلى أن الخسائر والتكاليف الإسرائيلية للحرب على إيران بحدود ٦,٥ مليار دولار.

(٢) وكالة الاناضول، هيئة البث: ٣٤,٥ مليار دولار ميزانية الجيش الإسرائيلي لعام ٢٠٢٦، ٢٠٢٥/١٢/٢.

المستوى الداخلي تواجه إيران مظاهرات في عدة مدن، مما أزعج النظام في دوائر السلطة العليا، وأصبح إخماد هذه المظاهرات ضرورة الوقت.. وحتى لو تم إخماد المظاهرات بعصا الأمن، فإن المطالب التي دفعت لخروج المظاهرات تستلزم وجود حزمة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي ستكلف النظام الإيراني الكثير، وبخاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، وكذلك في ظل مواجهة احتمالات نشوب الحرب المرة أخرى مع الكيان الصهيوني، أو تلقى ضربات من أميركا. وبناء على هذه الفرضيات سيكون خروج الاقتصاد الإيراني من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٢٦، أمر في غاية الصعوبة، وستكون معاناة الشعب اقتصادياً شديدة.

وفي تركيا، فهناك عدة تحديات أمام الحكومة في ٢٠٢٦، منها استعادة الثقة لدى المواطنين الأتراك في الأداء الاقتصادي للحكومة، وأن يتم إيقاف تراجع العملة المحلية، وخفض معدلات التضخم والفائدة، والحد من المضاربات.. ويستلزم الأمر وجود أجندة استثمارية تعمل على سحب المدخرات، بعيداً عن أدوات السياسة النقدية، التي تعمل منذ منتصف ٢٠٢٣، دون أن تحقق الأهداف المرجوة بشكل كامل. وإذا ما استمر أداء الحكومة الاقتصادي في عام ٢٠٢٦، على ما كان عليه في ٢٠٢٥، فمن المتوقع أن تواجه تركيا مشكلات اقتصادية واجتماعية بشكل أكبر..وقد تكون أمام تركيا فرص جيدة في عام ٢٠٢٦، حيث يتوقع أن يستمر هبوط أسعار النفط في السوق الدولية، وهو ما يمكنها من خفض تكاليف الإنتاج، والمساهمة في خفض معدلات التضخم، وكذلك الحال بالنسبة لعودة أعداد جيدة من المهاجرين السوريين لبلدهم، وهو ما يستلزم إعداد خطة لتوجيه اليد العاملة، وتخطيط سوق العمل، بما يتناسب واحتياجات القطاعات والمناطق المختلفة.

وفي دول الخليج، تمثل ثرواتها المتمثلة في الصناديق السيادية أحد التحديات والفرص في أن واحد، فهي فرصة لمساندة اقتصادياتها في ظل احتمالات كبيرة بهبوط أسعار النفط في السوق الدولية، خلال عام ٢٠٢٦، وفي نفس الوقت تواجه هذه الاستثمارات تحد تراجع قيمة الدولار، وكذلك العديد من المخاطر الجيو سياسية، في ظل حالة التخبط التي يعشها النظام العالمي. كما أن الواقع لا يزال يثبت أن دول

الخليج، هي دول نفطية، ولا يزال النفط يمثل عصب اقتصادياتها، وإن ما ينشر من توسع نشاط القطاع الخاص اقتصادياً، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، لا يمكن الاعتماد عليه كبديل للنفط بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول. ولذلك سنجد دول الخليج وكذلك الدول العربية النفطية الأخرى، تتجه خلال ٢٠٢٦ إلى مزيد من عجز الموازنات، وكذلك اللجوء للاقتراض المحلي والخارجي، وثمة احتمالات أن تكون هناك موجة جديدة من الاجراءات التقشفية.

الدول الأقل نمواً، ودول النزاعات، فهاتان المجموعتان، لا ينتظر لهما وجود تحسناً ملموساً في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، بسبب أن مثلاً الدول العربية التي تعاني من النزاعات، لا يظهر في الأفق وجود حلول سياسية محلياً أو من قبل أطراف خارجية، لإنهاء أسباب هذه النزاعات، وبالتالي من الصعب أن تتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية في ظل هذه الأجواء من عدم الاستقرار، وبالتالي ستظل قضايا البطالة والفقر تزداد في واقع هذه الدول.

وبالنسبة للدول الأقل نمواً في منطقة الشرق الأوسط، وهي دول عربية، مشكلتها في جانب منها اقتصادي، يتمثل في التمويل وامتلاك خطة للتنمية، وأخر سياسي يتعلق بوجود نظم ديمقراطية، وآليات للرقابة ومكافحة الفساد، فضلاً أن هناك حالة من الرضا واستقرار الأوضاع، بأن تعتمد هذه الدول على المساعدات الخارجية، وانتاج بعض المواد الأولية، دون بذل أية جهود من أجل تحقيق قيمة مضافة على ما تنتجه أو تصديره من مواد أولية.

خاتمة

حالة عدم الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد العالمي، بلا شك سيكون لها انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عما تعانيه المنطقة ذاتياً من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وكان الأولى لدول المنطقة أن تعيد النظر في الأداء القُطري، وتتجه لنوع من العمل الإقليمي، لمواجهة التحديات، ومن الصعب الحديث عن مواجهة تحديات عدم الاستقرار العالمي، في ظل وجود نزاعات داخلية لبعض دول الشرق الأوسط، أو تزاعات بينية.

فالمنطقة أصبحت هدفاً لمن هم بخارجها، مثل الصين أو روسيا ، ولكنها لم تمتلك بعد مشروعاً يجمع شتاتها ويعلي من مقدراتها، فالمنطقة لا زالت طاردة لأبنائها، حيث يرغب عدد غير قليل من أبناء المنطقة في الهجرة للخارج، بشكل مؤقت أو دائم، سواء إلى أوروبا أو غيرها من الدول.

ويلاحظ أن دول منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها الدول العربية، افتقدت للطموح تجاه ملفاتها الاقتصادية، فالمشكلات القائمة، يمكن وصفها بالمزمنة، ولم تتخذ حكومات دول المنطقة خطوات جادة للخروج من وضعها الاقتصادي المتراجع، اللهم إلا التجربة التركية، التي يمكن وصفها بأنها غيرت من طبيعة مشكلاتها الاقتصادية، وخرجت من أطوار شديدة السلبية، إلى تجربة لديها العديد من مظاهر النجاح، واكتسابها عضوية مجموعة العشرين الاقتصادية، وكذلك دخولها حلبة تصنيع السلاح، وتوفير نسبة جيدة من احتياجاتها المحلية في هذا المجال.

أما باقي الدول، فهي تعيش حالة من التراجع الاقتصادي والاجتماعي، والرضا بالتعايش مع المشكلات الاقتصادية، ولم تعد دول المنطقة تمثل حضوراً يمكن الاعتداد به في سلاسل الإنتاج العالمية، فكل ما تملكه المنطقة، هو النفط، والذي يتم تصدير الجانب الأكبر منه، في شكل خام، وكذلك باقي المواد التصديرية لكافة الدول العربية وإيران، وإن كانت تركيا لديها تجربة تصديرية إيجابية، وإن كانت تفتقد للصادرات عالية التكنولوجيا، فمن بين نحو ٢٦٠ مليار دولار صادرات سلعية لتركيا، يبلغ نصيب الصادرات عالية التكنولوجيا قرابة ١٠ مليارات دولار فقط.

وخطورة هذا الأداء المتواضع لدول المنطقة على الصعيد الاقتصادي، أن مظاهر التخلف تزاد، ففي الوقت الذي نبحث فيه عن مخرج لمشكلات تقليدية، نواجه بتقدم سريع على الصعيد العالمي، من ثورة في الذكاء الصناعي، وما يترتبط به من تطورات منتظرة في مجالات مختلفة، ويخشى أن يظل أداء دول المنطقة مع مستجدات الثورة التكنولوجيا، أن نبقى مستهلاكي للتكنولوجيا، وحتى الموارد البشرية التي تطور من نفسها بعيداً عن خطط الحكومات في مجالات التكنولوجيا، فإنها تجد نفسها مضطرة للهجرة واللحاق بركب التقدم في دول أخرى.

الحركات الإسلامية في العام 2025
مخاضٌ عسير .. وتحوُّلاتٌ استراتيجية

أ. فايز الكيلاني

مجموعة التفكير الاستراتيجي

مستخلص

أولاً: التمهيد الاستراتيجي (زلزال ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥)

لم يكن قرار الرئيس دونالد ترمب في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥ مجرد إجراء إداري، بل كان «انفجاراً بنيوياً» في منظومة العلاقات الدولية. هذا القرار، الذي تجاوز كونه تصريحاً عابراً، أعاد رسم خارطة «المسموح والممنوع» في السياسة العربية. تسعى هذه الدراسة إلى استنطاق هذا القرار، لا كحدث منفصل، بل كذروة لصراع مرير بين رؤيتين: الرؤية الرمادية (الأكاديمية) التي ترى في الحركات الإسلامية ظاهرة اجتماعية متجذرة، والرؤية الأمنية (الصلبة) التي تراها تهديداً وجودياً للاستقرار والممرات الاقتصادية العالمية.

ثانياً: جذور الاستهداف (لماذا يخشون الحركات الإسلامية؟)

إنَّ تحليل «الدافع الجوهري المستدام» لاستهداف هذه الحركات يتطلب فهم «عناصر القوة» التي راكمتها عبر مائة عام (إلا سنتين)، وهي التي تشكل «الخلفية التاريخية» للمواقف الغربية:

الركائز الوجودية لنقاط القوة:

العمق الوجداني: الاستناد إلى حقيقة أن الدين يمثل بوصلة لـ ٨٠٪ من سكان المنطقة، مما يجعل التعبئة السياسية تحت شعاره قوة لا تُقهر بالوسائل الأمنية التقليدية.

الهيكل «الهجين»: الدمج المذهل بين عرفانيَّة «الأخوية الصوفية» وحداثة «الحزب السياسي»، مما يمنح التنظيم قدرة على العمل في أقسى الظروف، بمرونة عالية.

السيادة الخدمية: ملء فراغ الدولة الوطنية في التعليم والصحة، مما جعل

الحركة «المصدر الرئيسي للرفاه» في المناطق المهمشة، وبنى لها «جيشاً من المستفيدين» لا من المؤيدين فحسب.

الاستقلال المالي: بناء إمبراطوريات تجارية عابرة للحدود وفرت «حصانة مادية» ضد الابتزاز السياسي الرسمي.

التفوق الرقمي: القدرة العالية على تطويع الذكاء الاصطناعي والرقمنة لتجاوز الرقابة، فيما يُعرف بـ "الإسلام السحابي".

ثالثاً: المنجزات التاريخية (التحول من اليوتوبيا إلى الواقع)

لم تكن الحركات مجرد احتجاجات، بل حققت تحولات بنيوية في العقل العربي:

سياسياً: الانتقال من «حلم الخلافة» إلى «واقعية الدولة المدنية»، وقبول قواعد اللعبة الديمقراطية كجزء من البرنامج السياسي (نموذج النهضة في تونس والعدالة والتنمية في المغرب).

فكرياً: إنتاج أطروحة "ما بعد الإسلاموية"، وإحياء فقه المقاصد، مما كسر احتكار المؤسسات الرسمية لتفسير الدين وأنتج «المثقف الإسلامي الحديث».

اقتصادياً: مأسسة «إسلام السوق» والبرجوازية المحافظة، ودمج قيم التدين مع آليات النيوليبرالية والعولمة.

مؤسساتياً: بناء «الأمة الرقمية» التي تتجاوز الجغرافيا، وتربية كوادر على الانضباط البيروقراطي الحديث.

رابعاً: الهواجس الوجودية في ظل «عامل ترمب 2025»

أحدث قرار نوفمبر، على الرغم من هذه القوة، خمسة هواجس زلزالية:

العزل المالي الشامل: الرعب من العزل عن نظام "سويفت (SWIFT)» وتجريم سلاسل الإمداد المالية الخيرية.

اليُتم الجغرافي: القلق من تغير بوصلة الحلفاء الإقليميين (تركيا وقطر) بضغط من واشنطن، مما قد يؤدي لإغلاق الملاذات الأخيرة.

تأميم الدين: خشية نجاح الأنظمة (السعودية ومصر) في فرض «إسلام وطني تكنوقراطي» يسحب البساط من «الإسلام الحركي».

الاجتثاث القانوني: تحول «الفروع الفرعية» إلى أهداف مشروعة للملاحقة الدولية، مما يهدد الأحزاب المرخصة (كالأردن والكويت).

خامساً: تحليل الفجوات بين الرؤيتين (الرمادية vs الأمنية)

تستكشف الدراسة «الصدع الاستراتيجي» في قراءة المشهد بنهاية ٢٠٢٥:

محور الصراع	الرؤية الرمادية (الأوروبية/ المستقلة)	الرؤية الأمنية (الأمريكية/ الإماراتية)
توصيف الحركة	ظاهرة اجتماعية عميقة وصمام أمان للمهمشين.	"فرع وظيفي» وقوة لزعزعة الاستقرار الإقليمي.
الاستجابة للضغط	فرصة للتحول نحو «الوطنية» والعمل المدني.	مناورة تكتيكية («تقية») بانتظار لحظة الانقضاض.
المآل المستهدف	الدمج في عقد اجتماعي وطني شامل.	الاجتثاث القانوني والمالي التام (Zero Presence).

تحليل الفجوة: تكمن الخطورة في أنَّ الرؤية الأمنية تراهن على «الموت السريري» للحركة عبر الضغط المالي، بينما تحذر الرؤية الرمادية من أنَّ هذا الضغط لا يقتل الفكرة بل يُحولها من «الجليد» (التنظيم الصلب) إلى «البخار» (الإسلام السحابي)، وهو شكل أكثر خطورة وصعوبة في الملاحقة.

سادساً: استشراف المآلات (نحو «الإسلام السائل» ٢٠٢٦)

بناءً على معطيات عام ٢٠٢٥، يتجه مستقبل الإسلام السياسي نحو ثلاثة مسارات كبرى:

ولادة «الإسلام السحابي (Cloud Islamism)»:

بروز حركات رقمية يقودها «جيل زد»، تتفاعل بالخوارزميات والعملات

المشفرة، وتتجاوز هياكل «السمع والطاعة». هذا النمط يجعل الملاحقة الأمنية «مستحيلة تقنياً»، حيث تتحول الحركة من «هيكل» إلى «وعي منتشر".

«القطرنة» وفك الارتباط الدولي:

تتسارع وتيرة «التونسة» و«الأردنة» و«المغربة»؛ حيث تسعى الفروع لقطع صلتها بـ «التنظيم الدولي» للتحول إلى أحزاب وطنية محافظة تندمج في الدولة لتجنب المقصلة الأمريكية.

العسكرة الفصائلية (في مناطق النزاع):

في ليبيا واليمن والسودان، يبرز خطر الاضطرار للتحول الكامل إلى «فصائل عسكرية-اقتصادية» لتأمين الموارد والسيادة على الجغرافيا، مما يعني غياب العمل السياسي لصالح «عقيدة البقاء البيولوجي».

سابعاً: الخلاصة والنتائج النهائية (تحول الجليد إلى بخار)

إنَّ المتغير البنيوي لعام ٢٠٢٥ أثبت أنَّ «عامل ترمب» نجح في ضرب «الجهاز العصبي» (التنظيم المركزي) للحركة الإسلامية، لكنه فشل في المساس بـ «الخلايا الجذعية» (الوجود الاجتماعي والوجداني).

الخلاصة الكبرى:

سيذكر التاريخ أن عام ٢٠٢٥ كان عام نهاية «الإسلام السياسي الصلب» وبداية عصر "الإسلام السياسي السائل». الحركة اليوم تذوب كالتنظيم، لكنها تنتشر كالفكرة. إن الفجوة بين «الأمن الصلب» و«الواقع السوسيولوجي» تنذر بصيف ساخن في ٢٠٢٦، إذ ستحاول الأنظمة «تأميم الدين»، بينما ستسعى الحركات إلى «تشفير الوجود».

تمهيد

لعل المتغير البنيوي الأبرز للحركة الإسلامية في العام ٢٠٢٥؛ هو القرار الذي اتخذه دونالد ترمب في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥. لم يكن القرار «تغريدةً» أو «تصريحاً عابراً» فحسب، بل كان "زلزالاً قانونياً" أعاد تعريف التحالفات في المنطقة.

تسعى الدراسة إلى استنطاق قرار ترمب؛ جذوره ودوافعه، ثم تستقرئ واقع الحركات الإسلامية وتفاعلها مع قرار ترمب في المنطقة العربية (في العام ٢٠٢٥)، مستندة أولاً، إلى مراكز بحثية أوروبية ومراكز دراسات عربية ومستقلة تتسم بالرصانة؛ مراكز من "المناطق الرمادية"، تمثل توجُّهات بحثية تنظر للحركات بوصفها "ظواهراً اجتماعية وسياسية"؛ ثم تستقرؤها لدى خصوم الحركة الإسلامية "الأمنيين" في تقارير المراكز البحثية الأمريكية الدولية والإماراتية الإقليمية. وتُجْري مقارنة بينهما كي تستكشف الفجوات؛ وتكشف التوجهات. ثم تستشرفُ الدراسةُ المآلات، بعد أن تُحلِّل مكامن القوة لدى الحركة الإسلامية ومنجزاتها التاريخية، التي تُشكل «الدافع الجوهري المُستدام» لاستهدافها، منذ مَهْدِ نشأتها.

أولاً: قرار ترمب

النص:

تالياً «توليف استنتاجي» (Synthetic Analysis)؛ يجمع شتات التصريحات السياسية، ومُسوَّدات القوانين المطروحة في الكونجرس، والتقارير الاستخباراتية المُسرَّبة؛ مُصاغٌ في قالب «نصٍّ مُوحَّد» منسوبٍ إلى البيت الأبيض (في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥):

الموضوع: تصنيف بعض فروع جماعة الإخوان المسلمين بوصفها منظمات إرهابية أجنبية (FTOs) وإرهابيين عالميين مصنفين بصورة خاصة (SDGTs).

«اتخذ الرئيس دونالد ج. ترامب اليوم، إجراءً حاسماً لحماية أمريكا من التهديدات الإرهابية بتوقيع أمر تنفيذي يوجه وزارتي الخارجية والخزانة لبدء عملية تصنيف بعض فروع جماعة الإخوان المسلمين بوصفها منظمات إرهابية أجنبية (FTOs).

البنود التفصيلية للأمر التنفيذي (Executive Order ٢٠٢٥):

تضمن الأمر التنفيذي الذي نُشر في السجل الفيدرالي الحجج الأمنية التالية لكل فرع:

فرع الأردن: نص القرار على أنَّ «قيادات الإخوان المسلمين في الأردن قدموا منذ فترة طويلة دعماً مادياً للجناح العسكري لحماس»، وهو ما اعتبرته واشنطن تهديداً مباشراً لاستقرار حليف إستراتيجي وأمن الحدود.

فرع لبنان (الجماعة الإسلامية): اتهم البيان الجناح العسكري للجماعة في لبنان بالانضمام إلى «حماس وحزب الله وفصائل فلسطينية» لشن هجمات صاروخية ضد إسرائيل، مما يهدد المصالح الأمريكية في بلاد الشام.

فـرع مصر: أشـار البيـان إلى أنَّ «قياديـاً كـبيراً في الفـرع المصري دعـا في ٧ أكتوبـر ٢٠٢٣ إلى هـجمات عنيفـة ضـد شركاء الولايـات المتحـدة ومصالحهـا»، مما يسـتوجب ملاحقـة الشـبكات الماليـة المرتبطـة بهـذا الفكر.

مواجهـة التهديـدات الإرهابيـة: يواجـه الرئيس ترامب الشـبكة العابـرة للحدود لجماعـة الإخـوان المسـلمين، التـي تغـذي الإرهـاب وحملات زعزعـة الاسـتقرار ضـد مصالـح الولايات المتحـدة وحلفائها في الشرق الأوسـط؛ بموجب السـلطات الممنوحة للرئيـس بمقـتضى الدسـتور وقـوانين الولايـات المتحـدة، بما في ذلـك قانـون الهجـرة والجنسـية (٨ U.S.C. ١١٨٩) وقانـون السـلطات الاقتصاديـة الطارئـة الدوليـة (٥٠ U.S.C. ١٧٠١)، ويُوجِّـهُ هـذا الأمـرُ وزارتي الخارجيـة والخزانـة، بالتشـاور مـع مديـر المخابـرات الوطنيـة والمدعـي العـام، لتقديم تقريـر في غضـون ٣٠ يوماً حـول تصنيف فـروع محـددة للجماعـة، لاسـيما في لبنـان ومصر والأردن، بوصفهـا منـظمات إرهابية."

مضامين «الأداة القانونية» المستخدمة في القرار:

المـدة الزمنيـة: حـدد القـرار ٣٠ يومـاً لتقديـم التقريـر المـشترك، و٤٥ يومـاً تالية لاتخـاذ إجـراءات الحظـر والتجميـد الفـعلي للأصول.

الهـدف النهائـي: صرح البيـت الأبيـض بـأنَّ الهـدف هـو «القضـاء على القدرات العمليـاتيـة لهـذه الفـروع، وحرمانها من المـوارد، وإنهـاء أي تهديد تشـكله على المواطنين الأمريكـيين والأمـن القومي".

الرسـالة الإقليميـة: أكـد البيـان التـزام الإدارة بالعمـل مـع الشركاء الإقليمـيين (في إشـارة للسـعودية والإمـارات ومصر) لتفكيـك هـذه الشـبكات وضمان «الـسلام والازدهـار» عبر الممـرات الاقتصاديـة الجديـدة.

ملاحظة ترمبية غريبة:

ذيّل ترمب «توجُّهَه بتصريح قال فيه:

«لقـد انتهـى زمنُ اللعـب على الحَبْـلَين، إمّا أنْ تكونـوا مع الصفقـات الكبرى، أو

تكونوا مع المُخرّبين»[1].

ويُلاحظ أنَّ الموقف الأمريكي تجاه تصنيف جماعة الإخوان المسلمين يفتقر إلى وثيقة قانونية موحدة وشاملة؛ إذ يتوزع الموقف بين مشروعات قوانين في الكونجرس (مثل H.R.342)، وبيانات سياسية صادرة عن المتحدثين باسم البيت الأبيض، وتصنيفات مجزأة لفروع معينة صادرة عن وزارة الخارجية. لذا، فإنَّ التعامل مع «القرار الأمريكي» يجري بوصفه سياقاً سياسياً تراكمياً وليس نصاً قانونياً واحداً ناجزاً.

كما أن استراتيجية التصنيف الأمريكية لعام ٢٠٢٥ لم تستهدف الأسماء بقدر ما استهدفت الروابط؛ إذ استُخدم مصطلح «الكيانات التابعة» بوصفه أداةً مطاطية تتيح لواشنطن تجريم العمل السياسي المنظم (مثل حالة حزب جبهة العمل الإسلامي) عبر ربطه عضوياً بالمرجعية التنظيمية للجماعة الأم المصنفة، مما ينزع عن الحزب حصانته السياسية المحلية ويضعه تحت طائلة القانون الدولي لمكافحة الإرهاب.

لغز «الـ ٧٥ يوماً»:

وهو الفراغ الزمني الذي حبس أنفاس المنطقة من أواخر نوفمبر ٢٠٢٥ وحتى مطلع يناير ٢٠٢٦.

إنَّ انتهاء مهلة الـ ٣٠ يوماً الأولى (المخصصة لإعداد القوائم الفنية) وقُرب انتهاء مهلة الـ ٤٥ يوماً التالية (المخصصة للتنفيذ) دون صدور «بيان ختامي شامل» أو «قائمة علنية موحدة» في السجل الفيدرالي، ليس سهواً من الإدارة، بل هو نتيجة «مخاض أمني وقانوني» عسير.

وتالياً التحليل التفصيلي لأسباب هذا «الصمت الرسمي» المريب والفجوات التي برزت في هذه الفترة:

تحليل «فراغ التنفيذ»: لماذا لم يصدر القرار الرسمي الشامل؟

(١) Brotherhood Muslim Certain of Designation :Order Executive - gov.WhiteHouse Chapters (المصدر السيادي؛ ٢٠٢٥/١١/٢٥).

يمكننا قراءة هذا التأخير والغموض من خلال ثلاثة مسارات تصارعت في غرف العمليات الواشنطنية:

١. الصدام مع «الدولة العميقة» (فجوة التوصيف القانوني):

كشفت تسريبات من وزارة الخارجية (State Department) في أواخر ديسمبر ٢٠٢٥ أنَّ «فريق الإعداد» واجه معضلة قانونية في صياغة بند «الفروع الفرعية». الخبراء القانونيون حذروا من أنَّ إدراج أحزاب مرخصة (مثل جبهة العمل الإسلامي) بناءً على «الأيديولوجيا» فحسب، دون إثبات «عمليات مادية» إرهابية، سيجعل القرار عرضة للنقض أمام القضاء الفيدرالي الأمريكي فور صدوره. لذا، انتهت المهلة وهُم لا يزالون في دوامة «تحديد المعايير».

٢. «الفيتو» الصامت للحلفاء الإقليميين:

على الرغم من الحماس المعلن، تشير مراكز أبحاث مثل (Crisis Group) إلى أنَّ دولاً محورية (من بينها الأردن) مارست ضغوطاً «تحت الطاولة». وكانت الرسالة واضحة: إنَّ تصنيف الحزب السياسي الأكبر في الأردن -بصورة رسمية- بوصفه تنظيماً إرهابياً (بقرار أمريكي)، قد يؤدي لزعزعة استقرار النظام العام في لحظة إقليمية حرجة. دفعَ هذا الضغطُ البيتَ الأبيض لتأجيل «الإعلان الشامل» والاستعاضة عنه بـ «التنفيذ الهادئ».

٣. استراتيجية «الإعدام البطيء» بدلاً من «المقصلة»:

يرى محللون استراتيجيون أنَّ إدارة ترمب تعمدت ترك الأمور في «منطقة رمادية». فعدم صدور قرار رسمي شامل بعد انتهاء المُهلة الأولى، يُبقي السيوف مسلطة على رقاب الحركات، ويجعلها في حالة استنزاف دائم (بين الدفاع عن النفس ومحاولة إثبات البراءة)، مما يحقق «الردع» دون تحمل «التكاليف الدبلوماسية» لقرار إقصاء شامل.

مصفوفة «ما وراء الصمت» (الخروقات الزمنية في ٢٠٢٥)

الفترة	الإجراء المتوقع	الواقع الفعلي	التفسير التحليلي
الـ ٣٠ يوماً الأولى	تقديم قوائم «الفروع الفرعية» والقيادات.	تسريبات غير رسمية وقوائم «مؤقتة» للاستخدام البنكي فحسب.	الرغبة في اختبار ردود فعل الشارع قبل الإعلان الرسمي.
الـ ٤٥ يوماً التالية	البدء بالتجميد الفعلي للأصول والملاحقة الدولية.	إجراءات مصرفية «احترازية» ضد أسماء محددة دون إعلان سياسي.	التحول من "القانون الدولي" إلى "الإجراء الإداري الصامت".

الخلاصة الجيوسياسية لهذا التأخير:

إنَّ عدم صدور القرار بصيغته النهائية حتى لحظة إنهاء كتابة هذا التقرر في ٦/ ١/ ٢٠٢٦ يُرَجِّحُ أننا أمام حالة «تصنيف واقعي» (De Facto Designation) وليس «تصنيفاً قانونياً» (De Jure).

لقد حققت واشنطن غرضها:

جففت منابع التمويل عبر البنوك (التي تخشى أي شبهة).

قيدت حركة القيادات.

أحرجت الحكومات المحلية.

وجرى ذلك كله دون أن تضطر لنشر وثيقة واحدة قد تُستخدم ضدها في المحاكم أو في المحافل الدولية. على أن تأجيل إصدار التقرير بصيغته النهائية لا يعني بالضرورة التراجع عن إصداره، فهو قد يصدر في أي لحظة.

وهذا الإيضاح يُكمل تلافيف الصورة تماماً؛ فالغموض هو «سلاح الإدارة» في عام ٢٠٢٥. لقد انتهت المواعيد ولم ينتهِ الضغط، وهذا هو جوهر «عقيدة الترهيب» الجديدة.

خلفيات القرار

ترامب يعيد الملف بعد فشل المحاولات الممتدة من (٢٠١٧-٢٠٢٠)

كانت إدارة ترامب خلال ولايته الأولى قد درست إدراج الجماعة على لائحة الإرهاب بعد لقاء جمعه بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٧. ويختلف القرار الجديد عن محاولات الإدارة السابقة، إذ يركز على تصنيف فروع محدّدة بدلاً

من التنظيم بفروعه كلها، باعتبار أن الإخوان المسلمين لا يمتلكون هيكلاً تنظيمياً دولياً موحّداً على الرغم من اشتراكهم في الأسس الفكرية. وحتى لحظة صدور التقرير، لم يصدر أي تعليق رسمي عن ممثلي جماعة الإخوان المسلمين بشأن القرار.

تكساس سبقت الإدارة الفيدرالية بأسبوع

تأتي خطوة البيت الأبيض بعد أسبوع من إصدار ~~حاكم تكساس غريغ~~ أبوت قراراً وصفته الولاية بأنه "الأول من نوعه"، إذ أعلن تصنيف:

جماعة الإخوان المسلمين

ومجلس العلاقات الأمريكية-الإسلامية (CAIR)

بوصفهما "منظمات إرهابية أجنبية" و"منظمات إجرامية عابرة للحدود».

وقال أبوت في بيانه إن الإخوان وCAIR يسعيان - بحسب تعبيره - إلى فرض الشريعة بالقوة و"إقامة سيادة الإسلام على العالم"، مضيفاً أن الولاية لن تسمح لهما بـ "شراء أو امتلاك أي أرض داخل تكساس».

أثار قرار أبوت جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة، خاصة أن CAIR تُعد واحدة من أكبر منظمات الحقوق المدنية الإسلامية في البلاد.

تقاطعات سياسية وتشريعية

تزامن القرار الفيدرالي مع تحركات في الكونجرس، إذ قدّم مشرّعون من الحزبين -أبرزهم السيناتور تيد كروز والنائب جاريد موسكوفيتز- مشروع قانون خلال الصيف يهدف إلى وضع إطار قانوني رسمي لتصنيف فروع الإخوان منظماتٍ إرهابيةً.

ويُتوقَّع أن يفتح القرار التنفيذي الباب أمام:

نقاشات قانونية حول مدى سلطة الحكومة الفيدرالية في التصنيف الجزئي للتنظيمات العابرة للحدود.

توترات محتملة مع دول في الشرق الأوسط يتفاوت موقفها من الإخوان بين

الحظر والدعم غير المباشر.

اختبارات دبلوماسية مع حكومات تعتبر وجود الإخوان جزءاً من المشهد السياسي لديها"[1].

دوافعُ القرار

يتجاوز قرار ترمب البُعد الأمني المباشر إلى «هندسة جيوسياسية واقتصادية شاملة»، ويمكن رصد الدوافع (الظاهرة والمستترة) ومتغيرات القرار وفق التالي:

أ- الدوافع الجيوسياسية «هندسة الممرات الكونية"

إن المحرك الأكبر للقرار ليس «فوبيا الإرهاب» فحسب، بل هو إزالة «العقبات الأيديولوجية» أمام المشاريع العملاقة:

مشروع ممر (IMEC): يهدف ترمب لتأمين «طريق الهند-الشرق الأوسط-أوروبا»، وهذا يتطلب منطقة «خالية من خطاب المقاومة» لضمان تدفق السلع والخدمات عبر الموانئ الإسرائيلية والخليجية.

تحييد «محور المقاومة»: يُعد ضرب الإخوان (بوصفهم ظهيراً شعبياً وأيديولوجياً) وسيلة لتركيع «الجغرافيا السياسية» التي يمكن أن تسهم في إعاقة عبور قطار التجارة الهندي-العالمي، المنافس لـ«طريق الحرير» الصيني.

حماية «الاتفاقات الإبراهيمية»: إذ يُنظر لحركات الإسلام السياسي بوصفها «عقبة أيديولوجية كبرى» أمام دمج إسرائيل في المنطقة؛ لذا كان «التصنيف الإرهابي» وسيلة قانونية لإزاحة أي قوة تملك «شرعية شعبية» معارضة للاتفاقات.

ب- الدوافع الاقتصادية «صراع الغاز والكاز"

خلف الشعارات السياسية، تكمن لغة «الأرقام والصفقات» التي يتقنها ترمب:

إسرائيل مركز طاقة إقليمي: تهدف الخرائط الجديدة لعام ٢٠٢٦ إلى تحويل

(١) نحن والعالم عدد ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥؛ صوفيا خوجاباشي؛ المعهد المصري للدراسات؛ ٢٠٢٥/١١/٢٩؛ الرابط

إسرائيل إلى «قوة طاقة إقليمية» عبر غاز المتوسط، وهو ما يتطلب استئصال الحركات التي تهدد استقرار هذه الحقول (لاسيما في غزة).

الابتزاز السيادي: استخدم ترمب «فوبيا الإخوان» لابتزاز الأنظمة العربية مالياً؛ إذْ تفاخر بتحصيل «١,٥ تريليون دولار في ساعتين» مقابل وعود بالحماية والاستقرار السياسي.

ج- الدوافع النفسية والسيكولوجية «انتقام لاهاي"

وتختفي وراء هذا الدافع «المستتر»:

سيكولوجيا «الانتقام النفسي»: رأى ترمب في نجاح الحركات الإسلامية في سحب إسرائيل إلى «محكمة لاهاي» بتهمة الإبادة الجماعية «إهانة للأنا الأمريكية»؛ فجاء قرار التصنيف لضرب «الأدوات القانونية والدبلوماسية» التي أحرجت واشنطن.

عقيدة «المباراة الصفرية»: لا يؤمن ترمب بالحلول الوسطى، ويرى في الإخوان «خاسرين» ساهموا في إفساد «صفقة القرن» الأولى في ولايته السابقة؛ ويمثل سحقهم فعلاً «تصحيحياً تاريخياً».

عقدة أوباما: تُعزى بعض قرارات ٢٠٢٥ إلى رغبة ترمب في «محو إرث أوباما»، الذي راهن على الإسلام السياسي في ٢٠١١؛ فترمب يعدُّ تحطيمهم انتصاراً شخصياً على سلفه.

د- المتغيرات الإقليمية «تلاقي المصالح"

وجد ترمب في الأنظمة العربية المحورية (السعودية والإمارات ومصر) شركاء جاهزين لإنهاء هذا الملف:

سياسة «صفر تسامح»: سَهِرَت هذه الدول على تحويل ملف الإخوان من «قضية أمنية» إلى «قضية وعي مجتمعي»، وقدمت لإدارة ترمب «أدلة مالية ورقمية» (مزعومة) لتجريم التنظيم دولياً.

تغيير «الوظيفة الإقليمية»: انتقلت الأنظمة من «الاحتواء» إلى «الاستئصال» لأنها انتقلت من الشرعية الدينية المُتآكلة إلى «شرعية الإنجاز والتنمية» (الموعودة)، وما عاد هناك أي مكان لشريك أيديولوجي يملك ولاءً عابراً للحدود.

٥- الدوافع «المستقبلية» الممنهجة

تصفية القضية الفلسطينية: يهدف القرار لتجريد المقاومة من «الغطاء القانوني الدولي» وتحويلها إلى «عصابات معزولة» يسهل التعامل معها عسكرياً دون إحراج أخلاقي.

تجفيف «الشبكة العنكبوتية» المالية: الهدف هو عزل فروع الحركات الإسلامية القُطرية عن نظام «سويفت» العالمي، مما يجبر الحركات المحلية (في الأردن والكويت والمغرب) على إعلان «القطيعة الوطنية» مع التنظيم الدولي للنجاة من العقوبات.

الخلاصة: قرار ترمب في ٢٠٢٥ هو فعل استراتيجي "انتقامي واستباقي"؛ إنه محاولة لفرض «سلام القوة» عبر استبدال «سياسة الهوية» بـ«سياسة الممرات»، وجعل المنطقة «شركة مساهمة» لا «أوطاناً»، حيث تُمحى ذاكرة المقاومة لصالح رفاهية الترانزيت.

ثانياً: تفاعل الحركات الإسلامية مع القرار

(المصادر الرمادية)

أ- الحركات الإسلامية السُنِّيَّة

الأردن: تأزّم العلاقات الرسمية مع الحركة الإسلامية وحظرها[(1)]

حُظرت جماعة الإخوان المسلمين في العام ٢٠٢٥، في تطوُّرٍ مُفاجئ وَضعَ حدّاً لعلاقة طويلة ولنموذج فريد في المنطقة العربية لإدارة علاقة إيجابية هادئة بين سلطة سياسية وحركة إسلامية. كما جرى التلويح باتخاذ إجراءات بحقّ حزب جبهة العمل الإسلامي، أكبر الأحزاب الأردنية. فقد أعلنت الحكومة الأردنية في ١٥/ ٤/ ٢٠٢٥ اعتقال ١٦ شخصاً بتهمة التورّط بتصنيع صواريخ ومسيّرات بهدف "إثارة الفوضى والتخريب داخل المملكة"، وتحدثت عن مستودعات تحت الأرض في مدينة الزرقاء تتضمن آلات متقدّمة لتصنيع الأسلحة والصواريخ. وأحالت القضايا إلى محكمة أمن الدولة لإجراء المقتضى القانوني، ووجهت أصابع الاتهام لجماعة الإخوان المسلمين؛ التي نفت ذلك وأكدت أن ما أعلنته الحكومة أعمال فردية على خلفية دعم المقاومة الفلسطينية "لا علم لنا بها ولا صلة"، مؤكدة التزامها "بالخط الوطني وبالنهج السلمي وبعدم الخروج عن وحدة الصف الوطني"، وشدّدت على أن "مصالح الأردن العليا فوق كل اعتبار.

وبعد أسبوع، حُظرت كافة نشاطات جماعة الإخوان المسلمين المُنحلة؛ باعتبارها جمعية غير مشروعة. وتقرّر "اعتبار الانتساب لجماعة الإخوان المسلمين أمراً محظوراً، وحظر الترويج لأفكارها: ولوَّحت رزمة تعميمات أبرزها عن مديرية الأمن العام ووحدة الجرائم الإلكترونية، بـ"مساءلة قانونية" ستطال المتعاطين مع منصات التواصل الاجتماعي بالنشر أو إعادة النشر أو حتى بالتعليق. وسارعت في اليوم ذاته، قواتٌ أمنية بمداهمة مقرّات حزب جبهة العمل الإسلامي وتفتيشها،

(١) الأردن يواجه في ٢٠٢٥ محيطاً مضطرباً يموج بالتهديدات والتحديات؛ عاطف الجولاني؛ تقارير مجموعة التفكير الاستراتيجي للعام ٢٠٢٥.

بحثاً فيما يبدو عن أدلة ووثائق تثبت وجود صلة أو علاقة بين الحزب والجماعة. ولاحقاً شنت قوات الأمن حملة اعتقالات في صفوف الجماعة شملت بعض القياديين الحاليين والسابقين، وأحالت عدداً منهم إلى القضاء، حيث لا يزالون رهن الاعتقال. وتزامن مع ذلك حملة موازية استهدفت عدداً من الجمعيات الخيرية والمؤسسات المحسوبة على الحركة الإسلامية أو المقرّبة منها، كما جرى الحجز على أملاك عشرات القياديين الحاليين والسابقين.

وفي تفسير دوافع الأزمة بين الجانب الرسمي والحركة الإسلامية يمكن الوقوف على مجموعة عوامل داخلية وخارجية، أثرت في سياق العلاقة بين الطرفين وأوصلتها إلى مستوى غير مسبوق من التوتّر والتصعيد. فقد جاء حظر جماعة الإخوان المسلمين في سياق تراجع مضطرد في العلاقة بين الطرفين بدأ في أعقاب الانقلاب على الربيع العربي في ٢٠١٣، وصولاً إلى صدور حكم قضائي عن محكمة التمييز الأردنية في ١٥/ ٧/ ٢٠٢٠ اعتبر الإخوان المسلمين جماعة منحلة قانونياً منذ العام ١٩٥٣؛ لأنها لم توفّق أوضاعها وفق القانون الذي أُقر في حينه لتنظيم عمل الجمعيات الخيرية.

وجاءت نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٤ وتصدّرت فيها الحركة الإسلامية الانتخابات وحصلت على ٣١ مقعداً من أصل ١٣٨، لتشكّل منعطفاً جديداً في سياق العلاقة بين الطرفين حيث أثارت حالة من القلق لدى الأوساط الرسمية التي بدا واضحاً عدم رضاها عن النتائج غير المتوقّعة، الأمر الذي دفع العديد من المحللين في ذلك الوقت لتوقّع إلغاء القانون الذي أجريت وفقه الانتخابات النيابية وحلّ البرلمان وعدم السماح له بإكمال مدتة القانونية.

ولم يُخف الجانبان الأمريكي والإسرائيلي والعديد من الدول العربية المناوئة لتيار الإسلام السياسي في المنطقة انزعاجهم من نتائج الانتخابات النيابية في الأردن، ويسود اعتقاد واسع بأن تلك الأطراف مارست تحريضاً قوياً لاستهداف الحركة الإسلامية وتحجيم وجودها السياسي والقانوني في الأردن. وقد صدرت العديد من التصريحات الإسرائيلية الرسمية التي عبّرت عن الانزعاج من تنامي دور الحركة الإسلامية في الأردن ومن الدور الذي تلعبه في دعم المقاومة الفلسطينية.

وعقب صدور أمر تنفيذي عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتصنيف فروع جماعة الإخوان في الأردن ومصر ولبنان على قوائم الإرهاب الأمريكية، وجّه له نتنياهو رسالة شكر قال فيها: "في هذه المناسبة، أود أيضاً أن أشيد بالرئيس دونالد ترامب لقراره حظر جماعة الإخوان المسلمين وتصنيفها منظمة إرهابية، هذه المنظمة تُهدد الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه: كما أشاد أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي بمرسوم ترامب الرئاسي، وقال إن تحرك الرئيس الأمريكي لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كـ«منظمة إرهابية» قرار استراتيجي وشجاع وتاريخي.

وقد شكّل التفاعل القوي للحركة الإسلامية في الأردن مع معركة طوفان الأقصى في قطاع غزة، وقيادتها للفعل الشعبي والإغاثي، وإعلان تأييدها الصريح للمقاومة الفلسطينية، مصدر قلق رسمي أردني نتيجة عدم الارتياح للعلاقات القوية التي تربط الحركة الإسلامية بحركة حماس التي توتّرت علاقاتها هي الأخرى مع الجانب الرسمي خلال السنوات الأخيرة.

ولا يُخفي الأمر التنفيذي للرئيس ترامب مدى ارتباط استهدافه لفروع الجماعة في الأردن ومصر ولبنان بدورها في معركة طوفان الأقصى وتأييدها للمقاومة الفلسطينية، حيث برر تصنيف فروع الإخوان كمنظمات إرهابية بأنها "تُغذي الإرهاب، وترتكب أو تسهّل أو تدعم العنف وحملات زعزعة الاستقرار التي تضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، وتشكل تهديداً على مواطني الولايات المتحدة، وعلى الأمن القومي للولايات المتحدة:

وبخصوص الإخوان في الأردن أشار الأمر التنفيذي إلى أنه "طالما قدّم قادة الإخوان المسلمين الأردنيون دعماً مادياً للجناح العسكري لحماس: مضيفاً: "تُهدد هذه الأنشطة أمن المدنيين الأمريكيين في بلاد الشام وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط، فضلاً عن سلامة واستقرار شركائنا الإقليميين.

وقد فرضت قيود مشددة خلال الشهور الماضية على الفعاليات الشعبية المؤيدة لمعركة طوفان الأقصى في الأردن والعديد من الدول العربية، واتخذت إجراءات

صارمة في مراقبة المجال الإغاثي والخيري، للحيلولة دون وصول أي مساعدات مالية أو إغاثية لقطاع غزة خارج نطاق نشاط المؤسسات الرسمية.

مصر وتونس (المواجهة والتحول الرقمي)

جمهورية مصر العربية: من "التنظيم" إلى "الفكرة السائلة"

التفاعل: شهد عام ٢٠٢٥ تصفية ما تبقى من "الهياكل الإدارية" التقليدية، لكن الحركة نجحت في التحول إلى "رأس مال اجتماعي" عابر للحدود، حيث أصبحت تدار عبر شبكات تقنية لا مركزية (Blockchain Politics) يصعب تتبعها، وهو ما أطلق عليه الباحثون "الإسلام السياسي ما بعد الحزبي".

مواقف الحركة: أعلنت جبهات الخارج (لندن وإسطنبول) في وثيقة "مراجعات ٢٠٢٥" التخلي عن الصراع على السلطة في مصر مقابل التركيز على "بناء الفرد والمجتمع"، معتبرة أنَّ الفكرة أقوى من المقرات المصادرة[(١)].

الجمهورية التونسية: "النهضة" من البرلمان إلى "الشتات الرقمي"

التفاعل: بعد قرار حل الأحزاب ذات المرجعية الدينية في أوائل ٢٠٢٥، انتقلت قواعد "النهضة" للعمل تحت لافتات "حقوقية" و"نقابية" واسعة، مع بروز جيل جديد يرفض الهرمية التاريخية ويتبنى خطاب "الديمقراطية المسلمة" المتصالحة مع الحداثة.

مواقف الحركة: شددت القيادات الشابة في تونس على أنَّ "حل الحزب هو تحرير للفكرة"، مؤكدة على سلمية النشاط ورفض أي دعوات للعنف رغم التضييق الأمني، مع التركيز على "المقاومة المدنية"[(٢)].

سوريا ولبنان (تحديات النفوذ والشرعية)

الجمهورية العربية السورية: "الإسلاميون" وإدارة دمشق

(١) تقرير "المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية" (IFRI) حول تحولات الحركات الإسلامية؛ ودراسة "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" (كتاب الأحوال المحدث).

(٢) دراسة "معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية" (EUISS) عن تونس؛ وتقارير "مركز دراسات الوحدة العربية" (بيروت).

التفاعل: مع التغيرات الدراماتيكية في ٢٠٢٥، وجدت القوى الإسلامية نفسها أمام اختبار "التحول إلى رجال دولة". ركزت هذه القوى على تقديم نموذج "إسلامي معتدل" منفتح على المكونات السورية، لتجنب العزلة الدولية المفروضة عليها في العاصمة.

مواقف الحركة: أعلنت الهيئات القيادية في دمشق (ديسمبر ٢٠٢٥) عن "ميثاق وطني شامل" يضمن التعددية، ونفت أي طموح لفرض "نموذج إمارة"، مؤكدة أنَّ الأولوية هي للإعمار وتوفير الخدمات((١)).

الجمهورية اللبنانية: "الجماعة الإسلامية" والتكافل الميداني

التفاعل: عززت الجماعة حضورها في ٢٠٢٥ كقوة "توازن سني" عبر مؤسساتها الإغاثية التي ملأت فراغ الدولة، خاصة في مناطق الشمال والجنوب، بعيداً عن الاستقطاب المذهبي الحاد الذي ساد في العقد الماضي.

مواقف الحركة: أكدت الجماعة في بياناتها على "لبنانية التحرك"، ورفضت أن تُختزل في كونها "ذراعاً خارجياً"، مشددة على أنَّ سلاحها (في قوات الفجر) هو سلاح دفاعي مؤقت مرتبط بالعدوان((٢)).

المغرب والجزائر وموريتانيا (المناورة داخل النظام)

المملكة المغربية: "العدالة والتنمية" وصمود الهوية

التفاعل: استعادت الحركة جزءاً من بريقها في ٢٠٢٥ عبر قيادة "المعارضة القيمية" (الأخلاقية)، حيث نجحت في ربط خطابها بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الغلاء، مما جعلها الملجأ للطبقات الوسطى المتضررة من السياسات الليبرالية.

مواقف الحركة: تبنت الحركة خطاباً "واقعياً"، حيث انتقدت التطبيع دون الصدام مع المؤسسة الملكية، معتبرة نفسها "ضمير المجتمع" والضامن لثبات الهوية

(١) تقارير "معهد أبحاث السلام الدولية" (SIPRI) في ستوكهولم؛ ودراسات "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" (الدوحة).

(٢) دورية "المجلة اللبنانية للعلوم السياسية"؛ وتقارير "منظمة أبحاث التسلح في الصراعات" (Conflict Armament Research).

المغربية الإسلامية[1].

الجمهورية الجزائرية: "حمس" والوسطية السيادية

التفاعل: ثبتت حركة مجتمع السلم أقدامها كـ"شريك استراتيجي صامت" للدولة في ٢٠٢٥، حيث لعبت دور الوسيط في ملفات القرن الإفريقي والساحل، مما منحها حصانة ضد أي محاولات إقصاء إقليمية.

مواقف الحركة: أكدت الحركة أنَّ "أمن الجزائر خط أحمر"، ورفضت الإملاءات الغربية بشأن تصنيف الحركات الإسلامية، معتبرة أنَّ "الإسلام السياسي الجزائري" هو نموذج للحل لا للمشكلة[2].

الجمهورية الموريتانية: "تواصل" ونموذج التمكين الهادئ

التفاعل: أصبح حزب تواصل في ٢٠٢٥ "نموذجاً ملهماً" للحركات الإسلامية؛ حيث نجح في المزج بين العمل البرلماني الفعال والعمل الخيري المستقل، بعيداً عن الشعارات الصدامية، مما جعله مقبولاً من المانحين الأوروبيين.

مواقف الحركة: ركز الحزب على قضايا "الحكم الرشيد" وتوزيع الثروة، ونأى بنفسه عن الصراعات الدولية بين الأجنحة الإسلامية، مؤكداً على خصوصية التجربة الموريتانية[3].

جمهورية العراق: "الإسلام السياسي السني" وتحدي الاندماج الوطني

التفاعل: شهد عام ٢٠٢٥ تحولاً جذرياً في سلوك الحركات الإسلامية السنية (الحزب الإسلامي وتفرعاته)، حيث ابتعدت عن "الأيديولوجيا العابرة للحدود" لتركز على "المظلومية الإدارية" والمطالبة بحقوق الأقاليم والخدمات في المناطق المحررة، مستغلةً حالة الاستقرار النسبي لبناء شبكات تكنوقراطية.

مواقف الحركة: أكدت القيادات في بغداد والموصل (ديسمبر ٢٠٢٥) أنَّ

(١) تقرير "المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية" (SWP)؛ ودراسات "المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة".

(٢) دورية "الجزائرية للعلوم السياسية"؛ وتقارير "مجموعة الأزمات الدولية" (ICG) التي تتسم بالحياد الميداني.

(٣) تقارير "البنك الدولي" حول التنمية السياسية في الساحل؛ ودراسات "مركز شنقيط للدراسات والإعلام".

بوصلتها هي "المواطنة العراقية"، ورفضت الزج بها في تصنيفات إقليمية، معتبرةً أنَّ انخراطها في الدولة هو الضامن الوحيد لمنع عودة التطرف السلوكي[(١)].

الجمهورية اليمنية: حزب "الإصلاح" ومعادلة السيادة

التفاعل: في ظل تعقيدات ٢٠٢٥، صمد حزب الإصلاح ككتلة صلبة في مأرب وتعز، معتمداً على "شرعية الميدان". ركز الحزب على تقديم نموذج حوكمة محلي (إدارة الموارد والتعليم) ليثبت للمجتمع الدولي أنه شريكٌ مدني لا يمكن تجاوزه في أي تسوية قادمة.

مواقف الحركة: شدد الحزب في بيان "الثوابت" (نوفمبر ٢٠٢٥) على فك ارتباطه الهيكلي بالخارج، مؤكداً أنه "حزبٌ يمني المبتدأ والخبر"، وأنَّ أولويته هي استعادة الدولة من الجماعات المسلحة (سواء الحوثية أو الانفصالية)[(٢)].

دولة ليبيا: إسلاميو الغرب وإدارة "التوافق الصعب"

التفاعل: ناورت القوى الإسلامية في طرابلس ومصراتة لضمان بقائها كـ "بيضة القبان" في المجلس الأعلى للدولة. ركزت في ٢٠٢٥ على بناء تحالفات مع القوى الليبرالية والقبلية لمواجهة محاولات العسكرة، مقدمةً نفسها كـ "حارس للديمقراطية الناشئة".

مواقف الحركة: دعت القوى الإسلامية إلى "انتخابات شاملة" بلا إقصاء، وأكدت رفضها لأي تصنيفات أجنبية تمس الشركاء الوطنيين، معتبرةً أنَّ "الحل الليبي" يجب أن ينبع من الخصوصية المحلية لا الإملاءات الخارجية[(٣)].

جمهورية السودان: "الإسلاميون" وتحدي "البعث الوطني"

التفاعل: في عام ٢٠٢٥، ومع استمرار النزاع، انخرط "الإسلاميون السودانيون" في جبهة عريضة لدعم مؤسسات الدولة (الجيش)، لا بوصفهم "تنظيماً

(١) دراسات "معهد بون للأبحاث الأمنية" (BICC)؛ وتقارير "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" (الدوحة).

(٢) تقارير "مؤسسة فريدريش إيبرت" (FES) الألمانية؛ ودراسات "مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية" (مستقل).

(٣) دراسات "المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية" (ISPI)؛ وتقارير "مجموعة الأزمات الدولية" (ICG).

حركياً" بل بوصفهم "تياراً وطنياً". سعى هذا التيار لإعادة تعريف نفسه بعيداً عن أخطاء النظام السابق، مركزاً على "المقاومة الشعبية".

مواقف الحركة: أكدت بيانات التيار الإسلامي في بورتسودان (أكتوبر ٢٠٢٥) أنَّ "المعركة معركة وجود وطني"، ونفت السعي وراء "محاصصات حزبية" في المرحلة الانتقالية، مطالبةً بحوار سوداني-سوداني بعيداً عن التدخلات الإقليمية[(١)].

إقليم كردستان (العراق): الحركات الإسلامية والخصوصية القومية

التفاعل: استقرت الحركات الإسلامية الكردية (الاتحاد والجماعة) في ٢٠٢٥ كقوة معارضة "راشدة" داخل البرلمان الكردستاني. ركزت على ملفات "العدالة الاجتماعية" و"الأخلاق العامة"، مما جعلها صمام أمان ضد التفسخ الاجتماعي الناتج عن العولمة السريعة في الإقليم.

مواقف الحركة: أكد الاتحاد الإسلامي الكردستاني أنَّ "المرجعية الإسلامية هي جزء من الهوية الكردية"، ورفض محاولات الوصم بالتطرف، مشدداً على أنَّ نموذجه في "التعايش السلمي" هو الأقرب للروح الكردية[(٢)].

موازين القوى (دراسة مستقلة ٢٠٢٥)

الدولة	التوجه الاستراتيجي في ٢٠٢٥	المصدر المرجعي (المستقل)
مصر/ تونس	التحول من "التنظيم" إلى "السيولة الاجتماعية"	معهد (IFRI) الفرنسي
سوريا/ لبنان	"الشرعية عبر الخدمات" والتكيف الميداني	مركز (SIPRI) السويدي
المغرب/ الجزائر	"الوسطية السيادية" والدمج الوطني	معهد (SWP) الألماني
اليمن/ السودان	"الانخراط الوجودي" في معارك الدولة	مؤسسة (FES) الألمانية
العراق/ كردستان	"المعمار المؤسسي" والمعارضة الراشدة	جامعة إكستر/ المركز العربي

ب- الحركات الإسلامية الشيعية

(تحولات الهوية والدور)

لبنان: "حزب الله" ومسار "اللبننة الاجتماعية"

(١) تقارير "المعهد الإفريقي للدراسات" (نيروبي)؛ ودراسات "مركز الجزيرة للدراسات" (الدوحة).

(٢) دورية "الدراسات الكردية" (جامعة إكستر - بريطانيا)؛ وتقارير "المركز العربي للأبحاث - وحدة الدراسات الإقليمية".

التطورات: في ظل الأزمات المتلاحقة عام ٢٠٢٥، ركز الحزب على تقوية "شبكة الأمان الاجتماعي" الموازية للدولة، مع تحول ملحوظ نحو الخطاب الوطني اللبناني الجامع لتجنب العزلة الداخلية، ولحماية بيئته الحاضنة من آثار الحصار المالي العالمي.

الموقف: أكدت قيادات الحزب أنَّ "الأولوية هي لتماسك المجتمع اللبناني"، مع فصل مسار العمل الإغاثي والخدمي عن الملفات الإقليمية لضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية عبر القنوات غير الحكومية[(١)].

العراق: "الإطار التنسيقي" وفصائل "المقاومة"

التطورات: شهد عام ٢٠٢٥ انقساماً وظيفياً داخل القوى الشيعية؛ حيث اتجهت القوى المنخرطة في الحكومة (الإطار التنسيقي) نحو "دولة المؤسسات" وحماية الاستثمارات (طريق التنمية)، بينما حافظت الفصائل على خطاب "المقاومة" مع الالتزام بتهدئة ميدانية طويلة الأمد لضمان استقرار التدفقات النقدية.

الموقف: تبنت الحركات الشيعية العراقية استراتيجية "العراق أولاً"، محاولةً موازنة علاقاتها بين الشرق والغرب لضمان عدم تعرض الجهاز المصرفي العراقي لعقوبات شاملة قد تنهي نفوذها السياسي[(٢)].

اليمن: حركة "أنصار الله" (الحوثيون) وتحدي "التحول للدولة"

التطورات: بعد عام من التصعيد البحري، واجهت الحركة في نهاية ٢٠٢٥ تحدي "الإدارة الداخلية" وتوفير الرواتب في ظل حصار مالي خانق. أدى ذلك لبروز تيار داخل الحركة ينادي بـ "السلام الاقتصادي" وتثبيت المكاسب الجغرافية عبر مفاوضات مباشرة تضمن اعترافاً دولياً ولو جزئياً.

الموقف: أعلنت الحركة "انفتاحها على مبادرات السلام" التي تضمن سيادة اليمن، مع الحفاظ على خطابها الأيديولوجي، لكن مع تراجع ملحوظ في العمليات

(١) تقرير "المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية" (ISPI)؛ ودراسات "المركز العربي للأبحاث" حول المسألة اللبنانية.

(٢) دراسات "معهد استكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)"؛ وتقارير "مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية" (مستقل).

العسكرية لصالح "الحرب الناعمة" والدبلوماسية الخلفية[1].

منطقة الخليج (البحرين والشرقية): من "الاحتجاج" إلى "الاندماج التنموي"

التطورات: ترسخ في عام ٢٠٢٥ نهج "الهدوء الشامل"؛ حيث انخرطت القواعد الشبابية في المشاريع التنموية الوطنية (رؤية ٢٠٣٠ في السعودية، ومبادرات التعافي في البحرين). تحول الحراك الإسلامي الشيعي من "المطالبة السياسية الحركية" إلى "النشاط الثقافي والاجتماعي" داخل إطار الدولة.

الموقف: أكدت الشخصيات الدينية والاجتماعية في المنطقة على "الولاء الوطني المطلق"، معتبرةً أنَّ الاندماج الكامل هو الضمانة لحقوق المواطنة والازدهار الاقتصادي في ظل التحولات الإقليمية الكبرى[2].

مقارنة استراتيجيات الحركات الشيعية في ٢٠٢٥

الحركة/ المنطقة	الأولويةالاستراتيجية	نوعالتحول	المصدرالمرجعي
حزب الله (لبنان)	حماية البيئة الحاضنة	لبننة اجتماعية	معهد (ISPI) الإيطالي
قوى الإطار (العراق)	حماية موارد الدولة والنمو	براغماتية اقتصادية	مركز الرافدين
أنصار الله (اليمن)	الاعتراف الدولي والرواتب	تحول من الثورة للدولة	مؤسسة (FES) الألمانية
شيعة الخليج	الاندماج في الرؤى الوطنية	مواطنة تنموية	مجموعة الأزمات (ICG)

(١) تقارير "مؤسسة فريدريش إيبرت" (FES) الألمانية؛ ودراسات "مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية".

(٢) تقارير "مجموعة الأزمات الدولية" (ICG) حول التوازنات الخليجية؛ ودراسات "معهد الشؤون الدولية" (IAI) في روما.

المصادر المُوجَّهة

سنستقرئ واقع الحركات الإسلامية في المنطقة العربية (في العام ٢٠٢٥) وتفاعلها مع قرار ترمب، لكن في ميزان واشنطن وأبوظبي. وتالياً تفصيلها:

الأردن: من "الاحتواء" إلى "الاستئصال القانوني"

التوصيف الاستراتيجي للحركة (رؤية أبوظبي)

ترى المصادر الإمارتية (مثل مركز الإمارات للسياسات) أنَّ الحركة الإسلامية في الأردن لم تكن مجرد حزب سياسي، بل كانت "دولة داخل الدولة" استغلت التسامح التاريخي للنظام لبناء إمبراطورية مالية واجتماعية.

الرصد الأمني: اعتبرت هذه المصادر أنَّ تصدر الإخوان لانتخابات ٢٠٢٤ وحصولهم على ٣١ مقعداً كان "إنذاراً أحمر" بضرورة الانتقال من سياسة الاحتواء الناعم إلى "التفكيك الهيكلي"، لمنع تحول البرلمان الأردني إلى منصة لتعطيل اتفاقيات السلام ومشاريع التكامل الإقليمي.

"قرار ترمب" والأمن القومي (رؤية واشنطن)

وفقاً لتقارير معهد واشنطن (WINEP) ومؤسسة FDD، جرى التعامل مع إخوان الأردن في ٢٠٢٥ بوصفهم "خطراً لوجستياً" مباشراً على أمن إسرائيل واستقرار "الممر البري.

الذريعة الأمنية: ركزت هذه التقارير على قضية "خلية الصواريخ" في الزرقاء (أبريل ٢٠٢٥) لإثبات أنَّ الحركة انتقلت من "العمل السياسي" إلى "الدعم العسكري المباشر" لحماس بتوجيهات إقليمية.

النتيجة: منح "أمرُ ترمب التنفيذي" غطاء دولياً للدولة الأردنية: "الشرعية القانونية"، لتجاوز الضغوط الحقوقية الدولية وحظر الجماعة نهائياً تحت بند مكافحة تمويل الإرهاب.

مصفوفة (رؤية واشنطن – أبوظبي للمشهد الأردني ٢٠٢٥)

المحور	الإجراء المرصود	الهدف الاستراتيجي (وفق المصادر)
قانونياً	تفعيل قرار "الجماعة المنحلة" قضائياً	إنهاء "الشرعية التاريخية" ومنع العودة للعمل العلني
مالياً	تجميد أصول ١٢٠ قيادياً ومصادرة استثمارات	تجفيف منابع "التمويل الموازي" الذي يغذي الاحتجاجات
إقليمياً	التنسيق الأمني الثلاثي (عمان–واشنطن–تل أبيب)	ضمان أمن الحدود ومنع تحويل الأردن لـ "ساحة إسناد
سياسياً	التلويح بحل "جبهة العمل الإسلامي	إجبار النخب الإسلامية على "الانشقاق" أو "الاعتزال

جمهورية مصر العربية: مقصلة "التصنيف النهائي" وتجفيف المنابع

الأزمة والإجراءات: أصدرت السلطات المصرية في نوفمبر ٢٠٢٥، وعقب صدور الأمر التنفيذي الأمريكي (EO ١٤٢٠٥)، حزمة تشريعات مكملة لقانون "الكيانات الإرهابية"، قضت بالمصادرة النهائية لكافة الأصول العقارية والتجارية لـ "خلايا الخارج" المرتبطة بالإخوان. جرت حملة أمنية استهدفت ما تبقى من شبكات "التمويل الصامت" في القاهرة والإسكندرية، مع فرض قيود تقنية غير مسبوقة على التحويلات الرقمية.

رد فعل الحركة: نفت القيادات (في لندن وإسطنبول) أي صلة بالخلايا المسلحة التي زعمت واشنطن وجودها في سيناء، وأكدت في بيان "بيعة الثبات" (ديسمبر ٢٠٢٥) على أنَّ "محاولات التصفية المالية لن تنهي الوجود الفكري"، مشددة على سلميةٍ لم تتزحزح على الرغم من "الظلم المركب".

دوافع الأزمة: ارتبط التصعيد بضغوط إدارة ترمب لضمان "أمن ممر IMEC" واستقرار الملاحة في قناة السويس. فقد اعتبر التقرير السنوي لمعهد **Brookings** أنَّ "تصنيف الإخوان كان الثمن السياسي لتسهيل الصفقات الكبرى في ٢٠٢٥".

الجمهورية اللبنانية: "قوات الفجر" وفخ السلاح السيبراني

الأزمة والإجراءات: شهد صيف ٢٠٢٥ توتراً حاداً بعد اتهام "الجماعة الإسلامية" بإدارة غرف عمليات عسكرية مشتركة مع حماس في الجنوب (تحت اسم قوات الفجر). وَجَمَّد المصرف المركزي اللبناني، في نوفمبر، بضغط من الخزانة الأمريكية، كافة حسابات الجمعيات المرتبطة بالجماعة، مع ملاحقة قانونية طالت قياديين بتهمة "تهديد الأمن الإقليمي.

رد فعل الحركة: أعلنت الجماعة أن نشاطها العسكري هو "دفاع مشروع عن السيادة" ضد الاعتداءات الإسرائيلية، مؤكدة استقلاليتها التنظيمية عن "التنظيم الدولي"، ورفضت في بيانها الشهير (نوفمبر ٢٠٢٥) "مقايضة السلاح بالمال"، معتبرة أنَّ قرار ترمب هو "انحياز كامل للرواية الصهيونية.

دوافع الأزمة: أشار تقرير **Carnegie Middle East Center** إلى أنَّ "استهداف الجماعة في لبنان كان يهدف لفك الارتباط بين المكون السني والمقاومة في غزة، ضمن رؤية ترمب لإعادة تشكيل أمن شرق المتوسط".

الجمهورية العربية السورية: صدمة "الحكم" وتحدي الشرعية

الأزمة والإجراءات: مع سقوط دمشق في ديسمبر ٢٠٢٥، وجدت الحركات الإسلامية (بمختلف تلاوينها) نفسَها في مواجهة "الفيتو الأمريكي: فعلى الرغم من سيطرتها الميدانية، فُرضت عليها قيود مشددة للحيلولة دون تحويل سوريا إلى "حاضنة لإخوان الشام"، مع تجميد فوري للمساعدات الإنسانية الأممية في المناطق التي تديرها هيئات محسوبة على الحركة.

رد فعل الحركة: سارعت الحركات في دمشق وحلب إلى إرسال رسائل "طمأنة" للمجتمع الدولي، مؤكدة على "مدنية الدولة" وحماية الأقليات، ونفت في مؤتمر صحفي عالمي وجود أي أجندات عابرة للحدود، مطالبة برفع تصنيف "الإرهاب" الذي يعيق إعادة الإعمار.

دوافع الأزمة: رصد تقرير **CSIS** (ديسمبر ٢٠٢٥) أنَّ "إدارة ترمب استخدمت سلاح الاعتراف السياسي لابتزاز القوى الإسلامية في سوريا، مجبرة إياها على الاختيار بين السلطة أو الأيديولوجيا العابرة للحدود".

الجمهورية التونسية: "الحل النهائي" وعصر العمل السحابي

الأزمة والإجراءات: في أبريل ٢٠٢٥، صدر حكم قضائي باتٌّ بحلِّ "حزب النهضة" ومصادرة مقراته، تبعته حملة "تطهير رقمي" استهدفت المنصات الإعلامية للحركة. جرى اعتقال الدائرة الثالثة من القيادات الشبابية بتهمة "التآمر السيبراني"

ضـد الاسـتقرار القومي وتلقـي تمويلات مشـبوهة عبر "العـملات الرقمية.

رد فعـل الحركة: أعلنت النهضة "التحول للعمـل اللامركزي"، معتبرة أنَّ "الكيان الحـزبي ليـس إلا وسـيلة، وأنَّ الفكرة لا تُحل بقـرار قضائي". كما دعـت القواعد للهدوء وتجنـب الصدام الشـارعي، والتركيز على "البدائل الوعظيـة والاجتماعية الرقمية".

دوافـع الأزمـة: اعـتبر تقريـر International Crisis Group (ICG) أنَّ "تونـس كانـت مختبراً لسياسـة ترمب في دعم الأنظمـة المركزية القوية مقابـل إقصاء الإسلاميين، لـضمان اسـتقرار جبهـة الهجرة نحـو أوروبا".

الجمهورية السودانية: "بين مطرقة الحرب وسندان العودة"

الأزمـة والإجـراءات: في ٢٠٢٥، ومـع انخراط "الإسلامـيين" في صفوف الجيش تحـت لافتـة "المقاومة الشـعبية"، واجهـت الحركة ضغوطـاً دولية هائلة. جـرى تصنيف قيـادات تاريخيـة (الكيـزان) على قوائم الإرهـاب الأمريكية المتزامنة مع قـرار ترمب، مع التلويـح بحجب المسـاعدات العسـكرية عن الجيش مـا لم يتم "تطـهير" صفوفه منهم.

رد فعـل الحركـة: أكـدت الحركـة في بيـان "الكرامـة الوطنيـة" أن انخراطهـا في الحـرب هـو "واجـب وُجـوديٌّ للدفاع عـن الدولـة السـودانية"، ونفت السـعي للعودة إلى السـلطة عبر البوابة العسـكرية، مشـددة على أنها "جزء من النسـيج الوطني وليسـت تنظيماً مسـتورداً.

دوافـع الأزمـة: حلـل تقريـر Crisis Group المشـهد معـتبراً أن "واشـنطن كانـت تخشـى مـن اسـتعادة الإسلامـيين للسـلطة في السـودان عبر بوابـة الحـرب، ممـا دفعهـا لاسـتخدام (سلاح التصنيـف) لعرقلـة أي تحالـف عسـكري-إسلامي طويـل الأمـد".

جمهورية العراق: "قانون الميليشيات" والمناورة الاقتصادية

الأزمـة والإجـراءات: مع نهايـة ٢٠٢٥، فُعّل "قانون حظر التشـكيلات المسـلحة خـارج إطـار الدولة"، مدفوعـاً بضغوط إدارة ترمـب لتجفيف منابـع الفصائل. وجرت ملاحقـاتٌ طالـت واجهـات اقتصادية محسـوبة على الحـزب الإسلامي والقـوى القريبة منـه بتهمـة "غسـل الأمـوال" لصالح فصائـل غزة، مـع تقييدٍ شـديد للعمـل الخيري في

الأنبـار وصلاح الدين.

رد فعـل الحركة: أكـدت القوى الإسلامية السـنية (الحزب الإسلامـي وتفرعاته) التزامهـا بــ "خيـار الدولـة" ورفضهـا لسياسـة المحـاور، وشـددت في بيان "الاسـتقرار الوطنـي" (ديسـمبر ٢٠٢٥) على أنَّ نشـاطاتها إغاثية بحتة ولا صلـة لها بالسلاح، مطالبةً بعدم جعل "السـنة" كبش فـداء للتوازنـات الإقليمية.

دوافـع الأزمـة: اعـتبر تقريـر **Brookings** ديسـمبر ٢٠٢٥ أنَّ "قانـون الميليشـيات كان أداةً جراحيـة اسـتخدمتها واشـنطن وبغـداد لإعـادة هندسـة السـاحة السياسـية، تمهيـداً لإطلاق مشـاريع (طريـق التنميـة) بعيـداً عـن نفـوذ الحـركات المؤدلجة".

الجمهورية اليمنية: حزب "الإصلاح" والدفاع عن "المثلث النفطي"

الأزمـة والإجـراءات: واجه حـزب الإصلاح في ٢٠٢٥ ضغطاً مزدوجـاً؛ ميدانياً مـن "الانتقالي الجنوبي" المدعـوم إماراتياً في حضرموت، وقانونيـاً عبر إدراجهِ غير المباشر في تقاريـر "الأمـر التنفيـذي لترمـب" كحليـفٍ لوجسـتي لحماس. جرى تجميـد أرصدة مؤسسـات تابعـة للحـزب في عـدن والمـكلا، مـع اتهامـاتٍ رسـمية بتخزين أسـلحة في مأرب.

رد فعـل الحركـة: أصدر الحـزب بيانـاً (نوفـمبر ٢٠٢٥) أعلن فيه "فـك الارتباط التاريخـي" بـأي تنظـيمات عابرة للحـدود، مؤكداً أنـه "حزبٌ يمنـي وطنـي" غايته حماية الشرعيـة والجمهوريـة، ونفـى بشـدة صلـة مخازنـه بأي نشـاطات خـارج نطـاق الدفاع عن مـأرب ضـد الحوثيين.

دوافـع الأزمة: رصد تقريـر **Crisis Group** ديسـمبر ٢٠٢٥، أنَّ "محاولات تحجيم الإصلاح في ٢٠٢٥ كانـت تهـدف لإعـادة توزيـع خارطـة النفـوذ في المناطـق النفطيـة، تزامنـاً مـع ترتيبات (التسـوية الشـاملة) التي لا ترغب واشـنطن في وجـود ثقل إسلامي وازنٍ فيها.

دولة ليبيا: "حرب الغاز" وفخ الشرعية في طرابلس

الأزمـة والإجـراءات: شـهدت طرابلـس في صيـف ٢٠٢٥ حملـة "فـرزٍ" سـياسي

وقانوني؛ حيث أصدرت مفوضية الانتخابات، بضغطٍ دولي، قراراتٍ باستبعاد رموزٍ إسلامية بارزة بتهمة "التحريض على العنف". تلى ذلك إجراءاتٌ أمنية مشددة على الشركات المالية في الغرب الليبي المشتبه في تمويلها لحركاتٍ إقليمية مصنفة في قرار ترمب.

رد فعل الحركة: طالبت القوى الإسلامية في الغرب ("بناء" و "وطن") بـ "سيادة القرار الليبي"، ورفضت في بياناتها "الإملاءات الخارجية"، مؤكدةً أنها "حارسٌ لمقدرات الشعب" وليست طرفاً في صراعاتٍ دولية، مع التمسك بالنهج السلمي للوصول لصناديق الاقتراع.

دوافع الأزمة: أشار تقرير مركز الإمارات للسياسات (EPC – ٢٠٢٥) إلى أنَّ "الصراع في ليبيا تحول لصراع على إدارة الأصول والغاز؛ حيث سعت القوى الدولية لإقصاء الإسلاميين لضمان أمن ممرات الطاقة نحو أوروبا بعيداً عن التهديدات الأيديولوجية".

المملكة المغربية: "حزب العدالة" وموازنة "الهوية والالتزام"

الأزمة والإجراءات: في أواخر ٢٠٢٥، فُرضت قيودٌ قانونية على "حركة التوحيد والإصلاح" (الظهير الدعوي للبيجيدي) فيما يخص التمويلات الخارجية، مع تشديد الرقابة الرقمية على الخطابات المناهضة لـ "اتفاقات إبراهيم"، وتلويح بحلِّ جمعياتٍ طلابية بتهمة "الإخلال بالنظام العام" خلال احتجاجات غزة.

رد فعل الحركة: ناور حزب العدالة والتنمية بخطابٍ يجمع بين "الولاء للملكية" و"الدفاع عن الثوابت"، حيث أكد في بيان (ديسمبر ٢٠٢٥) أنَّ انحيازه لفلسطين هو "جزءٌ من المرجعية المغربية الأصيلة"، نافياً أي صلة تنظيمية بالخارج، وحرص على عدم الصدام مع "المخزن".

دوافع الأزمة: حلل تقرير Carnegie نوفمبر ٢٠٢٥، المشهد بأنَّ "الدولة المغربية نجحت في احتواء الإسلاميين عبر استراتيجية (الدمج المقيد)؛ حيث يُسمح لهم بالصوت الأخلاقي مقابل التزامهم الصارم بحدود السياسة الخارجية للمملكة وشركائها الغربيين".

الجمهورية الجزائرية: "حمس" وحصانة "المرجعية الوطنية"

الأزمة والإجراءات: لم تشهد الجزائر حظراً رسمياً، لكنها فرضت "قانون الجمعيات الجديد" في ٢٠٢٥، الذي قيّد النشاط الميداني لـ "حركة مجتمع السلم: جرى استدعاء قيادات للتحقيق حول "خطاباتٍ عاطفية" اعتُبرت تحريضية ضد استقرار الحدود، مع مراقبةٍ لصيقة لأموال التبرعات الموجهة للخارج.

رد فعل الحركة: تبنت الحركة خطاباً "سيادياً" متطابقاً مع موقف الجيش، مؤكدةً في بياناتها أنها "خط الدفاع الأول ضد الصهيونية"، ورفضت محاولات واشنطن (قرار ترمب) تصنيف فروع الجماعة، معتبرة إياها "تدخلاً في الشؤون الداخلية للجزائر.

دوافع الأزمة: رصد تقرير المعهد الإفريقي للدراسات الاستراتيجية أنَّ "النظام الجزائري استخدم الإسلاميين في ٢٠٢٥ كحائط صدٍّ ضد الضغوط الخارجية، مع الحفاظ على قيودٍ داخلية تمنعهم من التحول لقوةٍ قادرة على زعزعة التوازن القائم.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية: "تواصل" وتحدّي "الثروة الغازية"

الأزمة والإجراءات: واجه حزب "تواصل" في ٢٠٢٥ رقابةً مالية مشددة من "خلية الاستخبارات المالية" الحكومية، بتنسيقٍ مع المانحين الدوليين، لضمان عدم وصول عوائد الشركات المحسوبة عليه لجهاتٍ خارجية. جرى تجميد نشاط بعض المؤسسات التعليمية التابعة للحركة بدعوى "عدم مطابقة المناهج.

رد فعل الحركة: أكد الحزب في بيان "المواطنة والتنمية" التزامه بـ "الديمقراطية الموريتانية الفريدة"، ونفى وجود أي تمويلاتٍ غير مشروعة، مشدداً على أن اهتمام الحزب منصبٌّ على "العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة الغازية" لا على الصراعات الأيديولوجية الكبرى.

دوافع الأزمة: اعتبر تقرير البنك الدولي (ديسمبر ٢٠٢٥) أنَّ "استقرار موريتانيا كمنتجٍ جديد للغاز تطلبَ ضماناتٍ أمنية لواشنطن وأوروبا، مما جعل تحجيم (النفوذ المالي) للإسلاميين ضرورةً استراتيجية لحماية الاستثمارات في حقل أحميم".

دول الخليج العربي (صراع البقاء في معقل الاستقرار)

دولة الكويت: "الحركة الدستورية" (حدس) واختبار "المرونة الأخيرة"

الأزمة والإجراءات: واجهت "حدس" في ٢٠٢٥ ضغطاً برلمانياً وقانونياً غير مسبوق بعد مطالبة نوابٍ (بتنسيق غير معلن مع واشنطن) بتطبيق "قانون الانضباط الحزبي"، الذي يمنع أي جماعة مرتبطة بـ "قرار ترمب" من الترشح. جرى التلويح بحل "جمعية الإصلاح الاجتماعي" أو إخضاعها لإدارة حكومية مباشرة لضمان عدم تسرب أموال العمل الخيري للخارج.

رد فعل الحركة: أكدت الحركة في بيان "الثوابت الوطنية" (ديسمبر ٢٠٢٥) أنها "نبتٌ كويتي أصيل" وليست فرعاً لأحد، وشددت على التزامها بالدستور ونهج "آل الصباح"، معلنةً تجميد كافة أشكال التعاون الإغاثي الخارجي "مؤقتاً" لدرء الشبهات وحماية المؤسسات الوطنية.

دوافع الأزمة: اعتبر تقرير **Carnegie** ديسمبر ٢٠٢٥، أنَّ "الكويت كانت آخر معاقل الإسلام السياسي الخليجي التي طُلب منها (التكييف القسري) مع الحقبة الترمبية الجديدة لضمان سلاسة التحالف الدفاعي مع واشنطن".

المملكة العربية السعودية: "الاجتثاث الفكري" واستحقاقات ٢٠٣٠

الأزمة والإجراءات: في ٢٠٢٥، انتقلت المملكة من مرحلة "التوقيفات الأمنية" إلى مرحلة "الفرز الفكري الشامل"؛ حيث فُرضت رقابة صارمة عبر الذكاء الاصطناعي على الخطاب الديني في الفضاء الرقمي لمنع انبعاث "الصحوة" بصور جديدة. جرى تصنيف أي "تعاطف خفي" مع الحركات المشمولة بقرار ترمب كجريمة تهدد "الأمن القومي الاقتصادي" المرتبط برؤية ٢٠٣٠.

رد فعل الحركة: غابت الردود التنظيمية (بسبب غياب التنظيم أصلاً)، لكنَّ "التيار الإصلاحي الكامن" لجأ إلى لغة "القيم الكونية" والحديث عن "الأصالة"، مع تجنب أي إشارة سياسية مباشرة، والتحول نحو "التدين الفردي الأخلاقي" بعيداً عن العمل الجماعي.

دوافع الأزمة: رصد تقرير مركز الإمارات للسياسات (EPC – ٢٠٢٥) أنَّ "السعودية عززت في ٢٠٢٥ مفهوم «الإسلام الوطني» الذي يقدس حدود الدولة، معتبرةً أي فكر عابر للحدود عائقاً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية ومشاريع الممرات العالمية.

دولة قطر: "إعادة التموضع" وتكتيك المسافة الآمنة

الأزمة والإجراءات: واجهت الدوحة في ٢٠٢٥ ضغوطاً من إدارة ترمب لـ"إغلاق الملفات القديمة"؛ حيث طُلب منها وضع ضوابط قانونية صارمة على إقامة قيادات إسلامية (غير فلسطينية)، وتجفيف القنوات الإعلامية التي تروج لـ "الفكر الإخواني: جرى تحديث "قانون الجمعيات" ليتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي أقرها البيت الأبيض.

رد فعل الحركة: التزمت الشخصيات المحسوبة على الحركة "الصمت الاستراتيجي"، مع مغادرة هادئة لبعض الكوادر نحو دول أخرى، وأكدت في رسائل غير معلنة تفهمها لـ"الضغوط السيادية" التي تتعرض لها الدولة المستضيفة، مع التركيز على النشاط البحثي والأكاديمي "المجرد".

دوافع الأزمة: أشار تقرير CSIS نوفمبر ٢٠٢٥ إلى أنَّ "قطر اختارت في ٢٠٢٥ استراتيجية «التحوُّط الدبلوماسي»؛ حيث أبقت على دورها كوسيط، لكنها ضحَّت بـ«الصلات التنظيمية» مع الحركات لضمان بقائها كشريك موثوق في سوق الغاز العالمي.

دول القرن الإفريقي (صراع الممرات في القارة السمراء)

جمهورية الصومال الفيدرالية: "حركة الإصلاح" وفخ "الشباب"

الأزمة والإجراءات: تعرضت "حركة الإصلاح" (الإخوان) لضغوط حكومية وأمريكية هائلة في ٢٠٢٥ للتمايز المطلق عن "حركة الشباب" المتطرفة. جرى فرض قيود على مؤسساتها التعليمية والجامعية في مقديشو، مع اشتراط "التدقيق الأمني" على كافة الكوادر لضمان عدم اختراقها من قبل عناصر راديكالية أو استغلالها لتمويل

حـركات مصنفة في قـرار ترمب.

رد فعـل الحركـة: أصـدرت الحركة "ميثـاق البراءة من العنف" (نوفـمبر ٢٠٢٥)، مؤكـدةً أنها حركـة "مدنية دعوية" تدعم الدولـة الفيدرالية، ورفضت في بياناتها مسـاعي واشـنطن لدمج "الإسلام السـياسي المعتدل" مع "الإرهاب المسـلح" في سـلة واحدة.

دوافـع الأزمـة: اعتبر تقريـر المعهد الإفريقـي للدراسـات الاستراتيجية (٢٠٢٥) أنَّ "الصومـال في ٢٠٢٥ كان سـاحةً لتطبيـق ‹عقيـدة ترمب الأمنية›؛ حيـث يُراد تصفية أي نفـوذ أيديولوجـي قـد يهدد أمـن المحيط الهنـدي ومضيق بـاب المندب".

جمهورية إثيوبيا الفيدرالية: "المسلمون" وتحدي "الاندماج الوطني"

الأزمـة والإجـراءات: في ظـل التوتـرات الداخليـة، فرضـت حكومة أديـس أبابا في ٢٠٢٥ رقابـةً على "المجلس الأعلى للشـؤون الإسلامية" لضمان عـدم تأثره بالحركات الإسلاميـة في "دول المصـب" (مصر والسـودان). جـرى تقييـد التمـويلات القادمة من الخليـج للمسـاجد، خشـية تحـولها إلى مراكـز نفـوذ سـياسي تعـارض سياسـات "سـد النهضـة" أو تتبنـى أجنـدات "قـرار ترمب".

رد فعـل الحركـة: ركـزت القيـادات الإسلاميـة الإثيوبيـة على خطـاب "المواطنة" و"التنميـة"، ونفـت أي ارتباط تنظيمـي بالخارج، مؤكـدةً أنَّ "إسلام إثيوبيـا" هو إسلامٌ وطنـي يدعـم نهضـة البلاد، مـع المطالبـة بحقـوق دينية بعيـدة عن التسـييس.

دوافـع الأزمـة: رصـد تقريـر **International Crisis Group** (ICG – ٢٠٢٥) أنَّ "إثيوبيـا اسـتخدمت فزاعـة ‹الإسلام العابـر للحـدود› في ٢٠٢٥ لتعزيـز قبضتهـا المركزيـة ولتقديـم نفسـها لواشـنطن كحليف موثـوق في ‹الحرب على الإرهـاب› بالقرن الإفريقـي".

جمهورية جيبوتي: "حراسة القواعد" وتجفيف المنابع

الأزمـة والإجـراءات: نظـراً لوجود القواعد العسـكرية الدوليـة، فرضت جيبوتي في ٢٠٢٥ "قانـون الشـفافية الماليـة" الـذي اسـتهدف الجمعيـات الإسلاميـة الصـغيرة المحسـوبة على الفكـر الوسـطي. جـرى إغلاق مراكـز دعويـة بتوصيـات اسـتخباراتية

أمريكيـة، بدعـوى أنهـا قـد تعمـل كـ "حلقـات وصـل" لوجسـتية لحـركات إقليميـة ملاحقة.

رد فعـل الحركـة: اتسـم رد الفعـل بـ "الانكفـاء التـام"؛ حيـث توقفـت معظـم الأنشـطة الجماعيـة، واكتفـت الرمـوز الإسلاميـة بالعمـل الفردي، مـع إصـدار بيانات ولاء للقيـادة السياسـية.

دوافـع الأزمة: أشـار تقريـر المعهد الفـرنسي للعلاقات الدوليـة (IFRI – ٢٠٢٥) إلى أنَّ "جيبـوتي في الحقبـة الترمبية لم تعد تسـمح بأي هامش للحركـة الإسلامية، لكونها (غرفـة عمليات عالميـة) تتطلب صفاءً أمنيـاً كاملاً من أي شـوائب أيديولوجية".

ب- الحركات الإسلامية الشيعيَّة

اليمن: حركة "أنصار الله" (الحوثيون) واستراتيجية "الجهاد البحري"

الأزمـة والإجـراءات: واجهـت الحركـة في ٢٠٢٥ "الحصـار الرقمـي والمالي الأقصى" عقـب صـدور الأمـر التنفيـذي لترمب، الـذي صنّفهـا كمنظمة إرهابيـة عالمية "خـارج أي إطـار تفـاوضي". جـرى اسـتهداف شـبكة الصرافـة والشركات التجاريـة التابعـة للحركـة في صنعـاء والحديـدة، مع تشـديد الرقابـة البحرية الدوليـة لمنع وصول المكونـات التقنيـة للمسـيّرات.

رد فعـل الحركـة: أعلنـت الحركة "الاسـتنفار الجهادي الشـامل"، واعـتبرت قرار ترمـب "وسـام شرف" يؤكـد فاعليـة دورهـا في معركـة غـزة. أكـدت في بيان (ديسـمبر ٢٠٢٥) أنهـا "غير معنيـة بالقـوانين الأمريكيـة"، وصعّـدت مـن عملياتهـا في البحـر الأحمر تحت شـعار "السـيادة اليمنيـة فـوق الإرادة الإمبراطورية"، معلنـةً الاكتفاء الذاتي اقتصاديـاً عبر "اقتصـاد الصمود".

دوافـع الأزمـة: رصـد تقريـر **Chatham House** ديسـمبر ٢٠٢٥، أنَّ "الحوثيين في ٢٠٢٥ تحولـوا مـن فصيـل محلي إلى فاعـل جيوسـياسي يهـدد طريـق IMEC، ممـا جعـل تحجيمهـم قانونيـاً وماليـاً أولويـة قصـوى لإدارة ترمب لتـأمين الملاحـة الدولية".

لبنان: حزب الله (الجناح السياسي والاجتماعي) و"حرب الوجود"

الأزمة والإجراءات: شهد خريف ٢٠٢٥ توسيعاً غير مسبوق لـ "العقوبات المدنية"؛ حيث شمل قرار ترمب مؤسسات صحية وتربوية (القرض الحسن، هيئة دعم المقاومة) باعتبارها "أذرعاً غاسلة للأموال". جرى الضغط على الحكومة اللبنانية لفرض قيود على تحركات نواب الحزب في المحافل الدولية، وتجميد حسابات مرتبطة بشخصيات وسطية تتعامل مع مؤسساته.

رد فعل الحركة: اعتمد الحزب استراتيجية "الانكفاء نحو البيئة الحاضنة"، معززاً "الاقتصاد الموازي" (الاقتصاد المقاوم) لمواجهة الانهيار المالي. أكدت قيادة الحزب أنَّ "العقوبات هي حربٌ ناعمة لن تنتزع موقفاً سياسياً"، معتبراً أنَّ الحزب "جزءٌ عضوي من النسيج اللبناني لا يمكن اقتلاعه بمرسوم واشنطن".

دوافع الأزمة: أشار تقرير **Middle East Institute (MEI** – ٢٠٢٥) إلى أنَّ "خطة ترمب في لبنان لعام ٢٠٢٥ لم تكن تهدف لنزع السلاح فحسب، بل لتجفيف (الحاضنة الاجتماعية) للحزب عبر عزله مالياً وإدارياً عن مفاصل الدولة والقطاع المصرفي".

العراق: "الإطار التنسيقي" وفصائل "المقاومة" الإسلامية

الأزمة والإجراءات: واجهت القوى الإسلامية الشيعية في ٢٠٢٥ "اختبار الولاء للدولة"؛ حيث فرضت واشنطن عقوبات على قيادات سياسية ضمن "الإطار" بتهمة "تسهيل نشاط الميليشيات". جرى تفعيل "قانون المصارف العراقي الجديد" برقابة مباشرة من الفيدرالي الأمريكي، مما أدى لانسداد قنوات التمويل التي تغذي الأحزاب الإسلامية الكبرى المرتبطة بالفصائل.

رد فعل الحركة: انقسمت الردود بين "البراغماتية الحكومية" التي حاولت تهدئة واشنطن لضمان تدفق الدولار، وبين "التصعيد الميداني" للفصائل (النجباء، الكتائب) التي هددت باستهداف المصالح الأمريكية. أكدت القوى السياسية في بيان "السيادة" (نوفمبر ٢٠٢٥) رفضها لـ "الوصاية المالية الأمريكية"، مع محاولة فتح مسارات بديلة نحو "اقتصاد الشرق".

دوافع الأزمة: حلل تقرير **Washington Institute** (٢٠٢٥) المشهد بأنَّ "عام

٢٠٢٥ كان عام (فك الارتباط القسري) بين بغداد وطهران؛ حيث استخدمت واشنطن (سلاح الدولار) لتقليم أظافر القوى الإسلامية الشيعية التي تعارض الوجود الأمريكي المستدام".

البحرين والخليج: الحركات الإسلامية الشيعية (المعارضة)

الأزمة والإجراءات: في ٢٠٢٥، جرى تجديد "قوائم الإرهاب المحلية" لتشمل أفراداً مرتبطين بـ"جمعية الوفاق" (المنحلة) وحركة "حقّ"، بالتزامن مع قرار ترمب الذي صنّف هذه المجموعات كـ"وكلاء لزعزعة الاستقرار". فرضت السلطات رقابة صارمة على "الأوقاف" والجمعيات الدينية لضمان عدم وصول تبرعات لجهات خارجية مصنفة إرهابياً.

رد فعل الحركة: أكدت الرموز المعارضة (من الخارج) على "المظلومية السياسية"، ونفت أي صلة بالعنف أو الأجندات الإقليمية، مشددة في بياناتها على "الحراك السلمي المطلبي". أما في الداخل، فقد ساد الصمت التام مع تحول النشاط إلى "مجالس دينية" مغلقة تتجنب أي طابع سياسي مباشر لتفادي الملاحقة القانونية.

دوافع الأزمة: رصد تقرير **Human Rights Watch** (٢٠٢٥) أنَّ "المناخ السياسي في الخليج عام ٢٠٢٥ استغل قرار ترمب لإغلاق ما تبقى من ثغرات للمعارضة الإسلامية الشيعية، تحت لافتة (مكافحة النفوذ العابر للحدود) وتأمين خطوط الطاقة".

شرق السعودية: "الهدوء الحذر" والتحول الوطني

الأزمة والإجراءات: لم تشهد المنطقة أحداثاً أمنية، لكنَّ ٢٠٢٥ شهد "إعادة هيكلة" كاملة للخطاب الديني الشيعي ليتوافق مع "الهوية الوطنية السعودية الشاملة". جرى منع أي إشارات سياسية مرتبطة بـ"محور المقاومة" في الحسينيات، مع رقابة مالية صارمة على "الخُمس" والصدقات لضمان بقائها داخل الإطار التنموي المحلي.

رد فعل الحركة: تبنى الجيل الجديد من الرموز الدينية خطاب "المواطنة

الكاملة" والاندماج في "رؤية ٢٠٣٠"، معتبرين أنَّ مصلحة الطائفة تكمن في استقرار الدولة. نأى المجتمع بنفسه عن صراعات "المحاور"، مؤكداً في الممارسات اليومية على "السعودية أولاً".

دوافع الأزمة: أشار تقرير **Gulf International Forum** (٢٠٢٥) إلى أنَّ "النجاح السعودي في احتواء الحركات الشيعية عام ٢٠٢٥ استند إلى (التنمية مقابل الولاء)، مما جعل قرار ترمب ضد إيران وحلفائها يمر دون أي ارتدادات اجتماعية في الداخل السعودي".

ج- الحركات الإسلامية الكردية:

المناورة بين القومية ومقصلة "تصنيف ترمب"

الاتحاد الإسلامي الكردستاني (Yekgirtû): سياسة "حافة الهاوية"

الأزمة والإجراءات: في خريف ٢٠٢٥، واجه الاتحاد ضغوطاً هائلة من الحزبين الحاكمين (الديمقراطي والاتحاد الوطني) بإيعاز من واشنطن، لتقليص نفوذه في القطاعين التعليمي والنقابي. جرى تفعيل "قانون مكافحة خطاب الكراهية" في الإقليم لتضييق الخناق على المنصات الإعلامية التابعة للحركة، مع اتهامها بكونها "جسر عبور" لأفكار الجماعات المصنفة في "أمر ترمب" الرئاسي.

رد فعل الحركة: أكد الاتحاد في بيان "الاستحقاق الكردستاني" (نوفمبر ٢٠٢٥) أنه "حركة إصلاحية مدنية" تضع مصلحة إقليم كردستان فوق كل اعتبار، ونأى بنفسه صراحة عن "التنظيم الدولي"، معلناً تحوله إلى "حزب قومي بمرجعية إسلامية" لتجنب فخ التصنيف الإرهابي الأمريكي والحفاظ على شرعيته القانونية.

دوافع الأزمة: رصد تقرير Chatham House ديسمبر ٢٠٢٥، أنَّ "محاولة تحجيم (يككرتو) كانت تهدف لإضعاف المعارضة المنظمة في السليمانية وأربيل، وضمان بقاء الإقليم شريكاً علمانياً صرفاً لواشنطن في ظل إدارة ترمب الثانية".

جماعة العدل الكردستانية (Komal): التحدي والمواجهة الصامتة

الأزمة والإجراءات: شهد عام ٢٠٢٥ ملاحقات أمنية لبعض كوادر الجماعة

(بزعامة علي بابير) بتهمة التواصل مع "فصائل مسلحة غير قانونية" في المناطق الحدودية مع إيران. جرى تجميد أرصدة مؤسسات خيرية تابعة للجماعة في مدينة "حلبجة"، بدعوى عدم الشفافية المالية ومخالفة ضوابط "الخزانة الأمريكية" التي أُقرت عقب قرار ترمب الصادر في أبريل ٢٠٢٥.

رد فعل الحركة: اتسم رد فعل "كومال" بالصلابة؛ حيث اعتبرت الإجراءات "استهدافاً سياسياً" بامتياز، وأكدت في مؤتمرها السنوي (ديسمبر ٢٠٢٥) على حقها في "المعارضة السياسية الواعية"، معلنةً رفضها للتبعية المطلقة للغرب، لكنها حرصت ميدانياً على عدم الانجرار لصدام مسلح يحرق مناطق نفوذها.

دوافع الأزمة: أشار تقرير Washington Institute أكتوبر ٢٠٢٥، إلى أنَّ "جماعة العدل كانت الأكثر عرضة للضغط بسبب تقاطعاتها الإقليمية، حيث سعت واشنطن لقطع أي صلة محتملة بين الإسلاميين الأكراد ومحور الممانعة في ظل التوتر المتصاعد مع طهران".

السلفية الكردية (تيار المداخلة والحركيين): بين الولاء والاحتواء

الأزمة والإجراءات: مارست حكومة الإقليم في ٢٠٢٥ سياسة "الاحتواء الموجه" للسلفية العلمية (المداخلة) لمواجهة السلفية الجهادية والحركية. جرى إغلاق عشرات المساجد "غير المرخصة" في السليمانية ودهوك، وفرض "ميثاق الخطابة الوطني" الذي يمنع التطرق للقضايا السياسية الإقليمية أو التعليق على "قرار ترمب" بشأن الحركات الإسلامية، لضمان استقرار السلم الأهلي.

رد فعل الحركة: تبنى التيار السلفي الغالب خطاباً "طاعوياً" يشدد على لزوم جماعة المسلمين (حكومة الإقليم)، بينما انكفأت التيارات السلفية "الحركية" نحو الحلقات الضيقة والتعليم المنزلي، مع تجنب أي نشاط علني قد يُفسر كدعم لحماس أو الإخوان المسلمين لتفادي "القبضة الأمنية المشتركة" (الأمريكية-الكردية).

دوافع الأزمة: رصد تقرير Crisis Group نوفمبر ٢٠٢٥، أنَّ "إقليم كردستان» سعى في ٢٠٢٥ لخلق (نموذج ديني محلي) منزوع الأنياب السياسية، ليكون متناغماً مع متطلبات الاستثمار العالمي ومشاريع الطاقة العابرة للحدود".

يتبين مما سبق أنَّ العام ٢٠٢٥ كان عام "الأمن المادي" بامتياز، حيث جرت محاولات حثيثة لسحق "الأيديولوجيا" تحت عجلات "المصالح الجيوسياسية" والممرات التجارية.

وتالياً مصفوفة مقارنة الاستراتيجيات كما رصدتها مراكز الفكر الأمريكية والإماراتية بنهاية عام 2025:

مصفوفة مقارنة استراتيجيات الحركات الإسلامية (رؤية واشنطن – أبوظبي ٢٠٢٥)

الحركة / التيار	الاستراتيجية المرصودة في 2025	الهدف التكتيكي (وفق المصادر)	المصدر المرجعي المختار
الإخوان المسلمون (الأردن/ مصر)	"الكمون والتشظي المنظم"	محاولة الالتفاف على "قرار ترمب" عبر واجهات إغاثية جديدة.	معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP)
حزب الله (لبنان)	"الاحتماء بالدولة"	استخدام مؤسسات الدولة اللبنانية كدرع ضد العقوبات المالية الشاملة.	مركز الإمارات للسياسات (EPC)
أنصار الله (اليمن)	"ابتزاز الممرات المائية"	تحويل السيطرة على باب المندب إلى ورقة تفاوض لرفع العقوبات.	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)
قوى الإطار (العراق)	"التمكين عبر الاقتصاد"	السيطرة على مشاريع "طريق التنمية" لضمان تمويل سياسي طويل الأمد.	مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD)
الإسلاميون (ليبيا)	"التحالف النفعي"	بناء شراكات مع مليشيات طرابلس لضمان تدفق عوائد الغاز نحو أوروبا.	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
النهضة (تونس)	"التخفي الرقمي"	استخدام منصات مشفرة لإدارة القواعد الشبابية بعيداً عن الرقابة الأمنية.	معهد الشرق الأوسط (MEI) - واشنطن

التحليل الاستراتيجي المشترك (واشنطن – أبوظبي)

وفقاً للتقرير الاستراتيجي السنوي المشترك لعام 2025، تُجمل هذه المصادر المشهد في ثلاث نقاط محورية:

تجفيف المنبع المالي: ترى واشنطن أنَّ "أَمْر ترمب التنفيذي" نجح في ٢٠٢٥ في عزل هذه الحركات عن النظام المصرفي العالمي، مما أجبرها على اللجوء لـ "اقتصاديات الظل" (العملات المشفرة والتهريب)، وهو ما تراقبه الإمارات بدقة عبر "وحدات استخباريَّة مالية»:

فـك الارتبـاط الأيديولوجـي: تراهـن أبوظبـي في دراسـاتها لعـام ٢٠٢٥ على أنَّ تضييـق الخنـاق سـيدفع الكـوادر الشـابة للانشـقاق والاندمـاج في "المشـاريع الوطنية" (Nationalism) بعيـداً عـن حلـم "الأمميـة الإسلاميـة:

أمـن الممـرات (IMEC): تعـتبر التقاريـر الأمريكيـة أنَّ اسـتقرار "ممـر الهنـد-أوروبـا" يتطلب "تصـفير النفوذ" السـياسي والعسـكري للحركات الإسلاميـة في نقاط الـتماس (اليمـن، الأردن، العـراق)، وهـو مـا تعـدُّه الإمـارات "شرطـاً لا غنـى عنـه" للازدهـار الإقليمـي.

بهـذه المصفوفـة، نكون قـد رصدنا المتـغير بتفاعلاتـه بعيـون رماديـة، ورصدناها بعيـون الخصـوم الاستراتيجـيين. للحركـة الإسلامية.

ثالثاً: ما وراء الخطاب البحثي

تحليل الفجوة في الحالة الأردنية (بين "الواقع الشعبي" و"التقدير الأمني")

إنَّ مـا تـراه المصـادر الأمنيـة في ٢٠٢٥ كـ "نجـاح جراحـي" في اسـتئصال نفـوذ الإخـوان بـالأردن، تـراه المصـادر الرماديـة "مقامـرة استراتيجيـة»:

الفجـوة الأولى: تعتقـد واشـنطن وأبوظبي أنَّ سـحق الهيكل التنظيمي سـيؤدي لـ "تبخـر" الحركـة، بينما تشير الحقائـق الميدانيـة إلى أنَّ الحركة قـد تتحـول في العام ٢٠٢٦ إلى "حالـة غضـب شـعبي عفويـة" يصعـب التحكـم في مسـاراتها أو التنبـؤ بلحظـات انفجارها.

الفجـوة الثانيـة: يراهـن المنظـور الأمنـي على أنَّ "الأردن الجديـد" (الخالي من أي تـأثير جوهري للإسلاميين) سـيكون أكثر جذباً للاسـتثمارات في مشروع IMEC، بينما تحـذر المصادر المسـتقلة مـن أنَّ غيـاب "المعارضـة العاقلة" (الإخوان) سـيترك السـاحة فارغـة لتيـارات "أكثـر راديكاليـة" لا تؤمن بالسـلمية التـي كانت تلتزم بهـا الجماعة.

كما أنَّ وضـع الرؤيـتين (الرمادية/ الأكاديميـة) و(الأمنية/ الرسـمية) في كفّـي ميـزان واحـد، كشـف لنـا عـن فجواتٍ ليسـت مجـرد اخـتلاف في وجهـات النظـر، بل هـي "صـدعٌ استراتيجي" في فهـم طبيعة الاجتماع السـياسي العربي بنهايـة العام ٢٠٢٥.

مصفوفة المقارنة المنهجية (الرؤية المحايدة VS الرؤية الأمنية)

وجه المقارنة	الرؤية الرمادية (الأوروبية/المستقلة)	الرؤية الأمنية (الأمريكية/الإماراتيّة)
طبيعة الحركة	ظاهرة اجتماعية وسياسية متجذرة في النسيج الوطني.	أذرع أيديولوجية عابرة للحدود تهدد استقرار الدولة.
تفسير السلوك	استجابة لضغوط محلية، رغبة في البقاء، وتكيف مع الأزمات.	مناورة تكتيكية، "تقية" سياسية، وانتظار لحظة الانقضاض.
التعامل مع الأزمة	فرصة للتحول نحو "المدنية" وفك الارتباط بالهياكل القديمة.	استحقاق للاجتثاث المالي والقانوني لضمان أمن الممرات.
الرؤية للمستقبل	دمج الكوادر في إطار المواطنة والعمل المدني الصرف.	التفكيك الكامل ومنع أي عودة سياسية تحت أي مسمى.

التحليل التفصيلي لفجوات الإدراك (أزمة عام ٢٠٢٥)

إنَّ التدقيق في المشهد بنهاية عام ٢٠٢٥ يكشف عن خمس فجوات كبرى تفصل بين ما تراه مراكز الأبحاث المستقلة وما تقرره غرف العمليات الأمنية:

فجوة "الجذر الاجتماعي" مقابل "الفرع الوظيفي":

تعتبر المصادر الرمادية أنَّ الحركة الإسلامية في دول مثل الأردن والمغرب واليمن هي "منتج محلي" نما في تربة الاحتياجات الاجتماعية وغياب العدالة، وبالتالي فإنَّ قمعها سيؤدي إلى إنتاج "تطرف مشوه" أو فوضى مجتمعية. في المقابل، تصر المصادر الأمنية على "الفرع الوظيفي"؛ أي أنَّ هذه الحركات مجرد "وكلاء" لأجندات إقليمية (سواء كانت تنظيم الإخوان الدولي أو محور الممانعة)، وترى أنَّ قطع التمويل (قرار ترمب) كفيل بتبخير هذه الحركات، متجاهلةً العمق الشعبي الذي تراه المصادر المستقلة "صمام أمان" أحياناً.

فجوة "التحول الرقمي" (السيولة مقابل الاختراق):

ترصد الدراسات الأوروبية في ٢٠٢٥ تحولاً مذهلاً نحو "الإسلام السحابي"؛ حيث لم يعد هناك مقر للحرق أو قيادة للاعتقال، بل شبكات وعي وتضامن رقمي. ترى هذه الدراسات أنَّ هذا تحول "ديمقراطي لا مركزي: لكنَّ المنظور الأمني يرى في هذه السيولة "خطراً سيبرانياً" داهماً؛ فيعتبر التشفير والعملات الرقمية التي تستخدمها الحركات (خاصة في مصر وتونس) "إرهاباً تقنياً" يستوجب رقابة كلية، مما يخلق فجوة في تعريف "الحرية الرقمية" مقابل "الأمن القومي:

فجوة "الشرعية عبر الخدمات" (التكافل مقابل التجنيد):

في لبنان واليمن وليبيا، ترصد الرؤية الرمادية قيام الحركات الإسلامية بأدوار "الدولة البديلة" في التعليم والصحة، وتعتبرها "ضرورة إنسانية" تمنع انهيار المجتمع. بينما يرى المنظور الأمريكي-الإماراتي أنَّ هذا "تجنيدٌ ناعم" وشراء للولاءات بأموال مشبوهة. الفجوة هنا خطيرة؛ فبينما تحذر المصادر المستقلة من أنَّ ضرب هذه المؤسسات سيخلق "مجاعة وأزمة خدمية"، يرى المنظور الأمني أنَّ "تجفيف المنابع" ولو على حساب الخدمات هو السبيل الوحيد لكسر شوكة هذه القوى.

فجوة "الوطنية الجديدة" (الاندماج مقابل المناورة):

أعلنت حركات إسلامية عديدة في ٢٠٢٥ (مثل الإصلاح اليمني والنهضة التونسية وحمس الجزائرية) أنها "توطنت" تماماً وفكت ارتباطها بالخارج. تميل المصادر الرمادية لتصديق هذا التحول وتعده "نضجاً سياسياً. أما المصادر الأمنية، فترى فيه "تكتيكاً حربياً" أو "انحناءً للعاصفة" (قرار ترمب). هذه الفجوة تمنع أي فرصة لبناء "عقد اجتماعي جديد"؛ لأنَّ أحدَ الأطراف (الدولة وحلفاءها) لن يثق في صدق تحوُّل الطرف الآخر، مهما قدم من تنازلات سيادية.

فجوة "أمن الممرات" (IMEC) والضحايا السياسيين:

تظهر الفجوة الأكبر في فلسفة "الاستقرار. فالمصادر الأمنية ترى أنَّ عام ٢٠٢٥ هو عام "التصفير"، حيث يتوجب إخلاء الممرات التجارية (البحر الأحمر، الأردن، العراق) من أي "ضجيج أيديولوجي" قد يهدد تدفق الغاز والهندسة الاقتصادية الجديدة. أما المصادر الرمادية، فتحذر من أنَّ "الاستقرار المفروض بالقوة" ومن خلال إقصاء مكونات اجتماعية وازنة، هو استقرار "هش" وقابل للانفجار فور تغير الإدارة الأمريكية أو حدوث هزة اقتصادية، مما يجعل "الممر" نفسه مهدداً من الداخل لا من الخارج، فضلاً عن استغلال التيارات الإرهابية وخلاياها النائمة المتربصة فُرصة الفراغ، من الخارج؛ لاسيما بتوفر فرصة ذهبية لتصعيد التجنيد لدى قطاع عريض من الناقمين على السياسات الإمريكية-الإسرائيلية الجديدة في المنطقة.

رابعاً: الخاتمة التحليلية

مآلات الحركات الإسلامية بنهاية عام ٢٠٢٥

كشف حساب "عام الزلزال" واستراتيجيات البقاء

أولاً: دول المشرق العربي (سوريا، لبنان، العراق، الأردن)

الأردن: شهد عام ٢٠٢٥ حظراً رسمياً للجماعة التاريخية، لكن الحركة استثمرت زخم "طوفان الأقصى" للتحول إلى "قوة شعبية سائلة" يصعب حصرها قانونياً، معلنةً التزامها بالنهج السلمي والوحدة الوطنية[(١)].

سوريا: مع سقوط دمشق في ديسمبر ٢٠٢٥، انتقل الإسلاميون من "الفصائلية" إلى "حوكمة العاصمة"، مقدمين "ميثاقاً وطنياً" يضمن التعددية لتجنب العزلة الدولية[(٢)].

لبنان: عززت "الجماعة الإسلامية" حضورها عبر التكافل الاجتماعي الميداني، متموضعةً كـ "توازن سني" يملأ فراغ الدولة في الشمال والجنوب بعيداً عن الاستقطاب المذهبي[(٣)].

العراق (بما فيه الملف الكردي): تحولت الحركات الإسلامية (السنية والكردية) نحو "الأجندة التكنوقراطية"، مركزةً على حقوق الأقاليم والعدالة الاجتماعية، معلنةً فك الارتباط الهيكلي بأي تنظيمات عابرة للحدود[(٤)].

ثانياً: دول المغرب العربي (مصر، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، ليبيا)

مصر وتونس: انتهى عصر "الهياكل الحزبية الصلبة" لصالح "السيولة الرقمية" والعمل السحابي، حيث أصبحت الفكرة تُدار عبر شبكات اجتماعية وحقوقية

(١) مركز "القدس للدراسات السياسية" (عمان)؛ تقارير "معهد أبحاث السلام الدولية"(SIPRI).

(٢) المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)؛ "معهد أبحاث السلام الدولية" (SIPRI).

(٣) المجلة اللبنانية للعلوم السياسية؛ تقارير "مجموعة الأزمات الدولية" (ICG).

(٤) معهد بون للأبحاث الأمنية (BICC)؛ دورية "الدراسات الكردية" (جامعة إكستر).

لامركزيـة بعيـداً عـن الملاحقة الأمنيـة للمقـرات[(١)].

المغـرب والجزائـر: نجحـت الحـركات في "الدمـج الوطنـي السـيادي"؛ حيـث تموضعـت في المغـرب كـ "ضـمير أخلاقـي" وقـوة معارضـة راشـدة، وفي الجزائـر كـ "ظـهير سـيادي" يدعـم مواقـف الدولـة الخارجيـة[(٢)].

موريتانيـا: قُـدّم "حزب تواصـل" كنموذج ملهـم في ٢٠٢٥ للمـزج بين المرجعية الإسلاميـة والقبـول الدولي، مركـزاً على ملفات الغـاز والحكم الرشـيد[(٣)].

ليبيـا: لعـب إسلاميـو الغـرب دور "بيضة القبـان" في الحفـاظ على التـوازن المدني ومنع عسـكرة الدولـة، معتمديـن على تحالفات عابـرة للأيديولوجيـا[(٤)].

ثالثاً: دول الصراعات الوجودية والقرن الإفريقي (اليمن، السودان، الصومال)

اليمـن والسـودان: انخرطـت الحـركات (الإصلاح في اليمن، والتيـار الإسلامي في السـودان) في "معـارك الوجـود الوطنـي"، مقدمـةً نفسـها كحليف للدولـة والجيش، معلنـةً أولوية اسـتعادة السـيادة على أي مكاسـب حزبية[(٥)].

القـرن الإفريقـي (الصومـال وإثيوبيا): ركزت الحـركات على "المواطنـة والتنمية" للتمايـز عـن جماعات العنـف، ولتجنب ضغـوط "عقيدة ترمـب الأمنية" التـي اجتاحت المنطقة في ٢٠٢٥[(٦)].

ملخص استراتيجيات البقاء في "٢٠٢٥"

المجال	الاستراتيجية المتبعة والمتوقعة	الحالة الأبرز
قانونياً	"الانكفاء والكمون" أو "التحول لجمعيات حقوقية"	تونس والأردن
ميدانياً	"الشرعية عبر الخدمات" والتكافل الاجتماعي	لبنان وليبيا
سياسياً	"السيادية الوطنية" وفك الارتباط بالخارج	المغرب والجزائر واليمن
هيكلياً	"السيولة الرقمية" والقيادة اللامركزية	مصر

(١) المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI)؛ معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS).

(٢) المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP)؛ المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة.

(٣) تقارير البنك الدولي (قسم التنمية السياسية)؛ مركز شنقيط للدراسات.

(٤) المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)؛ مجموعة الأزمات الدولية (ICG).

(٥) مؤسسة "فريدريش إيبرت" (FES) الألمانية؛ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

(٦) المعهد الإفريقي للدراسات الاستراتيجية (نيروبي).

لقد تأكد لنا وفقاً لما سبق؛ أنَّ عام ٢٠٢٥ لم يترك شبراً في الخارطة العربية الإسلامية إلا وأخضعه لـ"فحص الولاء والمصالح". فلقد كان بمثابة "مرحلة الفرز الكبرى" لهذه الحركات؛ حيث تداخلت الضغوط الاقتصادية الدولية مع رغبة القواعد الشعبية في الاستقرار، مما دفع هذه القوى نحو "البراغماتية الوطنية" أو "الانكفاء الاستراتيجي" لحماية المكتسبات، بعيداً عن صراعات المحاور الكبرى.

بناءً على ما سبق، نجد أنَّ عام 2025 ينتهي بانتصار "الرؤية الأمنية" ميدانياً وقانونياً (عبر قرارات الحظر والتصنيف المالي)، لكنه يترك "الرؤية المحايدة" في حالة ترقب وقلق. الفجوة ليست في: "من يربح؟" بل في: "ماذا بعد الربح؟».

إنَّ الحركات الإسلامية في ٢٠٢٥، وفق الرؤية الأكاديمية، قد دُفعت نحو "الراديكالية الصامتة" أو "الانكفاء الشعبي العميق"، وهو ما قد ينفجر في ٢٠٢٦ بصور غير تقليدية (انتفاضات خبز، حراك رقمي، ...). بينما تراهن الرؤية الأمنية على أنَّ "الإجهاد المالي" و"الحصار القانوني" سيؤدي، في نهاية المطاف، إلى "الموت السريري" لهذه الحركات.

أهمية الحركات الإسلامية

تستعرض الدراسة -هنا- نقاط قوة الحركة الإسلامية؛ والفرص المتاحة؛ والهواجس؛ والمنجزات التاريخية منذ نشأتها التي قاربت على المئوية. وذلك كي تستكمل الصورة وتتضح الدوافع التي تشكل الخلفية التاريخية التي تنبني عليها المواقف الجوهرية للرؤية الغربية تجاه الحركات الإسلامية.

نقاط القة

تتمثل نقاط قوة حركات الإسلام السياسي، في عدة ركائز تنظيمية، واجتماعية، وأيديولوجية مكنتها من التغلغل والانتشار والاستمرار، وهي كالتالي:

الارتكاز على الوجدان الديني العميق: تعتمد هذه الحركات على حقيقة أن الدين يمثل ركناً أساسياً في حياة نحو ٨٠٪ من سكان المنطقة العربية، ممّا يمنح طروحاتها قوة إقناعية وقدرة عالية على التعبئة[(١)].

(١) أنظر: مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية؛ وليد عبد الحي؛ ٢٠١٥؛ و: جذور الإسلام السياسي ومستقبله؛

امتلاك هيكل تنظيمي «هجين» وفعال: تدمج هذه الحركات في بنيتها بين نموذج «الأخوية الصوفية» التقليدية (التدرج في الطاعة والارتقاء) وبين نموذج «الحزب السياسي» الحديث، مما يمنحها مرونة في العمل السري والعلني[(١)].

بناء شبكات الخدمات الاجتماعية: تبرز قوتها في قدرتها على ملء الفراغ الذي تتركه الدولة الوطنية في مجالات التعليم، والصحة، والعمل الخيري، حيث تمتلك شبكات إغاثية ضخمة تجعلها المصدر الرئيسي للرفاه في المناطق المهمشة[(٢)].

التغلغل في المؤسسات الوسيطة: نجحت هذه الحركات في السيطرة الانتخابية على أغلب المقاعد التمثيلية في النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات الخيرية، مما حولها إلى «القوة المنظمة الوحيدة» القادرة على التحرك بفعالية عند ضعف الأنظمة[(٣)].

الاستفادة من «فشل النماذج العلمانية»: تستمد هذه الحركات بعضاً من قوتها من فشل التيارات العلمانية والقومية في تقديم نموذج تنموي ناجح أو ديمقراطية حقيقية، مما جعل «النموذج الإسلامي التاريخي» يُشكل -على الدوام- بديلاً جذاباً[(٤)].

الجاذبية الرمزية لخطاب «المقاومة»: يعزز الإنجاز العسكري الميداني لبعض فصائلها (كما في غزة ولبنان) من شعبيتها في الشارع العربي، حيث يُنظر إليها بوصفها القوة الوحيدة القادرة على مواجهة الأعداء الخارجيين في ظل عجز الأنظمة الرسمية[(٥)].

القدرة على التمويل الذاتي والاستقلال المالي: اعتمدت الحركات على بناء إمبراطوريات مالية وشبكات تجارية عابرة للحدود، مما وفر لها استقلالاً عن التمويل

هشام جعفر؛ الجزيرة.نت؛ ٢٠٢٣/٠٣/٠٦؛ الرابط.

(١) أنظر: أي مستقبل للإسلام السياسي؟؛ حسن أبو هنية؛ موقع حبر، ٢٠١٨/٠٧/١٢؛ الرابط.

(٢) أنظر: مستقبل الإسلام السياسي؛ غراهام فوللر؛ ٧٧.

(٣) أنظر: الكيانات الدينية والثقافية في مصر بعد الثورة؛ د. محمد الحاج سالم؛ ٢٤٨.

(٤) أنظر: مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية؛ وليد عبد الحي؛ ٤١؛ و: مستقبل الإسلام السياسي؛ غراهام فوللر؛ ٥٥.

(٥) أنظر: مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية؛ وليد عبد الحي؛ ٤٠.

الرسمي للدول وجعلها «دولة داخل الدولة».

التكيف مع الأدوات الحديثة والرقمنة: تميزت هذه الحركات بقدرة عالية على استخدام التقنيات الحديثة، والذكاء الاصطناعي، ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها وتجاوز الصدام مع الرقابة الأمنية[(١)].

الدعوة للإصلاح ونبذ الفساد: وظفت هذه الحركات شعارات «الحكم العادل» ونقد استبداد الدولة وفسادها، مما جعلها «تدافع عن حقوق الإنسان» وتدعو للديمقراطية (وبخاصة لدى وجودها خارج السلطة)[(٢)].

النمو السكاني وتوسع القاعدة البشرية: تستفيد الحركات من النمو السكاني السريع في المجتمعات المسلمة، مما يضمن لها تدفقاً مستمراً من الكوادر الشابة التي تبحث عن هوية في ظل أزمات التحديث[(٣)].

ثانياً: الهواجس والتخوفات (التهديدات الوجودية)

هاجس التصنيف الإرهابي الدولي والعزل القانوني: يمثل قرار ترمب في نوفمبر بتصنيف الإخوان المسلمين منظمة إرهابية أكبر هاجس وجودي؛ لما يترتب عليه من ملاحقة القيادات دولياً وتجميد الأصول والمنع من النشاط السياسي الرسمي.

التخوف من «الاجتثاث المالي» والعزل عن نظام «سويفت»: تتخوف الحركات من تجريم «سلاسل الإمداد» المالية، مما يؤدي إلى انهيار الشبكات الخيرية والتجارية العابرة للحدود وعزلها عن النظام البنكي العالمي.

هاجس «اليُتم الجغرافي» وتَخلّي الحلفاء الإقليميين: تبرز مخاوف حقيقية من تغيير تركيا وقطر لسياساتهما بضغط من واشنطن، مما يؤدي لإغلاق المنصات الإعلامية وطرد القيادات المقيمة هناك.

التخوف من «الانفصال» وضياع الولاء: هاجس التفكك الداخلي.

---

(١) أنظر: الكيانات الدينية والثقافية في مصر بعد الثورة؛ د. محمد الحاج سالم؛ ص٢٦٧؛ و: مستقبل الإسلام السياسي؛ غراهام فوللر؛ ص٤٦.

(٢) أنظر: مستقبل الإسلام السياسي؛ غراهام فوللر؛ ص(٧٦ ؛ ٧٩).

(٣) أنظر: مستقبل الإسلام السياسي؛ غراهام فوللر؛ ص١٥٣.

هاجس التحول القسري إلى «فصائل عسكرية» في مناطق النزاع: في ليبيا واليمن والسودان، يبرز تخوُّف من فقدان «الشرعية السياسية» والاضطرار للتحوُّل الكامل إلى فصائل عسكرية-اقتصادية[(١)].

التخوُّف من «تأميم الدين» و«تشذيبه» من قبل الدولة الوطنية: تخشى الحركات من نجاح الأنظمة (خاصة في السعودية ومصر) في تقديم «إسلام وطني تكنوقراطي سُكونيٍّ مُدَجَّن» يسحب البساط من «الإسلام الحزبي الحركي» ويجعل الدولة هي المرجعية الوحيدة للفتوى.

ثالثاً: الفُرَص المتاحة (نقاط الاستمرارية)

رسوخ الوجدان الديني في المجتمعات: تظل الحقيقة السوسيولوجية بأن نحو ٨٠٪ من السكان يرون الدين ركناً أساسياً في حياتهم فرصة كبرى للاستمرار، مما يبقي المجال مفتوحاً أمام استثمار هذا الوجدان لترسيخ منظومة تحالفية وظهير شعبي[(٢)].

فرصة «استعادة الشعور بالمظلومية الواقعة عليى كاهلها جراء الاستهداف الخارجي والتضييق الداخلي» فضلاً عن تكريس شرعية المقاومة: منحت أحداث غزة ونجاحات «لاهاي» الحقوقية فرصة ذهبية للحركات الإسلامية لاستعادة «الشرعية الأخلاقية» في الشارع العربي، بصفتها القوة الوحيدة التي لم تصمت أمام «الإبادة الجماعية»[(٣)].

ولادة «الإسلام السحابي (**Cloud Islamism**)»: تتيح التكنولوجيا الرقمية والعملات المشفرة فرصة لتجاوز الرقابة الأمنية والمالية، والتحوُّل إلى «شبكات سحابية» لا مركزية تتفاعل بالخوارزميات بعيداً عن الهياكل الهرمية القابلة للحظر[(٤)].

البديل الجذاب لدى حدوث الفشل التنموي للأنظمة «العلمانية»: تظل

(١) الإسلاميون في مناطق النزاع - التحول نحو المليشيا؛ مركز الدراسات الدولية والستراتيجية (CSIS).

(٢) مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية؛ وليد عبد الحي؛ ص٢٢.

(٣) جدلية الدولة والحركة الإسلامية والمركزية الغربية؛ (غير مذكور)؛ ص١٢.

(٤) جدلية الدولة والحركة الإسلامية والمركزية الغربية؛ (غير مذكور)؛ ص٣٥.

الفرصة قائمة طالما فشلت النماذج العلمانية والقومية في تقديم رفاهية اقتصادية أو ديمقراطية حقيقية؛ حيث تبرز الحركات الإسلامية بوصفها بديلاً جذاباً يتشكل من كافة أطياف النسيج الشعبي، ويسعى لإنصاف المظلومين ودمج المُهمَّشين[(١)].

بناء علاقات أكثر توازناً وأقل إشكالية مع التيارات العلمانية والقومية في المعارضة الوطنية.

الإسهام البنيوي في تكوين «شبكات الحماية الاجتماعية والتربوية» في الدولة: تمثل قدرة هذه الحركات على بناء ما يشبه «الكيان الموازي» داخل الدولة؛ عبر شبكة الجمعيات الخيرية والتعليمية والصحية، فرصةً دائمة في تجسير العلاقات مع الطبقات الوسطى والدنيا التي غالباً ما تخذلها الدولة الوطنية (إما عجزاً أو تقصيراً أو انشغالاً)[(٢)].

«الاندماج الوطني»: تملك الفروع في الملكيات المستقرة (الأردن، الكويت، المغرب) فرصة للتحول إلى «أحزاب وطنية محافظة» تندمج في الدولة وتقطع الصلة بما تبقى من «التنظيم الدولي»، مما يجنبها العقوبات الأمريكية[(٣)].

الخلاصة: بينما يمثل «عامل ترمب ٢٠٢٥» تهديداً بنيوياً للهيكل التنظيمي، فإن «الذاكرة الشعبية» و«السيولة الرقمية» تمنحان الفكرة فرصة للتحور من «الفكر الأممي» إلى «المحلية الرقمية».

(١) مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية؛ وليد عبد الحي؛ ص٢٣.

(٢) مستقبل الإسلام السياسي؛ غراهام فوللر؛ ص٧٧.

(٣) من الدولة الإسلامية إلى الدولة المدنية في فكر الحركة الإسلامية المغربية؛ د. محمد همام؛ ص١٧.

رابعاً: مُنْجَزات حركات الإسلام السياسي

المنجزات السياسية (التحول من اليوتوبيا إلى الدولة)

تحقيق السيادة الشعبية: الفوز المتكرر في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دول محورية.

تأسيس الأحزاب المدنية: النجاح في بناء أحزاب سياسية رسمية تعمل تحت سقف الدساتير الوطنية (مثل حزب النهضة والعدالة والتنمية).

الانتقال إلى «الديمقراطية المسلمة»: قبول قواعد اللعبة الديمقراطية والتعددية كجزء أصيل من البرنامج السياسي.

تأصيل «الدولة المدنية»: القبول بمرجعية الدولة الوطنية والمدنية والتخلي عن الأنماط الثيوقراطية القديمة.

التوطين السياسي (القطرنة): نجاح فروع الحركة في الانفصال عن التنظيم الدولي والتحول لفاعلين وطنيين (التونسة والجزأرة).

المعارضة الوظيفية: لعب دور «الممتص للصدمات» في الملكيات المستقرة للحفاظ على التوازن الاجتماعي.

كسر احتكار السلطة: إنهاء عقود من هيمنة الحزب الواحد والنظم العسكرية عبر التعبئة المنظمة.

المنجزات الفكرية والمعرفية (عصرنة الخطاب)

إنتاج «الفكرة الكبرى»: ملء الفراغ الأيديولوجي في المنطقة بعد تراجع القومية العربية.

أطروحة «ما بعد الإسلاموية»: إنتاج إطار نظري يدمج بين التدين وحقوق الإنسان والحريات الفردية.

عقلنة الأحكام الشرعية: تقديم الشريعة بوصفها حلولاً منطقية تحقق «المصلحة العامة» بدلاً من الفرض الغيبي الجامد.

إحياء فقه المقاصد: استعادة مدرسة «مقاصد الشريعة» بوصفها أداةً مرنةً للتعامل مع قضايا العصر.

كسر السلطة الكهنوتية: إنهاء احتكار المؤسسات الرسمية لتفسير الدين عبر بروز «المثقف والناشط الإسلامي.

عصرنة الأيديولوجيا: تحويل الإسلام من «ثيولوجيا» (لاهوت) إلى «أيديولوجيا سياسية» عملية.

دمج القيم الكونية: التأصيل الشرعي لمفاهيم المواطنة وحقوق المرأة من داخل المرجعية الإسلامية.

ثالثاً: المنجزات الاجتماعية والتربوية (بناء المجتمع البديل)

شبه دولة في الخدمات الموازية: ملء الفراغ الخدمي للدولة في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة.

المبادرات التعليمية الحديثة: تأسيس كيانات معرفية للشباب الجامعي (مثل مدرسة شيخ العمود) خارج الإطار التقليدي.

مأسسة العمل التطوعي: تحويل التدين إلى قوة دافعة للعمل الاجتماعي المنظم.

تمكين المرأة حركياً: تغيير النظرة التقليدية للمرأة وتشريع حقها في التعليم والعمل والتمثيل السياسي.

دمج الفئات المهمشة: استقطاب الطبقات الوسطى والدنيا وإعادة شعور الفاعلية للشباب.

خلق الفضاءات الثقافية: توفير بيئات آمنة للنقاش والتثاقف بعيداً عن الاستبداد الأمني.

رابعاً: المنجزات الاقتصادية (إسلام السوق)

تأسيس الاقتصاد الإسلامي: بناء ونشر منظومة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عالمياً.

صناعة «البرجوازية المحافظة»: إنتاج طبقة من رجال الأعمال الذين يجمعون بين قيم السوق والهوية الدينية.

ابتكار «إسلام السوق»: التكيف مع العولمة والنيوليبرالية عبر نماذج اقتصادية هجينة .

التمويل الذاتي: بناء شبكات تجارية مستقلة عابرة للحدود تضمن استقلالية القرار.

خامساً: منجزات الهوية والمقاومة (الشرعية الأخلاقية)

استعادة الهوية: جعل الدين محدداً أساسياً للهوية الوطنية والجمعية في وجدان الشعوب.

شرعية المقاومة: تحقيق إنجازات ميدانية ضد الاحتلال (في فلسطين ولبنان) مما رفع الرصيد الشعبي.

تحويل المظلومية إلى فاعلية: تحويل القمع والسجون إلى وقود للتعبئة السياسية والأيديولوجية.

مواجهة التغريب: العمل كحائط صد ثقافي أمام محاولات التجريف الهوياتي القسري.

سادساً: المنجزات المؤسسية والتقنية (التحول الرقمي)

إنتاج الكوادر البيروقراطية: تربية أعضاء الحركة على الانضباط والعمل المؤسسي الحديث.

ابتكار «الإسلام السحابي»: نقل النشاط إلى الفضاء الرقمي والعملات المشفرة لتجاوز الحصار المادي.

التفوق التنظيمي: بناء هياكل هرمية مختلطة تجمع بين «الأخوية» و«الحزب الحديث».

بناء «الأمة الرقمية»: خلق شبكات تضامن عالمية عابرة للحدود تتجاوز الجغرافيا السياسية.

الخلاصة: توزعت منجزات هذه الحركات بين "تمكين الفكرة" في وجدان المجتمع، و«تحديث الأداة» في إدارة السياسة والاقتصاد، مما جعلها تتحول من مجرد حركات احتجاجية إلى منظومة وظيفية متغلغلة في البنية التحتية للمجتمعات الحديثة.

مستقبل حركات الإسلام السياسي

تمر الحركة الإسلامية بمنعطف تاريخي قد ينهي ما تبقى من حقبة «التنظيم الدولي المركزي» ويبشر بنماذج هجينة ولا مركزية، وذلك وفق التالي:

التحول من استراتيجية «التمكين» إلى «البقاء»: تبخَّرت السردية التي صعدت بها الحركات خلال الربيع العربي، وحل محلها مصطلح «التموضع لتجاوز العاصفة» لمواجهة الواقعية الأمنية السياسية الشرسة التي تفرضها القوى الدولية والإقليمية.

خيار «الانفصال الوطني» وفك الارتباط الدولي: تتجه الفروع في الملكيات المستقرة (الأردن، الكويت، المغرب) نحو «فكّ أي ارتباط رسميٍّ» مع أي تنظيم إقليمي أو دولي؛ للتحول إلى أحزاب وطنية محافظة (تتأطر حركيتها بالدستور الوطني).

ولادة «الإسلام السحابي (**Cloud Islamism**)»: بروز حركات رقمية لا مركزية يقودها «جيل زد (Gen Z)»، تعتمد على الخوارزميات والعملات المشفرة والذكاء الاصطناعي، وتتجاوز هياكل «السمع والطاعة» الكلاسيكية، لتصبح ملاحقتها أمنياً مستحيلة تقنياً.

التحوُّل نحو «العسكرة الفصائلية» في دول النزاع: قد يُضطر الإسلاميون في مناطق مثل ليبيا واليمن والسودان، للتحول نحو «العسكرة الفصائلية» وتأمين

الجغرافيا والسيطرة على الموارد لضمان البقاء البيولوجي والسياسي[(١)].

الانصهار في الهوية الوطنية (تونس وسوريا نموذجاً): يُتوقَّع ذوبان الحركات في «الهوية الوطنية» كأفراد أو أحزاب مدنية ديمقراطية (مثل «التونسة الكاملة»)، وقطع أي صلة أيديولوجية عابرة للحدود لتجنب الإقصاء من الأنظمة الجديدة[(٢)].

الحركات الإسلامية وتحديث الخطاب: دخول الحركات في عملية «أدْلجة» تجعل الأولوية لإدارة السلطة والثروة والتنمية (القضايا الدنيوية) على حساب القضايا العقدية والثيولوجية التقليدية، مما يجعلها قوى حداثية في الجوهر.

خطر الانزلاق نحو «العدمية الرقمية» والراديكالية الهجينة: قد يؤدي الانسداد السياسي والضغط المفرط من إدارة ترمب إلى دفع كتل شبابية نحو «العنف المطلق» وتشكيل تنظيمات هجينة (إخوانية-قاعدية) في مناطق الفراغ الأمني[(٣)].

الدولة الوطنية و«تأميم الدين»: تسعى الأنظمة العربية لتقديم «إسلام وطني تكنوقراطي»، بحيث تصبح الدولة هي المرجعية الوحيدة للفتوى والنشاط الديني (الطقوسي).

اختفاء أي شكل من أشكال «المركزية التنظيمية»؛ واليُتم الجغرافي: انتهاء أي دور مؤثر لـ«مكتب الإرشاد العالمي»؛ وتراجع حادّ في الأدوار الإقليمية للقوى المحورية الإسلامية.

الانتقال من «الإسلام السياسي الصلب» إلى «الإسلام السائل»: تحوُّل الحركة من أيديولوجيا «الفكرة الكبرى» التي تستحوذ على المخيال الشعبي إلى حركة «سائلة» تسعى للتكيف مع موازين القوى[(٤)].

الخلاصة: يمكن تشبيه مستقبل الإسلام السياسي بـ"تحول الجليد إلى بخار"؛ فالتنظيمات «الصلبة» ذات المقرات والتراتبية الهرمية تذوب تحت ضغوط عام

(١) الإسلاميون في مناطق النزاع - التحول نحو المليشيا؛ مركز الدراسات الدولية والستراتيجية (CSIS).

(٢) أبو رمان- هذا هو مستقبل الإسلام السياسي؛ محمد أبو رمان؛ مركز راصد الإخباري؛ ٢٠٢٥/٥/١٢؛ الرابط.

(٣) هل تُعدُّ الحركات الإسلامية السياسية حركات متعلمنة؛ د. محمد عفان.

(٤) هل للإسلام السياسي من مستقبل؛ حسن أوريد.

٢٠٢٥، لتتحـول إلى «بخـار» أو «إسلام سـحابي» رقمـي ولا مركزي، يظـل موجوداً في الجـو العـام للمجتمـع ولكنه يفتقـد للقدرة على التشـكل في هيكل سـياسي واحد يمكن ضربـه أو حصاره.

التوصيات الاستراتيجية الختامية

خارطة طريق للتعامل مع واقع ما بعد ٢٠٢٥

على مستوى الحركات الإسلامية (استراتيجية «الانحناء للعاصفة والتحوّر»):

التوطين الكامل (Nationalization): ينبغي على الفروع أن تُفصح عن كينونتها بوصفها «أحزاباً وطنية محافظة» تمارس عملها تحت مظلة الدستور المحلي؛ تأكيداً على ما دأبت من ممارسته عبر مشاركاتها السياسية (لاسيما البرلمانية) منذ عقود؛ لنزع الذريعة القانونية الأمريكية وفق المصطلح المستخدم: (Subordinate Entity).

التحول في العديد من المجالات من «الهياكل الصلبة» إلى «الشبكات المرنة»: التخفف من عبء المقرّات والبيروقراطيات الهرمية التي تحرص الرقابة «الترمبية» على رصدها وتجميدها، والاعتماد على «الإسلام السحابي» والعمل التطوعي اللامركزي.

عصرنة الخطاب السياسي: الانتقال من التركيز على الشعارات الشعبوية إلى برامج «الحوكمة، العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد»، لمخاطبة «جيل زد" (Gen Z) والشرائح المجتمعية المختلفة وبناء جبهة وطنية عريضة.

على مستوى الدولة الوطنية العربية (استراتيجية «السيادة والاحتواء»):

حماية السلم المجتمعي: توصية الحكومات (لاسيما في الأردن والكويت) بعدم الانجرار الكامل خلف «التصنيفات الخارجية» الجائرة. إنَّ إقصاء مكون اجتماعي عريض بقرار من واشنطن يهدد الاستقرار الداخلي. لذا؛ ينبغي «توطين الحل» عبر الحوار لا «استيراد القمع» عبر العقوبات.

استعادة المرجعية الدينية الوطنية: بدلاً من «تأميم الدين» القسري، يتوجب على الدول رعاية «إسلام وسطي» يتسع للجميع، ويمنع احتكار أي جماعة للدين، مع الحفاظ على حق الأفراد في التنظيم السياسي السلمي.

على مستوى المجتمع الدولي والمراكز البحثية:

التفريق بين «المقاومة» و«الإرهاب»: الضغط المعرفي لإعادة تعريف المصطلحات. لا يمكن مساواة حركات تدافع عن الأرض (مثل حماس) بتنظيمات عابرة للحدود (مثل داعش). الخلط بينهما يخدم «أمن إسرائيل» فحسب؛ ولا يخدم «الأمن العالمي».

مراقبة «الرقمنَة الأمنية»: التحذير من استخدام الذكاء الاصطناعي في «التنميط الأيديولوجي» للمواطنين، إذ أصبحت الخوارزميات اليوم تُقرِّر من هو «إرهابي» بناءً على منشور أو تغريدة، وهو ما يقتل الحريات العامة.

توصية خاصة بملف «أمن الممرات والاقتصاد (٢٠٢٦)»:

يجب التأكيد على أنَّ استقرار «ممر الهند-أوروبا" (IMEC) والمشاريع الكبرى لا يتحقق بقمع الشعوب، بل بدمج كافة القوى الحية في الدورة الاقتصادية. إنَّ سياسة «التجويع المالي» للحركات تدفعها نحو «اقتصاديات الظل»، مما يهدد أمن التجارة العالمية أكثر مما يحميها.

«نهاية ما يسمى بـ«التنظيم العالمي».. وبقاء الفكرة"

إنَّ عام ٢٠٢٥ لم يكن نهاية الإسلام السياسي. ولكنه وضع (التنظيم الهرمي القطبي) أمام تحديات بالغة الصعوبة. والفرصة في 2026 أمام «إسلام سائل»، أكثر قدرة على النفاذ، وأصعب على الكسر. إنَّ السياسة الأمريكية قد تنجح في إغلاق «المكاتب»، لكنها ستفشل حتماً في إغلاق «العقول» التي تؤمن بأنَّ العدالة والكرامة جزء من عقيدتها.

قائمة المراجع

أطروحة «ما بعد الإسلام السياسي»: أزمة بناء النسق؛ بلال التليدي؛ مركز نهوض للدراسات والبحوث؛ ٢٩/ ٠٣/ ٢٠٢١؛ الرابط.

الإخوان المسلمون وثورة يناير؛ عامر شماخ؛ ٢٠١٣.

الإخوان المسلمون: الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء؛ فخر أبو عواد؛ ٢٠١٤.

إخفاق الإسلام السياسي؛ أوليفيه روا؛ ترجمة: نصري مروة؛ ١٩٩٦.

الإسلام الحركي واستراتيجيات التمكين.. الإخوان المسلمون أنموذجاً؛ عادل عامر؛ دنيا الوطن؛ ١٠/ ٠٦/ ٢٠١٥؛ الرابط.

إسلام السوق؛ باتريك هايني؛ ترجمة: عومرية سلطاني؛ ٢٠١٥.

الإسلام السياسي؛ محمد سعيد العشماوي؛ ١٩٨٧.

الإسلام والسلطوية والتأخر: مقارنات عالمية وتاريخية؛ أحمد ت. كورو؛ ٢٠٢١.

الإسلاموية وما بعدها بين إشكالية المفاهيم والمطلب الاجتماعي؛ د. محمد الحاج سالم؛ ٢٠٢١.

الإسلاميون في مناطق النزاع: التحول نحو المليشيا؛ مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS)؛ نوفمبر ٢٠٢٥؛ https://www.csis.org/analysis/islamists-conflict-zones-transformation.

أمة مارقة: الأحادية الأمريكية وفشل النوايا الحسنة؛ كلايد بريستوويتز؛ ٢٠١٥.

أي مستقبل للإسلام السياسي؟؛ حسن أبو هنية؛ موقع حبر، ١٢/ ٠٧/ ٢٠١٨؛ الرابط.

تكيُّف البقاء: الإسلام السياسي والملكيات العربية في عصر ما بعد الأيديولوجيا؛ مركز شاتام هاوس؛ ٢٠٢٥.

جدلية الوطنية والأممية: نشأة التنظيم الدولي وتطوره؛ محمد مسعد العربي؛ ٢٠٢٠.

الجهاد: انتشار وانحسار الإسلاموية؛ جيل كيبيل؛ ٢٠٠٠.

حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي؛ إسماعيل صبري عبد الله وآخرون؛ ١٩٨٧.

حوار مع مناضلي النهضة؛ فرانشيسكو كافاتورتا؛ ٢٠١٢.

داخل الإخوان المسلمين: الدين والهوية والسياسة؛ خليل العناني؛ ٢٠١٨.

ديمقراطية الإسلام في تركيا؛ يافوز؛ ٢٠٠٩.

الدين والدولة في مصر: الفكر والسياسة والأخوان المسلمون؛ عبد المنعم سعيد؛ ٢٠٠٨.

راشد الغنوشي: ديمقراطي داخل الإسلام؛ عزام التميمي؛ ٢٠٠١.

رحلة قرن: كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد؛ روبرت أ. باستور؛ ٢٠١٠.

سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى؛ غسان العزي؛ ٢٠٠٠.

الشرق الأوسط الجديد؛ شمعون بيريس؛ ١٩٩٤.

صفحات من التاريخ؛ صلاح شادي؛ ١٩٨٥.

العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، وتركيا؛ أحمد ت. كورو؛ ٢٠١٢.

عولمة الإسلام؛ أوليفيه روا؛ ترجمة: لارا معلوف؛ ٢٠٠٢.

فصول من تاريخ الإسلام السياسي؛ هادي العلوي؛ ١٩٩٩.

فوبيا الإسلام والسياسة الإمبريالية؛ ديبا كومار؛ ٢٠١٦.

الكيانات الدينية والثقافية في مصر بعد الثورة: مَنْ يملأ الفراغ؟؛ محمد فتوح؛ ٢٩/ ٠٣/ ٢٠٢١؛ الرابط.

ما بعد الإسلام السياسي: أوهام الأيديولوجيا ووقائع السوسيولوجيا؛ عبد الغني عماد؛ مركز نهوض للدراسات والبحوث؛ ١٧/ ٠٣/ ٢٠٢٠؛ الرابط.

ما بعد الإسلاموية في تركيا: سياق التحول، المظاهر والدلالات؛ مصطفى أردور؛ مركز نهوض للدراسات والبحوث؛ ٢٨/ ٠٣/ ٢٠٢١؛ الرابط.

ما بعد الإسلاموية والتطور الأيديولوجي و«تونسة» حزب النهضة؛ فرانشيسكو كافاتورتا وفابيو ميرون؛ ترجمة محمد صلاح علي؛ مركز نهوض للدراسات والبحوث؛ ٢٩/ ٠٣/ ٢٠٢١؛ الرابط.

مستقبل الإسلام السياسي (ندوة حوارية)؛ محمد أبو رمان؛ راصد الإخباري؛ ١٢/ ٠٥/ ٢٠٢٥؛ الرابط.

مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)؛ د. أحمد يوسف؛ ٢٠٠٦.

مستقبل الإسلام السياسي؛ غراهام فوللر؛ ترجمة: محمد محمود التوبة؛ ٢٠٠٦.

مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية؛ وليد عبد الحي؛ ٢٠١٥.

مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي؛ مجموعة باحثين؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ ٢٠١٤.

جذور الإسلام السياسي ومستقبله؛ هشام جعفر؛ الجزيرة.نت؛ ٠٦/ ٠٣/ ٢٠٢٣؛ الرابط.

مستقبل حركات الإسلام السياسي؛ عبد الغني سلامة؛ مركز الناطور؛ ٠٦/ ٠٨/ ٢٠٢٥؛ الرابط.

من الدولة الإسلامية إلى الدولة المدنية في فكر الحركة الإسلامية المغربية؛ د. محمد همام؛ (بدون تاريخ).

ميلاد النقد الذاتي في تقويم تجربة الحركات الإسلامية؛ محمد همام؛ مركز نهوض للدراسات والبحوث؛ ١٧/ ٠٤/ ٢٠٢٠؛ الرابط.

النظام العالمي؛ هنري كيسنجر؛ ٢٠١٥.

هل تُعدُّ الحركات الإسلامية السياسية حركات متعلمنة؟؛ محمد عفان؛ مركز نهوض للدراسات والبحوث؛ ١٠/ ١٢/ ٢٠٢٢؛ الرابط.

هل للإسلام السياسي من مستقبل؟؛ حسن أوريد؛ الجزيرة.نت؛ ١٣/ ٠٣/ ٢٠٢٤؛ الرابط.

هل فعلاً فشل الإسلام السياسي؟ وما هي بدائله؟؛ قناة الحوار-يوتيوب؛ ١٣/ ٠٦/ ٢٠٢٥؛ الرابط.

المصادر والمراجع الاستراتيجية

أولاً: المصادر الدولية والأمريكية (تحليل «قرار ترمب» والبعد الإقليمي)

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) – واشنطن:

تقرير: "The Global Impact of Executive Order 14205 on Islamist Networks" (أغسطس ٢٠٢٥).

دراسة: "Beyond Damascus: Islamist Governance in Post-Assad Syria" (ديسمبر ٢٠٢٥).

مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution):

بحث: "The Fragile State of Jordan: Internal Security and the Muslim Brotherhood Challenge" (أكتوبر ٢٠٢٥).

تقرير: "Economic Resilience of Transnational Islamist Movements" (نوفمبر ٢٠٢٥).

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP):

ورقة تقدير موقف: "Shia Militias in Iraq: From Political Pow-er to Financial Isolation" (نوفمبر ٢٠٢٥).

دراسة: "The Future of Yemen's Islah Party under the Trump Administration" (سبتمبر ٢٠٢٥).

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment):

سلسلة دراسات: "The Digital Transformation of Tunisia's Ennahda Movement" (ديسمبر ٢٠٢٥).

تحليل: "Kurdish Islamists: Between Ethno-Nationalism and Ideology" (نوفمبر ٢٠٢٥).

ثانياً: المصادر الإماراتية والخليجية

مركز الإمارات للسياسات (EPC):

كتاب: "خارطة التهديدات العابرة للحدود في الشرق الأوسط ٢٠٢٥".

تقرير منتدى أبوظبي الاستراتيجي (ADSD): "إعادة ضبط النظام الإقليمي: تجفيف منابع الأيديولوجيا» (نوفمبر ٢٠٢٥).

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (ECSSR):

سلسلة محاضرات: "مستقبل الحركات الإسلامية في ضوء اتفاقات إبراهيم والممرات التجارية» (أكتوبر ٢٠٢٥).

دراسة: "الأمن القومي الخليجي وتحديات القرن الإفريقي» (ديسمبر ٢٠٢٥).

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

التقرير السنوي: «اليمن ٢٠٢٥: تحولات أنصار الله وحزب الإصلاح» (ديسمبر ٢٠٢٥).

المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA):

دراسة: "حزب العدالة والتنمية المغربي: البقاء في ظل الضغوط الدولية» (سبتمبر ٢٠٢٥).

ثالثاً: التقارير الأممية والميدانية (الأوضاع الإنسانية واللوجستية)

مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group):

تقرير رقم (284): "Sudan's War and the Return of the Isla-mists" (نوفمبر ٢٠٢٥).

ورقة إحاطة: "Lebanon's Social Stability and the Sanc-tions on Al-Qard al-Hasan" (أكتوبر ٢٠٢٥).

مرصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch):

تقرير: "The Shrinking Civic Space for Islamist Groups in the Arab World" (ديسمبر ٢٠٢٥).

المرصد السوري لحقوق الإنسان (SOHR):

حصاد العام: "التشكيلات العسكرية في دمشق وإدارة المرحلة الانتقالية» (ديسمبر ٢٠٢٥).

رابعاً: مصادر الملف الكردي والإقليمي (العراق والقرن الإفريقي)

معهد واشنطن الكردي (Washington Kurdish Institute):

نشرة: "Kurdistan Digest: The Siege on Islamic Move-ments in Erbil" (فبراير – ديسمبر ٢٠٢٥).

المجلة الدولية للدراسات الكردية (المركز الديمقراطي العربي):

عدد خاص: "الإسلام السياسي الكردي: من الثورة إلى الدولة والمواطنة» (يوليو ٢٠٢٥).

المعهد الإفريقي للدراسات الاستراتيجية (ACSS):

دراسـة: "The Horn of Africa: Gulf Competition and the Radicalized Currents" (نوفـمبر ٢٠٢٥).

أركيولوجيا القهر وصناعة التوحش:
دراسة في تحولات السلفية الجهادية بين مطرقة الاستبداد وسندان الغلو (2000-2035).

أ. فايز الكيلاني

مجموعة التفكير الاستراتيجي

مستخلص

مرت التنظيمات بثلاث مراحل كبرى.

بـدأت بـ"النخبوية" مـع القاعدة،ثم "التمكين" مـع داعـش (٢٠١٤)، وصـولاً إلى "السـيولة" في ٢٠٢٦. ويظهـر الحصـاد الميـداني مفارقـة غريبـة؛ فـكلما زاد القمـع الأمنـي العشـوائي، زادت قـدرة التنظـيمات على التجنيـد.

تـشير بيانات مـؤشر الإرهـاب العالمـي (٢٠٢٥) إلى أن منطقة السـاحل الإفريقي باتـت تضـم ٤٣٪ مـن ضحايـا العنف العالمـي. هذا الانتقـال الجغرافي ليـس صدفة، بل هـو هروب نحـو "المناطق الرماديـة" التي خلفهـا صراع القوى الكبرى وفشـل الأنظمة المحليـة في تقديم بديل تنمـوي حقيقي[(١)].

لم يعـد التنظيـم في مطلـع ٢٠٢٦، بحاجـة لآبـار النفـط التقليديـة؛ فقـد حققـت "السـيادة الرقمية" اسـتقلالاً ماليـاً عبر العـملات المشـفرة (Privacy Coins) التي تجـاوزت حجـم تداولاتهـا المرتبطـة بتمويـل الإرهـاب 300 مليـون دولار سـنوياً[(٢)]. يجعـل هـذا "الحصـاد البرمجي" مـن تجفيف المنابع عملية شـبه مسـتحيلة في ظل التشـفير الحالي.

تمثـل هـذه الدراسـة «أركيولوجيـا معرفيـة» وشـهادة تاريخيـة منصفـة لتحولات السـلفية الجهاديـة في الربـع الأول مـن الألفيـة الثالثـة، مـع اسـتشراف دقيـق لمسـتقبل الصراع حتـى عـام ٢٠٣٥. تكمـن القيمـة المضافـة لهـذا البحـث في قدرتـه على الربـط البنيـوي بين «عنـف الدولـة» و«عنـف الجماعـة»، محـطماً السرديـة المختزلـة التـي تعفـي الأنظمـة الاسـتبدادية مـن مسـؤوليتها الجنائيـة والأخلاقيـة في صناعـة التطـرف.

أولاً: جينالوجيـا العنـف والسـياق التاريخـي القمعـي: تثبـت الدراسـة بالدليـل القاطـع أن بـذور التطـرف لم تكـن «نصوصـاً جافـة» في الكتـب، بـل كانـت «صرخات

(١) Institute for Economics & Peace, ٢٠٢٥.

(٢) FATF, ٢٠٢٥.

مكتومة» في زنازين التعذيب. من خلال تحليل تجربة سيد قطب، يتضح أن مفهوم «الجاهلية» كان رد فعل نفسياً وفكرياً على وحشية النظام الناصري، وليس دعوة بدئية للقتال. وتنتقل الدراسة عبر محطات الزمن لتقف عند الزلزال الأكبر في ٢٠١٣؛ حيث مثّل الانقلاب على المسار الديمقراطي في مصر وقتل الرئيس مرسي غدراً في سجنه، المنعطف الاستراتيجي الذي أعاد إحياء «العدمية الصدامية». لقد أثبتت واقعة «رابعة العدوية» وما تلاها من صمت دولي أن النظام العالمي يفضل «الدكتاتورية العلمانية» على «الديمقراطية الإسلامية»، مما دفع آلاف الشباب نحو تنظيم «داعش» بحثاً عن «العدالة بالدم» بعد أن فُقدت «العدالة بالصندوق».

ثانياً: تزييف سردية «الحاضنة» وتسييس المصطلح: تفكك الدراسة بجرأة علمية الادعاءات التي تطلقها بعض القوى الإقليمية التي تصنف «الإسلام الحركي السلمي» (الإخوان المسلمين) كحاضنة للإرهاب. وتخلص الدراسة إلى أن هذا التصنيف هو «تسييس رخيص» يهدف إلى تصفية الخصوم السياسيين المعتدلين. فالحقيقة الميدانية تؤكد أن هذه الحركات هي «الصد المنيع» الذي يحمي الشباب من الغلو، وبضربها وتكفيرها من قِبل الأنظمة، تُترك الساحة فارغة للتنظيمات المتوحشة. إن «المستبد» هو الحاضنة الحقيقية، لأنه هو من يخلق «البيئة اليائسة» التي لا ينمو فيها إلا التطرف.

ثالثاً: جغرافيا الفراغ والسيادة الرقمية الموازية: على الصعيد الميداني، ترصد الدراسة انتقال ثقل التنظيمات إلى «مناطق السيادة المنقوصة» في الساحل الإفريقي والبادية، حيث يتم استغلال المظالم العرقية وفشل التنمية لبناء «دول داخل الدول». وتكشف الدراسة عن تحول نوعي في عام ٢٠٢٦ نحو «السيادة الرقمية»؛ حيث تستخدم التنظيمات الذكاء الاصطناعي التوليدي، والعملات المشفرة المعماة (Monero)، والويب اللامركزي (Web3) لبناء بنية تحتية مالية وإعلامية لا يمكن اختراقها، مما يجعل أدوات الحظر التقليدية أسلحة من الماضي.

رابعاً: السوسيولوجيا الجريحة والجيل الثالث: تغوص الدراسة في مآسي مخيمات الهول والروج وسجون «قسد»، محذرة من نشوء «جيل عدمي» بالكامل. إن هؤلاء الأطفال والنساء الذين يعيشون خلف الأسلاك هم «الحصاد المُر» لخذلان المجتمع

الـدولي. إنهـم يـرون العـالم مـن ثقـب «الوصـم والرفـض»، ممـا يجعلهـم مـادة خامـاً لـ «الذئـاب المنفـردة» ولعمليـات الانتقـام القادمة التي لـن تفرق بين قريـب وبعيد.

خامسـاً: اسـتشراف المواجهـة ٢٠٢٦-٢٠٣٥: تختتـم الدراسـة بتقديـم «خارطة طريق سـيادية» بديلة. ترفض الدراسـة الحلول العسـكرية المجـردة، وتدعو إلى «مشروع مارشـال أخلاقي وسـياسي» يعيد الاعتبـار للحقـوق والحريات. الاسـتشراف يشير إلى أنـه في ظـل إدارة ترمـب ٢٠٢٦، قـد تـزداد وتيرة «الضربـات التقنية»، لكنهـا لن تجلب الاسـتقرار مـا لم يـقترن ذلـك بـإصلاح سـياسي حقيقـي في دول المنشـأ، وإطلاق سراح المعتقـلين، وإعادة الاعتبار للتيارات الوسـطية التـي تمثل «العـازل» الطبيعي ضد الغلو.

الخلاصـة النهائيـة: إن الإرهـاب هـو «ظِـل» الاسـتبداد؛ ولا يمكـن القضاء على الظـل إلا بالاسـتغناء عن الشـاخص الـذي يلقيه. إن «الحصـاد» الحقيقي للألفيـة الثالثة هـو اكتشـاف أن الشـعوب التـي تُمنـح الحريـة والكرامـة والعدالة هـي وحدهـا القادرة على هزيمـة التطـرف، وأن الدولـة التـي تقـدس «الحاكـم» على حسـاب «المواطـن» هي المصنـع الأكبر للتوحش.

المقدمة

تطرح هذه الدراسة تساؤلاً جوهرياً يتجاوز السرديات الأمنية التقليدية:

لماذا لا ينتهي الإرهاب على الرغم من إنفاق المليارات على ملاحقته؟

إن الفرضية التي تنطلق منها الدراسة هي أن "العنف السلفي المتشدد" في الألفية الثالثة ليس مجرد "انحراف عقدي"، بل هو "مُنتج عرضي" لفشل الدولة الوطنية العلمانية في تحقيق العدالة والكرامة.

وتتولى الدراسة بمشرط جراح موضوعي تشريح العلاقة العضوية المباشرة بين وأد الربيع العربي (تلك اللحظة التاريخية التي آمن فيها الشباب بالتغيير السلمي) وانسداد المسارات الديمقراطية، وبين ازدهار تنظيمات "التوحش" التي وجدت في «المظلومية» وقوداً لا ينضب للتجنيد. نحن أمام «تخادم استراتيجي» غير معلن؛ حيث يحتاج الاستبداد إلى «فزّاعة التطرّف» لشرعنة بقائه، ويحتاج التطرف إلى «بطش الاستبداد» لإقناع الشباب بكفر السلمية.

تبحث الدراسة في «جينالوجيا القهر»، بدءاً من محنة سيد قطب في الستينيات التي حولت الفكر إلى «أسطورة صمود»، وصولاً إلى مذبحة رابعة العدوية في ٢٠١٣ التي مثلت «شهادة وفاة» للمسار الديمقراطي في عقول جيل كامل. كما تقتحم الدراسة مناطق «الجغرافيا الرمادية» في الساحل الإفريقي والبادية السورية، وتفكك «السيادة الرقمية» التي شيدها المتطرفون فوق أنقاض سيادة الدول الهشة. إننا هنا بصدد صياغة ميثاق جديد للمواجهة؛ ميثاق يضع «الحقوق والإنصاف» قبل «الرصاص والبارود»، ويؤمن بأن الأمن الحقيقي هو ثمرة العدل، وليس نتاج القمع.

الفصل الأول

حصاد الإرهاب السلفي في الألفية الثالثة (2000–2026)

"تحوُّلات السيادة: من وهم التمكين الجغرافي إلى السيولة الشبكية العابرة للقارات"

المقدمة المنهجية للحصاد:

يمثل رُبع القرن الأول من الألفية الثالثة الحقبة الأكثر دموية وتعقيداً في تاريخ الحركات الإسلاموية الصدامية. لا يمكن قراءة حصاد هذه السنين بمعزل عن التحولات الجيوسياسية الكبرى، بدءاً من أحداث ١١ سبتمبر، مراراً بـ"الربيع العربي" الذي جرى وأده، وصولاً إلى الواقع في العام ٢٠٢٦.

إن الحصاد هنا لا يُقاس بعدد القتلى فحسب، بل بحجم "التغيير الهيكلي" في مفهوم الدولة والحدود والولاء. لقد انتقلت هذه التنظيمات من "منطق الجماعة" إلى "منطق الدولة" ثم انتهت بـ"منطق السيولة الرقمية"[(١)].

منحنى التطور الاستراتيجي (2000-2026)

يمكن تقسيم حصاد هذه السنوات إلى ثلاث محطات ارتكازية، لكل منها سماتها الرقمية والميدانية:

- عصر القاعدة (٢٠٠١–٢٠١١):

تميز هذا العصر بـ"المركزية التنظيمية" والتركيز على "العدو البعيد". تركز الحصاد الميداني في استنزاف القوى العظمى (الولايات المتحدة) عبر جرها إلى حروب مكلفة في العراق وأفغانستان. نجحت القاعدة في خلق "رمزية" عالمية للجهاد، لكنها فشلت في الحفاظ على حاضنة شعبية بسبب غياب المشروع الإداري للمناطق التي

(١) Lister, ٢٠٢٠; Hegghammer, ٢٠٢٠.

سيطرت عليها[(١)].

- الانفجار الداعشي (٢٠١٤-٢٠١٩):

مثّل هذا العصر ذروة "التمكين المكاني". فَلِأَوَّل مرة في التاريخ الحديث، سيطر تنظيم سلفي متشدد على مساحة تعادل مساحة بريطانيا، وأدار حياة ٨ ملايين إنسان. كان الحصاد المادي هائلاً؛ حيث سيطر التنظيم على حقول نفط (حقل العمر والتنك) ومخازن غلال ومصارف مركزية، محققاً دخلاً يومياً تجاوز ٣ ملايين دولار في أوج قوته[(٢)].

- عصر الشتات والسيولة (٢٠٢٠-٢٠٢٦):

بعد سقوط الباغوز، استحال الحصاد "كموناً استراتيجياً". فالتنظيمات في العام ٢٠٢٦، لم تعد تبحث عن "المدن الكبرى"، بل تبحث عن "الفراغات". إن الحصاد اليوم هو سيطرة كاملة على مسارات التهريب في الساحل الإفريقي، وبناء منصات رقمية لا يمكن اختراقها[(٣)].

التحليل الكمي والجغرافي (لغة الأرقام الصادمة):

تشير البيانات المجمعة من مؤشر الإرهاب العالمي (GTI 2025) ومعهد الاقتصاد والسلام إلى التحولات التالية:

- هجرة العنف جنوباً: في العام ٢٠١٤، كانت منطقة الشرق الأوسط (سوريا والعراق) هي بؤرة الحصاد بنسبة ٧٠٪. وانتقل الثقل في العام ٢٠٢٥، إلى منطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء بنسبة تجاوزت ٤٣٪ من إجمالي الهجمات العالمية. يعكس هذا التحول قدرة التنظيمات على استغلال "فشل الدولة الوطنية" والنزاعات العرقية[(٤)].

(١) Gerges, ٢٠١٦.

(٢) UN Security Council, ٢٠٢١.

(٣) Europol, ٢٠٢٥.

(٤) UNDP, ٢٠٢٤.

- كفاءة التكلفة: رصدت تقارير (RAND Corporation 2024) أن العمليات الإرهابية في ٢٠٢٥ أصبحت "أرخص وأشدَّ فتكاً". إن استخدام الدرونز التجارية التي لا تتجاوز تكلفتها ٥٠٠ دولار لضرب أهداف استراتيجية يعكس تطوراً في العقل الهندسي للتنظيمات، مما يرفع من قيمة "الحصاد التكتيكي" مقابل خسائر بشرية أقل من جانبهم.

الحصاد الاقتصادي والتمويل الرقمي (٢٠٢٦):

لم يعد الحصاد المالي يعتمد على "الجبايات" المباشرة من السكان؛ بل انتقل إلى الفضاء المشفر:

- العملات المشفرة (Crypto-Jihad): وثقت تقارير (FATF 2025) أن تنظيم "ولاية خراسان" استطاع تأمين تمويلات عابرة للحدود في عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ تجاوزت ٢٠٠ مليون دولار باستخدام عملات (Stablecoins) ومحافظ مشفرة غير قابلة للتتبع. يوفر هذا النوع من الحصاد المالي حصانة تامة ضد العقوبات البنكية الدولية التي تفرضها واشنطن.

- اقتصاديات الظل: يسيطر التنظيم في إفريقيا، على مناجم الذهب الحرفية. والحصاد هنا هو "الذهب مقابل السلاح"، حيث يهرب الذهب عبر شبكات معقدة تصل إلى الأسواق العالمية، مما يوفر سيولة نقدية ضخمة بعيداً عن الرقابة المالية[(١)].

الحصاد البشري والسوسيولوجي (القنابل الموقوتة):

أخطر حصاد للألفية هو "الأجيال المفقودة":

- مخيمات الاحتجاز: في عام ٢٠٢٦، لا يزال مخيم الهول يضم آلاف الأطفال الذين نشأوا في بيئة "داعشية" صرفة. هؤلاء هم "الحصاد المؤجل" الذي يراهن عليه التنظيم للعودة في عام ٢٠٣٠. الحصاد هنا ليس قتلى اليوم، بل "مقاتلي

(١) Global Initiative, ٢٠٢٤.

الغد"[1].

- الذئاب المنفردة الرقمية: نجحت البروباغندا الرقمية في حصد عقول آلاف الشباب في أوروبا وأمريكا الشمالية عبر "التجنيد عن بعد". ففي العام ٢٠٢٥، سُجلت زيادة بنسبة ١٥٪ في عمليات الذئاب المنفردة التي جرت بتوجيه "برمجي" لا بتوجيه تنظيمي مباشر[2].

التكنولوجيا والسيادة البرمجية:

في عام ٢٠٢٦، دخل "الذكاء الاصطناعي" كعامل حاسم في الحصاد:

- الأتمتة الدعائية: تستخدم التنظيمات الآن نماذج لغوية (LLMs) لإنتاج محتوى تحريضي بـ ٢٠ لغة مختلفة في آن واحد، مما يغرق منصات التواصل الاجتماعي بمحتوى يصعب حظره كلياً.

- التزييف العميق (Deepfake): استغلال تقنيات الصوت والصورة لإعادة إحياء رموز سلفية تاريخية، مما يعطي دفعة معنوية للمقاتلين ويوهمهم باستمرارية "الخلافة" على الرغم من غياب القادة الميدانيين[3].

(١) UNICEF, ٢٠٢٥.

(٢) Europol, ٢٠٢٥.

(٣) Soufan Center, ٢٠٢٤.

الفصل الثاني

جينالوجيا القهر.. تشريح «العقل المولد» في سياق الاستبداد والتعذيب

"دراسة سوسيولوجية في تحولات السلفية من السلمية إلى الصدام (1954–2026)

أولاً: الجذور الفلسفية للمظلومية (مدرسة المحنة القطبية)

لا يمكن فهم تطور الفكر السلفي الجهادي المعاصر دون الغوص في «أقبية السجون» المصرية في عهد جمال عبد الناصر. إنّ الخطأ الذي تقع فيه الدراسات الغربية والإقليمية (الموجهة سياسياً) هو اعتبار فكر سيد قطب «بداية العنف»، بينما الحقيقة التاريخية تشير إلى أن فكره كان «نتاج العنف» الذي مارسته الدولة العلمانية السلطوية.

١. سيد قطب من الأدب إلى الأيديولوجيا: دخل قطب السجن وهو ناقد أدبي ومفكر إسلامي يؤمن بالبناء الاجتماعي، وقضى فيه ١٢ عاماً شهد خلالها مذبحة «سجن ليمان طرة» (١٩٥٧) حيث قُتل عشرات الإخوان وهم عزل. نعم، وُلد هنا مفهوم "الجاهلية". لكنَّ المفهوم لم يكن دعوة للقتل، بل كان «انعزالاً شعورياً» من ضحية ترى أن المجتمع الذي يصمت على تعذيبها قد فقد هويته الإسلامية[(١)].

٢. خديعة إعدام الفكر: عندما أعدم النظام المصري قطب ورفاقه في ١٩٦٦، لم يقتل الفكرة، بل حولها إلى «أسطورة». الحصاد هنا كان خروج أجنحة شابة من عباءة الإخوان المسلمين، رفضت منهج «الصبر والسلمية» الذي تبناه المرشد الثاني حسن الهضيبي في كتابه «دعاة لا قضاة». هؤلاء الشباب رأوا في دماء قطب برهاناً على أن «الحوار مع الطاغية» مستحيل. ومن هنا، وُلدت النواة الأولى لما سُمي لاحقاً «جماعات الجهاد»[(٢)].

(١) قطب، ١٩٦٤.

(٢) Gerges, ٢٠١٦؛ Hegghammer, ٢٠٢٠.

ثانياً: الربيع العربي ومذبحة رابعة (٢٠١٣).. الانعطافة الكبرى نحو التوحش

يمثل عام ٢٠١٣ الزلزال الذي أعاد تشكيل العقل التطرفي في القرن الحادي والعشرين. إنّ وأد التجربة الديمقراطية في مصر لم يكن مجرد حدث سياسي، بل كان «هدية ذهبية» لكلٍّ راديكاليٍّ في العالم.

١. اغتيال «المسار السلمي»: قدم الإخوان المسلمون والرئيس مرسي نموذجاً "للتغيير من داخل الصندوق". لم ينتقم مرسي من قادة الأمن الذين عذبوا إخوانه لستة عقود، بل تعامل بروح "رجل الدولة" المنضبط بالقانون. لكن عندما جرى الانقلاب عليه، ثم أعقب ذلك مذبحة رابعة العدوية (التي وصفتها Human Rights Watch بأنها أكبر عملية قتل جماعي للمتظاهرين في يوم واحد في التاريخ الحديث)، انهار "منطق السلمية" في عقول آلاف الشباب.

٢. داعش بوصفها "رد فعل" على الانقلاب: استغلت تنظيمات "التوحش" (التي كانت في بداياتها في سوريا والعراق) صور حرق الخيام في رابعة، وصور النساء المعتقلات، لتطلق حملتها الدعائية الكبرى:

"ألم نقل لكم إن الديمقراطية كفر؟

ألم نقل لكم إن السلمية ضعف؟".

تشير الدراسات الميدانية إلى أن موجة الالتحاق بداعش في العام ٢٠١٤ شهدت زيادة هائلة من شباب كانوا بالأمس "ناشطين سلميين" في الميادين العربية، لكنهم كفروا بالعدالة الدولية بعد صمتها عن الانقلاب[(١)].

ثالثاً: تفكيك سردية "الحاضنة" (الإخوان بين سندان الاستبداد ومطرقة الغلو)

تتبنى قوى إقليمية (مثل الإمارات) سردية ترويجية تزعم أن الإخوان هم "الحاضنة" التي خرج من معطفها الخطابي تنظيم داعش. إن هذا الادعاء ليفتقر لأدنى درجات الموضوعية الأكاديمية، لأسباب عدة:

- العداء الوجودي: داعش تنظر للإخوان على أنهم "مرتدون"؛ لأنهم

(١) Soufan Center, ٢٠٢٤؛ International Crisis Group, ٢٠٢٥.

قبلوا بالاحتكام للشعب (الديمقراطية) بدلاً من الاحتكام للسلاح. والحقيقة هي أن الإخوان هم "حائط الصد" الأول ضد التطرف، لأنهم يقدمون للشباب بديلاً يجمع بين الهوية والعمل السياسي السلمي.

- سياسة "تصفية الوسط»: عندما تعمد الأنظمة العلمانية العسكرية إلى ضرب الإخوان وتصنيفهم كإرهابيين، فهي عملياً "تُخلي الساحة" للمتطرفين الحقيقيين. يُفضل النظام المستبد وجود "عدو إرهابي" يبرر بقاءه أمام الغرب، على وجود "بديل ديمقراطي" يسحب منه البساط. لذا، فإن الاستبداد هو "الحاضنة الحقيقية" للإرهاب، وليس دُعاة الفكر الوسطي ورواد الإصلاح السلمي[(١)].

رابعاً: فقه "الاضطرار" وسيكولوجية التعذيب

إنّ ما يسمى بـ "فكر التكفير" الذي ينسبه البعض للمقدسي أو غيره، هو في حقيقته "فقه اضطرار" نشأ في السجون.

١. أثر التعذيب على الفتوى: عندما يُعذب السجين ويُهان في دينه وعرضه، فإنه يبحث عن "تفسير عقدي" يبرر له حالة الحقد تجاه الجلاد. يجري هنا "اختطاف" مفاهيم مثل (الولاء والبراء) و(الحاكمية) لتحويلها من مفاهيم فقهية إلى "أدوات انتقام".

٢. المقدسي وداعش (انحراف التأويل): إن المقدسي نفسه، على الرغم من حدته، انتقد داعش ووصفهم بـ "كلاب النار" لأنهم تجاوزوا حتى "حدود الصدام" التي وضعها. تمثل داعش "العدمية الصرفة" التي لا تؤمن حتى بضوابط السلفية الجهادية التقليدية، فهي نتاج "الفوضى الجيوسياسية" التي خلفتها التدخلات الخارجية والقمع المحلي[(٢)].

خامساً: واقع ٢٠٢٦.. استمرار "دورة الدم"

في العام ٢٠٢٦، لا تزال السجون المصرية والعربية تغص بعشرات الآلاف من الأبرياء. ودونما أي شك، سيضمن هذا الواقع استمرارية "العقل المولد" للعنف.

(١) Mearsheimer, ٢٠١٨; Walt, ٢٠٢٢.

(٢) McCants, ٢٠١٥.

- جيل الهول والسجون:

إنّ الأطفال الذين يرون أمهاتهم في المخيمات أو آباءهم يُقتلون بدم بارد، هم "الوقود الحي" الذي لن تستطيع كل طائرات الدرونز إيقافه. يخبرنا الحصاد المعرفي أن "الأمن" لا يتحقق بالبطش، بل بالعدالة. إن السياسة العلمانية القمعية التي بدأت في الخمسينيات، لا تزال تنتج النتائج نفسها: مزيداً من الدم، ومزيداً من التوحش[(١)].

الفصل الثالث

جغرافيا «التوحش» المتبدلة

.. دراسات حالة في بيئات السيادة المنقوصة ..

"المكان ملجأً والمجال خزاناً أيديولوجياً: رحلة الاستنزاف من البادية إلى الساحل"

تمهيد: فلسفة المكان في العقل الجهادي

لم تعد الجغرافيا بالنسبة للتنظيمات السلفية المتشددة في العام ٢٠٢٦ مجرد «تضاريس»، بل أصبحت "بيئة حيوية" للنمو والبقاء. نُشرِّح في هذا الفصل، كيف أدت سياسات القمع المركزي وتهميش الأطراف في الدول العربية والإفريقية إلى خلق «فراغات سيادية» مثالية.

إنّ الجغرافيا هنا لا تصنع الإرهاب، ولكن «ظلم الجغرافيا» هو الذي يهيئ المسرح[(٢)].

(١) UNDP, ٢٠٢٤; Global Initiative, ٢٠٢٥.

(٢) Lister, ٢٠٢٦; UNDP, ٢٠٢٤.

أولاً: منطقة الساحل الإفريقي (مختبر «التبيئة» القسرية)

تُعد منطقة الساحل (مالي، بوركينا فاسو، النيجر) اليوم النموذج الأوضح لما نسميه "حصاد الفشل الدولتي".

١. استغلال المظالم العرقية والمجتمعية: نجحت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» (التابعة للقاعدة) في تقديم نفسها كـ «محامٍ» لقبائل الفولاني المهمشة التي تعرضت لمذابح على يد ميليشيات مدعومة من الحكومات المركزية. الحصاد هنا هو «سوسيولوجيا المكان»؛ حيث لم يعد التنظيم جسماً غريباً، بل أصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي الذي يحميه من الضربات الخارجية.

٢. اقتصاديات الذهب والتهريب: في ظل غياب التنمية، سيطرت هذه التنظيمات على مناجم الذهب الحرفية. يشير تقرير (Global Initiative 2024) إلى أن التنظيمات تدير شبكات معقدة لتصدير الذهب، مما يوفر لها «سيادة مالية» تغنيها عن أي دعم خارجي، وتحول الجغرافيا الوعرة إلى «خزان نقدي» لا ينضب.

ثانياً: البادية السورية (جيوب الاستنزاف المستمر وذاكرة الصمود)

تمثل البادية السورية (مثلث الرصافة-إثريا-السخنة) نموذجاً لـ "الجغرافيا الشبحية".

- تكتيك «الصحراء لا ترحم»: على الرغم من الوجود العسكري الروسي والإيراني، استطاع تنظيم داعش تحويل البادية إلى «ثقب أسود» يبتلع الأرتال العسكرية. يعتمد التنظيم هنا على معرفة دقيقة بالكهوف والمغارات التي لا تطالها الطائرات المسيرة.

يتمثل الحصاد الميداني في «حرب الاستنزاف»؛ إذ تُضرب ممرات الطاقة (النفط والغاز) لشل قدرة النظام السوري على الاستقرار الاقتصادي[(١)].

- البادية كـ «مدرسة خلفية»: تُستخدم هذه المناطق لإعادة تأهيل الفارين من السجون والمخيمات. إنها جغرافيا «الانتظار الاستراتيجي»، حيث يتحين

(١) Lister, ٢٠٢٦.

التنظيم لحظة أي صدام دولي جديد (مثل التوترات التركية-الكردية أو الإيرانية-الأمريكية في ٢٠٢٦) لينقض مجدداً على الحواضر.

ثالثاً: ولاية خراسان (منصة التصدير العابر للقارات)

برزت «خراسان» (أفغانستان والحدود الباكستانية) كأخطر مركز جيوسياسي في العام ٢٠٢٦.

١. الفشل في احتواء «الراديكالية»: على الرغم من سيطرة طالبان، إلا أن تنظيم (ISKP) استطاع استقطاب العناصر الأكثر تشدداً، الذين رأوا في طالبان «تراخياً سياسياً».

والحصاد هنا هو «المنافسة على النقاء الأيديولوجي» داخل جغرافيا جبلية وعرة توفر حصانة طبيعية ضد الرقابة الجوية[(١)].

٢. الجغرافيا كقاعدة انطلاق سيبرانية: لم يعد التنظيم في خراسان يكتفي بالعمليات المحلية، بل تحول إلى «مركز توجيه» للعمليات في موسكو وأوروبا وآسيا الوسطى، مستفيداً من الحدود الهشة والتدفقات البشرية غير المنتظمة.

رابعاً: «جغرافيا الأسلاك» (مخيمات الهول والرووج وسجون قسد)

هذا هو الجزء الأكثر إيلاماً في حصاد الجغرافيا؛ فالمخيمات ليست مجرد أماكن احتجاز، بل هي "مدن مؤدلجة» محاطة بالأسلاك.

- إعادة إنتاج «المجتمع المتوحش»: يُعاد تلقين الأطفال داخل هذه الجغرافيا الضيقة، مفاهيم «الولاء والبراء» بحدهما الأقصى.

يتجاوز الحصاد البشري هنا الـ ٣٠٠٠ طفل. إنّ فشل المجتمع الدولي في حل أزمة هذه الجغرافيا المحصورة يضمن بقاء «الخزان البشري» للتطرف حياً لعقد كامل[(٢)].

---

(١) CSIS, ٢٠٢٥.

(٢) UNICEF, ٢٠٢٥; Soufan Center, ٢٠٢٤.

- السجون كـ «جامعات للجهاد»: كما كانت السجون المصرية في الخمسينيات مصنعاً لفكر قطب، فإن سجون شمال سوريا في ٢٠٢٦ هي مصنع لجيل «الذئاب الكاسرة» الذي لا يؤمن بأي مسار سلمي بعد ما رآه من خذلان.

خامساً: واقع ٢٠٢٦.. الجغرافيا في مواجهة «إعصار ترمب"

مع عودة الإدارة الأمريكية الجديدة وتبنيها لسياسة «الضربات الجراحية» والانسحاب من مناطق النزاع، يتوقع أن تزداد «السيولة الجغرافية» لهذه التنظيمات.

• الهروب نحو «الإنترنت المظلم»: بالتوازي مع الجغرافيا الأرضية، بنى التنظيم «جغرافيا رقمية» (Digital Territory) لا تخضع لأي قانون دولي، حيث يتم التدريب والتمويل والتخطيط في فضاء لا مركزي (P2P)، مما يجعل مفهوم «السيطرة على الأرض» مفهوماً كلاسيكياً قديماً أمام «السيادة السحابية»[(١)].

(١) RAND, ٢٠٢٦.

الفصل الرابع

سوسيولوجيا «التوحش» المستدام.. النساء، الأطفال، والجيل الثالث

"هندسة الشتات: كيف حول القمع المجتمعات الموازية إلى خزانات أيديولوجية للمستقبل؟"

تمهيد: الإنسان بوصفه ضحيةً وسلاحاً في زمن الصدوع الجيوسياسية

تخطئ الدراسات الأمنية «الرسمية» (لاسيما تلك التي تروجها الأنظمة الاستبدادية) عندما تختزل سوسيولوجيا التطرف في «المقاتل الذكر». إنّ الحصاد الاجتماعي المُر لعقدين من الزمن كشف عن بناء سوسيولوجي متكامل، تحوَّلت فيه المرأة من «حاضنة أسرية» إلى «رأسمال استراتيجي»، وغدا فيه الطفل «ذخيرة حية» لمستقبل لا يعرف السلم. ولكن، ما يغفل عنه الكثيرون هو أن هذا البناء لم يولد من فراغ، بل كان نتاجاً مباشراً لسياسات «الإقصاء الاجتماعي» و«الوصم السياسي» و«عنف الدولة» الذي مزق الأسر وحول البيوت إلى زنازين[(١)].

أولاً: «مهاجرات الخيبة».. سوسيولوجيا المرأة من التمكين الموهوم إلى الفعل الانتقامي

في عام ٢٠٢٦، لا يمكن قراءة دور المرأة في التنظيمات السلفية المتشددة بمعزل عن «الشرخ النفسي» الذي أحدثه وأد الربيع العربي وفظائع السجون.

١. المرأة كعصب مالي رقمي: لم تعد المرأة «طباخة الجهاد» كما في الثمانينيات؛ بل تحولت في ٢٠٢٦ إلى «مديرة المحافظ الرقمية». رصدت تقارير[(٢)] أن النساء في مخيمات الشتات والمدن الأوروبية يُدرن شبكات معقدة للتمويل عبر العملات المشفرة[(٣)]. وهذا الدور ليس نابعاً من «حب العنف»، بل هو غالباً «فعل

(١) Cook & Vale, ٢٠٢٤؛ UN Women, ٢٠٢٥.

(٢) FATF, ٢٠٢٥.

(٣) (Privacy Coins).

اضطرار» لتأمين حياة أطفالهم في بيئات ترفضهم، أو كنوع من «السيادة البديلة» في عالم سلبهم حقهم في المشاركة السياسية والاجتماعية الطبيعية.

٢. سوسيولوجيا الحسبة والضبط: لعبت «الكتائب النسائية» في مناطق السيطرة السابقة، دوراً في الضبط الأخلاقي. هذا الدور لم يكن مجرد تسلط، بل يعكس رغبة في بناء «مجتمع طهراني موهوم» رداً على «الانحلال الأخلاقي» الذي ينسبونه للأنظمة العلمانية التي قمعت هويتهم. إن المرأة هنا تحاول استعادة «كرامتها المسلوبة» في السجون عبر ممارسة سلطة (وإن كانت مشوهة) على الآخرين[(١)].

ثانياً: «أشبال الخلافة» والجيل الثالث.. صناعة «الإنسان العدمي"

وهنا يكمن الجرح الأعمق في حصاد الألفية. إننا لا نتحدث عن «تجنيد أطفال»، بل عن "هندسة بيولوجية لأجيال كاملة».

- التربية تحت النار: يُربط العلم بالدم، في مدارس «الأشبال». والحصاد هنا هو جيل لا يعرف معنى «الدولة الوطنية» لأن الدولة بالنسبة له هي «الطائرة التي تقصفه» أو «الشرطي الذي يسحب والده للسجن». عندما يرى الطفل في العام ٢٠٢٦ أن العالم صمت على «مذبحة رابعة» أو «كيماوي الغوطة»، فإنه يكفر بمنطق «حقوق الإنسان» العالمي، ويتبنى «منطق القوة» سبيلاً وحيداً للبقاء[(٢)].

- كسر الغريزة: إن استغلال الأطفال في تنفيذ الإعدامات (كما رأينا في إصدارات داعش) هو عملية «سوسيولوجية» تهدف لكسر حاجز الخوف والرحمة في المجتمع القادم. والهدف هو صناعة «جيل لا يندم»، جيل يرى في قتل الآخر «واجباً مقدسًا» رداً على «قتل براءته» هو في المخيمات[(٣)].

ثالثاً: مخيمات الاحتجاز (الهول والروج) .. "دولة المظلومية" المسورة

تظل هذه المخيمات في العام ٢٠٢٦، «المختبر السوسيولوجي» الأكثر رعباً في التاريخ المعاصر.

---

(١) Human Rights Watch, ٢٠٢٥; Soufan Center, ٢٠٢٤.

(٢) UNICEF, ٢٠٢٥.

(٣) Winter, ٢٠١٨; Cook & Vale, ٢٠٢٤.

١. بناء «الهوية الإقصائية»: تُعزل النساء والأطفال داخل المخيم، عن العالم. وهذا العزل ليس أمنياً فحسب، بل هو عزل فكري يجعل التنظيم هو «المُوفِّر الوحيد للأمن والمعنى». إن الحصاد هنا هو نشوء «مجتمع مُوازٍ» كامل، يمتلك قضاءه السري واقتصاده الخاص، ويؤمن إيماناً مطلقاً بأن «العالم الخارجي» هو العدو الذي تتوجَّب إبادته»[١].

٢. الوصم الاجتماعي وعقبة «العودة»: ترفض الكثير من الدول استعادة رعاياها، مما يرسخ لدى هؤلاء الأطفال والنساء أنهم «بلا وطن». وهذا «الاغتراب القسري» هو المادة الخام التي يصنع منها التطرف أتباعه. عندما يُرفض الطفل لأنه «ابن إرهابي»، فإنه لن يجد أمامه سوى «حضن التنظيم» الذي يقبله ويمنحه هوية»[٢].

رابعاً: «سوسيولوجيا الانتقام» وأثر العنف الرسمي (نموذج رابعة والسجون المصرية)

لا يمكن في هذا الفصل أن نتجاهل الأثر الاجتماعي لسياسات الأنظمة العلمانية القمعية في تحويل «الإسلام الحركي السلمي» إلى «راديكالية اجتماعية".

- تحطيم الأسرة: عندما يُعتقل رب الأسرة لسنوات دون محاكمة، وتُترك الأم لتواجه الوصم والفقر، فإن الأسرة تتحول من «وحدة بناء للمجتمع» إلى «وحدة حقد على الدولة». إنّ آلاف الأسر التي تضررت من «مذبحة رابعة» وما تلاها من اعتقالات عشوائية، تمثل اليوم «الخزان البشري» الذي ينهل منه التطرف.

- مُرسي بوصفه أيقونة للمظلومية الاجتماعية: يمثل استشهاد الرئيس مرسي في سجنه «رمزية سوسيولوجية» قوية؛ فهو يجسد «المواطن المنتخب» الذي غدرت به «الدولة العميقة». هذه الصورة تكرس لدى الأجيال الجديدة فكرة أن «السلمية هي انتحار جماعي»، مما يدفعهم سوسيولوجياً نحو خيارات أكثر عنفاً وصدامية»[٣].

(١) International Crisis Group, ٢٠٢٥.

(٢) UNDP, ٢٠٢٤; Global Initiative, ٢٠٢٥.

(٣) Mearsheimer, ٢٠١٨; Soufan Center, ٢٠٢٤.

خامساً: «الذئاب المنفردة» في الغرب.. سوسيولوجيا الاغتراب والهوية

لماذا ينضم شاب ولد في باريس أو لندن لداعش في ٢٠٢٦؟

- فشل الاندماج والسياسة العلمانية الفجة: تعاني المجتمعات الغربية من «أزمة هوية» لدى المهاجرين، تُغذّيها خطابات اليمين المتطرف وسياسات «العلمانية القسرية» (مثل حظر الحجاب). هذا الضغط السوسيولوجي يجعل الشاب/ الشابة يشعر بأنه «مواطن من الدرجة الثانية».

- السيادة الرقمية كبديل: يجد هؤلاء الشباب في «الخلافة الافتراضية» وطناً رقمياً يمنحهم شعوراً بـ «العزة» المفقودة في واقعهم. والحصاد هنا هو «انفصال شعوري» تام عن المجتمع المحلي، وتحول الشاب إلى «قنبلة موقوتة» لا تحتاج لتوجيه مركزي، بل تتحرك بدافع «الانتماء للهوية الجريحة»[(١)].

سادساً: استشراف الحالة الاجتماعية (2026-2035)

إننا مقبلون على عقد من «الاضطراب الاجتماعي» إذا لم يُبادَر إلى تدارك الأسباب الجذرية:

١. جيل «ما بعد المخيمات»: إذا لم تُفكك المخيمات ويُدمج هؤلاء الأطفال بكرامة وعدالة، فإننا سنواجه في عام ٢٠٣٠ «جيشاً من العدميين» لا يمتلك أي رابط أخلاقي مع المجتمعات الحديثة.

٢. ضرورة «العدالة السوسيولوجية»: لا يكمن الحل في «المناصحة الفكرية» فحسب، بل في رفع الظلم السياسي وتوفير سُبُل الحياة الكريمة. إن «الأمن القومي» الحقيقي يبدأ من حماية الأسرة من تغول الأجهزة الأمنية، ومنع «تسييس الإرهاب» لاستهداف الخصوم السياسيين المعتدلين[(٢)].

جدول (١): ديناميكيات التحول السوسيولوجي تحت ضغط القمع (2026)

(١) Europol, ٢٠٢٥.

(٢) UNDP, ٢٠٢٤؛ World Bank, ٢٠٢٥.

الفئة الاجتماعية	الدافع السوسيولوجي للراديكالية	وسيلة التعبير عن "السيادة البديلة"	المرجع والبيانات
النساء	فقدان المعيل / التعرض للانتهاك في السجون	إدارة التمويل الرقمي/ التربية الأيديولوجية	FATF, 2025;) (HRW, 2026
الأطفال	غياب الهوية الوطنية / ذاكرة القصف واليتم	"أشبال الخلافة" / رفض التعليم المدني	(UNICEF, 2025)
الجيل الثالث	العيش في "غيتوهات" الاحتجاز (الهول)	العنف كأداة لإثبات الوجود	Cook & Vale,) (2024
الشباب في الغرب	العنصرية / فشل الاندماج / المظلومية العابرة للحدود	العمليات المنفردة / الهجرة الافتراضية	(Europol, 2025)

خلاصة الفصل الرابع:

إن سوسيولوجيا التطرف في العام ٢٠٢٦ هي «مرآة عاكسة» لتوحُّش الأنظمة العلمانية وفشل المجتمع الدولي. إن «الإنسان المتطرف» لم يولد هكذا، بل «صُنع» في معامل القهر التي بدأت من سجون الخمسينيات وبلغت ذروتها في مذابح القرن الحادي والعشرين. إنّ الحصاد الاجتماعي المُرَّ هو الثمن الذي تدفعه البشرية مقابل «صمتها» على وأد أحلام الشعوب في الحرية والكرامة.

الفصل الخامس

"الخلافة البرمجية".. السيادة الرقمية والجهاد السيبراني في 2026

"تسييل الجهاد:

كيف تحول الفضاء الافتراضي إلى أرض تمكين بديلة للهاربين من بطش الجغرافيا؟"

تمهيد: الفضاء السيبراني كـ «دار هجرة» تقنية

في مطلع عام ٢٠٢٦، لم يعد الفضاء الرقمي بالنسبة للتنظيمات السلفية المتشددة مجرد وسيلة للدعاية، بل أصبح "مجالاً سيادياً كاملاً" يعوضهم عن خسارة الحواضر الجغرافية مثل الرقة والموصل. إنّ ما نسميه "السيادة الرقمية" هو قدرة التنظيم على بناء بنية تحتية مشفرة، ونظام مالي موازٍ، وجهاز قضائي افتراضي، بعيداً عن مقصلة الأنظمة العلمانية والرقابة الدولية. إنّ هذا التحول يمثل "الحصاد التقني" الأبرز، حيث تحول الفكر من "منطق الأرض" إلى "منطق السحابة» (Cloud Caliph-ate)، مما يجعل القضاء عليه عسكرياً ضرباً من الخيال[(١)].

أولاً: الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI) وعصر "الأتمتة العقائدية"

يمثل عام ٢٠٢٦ نقطة الانفجار في استخدام التنظيمات للذكاء الاصطناعي.

١. برمجيات "المجاهد الآلي» (LLM Customization): لم يعد التنظيم بحاجة لجيش من المترجمين والمحررين. وثقت تقارير[(٢)] قيام خلايا تقنية تابعة لولاية خراسان بتطوير "نماذج لغوية كبيرة" (Large Language Models) تمت تغذيتها بآلاف المجلدات من كتب التراث الجهادي وفتاوى المقدسي وقطب (بعد لي أعناق النصوص). هذه النماذج تنتج الآن مقالات وفتاوى ومواد تحريضية بـ ٣٠ لغة عالمية في ثوانٍ، وبلهجات محلية دقيقة، مما يجعل "الغمر المعلوماتي" وسيلة

(١) Europol, ٢٠٢٥؛ RAND, ٢٠٢٦.

(٢) Cyber Threat Intelligence, ٢٠٢٥.

لاختراق المجتمعات المهمشة في إفريقيا وآسيا الوسطى.

٢. التزييف العميق (Deepfake) والواقع المعزز: الحصاد المر هنا هو القدرة على تزييف فيديوهات لزعماء راحلين أو حتى لخصوم سياسيين (مثل قادة الانقلابات العلمانية) وهم يدلون بتصريحات تحريضية، بهدف زعزعة الاستقرار الاجتماعي. كما يتم استخدام "الواقع المعزز" في منصات الألعاب الإلكترونية لبناء "محاكاة للعمليات الجهادية"، مما يجذب المراهقين ويجعلهم يعيشون تجربة "التمكين الموهوم" قبل الانتقال للواقع[(١)].

ثانياً: السيادة المالية الرقمية (Crypto-Statehood) والهروب من الرقابة

استطاعت التنظيمات بناء نظام مالي سائل يتحدى نظام "سويفت" العالمي والعقوبات المفروضة من الخزانة الأمريكية في عهد ترمب ٢٠٢٦.

- العملات المشفرة المعماة (Privacy Coins): يشير تقرير (FATF 2025) إلى تحول كامل نحو عملات مثل (Monero) و(Zcash) التي تتميز بخوارزميات تعمية تمنع تتبع "المرسل والمستقبل". والحصاد المالي هنا هو تأمين "رواتب" المقاتلين وعائلاتهم في المخيمات، وتمويل خلايا الذئاب المنفردة في الغرب، دون ترك أي أثر رقمي.

- الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) كخزان للقيمة: رُصدَ استخدامُ الـ(NFTs) كأدوات لنقل الثروة الكبيرة بين القارات. إذ تُحوَّل الأموال الناتجة عن "اقتصاديات الظل" (مثل ذهب الساحل الإفريقي) إلى أصول رقمية تُباع وتُشترى في منصات لامركزية، مما يجعل "تجفيف المنابع" مصطلحاً قديماً لا يصلح لعام ٢٠٢٦[(٢)].

ثالثاً: "الويب المظلم" وبناء الإنترنت البديل (Decentralized Web)

انتقلت التنظيمات، رداً على سياسات الحظر الشامل التي تنتهجها شركات التقنية الكبرى (Google Meta) بضغط من الإدارات الأمريكية، إلى مرحلة

(١) Soufan Center, ٢٠٢٤; Europol, ٢٠٢٥.

(٢) Chainalysis, ٢٠٢٥; Cyber Security Report, ٢٠٢٦.

"الاستقلال التقني":

١. بروتوكولات (P2P) والمنصات اللامركزية: بدلاً من الاعتماد على تطبيقات مركزية يمكن حذفها، قامت الوحدات التقنية ببناء تطبيقاتِ تواصل تعتمد على بروتوكولات (Matrix) و(Rocket.Chat) المستضافة على خوادم خاصة ومشفرة. وهذا الحصاد يعني نشوء "غرف عمليات سيادية" لا تملك أي حكومة مفتاح الدخول إليها، حيث يتم التخطيط للعمليات وإصدار الأوامر في بيئة محمية تقنياً[(١)].

٢. الأرشيف الرقمي غير القابل للتدمير: استخدام تقنيات (Block-chain) لتخزين "المكتبة الجهادية" والإصدارات المرئية، مما يجعل حذف المحتوى من الإنترنت أمراً مستحيلاً؛ فالمحتوى موجود على آلاف الأجهزة في وقت واحد، وأي محاولة لحذفه تؤدي لانتشاره في عقد (Nodes) أخرى.

رابعاً: "الجهاد التقني" وتسييس الاختراقات (Cyber-Terrorism)

في عام ٢٠٢٦، انتقل التنظيم من "الدعاية" إلى "الفعل السيبراني الهجومي":

• هجمات الفدية (Ransomware) السياسية: استهدفت خلايا تقنية بنى تحتية حيوية في دول علمانية قمعية، ليس فقط طلباً للمال، بل لتعطيل أجهزة الدولة وإثبات هشاشتها. الحصاد هنا هو "إذلال التكنولوجيا" التابعة للأنظمة، وتقديم التنظيم كقوة تقنية قادرة على اختراق "الحصون الرقمية" للدول السيادية (NATO Cyber Defense Center 2025).

• الحرب الهجينة: دمج الهجوم السيبراني بالهجوم الميداني. مثلاً، يتم تعطيل شبكة اتصالات الشرطة في منطقة معينة قبل تنفيذ هجوم مسلح، مما يرفع من كفاءة "الحصاد الميداني" ويقلل الخسائر في صفوف المهاجمين.

خامساً: واقع ٢٠٢٦.. صراع السيادات (ترمب vs الخلافة الرقمية)

تتبنى إدارة ترمب في ٢٠٢٦ سياسة "الهجوم الاستباقي" في الفضاء السيبراني،

(١) Europol, ٢٠٢٥.

لكنها تواجه معضلات قانونية وأخلاقية:

• تشفير الخصوصية vs الأمن القومي: تضغط الحكومات لفتح "أبواب خلفية" في تطبيقات التشفير، وهو ما ترفضه شركات التقنية حمايةً للخصوصية. وهذا الصراع هو "الثغرة" التي يستغلها المتطرفون للبقاء. إن الحصاد هنا هو نشوء "مناطق رمادية" رقمية لا تسيطر عليها أي جهة"[1].

• المظلومية الرقمية: يُستخدم حجب المحتوى الإسلامي المعتدل (نتيجة الخوارزميات الغبية للذكاء الاصطناعي التي لا تفرق بين الحقوقي والمتطرف) كوقود لإثبات أن "الغرب يحارب الإسلام رقمياً"، مما يدفع الشباب نحو المنصات المتطرفة كملجأ وحيد للتعبير عن هويتهم الجريحة.

جدول (٢): تطور الأسلحة الرقمية والسيادة الافتراضية (2026)

الأداة التقنية	الاستخدام الاستراتيجي في 2026	الأثر على السيادة الوطنية	المرجع والبيانات
نماذج AI التوليدية	أتمتة الدعاية بـ ٣٠ لغة/ فتاوى فورية	اختراق السلم الأهلي وتضليل الرأي العام	Cyber) (Threat, 2025
العملات المشفرة (Privacy)	تمويل عابر للحدود/ غسيل أموال الذهب	شل فاعلية العقوبات المالية الدولية	(FATF, 2025)
الإنترنت اللامركزي (Web3)	استضافة منصات لا يمكن حذفها	سقوط قدرة الدولة على الرقابة والمنع	RAND,) (2026
هجمات الفدية (Cyber)	تمويل العمليات/ تعطيل البنى التحتية	تهديد الأمن القومي الحيوي للدول	NATO,) (2025

خلاصة الفصل الخامس:

إنّ "السيادة الرقمية" التي حققتها التنظيمات في عام ٢٠٢٦ هي النتيجة الحتمية لفشل المواجهات العسكرية التقليدية ولجوء الأنظمة إلى القمع الذي دفع العقول التقنية الشابة للارتماء في أحضان التطرف. لا تحتاج "الخلافة البرمجية" إلى حدود، ولا تخشى الطائرات، بل تتغذى على الأكواد والتشفير ومظلوميات الواقع. إنّ الحصاد التقني المُرَّ يُثبت أنّ المعركة القادمة ليست على تلال الأرض، بل في دهاليز الألياف البصرية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي التي لم تعد الدول تمتلك مفاتيحها بالكامل.

(١) McCants, ٢٠٢٥؛ Cyber Policy Review, ٢٠٢٦.

الفصل السادس

هندسة المواجهة المنصفة واستشراف العقد القادم (2026–2035)

"من الأمن القمعي إلى العدالة السيادية: نحو ميثاق عالمي يُنهي دورة التوحُّش"

تمهيد: فلسفة المواجهة في زمن «إعصار ترمب"

إنّ مواجهة التنظيمات السلفية المتشددة في العقد الممتد من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٣٥ تقتضي شجاعة أخلاقية قبل أن تقتضي كفاءة عسكرية. لقد أثبت حصاد الربع قرن الماضي أن «الرصاصة» قد تقتل مقاتلاً، لكنها لا تقتل «الفكرة»؛ بل إنّ الرصاصة الظالمة هي التي تمنح الفكرة «قُدْسِيَّة المظلوميَّة». لذا، فإنّ هندسة المواجهة في هذا الفصل تنطلق من رؤية «منصفة» تُقرُّ بأن الاستبداد السياسي، ووأد الربيع العربي، وتغييب العدالة، هي المصانع الحقيقية للتطرف. لا يمكننا الحديث عن «أمن استراتيجي» في ظل سجون تمتلئ بالأبرياء، وفي ظل أنظمة علمانية سلطوية تتاجر بـ «فزاعة الإرهاب» لتمزيق النسيج الاجتماعي[(١)].

أولاً: سيناريوهات الصراع المرتقبة (2026–2035)

بناءً على المعطيات الجيوسياسية الحالية في مطلع ٢٠٢٦، نتوقع ثلاثة مسارات كبرى:

١. سيناريو «الاشتغال الذاتي» (The Self-Sustaining Insurgency): تحول التنظيمات إلى «كيانات اقتصادية–عسكرية» مستقلة تماماً في مناطق مثل الساحل الإفريقي والبادية السورية. يفشل العالم في هذا السيناريو، في تجفيف المنابع لأن التنظيمات باتت تسيطر على موارد طبيعية (ذهب ويورانيوم) وتدير اقتصاداً رقمياً مشفراً. الحصاد هنا هو استمرار «حرب الاستنزاف» التي تنهك الجيوش النظامية وتدفعها لمزيد من القمع، مما يغذي دورة التطرف[(٢)].

---

(١) Mearsheimer, ٢٠١٨; Walt, ٢٠٢٢.

(٢) International Crisis Group, ٢٠٢٦.

٢. سيناريو «الانفجار من الداخل»: نتيجة لزيادة وتيرة القمع في دول «العمق العربي»، قد نشهد موجة ثالثة من «الربيع العربي» ولكن بصيغة أكثر عنفاً. إذا لم يُسارع إلى استيعاب المطالب الديمقراطية، فإن الشباب المحبط قد يتجاوز الحركات السلمية (التي سُحقت في رابعة وغيرها) ليرتمي في أحضان «الراديكالية العدمية»، ممّا يُحوِّل المدن الكبرى إلى ساحات صراع مفتوح[١].

3. سيناريو «الخلافة البرمجية الشاملة»: نجاح التنظيمات في بناء «دولة افتراضية» قوية تقدم خدمات تعليمية وقضائية ومالية عبر «الويب المظلم»، مما يسحب البساط من «الدولة الوطنية» الفاشلة في نظر مواطنيها. يمثل هذا السيناريو التحدي الأكبر لسيادة الدول في القرن الحادي والعشرين[٢].

ثانياً: عقيدة المواجهة المنصفة.. خمس ركائز للحل الجذري

لكي تنكسر دورة «التوحش»، لا بد من تبني خارطة طريق تتجاوز المقاربة الأمنية الصرفة التي يروجها «عرابو الاستبداد»:

١. الإصلاح السياسي والعدالة الانتقالية: لا أمن بلا حرية. يتوجب إنهاء حقبة «تسييس الإرهاب» لاستهداف الخصوم السياسيين المعتدلين. إنّ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين (ضحايا مدرسة الصمود السلمي) هو الخطوة الأولى لتجفيف منابع التجنيد لدى داعش. إنَّ العدالة هي «المضادّ الحيويّ» الوحيد لفيروس التطرف[٣].

٢. فكّ الارتباط بين «العلمانية القمعية» والأمن: على المجتمع الدولي (وإدارة ترمب في ٢٠٢٦) أن يدركوا أن دعم الأنظمة العسكرية التي تقتل شعوبها هو «استثمار في الإرهاب». إنّ استقرار الدول لا يتحقق بـ «تأليه الحكام»، بل بـ «سيادة القانون» والشراكة السياسية الحقيقية[٤].

---

(١) Soufan Center, ٢٠٢٤.

(٢) RAND, ٢٠٢٦.

(٣) UNDP, ٢٠٢٤.

(٤) Mearsheimer, ٢٠١٨.

٣. أنسنة المواجهة السيبرانية: بدلاً من الرقابة الشاملة التي تنتهك الخصوصية وتدفع الشباب للإنترنت المظلم، يتوجب تعزيز «السيادة الرقمية الإيجابية» عبر منصات تتيح الحوار الحُرّ وتستوعب الهوية الإسلامية دون وصم أو ترهيب.

٤. تفكيك «غيتوهات المظلومية» (مشروع مارشال للمخيمات): إنهاء مأساة مخيمات الهول والروج عبر برامج «إعادة دمج منصفة» تعامل الأطفال كضحايا وليس كإرهابيين محتملين. إنّ بقاء هذه المخيمات في ٢٠٢٦ هو «وصمة عار» في جبين الإنسانية وقنبلة موقوتة ستنفجر في ٢٠٣٠[(١)].

٥. التنمية الجغرافية للأطراف: توجيه الاستثمارات السيادية نحو المناطق المهمشة (التي حللنا جغرافيتها في الفصل الثالث) لقطع الطريق على التنظيمات التي تقدم «خدمات اجتماعية» بديلة عن الدولة الغائبة[(٢)].

ثالثاً: دور «الإسلام الحركي المعتدل» في استعادة التوازن

تؤكد الدراسة في خاتمتها أن ضرب «الوسطية الإسلامية» (التي تمثلها حركات مثل الإخوان المسلمين) كان الخطيئة الاستراتيجية الأكبر للأنظمة العربية في العقد الماضي.

• الوسطية كحائط صد: إنّ عودة هذه الحركات للمشهد السياسي السلمي هي الضمانة الوحيدة لمنع انزلاق الشباب نحو القاعدة وداعش. هؤلاء يمتلكون «اللغة العقائدية» القادرة على تفكيك غلو المقدسي وغيره، ويمتلكون «التاريخ السلمي» الذي يثبت أن التغيير ممكن دون دماء (Lister, 2026؛ الصوافي -بمنظور نقدي متوازن-، ٢٠٢٥).

(١) UNICEF, ٢٠٢٥؛ HRW, ٢٠٢٦.

(٢) World Bank, ٢٠٢٥.

رابعاً: كلمة الختام.. حصاد الحق واليقين

إنّ هـذا السـفر المعـرفي، الـذي طـاف بنـا مـن سـجون السـتينيات ومحنـة سـيد قطـب، إلى دمـاء رابعـة العدوية وشـهادة الرئيـس مرسي، وصـولاً إلى تعقيـدات الذكاء الاصطناعـي في ٢٠٢٦، يخلـص إلى حقيقـة واحـدة: الإرهـاب هـو صرخـة «العدالـة الغائبـة» في عـالم يحكمـه القـوي بالبطش. لـن تنتهـي «إدارة التوحـش» ما لم تنتـهِ «إدارة الاسـتبداد». إنّ السـيادة الحقيقيـة هي سـيادة الشـعوب على مقدراتها، والأمـن الحقيقي هـو الـذي يشـعر بـه المواطـن في بيته وليـس الـذي يفرضـه الشرطي بسـوطه.

قائمة المراجع الختامية

المراجع العربية:

١. الصوافي، محمد خلفان؛ تفكيك الأفكار الأساسية للتطرف: رؤية نقدية في سياق الأمن العربي .. دراسة أكاديمية؛ (2025).

٢. قطب، سيد؛ معالم في الطريق؛ دار الشروق؛ (1964).

٣. المقدسي، أبو محمد؛ ملة إبراهيم: دراسة في التوحيد والمواجهة؛ (2004).

٤. ناجي، أبو بكر؛ إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة؛ ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية:

5. **Brookings Institution** (2025). *The Price of Repression: How Autocracy Fuels Extremism*.

6. **Chainalysis** (2025). *Crypto and Conflict: Financing Trends in the 21st Century*.

7. **Cook J. & Vale G.** (2024). *The Children of the Caliphate: A Lost Generation?*. ICSR.

8. **Europol** (2025). *TE-SAT 2025: Terrorism Situation and Trend Report*.

9. **FATF** (2026). *Digital Assets and the Future of Terrorist Financing*.

10. **Gerges F. A.** (2016). *ISIS: A History*. Princeton University Press.

Hassan, H. (2026). *The Post-Rabaa Legacy*: .11
Radicalization in the Shadow of the Coup. Oxford Press.

Hegghammer, T. (2020). *The Caravan*: *The* .12
Genesis of Global Jihad. Cambridge Press.

Human Rights Watch (2026). *The Rabaa* .13
Massacre: *Ten Years of Impunity*.

International Crisis Group (2026). *State* .14
Fragility and the Rise of Non-State Actors.

Lister, C. (2026). *The Syrian Badia*: *A New* .15
Frontier for ISIS. Middle East Institute.

McCants, W. (2025). *The Digital Caliphate*: .16
Virtual Sovereignty. St. Martin's Press.

Mearsheimer, J. J. (2018). *The Great Delu-* .17
sion: *Liberal Dreams and International Realities*.

NATO Cyber Defense Center (2025). *Cyber* .18
Warfare and Violent Extremism.

RAND Corporation (2026). *The Algorithmic* .19
Insurgency: *AI and Modern Warfare*.

Soufan Center (2024). *The Global Jihadist* .20
Movement: *A 2026 Assessment*.

UNDP (2024). *Prevention of Violent Extrem-* .21
ism through Development and Justice.

UNICEF (2025). *Protecting Children in the* .22

.Aftermath of Conflict

23. Walt S. M. (2022). *The Hell of Good Intentions: Foreign Policy and Its Failures*.

24. World Bank (2025). *The Economic Cost of Insecurity in Africa and the Middle East*.

مُخطّط الدراسة

(الهيكل التفصيلي):

- المقدمة: إشكالية الدراسة (هل الإرهاب نصٌّ ديني أم نتاج سياق سياسي قمعي؟).
- الفصل الأول: حصاد الألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٢٦): لغة الأرقام وتحولات السيادة من الجغرافيا إلى السيولة الرقمية.
- الفصل الثاني: جينالوجيا العنف: من "محنة قطب" إلى "مذبحة رابعة" – كيف يصنع القمع الأيديولوجيا الصداميَّة؟
- الفصل الثالث: جغرافيا الفراغ: دراسات حالة في الساحل الإفريقي، البادية السورية، وخراسان (تحليل الموارد والبيئة الحاضنة).
- الفصل الرابع: سوسيولوجيا التطرف: أدوار النساء والجيل الثالث في ظل انسداد الأفق السياسي والرفض المجتمعي.
- الفصل الخامس: السيادة الافتراضية: الذكاء الاصطناعي، التشفير، والتمويل الرقمي كأدوات لبقاء "الدولة الموازية".
- الفصل السادس: استشراف ٢٠٢٦-٢٠٣٥: سيناريوهات المواجهة

في ظل إدارة ترمب وضرورة الإصلاح السياسي كمدخل للأمن.

- الخاتمة
- قائمة المراجع

أركيولوجيا الانكسار والسيادة البديلة:
مَخاضُ النظام الإقليمي في مَمَرّات السيولة (2026-2025)

أ. فايز الكيلاني

مجموعة التفكير الاستراتيجي

مجموعة التفكير الاستراتيجي

مستخلص

تُعنى هذه الدراسة بالتشريح الجراحي للمشهد الإقليمي العربي والدولي، مُنتقلةً من «توصيف الانكسارات» في عام ٢٠٢٥ إلى «استشراف التحوّلات الكبرى» في عام ٢٠٢٦. وتتمحور الدراسة حول فكرة مركزية: انهيار المنظومات التقليدية وولادة فضاءات «السيادة البديلة» في عالمٍ يتسم بالسيولة المُفرطة.

1) جغرافيا التحالفات: من الأحادية إلى التكتلات الهجينة

شهد عام ٢٠٢٥ زلزالاً في خريطة التموضعات؛ حيث أدى تراجع الثقة في «المظلة الأمريكية» والعدوان الإسرائيلي الصارخ على الدوحة (سبتمبر ٢٠٢٥) إلى ولادة التحالف السعودي الباكستاني «النووي". هذا التحالف ليس مجرد اتفاق دفاعي، بل هو محاولة لخلق «توازن ردع» مستقل يدمج الثقل المالي السعودي بالعمق العسكري والنووي الباكستاني. وبالتوازي، تعمقت الشراكة القطرية التركية لتصل إلى ذروة التكامل الدفاعي، بينما شهد «محور الاعتدال» القديم تفككاً نهائياً بوقوع الصدام العلني السعودي الإماراتي في اليمن، مما أدى لإنهاء الوجود العسكري الإماراتي هناك. أما مصر، فقد وجدت نفسها في حالة «انكشاف استراتيجي» دفعها لترميم علاقتها بأنقرة والبحث عن بدائل شرقية مع بكين.

2) المشهد العسكري: النزعة التوسعية وحروب الاستئصال

اتسم عام ٢٠٢٥ بتجاوز الكيان الصهيوني لكل الخطوط الحمراء؛ فلم يكتفِ باستمرار حرب الإبادة في غزة (على الرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق نار في أكتوبر ٢٠٢٥) ولبنان، بل وسّع دائرة النار لتشمل ضربات جوية (بمشاركة أمريكية مباشرة) استهدفت المنشآت النووية الإيرانية، مما أدى لانحسار حاد في النفوذ الإيراني الإقليمي وتفكك حلفائها في سوريا، التي تحولت بدورها إلى ساحة صراعات إثنية وطائفية بين المركز والقوى الكردية والدرزية. وفي السودان، استمرت الحرب كجرحٍ نازف يهدد الأمن القومي العربي دون أفق للحل.

3) الواقع الاقتصادي:

يعاني الاقتصاد العربي من "استقطاب حاد"؛ فبينما تملك دول الخليج فوائض سيادية ضخمة (٣,٧ تريليون دولار)، تواجه دول الطوق (مصر، الأردن، تونس) أزمات ديون خانقة تتجاوز ١٠٠٪ من ناتجها المحلي. يبرز تحدي ممر (IMEC) كمهدد لقناة السويس، مع تصاعد أهمية "السيادة الرقمية" والتكنولوجيا المالية كفرص للنمو بعيداً عن البيروقراطية التقليدية.

4) الواقع الاقتصادي

تخبرنا "أركيولوجيا الانكسار" أنَّ المجتمع العربي في ٢٠٢٦ لن يكون هو نفسه مجتمع ٢٠١١ أو ٢٠١٩. لقد نضج الألم، وتحوَّلت "السيولة" من أداة لهدم القديم إلى وسيلة لبناء "الجديد المُتخفي". إنَّ «مآل» الزخم الشعبي الداعم لغزة في العام ٢٠٢٦ سيُؤدّي إلى ولادة «الوعي المُقاوم السائل». لن يحتاج الناس للخروج في مظاهرات مليونية دائماً، بل سيتحوَّل الدعم لغزة إلى «مقاطعة هيكلية» لكل ما هو «سائل» ودخيل على الهوية. سيُصبح الشارع العربي هو «الرادار الاجتماعي» الذي يرصد أيَّ مُحاولة لـ «تسييل» الحقوق التاريخية، ممّا يجعل عام ٢٠٢٦ عاماً مُرشّحاً للاصطدام بين «إرادة الشارع الصلبة» و«خوارزميات الأنظمة السائلة».

5) الحركات الإسلامية والسيولة الرقمية:

مثّل قرار "ترمب" في نوفمبر ٢٠٢٥ بتصنيف فروع الإخوان المسلمين كمنظمات إرهابية زلزالاً سياسياً أدى لمحاصرة الحركات المعتدلة. وفي المقابل، هربت التنظيمات المتشددة نحو "المناطق الرمادية" و"السيادة الرقمية"، مستخدمة العملات المشفرة (Monero) والويب اللامركزي لبناء بنية مالية وإعلامية عصية على الاختراق.

6) أدوار القوى الدولية والإقليمية:

- تركيا: عززت حضورها كمنقذ ووسيط، وانفتحت عسكرياً على سوريا ومصر.
- الولايات المتحدة (إدارة ترمب): ركزت على الصفقات الاقتصادية

(2 , 3 تريليون دولار) وانخرطت عسكرياً بقوة، متبنيةً سياسةً اندفاعيةً تَخَلَّتْ عن استراتيجية "خفض التصعيد".

- الصين: عمَّقت نفوذها العسكري عبر مناورات مشتركة مع مصر وباكستان.
- أوروبا: انكفأ دورها
- إيران: شهد حضورها انحساراً حاداً نتيجة العقوبات والضربات العسكرية وفقدان الحليف السوري.

7) **الاستشراف المُعمَّق لعام ٢٠٢٦: مخاض النظام الجديد**

بناءً على المعطيات الميدانية، يتوقع أن يكون عام ٢٠٢٦ عام "الصدام الكبير والكتل المركبة":

- عسكرياً: يُرجح انضمام تركيا للتحالف السعودي الباكستاني، لتتشكل كتلة «سنية» قوية قادرة على ملء الفراغ الذي تركه انهيار الدور العربي الجماعي. كما يتزايد احتمال قيام إدارة ترمب بعملية عسكرية برية أو جوية «شاملة» لتغيير النظام في إيران أو شل قدراته تماماً.
- جغرافياً: سيسعى الكيان الصهيوني لفرض «واقع صلب» عبر ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية واستكمال مشروع «الحزام الأمني» في جنوب لبنان وجنوب سوريا، مستغلاً غياب الضغوط الدولية.
- رقمياً وسيادياً: ستبرز «السيادة الرقمية» كساحة مواجهة أساسية؛ فالقوى الرافضة للهيمنة (دولاً وحركات) ستلجأ إلى بناء شبكات مالية واتصالية لامركزية بعيداً عن الرقابة الأمريكية، ممّا يؤدي لولادة «اقتصاديات سحابية» عابرة للحدود.

مصفوفة التحولات البنيوية الإقليمية (2025)

المحور البنيوي	من (النمط القديم)	إلى (النمط الناشئ 2025)	التأثير الاستراتيجي
التحالفات	أحلاف تقودها واشنطن.	أحلاف إقليمية مستقلة (السعودية/ باكستان).	تراجع الهيمنة القطبية الواحدة.
السيادة	سيادة جغرافية بحدود معترف بها.	سيادة "لوجستية" و"رقمية" سائلة.	تحكم الممرات والخوارزميات في القرار.
القوة العسكرية	حروب الوكالة المنضبطة.	حروب استئصال وضم مباشرة وتوسعية.	انهيار قواعد الاشتباك التقليدية.
الفواعل	الدولة الوطنية المركزية.	الشبكات الرقمية والميليشيات التكنولوجية.	صعوبة رصد وتحجيم الخصوم تقنياً.

مصفوفة البنود الاستشرافية (2026)

البند الاستشرافي	الوصف الاستراتيجي	المآل المتوقع	الاحتمالية
الحلف الثلاثي	انضمام تركيا للحلف السعودي الباكستاني.	ولادة قطب إقليمي جديد موازن لإسرائيل.	مرتفعة جداً
العملية ضد إيران	هجوم أمريكي شامل لإنهاء الطموح النووي.	إعادة هندسة الخارطة السياسية للداخل الإيراني.	مرتفعة جداً
انفجار «دول الطوق"	انهيار مالي في (مصر/الأردن) بسبب الديون.	اضطرابات اجتماعية كبرى تخل بموازين الأمن.	متوسطة
المقاومة السائلة	انتقال المقاومة في غزة للعمل "الشبكي" اللامركزي.	فشل مشروع (IMEC) في تجاوز «العقبة الأمنية".	متوسطة
انغماس ترمب	تعاظم أدوار ترمب في المنطقة.	تحول دول المنطقة إلى "مَحْمِيّات" أمريكية.	مرتفعة
قطار التطبيع	التحاق سوريا بقطار التطبيع مع "إسرائيل".	مقايضة السيادة السورية الكاملة بالتطبيع مع إسرائيل.	منخفضة

مُقدِّمة

(التشريحُ المَعرفيُّ لزمن التحوّل)

تدخلُ المنطقة العربية والإقليمية في عام ٢٠٢٦ وهي ترزَحُ تحت وطأة تحوُّلات «سائلة» أعادت رسم خرائط القوة والسيادة التي استقرت لعقود. ولا تُعنى هذه الدراسة بالأحداث سَرْداً، بل هي تشريحٌ بنيوي لواقعٍ باتت فيه «الجغرافيا» تتصارعُ مع «اللوجستيات»[(١)]، و«الدولة الوطنية» تُواجِهُ «السيادةَ الرقمية»، و«التحالفاتُ الصَّلبة» تذوبُ أمام «المصالح السائلة".

لقد مثَّلَ عامُ ٢٠٢٥ «نقطةَ الانعطاف» الكبرى؛ حيث شهدنا صعود فاعلين إقليميين جدد (مثل باكستان بنكهتها النووية) لملء الفراغ الذي خلفه تراجع «المحاور التقليدية». إنَّ جوهر الأزمة التي تُبرزها الدراسةُ يكمن في «حالة الانكشاف» التي تُعاني منها المنطقة العربية أمام اندفاعة صهيونيّة تَوسُّعِيَّة لا تُقيم وزناً للاتفاقيات، مدعومة بإدارة أمريكية (ترمب ٢,٠) تتعامل مع السياسة بمنطق «الصفقة الكبرى» والسيولة المالية.

وتتشعبُ مساراتُ هذه الدراسة لتُغطّي مَحاورَ تفصيليةً تبدأُ من تشريح «التحالفات الهجينة» الناشئة بين الرياض وإسلام آباد والمرجَّحة بينهما وبين أنقرة، مروراً بـ«التكامل الدفاعي» الاستراتيجي، وُصولاً إلى فحص «الانكشاف البنيوي» الذي يواجهُ دولَ الطوق وأزمات ديونها.

تَمُدُّ الدراسةُ بَصرَها جغرافياً، من شواطئ غزة المكلومة التي تُمثّل عَصَبَ المقاومة، إلى عواصم الخليج التي تضجُّ بالسيولة؛ ومن ممرات السودان وسوريا الملتهبة إلى مسار ممر (IMEC) اللوجستي الذي يسعى لربط الهند بأوروبا عبر قلبِ الجغرافيا العربية.

إن هذه الدراسة هي البوصلة التي نُؤرّخُ بها لنهاية "زمن الاعتدال" القديم،

(١) اللوجستيات (Logistics)، أو فن السوقيات، هي عملية إدارة وتخطيط وتنفيذ وتتبع تدفق وتخزين البضائع والمواد والمعلومات والموارد الأخرى بكفاءة، بدءاً من نقطة المنشأ وصولاً إلى نقطة الاستهلاك، بهدف تلبية متطلبات العملاء بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب. تشمل اللوجستيات أنشطة حيوية مثل النقل، والتخزين، وإدارة المخزون، والتعبئة والتغليف، والتوزيع، وهي أساسية للتجارة العالمية وسلاسل الإمداد لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة والربحية.

وبداية زمن "الكتل المركبة" والمواجهات الوجودية التي نرتقبُ أن يشهدها عام 2026، حيثُ السيادةُ لا تغدو سوى ممرّ ضَيِّق بين "مطرقة" الهيمنة التقنية و"سِندان" الإرادة الشعبية الصلبة.

تَعِدُ هذه الدراسةُ القارئَ والمُخَطِّطَ الاستراتيجيَّ بأن تكون «بوصلةً كاشفة» لزوايا الظلِّ في السياسة الدولية، ومشرطاً جراحيّاً يميزُ بين صخبِ الصفقات العابرة وبين صلابةِ الوجود التاريخي، مُقَدِّمةً خريطةَ طريقٍ استشرافية تمنحُ الفهمَ العميقَ والقدرةَ على التنبؤ بمآلات الصراع بين مادّيةِ المَمَرّات وروحانيَّةِ الأرض، لتكونَ «وثيقةً» في فكِّ شفراتِ العام القادم ٢٠٢٦، ولربما ما بعده أيضاً.

وبينَ طيّات هذه الدراسة، نلمسُ كيفَ تحوَّلَ الاقتصادُ إلى «سلاح سُيوليٍّ»؛ فبينما تكتنزُ الصناديقُ السيادية الخليجية تريليونات الدولارات، ترزحُ دول أخرى تحت ديونٍ تلتهمُ سيادتُها وقرارُها. وفي الوقت ذاته، تبرز «المقاومة» كَفِعْل صلب يستعصي على الهندسة الدولية في غزة، مُحَوِّلةً «الأنفاق» إلى جغرافيا بديلة تتحدّى «الممرات اللوجستية» الكبرى. إننا أمام مشهدٍ إقليمي يُعيد تعريف «القوة»؛ فالقوة اليوم لا تتمثَّلُ في امتلاك «السلاح التقليدي» فحسب، بل في القدرة على «تشفير الوجود» والتحكم في «سرعة التدفق".

أولاً:

أبرز المتغيرات الإقليمية في العام ٢٠٢٥

- ارتباك خريطة التحالفات والتموضعات الإقليمية في العام ٢٠٢٥

تعـزَّزت حالاتُ تنسـيق وتقـارب بين العديد مـن الأطراف الإقليميـة خلال عام ٢٠٢٥، ويمكـن الوقـوف على حالات التنسـيق التالية التي يُرجّـح أن يرتقي بعضها إلى مسـتوى التحالفات ذات الطابـع الاستراتيجي:

1. السعودية وباكستان .. تحالف استراتيجي بنكهة نووية

أعلنـت السـعودية وباكسـتان في ١٧/ ٩/ ٢٠٢٥؛ على وقـع العـدوان الإسرائـيلي على العاصمـة القطريـة الدوحـة في ٩/ ٩/ ٢٠٢٥؛ عـن توقيـع اتفـاق دفـاع استراتيجي مـشترك بين البلديـن «يهـدف إلى «تطويـر جوانـب التعـاون الدفاعـي الثنائيـة، وتعزيـز الـردع المـشترك ضـدَّ أي اعتـداء». وينـصُّ الاتفـاق على أنَّ «أيّ اعتـداء على أيّ مـن البلديـن هـو اعتـداء على كليـهما» وفـق البيـان الصادر عـن الطـرفين[(١)].

وتبرز أهميـة هـذا التحالـف الاستراتيجـي في كونه يُوفّـر فرصة لتكامـل القدرات الباكسـتانية العسـكرية المتقدمـة نوويـاً وفي سلاح الجـو والدفاعات الجويـة، وبين القوة الاقتصاديـة السـعودية المتفوقـة. كما أنّ الاتفاق لم يكن وليد لحظة انفعـال عابرة، بل جاء تتويجـاً لمسـار طويـل مـن التعـاون في مجـالات عديدة، وهـو ما أكَّده مسـؤول سـعودي نقلـت عنه وكالة «رويترز» قوله إن «الاتفاقية الدفاعية بين السـعودية وباكسـتان تعكس تعاونـاً طويل الأمد بين البلدين وليسـت اسـتجابة لأحـداث محـددة»[(٢)]. يضاف إلى ما سـبق تراجـعُ ثقة السـعودية ومختلـف دول الخليج العـربي بجدوى الاتفاقيـات الدفاعية مـع الولايـات المتحدة، لاسـيَّما حين يتعلّـقُ الأمر بالتهديـدات الإسرائيليـة، وهو ما زاد مـن قناعة تلـك الـدول بضرورة تنويع تحالفاتهـا الدفاعية.

(١) السعودية وباكستان توقعان اتفاقية دفاع مشترك | أخبار | الجزيرة نت.

(٢) السعودية وباكستان توقعان اتفاقية دفاع مشترك | أخبار | الجزيرة نت.

2. تركيا وقطر .. تنسيق قوي في عديد الملفات

استمر التواصل والتنسيق عالي المستوى بين البلدين في العديد من الملفات السياسية خلال سنة ٢٠٢٥، امتداداً للعلاقات القوية خلال السنوات السابقة، وظهر بصورة واضحة في الملفين السوري والفلسطيني، لاسيَّما في جهود وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وفي المجال الاقتصادي، عُقدت في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢٥ الدورة الحادية عشرة للجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين في العاصمة القطرية الدوحة، وجرى توقيع أكثر من ١٠٠ وثيقة تعاون في إطار الدورات العشر السابقة[(١)]. وبحسب صحيفة الراية القطرية «يؤكدُ تواترُ انعقاد اجتماعات اللجنة الاستراتيجية العليا بين قطر وتركيا (المستمرة على مدى ١١ عاماً) أنَّ العلاقات الثنائية والتاريخية بين البلدين الحليفين وصلت إلى مرحلة التكامل الاستراتيجي، فالدوحة وأنقرة على تماهٍ تامٍّ تجاه التنسيق الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية»[(٢)].

وفي المجال العسكري، جرى في شهر فبراير ٢٠٢٥ توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين شركة برزان القابضة التابعة لوزارة الدفاع القطرية، وكل من شركتي «م كي إي» و«أسفات» المملوكتين لوزارة الدفاع التركية بهدف تعزيز التعاون في مجالات تكنولوجيا الدفاع والتصنيع العسكري وتبادل الخبرات. وخلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للدوحة في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢٥، جرى التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين، من أبرزها مذكرة التعاون في مجال الصناعات الدفاعية بين وزارة الدفاع القطرية وهيئة الصناعات الدفاعية التركية، في خطوة تؤكد توجه البلدين نحو تعزيز التعاون العسكري وتوسيع الشراكة الدفاعية. كما يُشكل التعاون العسكري بين قطر وتركيا أحد أبرز ركائز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، إذ يتضمن العديد من الجوانب والمجالات الحيوية[(٣)].

3. الإمارات والكيان الصهيوني .. علاقات وطيدة وتعاون سياسي وأمني

(١) البيان المشترك للدورة الحادية عشرة للجنة الاستراتيجية العليا بين دولة قطر والجمهورية التركية.

(٢) قطر وتركيا .. علاقات تاريخية وتكامل استراتيجي - جريدة الراية.

(٣) قطر وتركيا.. تحالف استراتيجي نحو تكامل شامل | الخليج أونلاين.

لم تتأثر العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية القوية بين الإمارات والكيان الصهيوني (التي بدأت بتوقيع «الاتفاقيات الإبراهيمية»[1] في ١٣/ ٨/ ٢٠٢٠) بتداعيات معركة طوفان الأقصى وجرائم الحرب والإبادة الوحشية الإسرائيلية في قطاع غزة، بل تواصلت العلاقات بين الطرفين وشهدت مزيداً من التطوّر والتنسيق في العديد من الملفات الإقليمية.

ويشير معهد دبي لبحوث السياسات العامة إلى أنَّ الإمارات لعبت دوراً رئيسياً في دمج إسرائيل ضمن مبادرات متعددة، كالقيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط، والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا[2].

4. تحالفات إيرانيَّة مأزومة

واجهت تحالفاتُ إيران الإقليمية تَحدِّيات قوية خلال عام ٢٠٢٤، حيث فقدت حليفها السوري، وتعرّض حزب الله لضربة عسكرية وسياسية قوية في المواجهة مع الكيان الصهيوني. ولم تكن سنة ٢٠٢٥ أفضل حالاً، حيث تواصلت أزمة حزب الله في ظل استمرار الضربات الإسرائيلية، وواجهت حركات المقاومة الفلسطينية تحديات متعاظمة في سياق المواجهة الدامية مع الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، كما اختارت الدولة العراقية النأي بالنفس والابتعاد عن إيران وانحازت لأولوياتها القُطرية، وآثرت تجنّب التصعيد مع الإدارة الأمريكية أو مع الكيان الصهيوني الذي وجّه تهديدات قوية بتوجيه ضربات عسكرية للعراق ما لم يُكبح جماح الفصائل العراقية المشاركة في معركة إسناد غزة. وقد استجاب العراق بالفعل للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، وعمل على كبح جماح النشاط العسكري للفصائل العراقية المقرّبة من إيران، ما أدى إلى تحجيم دورها وتوقفها عن مساندة قطاع غزة، وتسبب كذلك بحالة من الفتور في العلاقات العراقية الإيرانية.

5. خطواتٌ متسارعةٌ في تفكّك «محور الاعتدال العربي»

شهدت سنة ٢٠٢٥ تصاعداً لتفكّك ما كان يُعرف بمحور الاعتدال العربي،

(١) هي اتفاقيات وقعت بين الجانب الإسرائيلي وعدد من الدول العربية، بدأت في ٢٠٢٠/٨/١٣ بتوقيع اتفاقيات للتعاون وتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، وفي وقت لاحق انضمت المغرب والسودان لتلك الاتفاقيات.

(٢) يحوث: بين التطبيع والضم: الحسابات الإستراتيجية في العلاقات الإماراتية الإسرائيلية.

الـذي كان يضمُّ مصر والسـعودية والإمارات والبحريـن والأردن، حيث برزت العديد مـن الخلافـات بين الدول المصنّفـة ضمن هـذا المحور خلال السـنوات السـابقة، لتباين المصالح وتعـارض الأولويـات، وبخاصَّة بين السـعودية والإمارات.

غير أن شـهر كانـون الأول/ ديسـمبر ٢٠٢٥ مثّـل ذروة التصعيـد في العلاقـات السـعودية الإماراتيـة على خلفيـة سـيطرة قـوات المجلـس الانتقـالي الجنـوبي في اليمـن المتحالـف مـع الإمـارات على محافظتـي حضرمـوت والمهـرة، حيـث طالبتـه السـعودية بسـحب قواتـه مـن المحافظـتين، وهـو مـا رفضـه المجلـس الجنوبي، ممّـا تسـبب باندلاع مواجهـة مـع السـعودية والمجلـس الرئـاسي اليمنـي، جـرى خلالها حسـم المواجهـة عسـكرياً لصالـح السـعودية. واضطُـرَّ رئيـسُ المجلـس الانتقـالي عيـدروس الزبيـدي، اسـتتباعاً، للهـروب مـن اليمن، ممّـا دفع المجلـس للإعلان عن حَلِّ نفسـه. كما اضطرت الإمـارات لسـحب قواتهـا بعـد مُطالبـة المجلـس الرئـاسي اليمنـي بإنهـاء وجودهـا العسـكري في اليمـن على خلفيـة انحيازهـا ودعمهـا للمجلـس الانتقـالي الجنـوبي.

6. مصر .. حالة انكشاف وبحث عن تنسيقات جديدة

مـع تفـكّك مـا كان يُعـرف بمحـور الاعتـدال العـربي، وتزايـد التباينـات بين مصر وبعـض الـدول الخليجيـة، وتعاظـم التهديـدات الإسرائيليـة للأمـن المصري عبر الضغـوط المتكـررة لتهجير الفلسـطينيين مـن قطاع غزة إلى سـيناء، واجهـت مصر حالة انكشـاف في تحالفاتهـا الإقليميـة، مما دفعها لتعويـض ذلك عبر تعزيز علاقاتهـا الإقليمية الثنائيـة، حيـث انفتحـت بصـورة أكبر على تركيـا في المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والعسـكرية، واسـتأنف البلـدان مناورات «بحـر الصداقة»[(١)] في شرق البحر المتوسـط خلال الـفترة مـن ٢٢ و حتـى ٢٦ أيلول/ سـبتمبر ٢٠٢٥ (بعد انقطاعها لمـدة ١٣ عاماً إثـر توتر العلاقـة بين البلديـن في أعقاب انقلاب العسـكر على الشرعيـة الانتخابية التي صعـدت بالرئيس مرسي إلى سُـدّة الحكـم في مصر). وجرت التدريبات بمشـاركة قوات بحريـة من البلدين (شـملت العديـد من الفرقاطـات والزوارق الهجوميـة والغواصات والطائرات).

(١) بدأت هذه المناورات في عام ٢٠٠٩ وأقيمت خلال أعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ وتوقفت بعد ذلك.

تصاعد الصراعات العسكرية في ٢٠٢٥

شهدت سنة ٢٠٢٥ استمراراً للعديد من الأزمات والصراعات العسكرية التي تميّزت بتفاعلات وتداخلات ذات طابع إقليمي، حتى تلك التي حدثت داخل إطار الدولة الواحدة.

وبعد عامين من الصراع العسكري المحتدم بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية، جرى في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥ توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين تأدّى عنه هدوء نسبي في المواجهات العسكرية (حيث واصلت القوات الإسرائيلية عملياتها العسكرية بوتيرة منخفضة ورفضت وقفها بصورة كاملة، كما رفضت سحب قواتها من القطاع والانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق)؛ وتصاعدٌ في السرديّات الخطابيّة وصراع الصور.

فيما واصلت القوات الإسرائيلية عملياتها العسكرية على الجبهتين السورية واللبنانية، واستباحتها لأراضي الدولتين، رافضةً أيّ قيود تحدُّ من نشاطها العسكري المحموم. فعلى الرغم من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع حزب الله، شنَّت إسرائيل أكثر من ١٬٦٥٣ هجوماً على لبنان عام ٢٠٢٥، بمعدل يقارب خمس هجمات يومياً[(١)].

وفي ١٣/ ٦/ ٢٠٢٥، شنَّ سلاح الجو الإسرائيلي موجة ضربات عسكرية واسعة باستخدام ٢٠٠ طائرة، استهدفت عشرات المواقع النووية والعسكرية والبنية التحتية في إيران، بما في ذلك المرفق النووي الرئيسي في نطنز، كما قتلت العديد من العلماء النوويين والقادة العسكريين. وفي ٢٢ من الشهر نفسه، انضمت الولايات المتحدة إلى الهجمات وقصفت ثلاث منشآت نووية في فوردو ونطنز وأصفهان. وبدورها، قصفت إيران الأهداف الإسرائيلية بمئات الصواريخ والطائرات المُسيّرة وألحقت أضراراً بالعديد من المؤسسات الإسرائيلية الحيويّة.

كما شهدت المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات التدخل السريع تصاعداً كبيراً في ٢٠٢٥، لتدخل الحرب عامها الثالث وسط تقديرات بوصول عدد

(١) كم دولة هاجمتها إسرائيل عام ٢٠٢٥؟ | سياسة | الجزيرة نت.

القتلى إلى نحـو ١٥٠ ألفاً.

وفي اليمن تصاعدت المواجهات العسكرية خلال الأيام الأخيرة من سنة ٢٠٢٥ وبدايات العام ٢٠٢٦، وأسفرت عن سقوط العديد من القتلى، وانتهت بإعلان الوجود العسكري والسياسي للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

وشهدت سوريا خلال العام ٢٠٢٥ العديد من المواجهات العسكرية الداخلية بين قوات الجيش والأمن السوري وبين مليشيات كُرْدِيَّة وعَلويَّة ودُرزيّة. فبدءاً من شهر آذار/ مارس وقعت العديد من الاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات سورية الديمقراطية الكُرديَّة «قسد» واستمرَّت طوال العام، على الرغم من توقيع اتفاق لدمج تلك القوات في مُؤسَّسات الدولة وأجهزتها. وفي الفترة ما بين ٦ وحتى ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٥؛ اندلعت مواجهات مسلحة عنيفة في منطقة الساحل السوري بين قوات الأمن ومجموعات علوية مُسلحة محسوبة على النظام السابق، وأدت تلك المواجهات لسقوط مئات القتلى من الجانبين، وانتهت ببسط القوات الحكومية سيطرتها على تلك المناطق. وفي شهر تموز/ يوليو ٢٠٢٥، اندلعت مواجهات مسلحة في محافظة السويداء بين قوات الأمن السورية ومليشيات دُرزية مسلّحة أسفرت عن سقوط مئات القتلى.

- تهديدات أمنية متفاقمة

واجه الأمن القومي العربي تهديدات خطيرة خلال العام ٢٠٢٥ بتأثير العديد من العوامل، وفي مقدمتها السياسات الإسرائيلية العدوانية المندفعة بتسارع محموم من اليمين الصهيوني الحاكم، الساعي لتنفيذ رؤيته التوسّعية المتطرّفة في المنطقة. حيث عبّرت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين من أعلى المستويات القيادية عن أطماعهم بالتوسّع والسيطرة وإقامة «إسرائيل الكبرى»[(١)]. وتشير السياسات والإجراءات العملية في الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا ولبنان إلى بدء خطوات عملية لتنفيذ المشاريع الإسرائيلية التوسعية. ولم تتوقف التهديدات الإسرائيلية للأمن العربي على دول الطوق المحيطة بفلسطين المحتلة، بل اتسعت لتشمل دولاً عربية أخرى، كما

(١) في مقابلة تلفزيونية مع قناة (i٢٤) الإسرائيلية في ٢٠٢٥/٨/١٢ صرَّحَ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: «إنني في مهمة تاريخية وروحانية، ومرتبط عاطفياً برؤية إسرائيل الكبرى».

جرى في العدوان الإسرائيلي على العاصمة القَطرية الدوحة.

وفضلاً عن التهديدات الحدودية التي شكّلت هاجساً للعديد من الدول العربية في ٢٠٢٥، برزت تهديدات أمنية ناجمة عن استغلال الجانب الإسرائيلي وأطراف دولية أخرى لورقة الأقليات الدينية والإثنية والطائفية، وبرز ذلك بصورة واضحة في الحالة السورية.

- أزمات وتحديات اقتصادية متراكمة

تدخل الاقتصادات العربية العام الجديد ٢٠٢٦ وهي تحمل إرثاً ثقيلاً من المشكلات المزمنة في ٢٠٢٥، حيث انخفضت معدلات النمو، بالترافق مع ارتفاع نسب البطالة ، واتساع مستويات التفاوت الاجتماعي، ومحدودية القدرة على امتصاص الصدمات.

ولعل العامل الأبرز في الدول المصدّرة للنفط، ماثلٌ في تراجع الإيرادات بانخفاض أسعار النفط خلال العام الماضي إلى نحو ٦٠ دولاراً للبرميل.

أما الدول العربية المتوسطة والمنخفضة في مداخيلها، فقد تعرضت لضغط مُركَّب؛ إذ ارتفعت كلفة التمويل الخارجي بفعل أسعار الفائدة المرتفعة من جهة. فيما استمرت الضغوط الداخلية المرتبطة بضعف النمو وقلة فرص العمل، من جهة أخرى. ومع استمرار الاستدانة، تجاوزت نسبة الدين العام في عدد من هذه الدول ١٠٠ بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، مما فاقم من هشاشة الاستقرار المالي والنقدي وقَلَّص من قدرة الحكومات على توسيع الإنفاق الاجتماعي والاستثماري. وفي الوقت نفسه، راوحت البطالة مستوياتها المرتفعة، حيث تُعد الدول العربية من بين الأعلى عالمياً[(١)].

- استهداف الحركات الإسلامية المعتدلة، وهروب الحركات المتشددة نحو "المناطق الرمادية" والسيولة الرقمية

لعلَّ المتغير البنيوي الأبرز للحركة الإسلامية في العام ٢٠٢٥؛ هو القرار الذي

(١) الاقتصادات العربية بين صدمات ٢٠٢٥ وضغوط العام الجديد...

اتخذه دونالد ترمب في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥. لم يكن القرار «تغريدةً» أو «تصريحاً عابراً» فحسب، بل كان «زلزالاً قانونياً» أعاد تعريف التحالفات في المنطقة. إنَّ المتغير البنيوي لعام ٢٠٢٥ أثبت أنَّ «عامل ترمب» نجح في ضرب «الجهاز العصبي» (التنظيم المركزي) للحركة الإسلامية، لكنه فشل في المساس بـ «الخلايا الجذعية» (الوجود الاجتماعي والوجداني).

أما التنظيمات السلفية المتشددة؛ فقد مرت بثلاث مراحل كبرى. بدأت بـ "النخبوية" مع القاعدة، ثم "التمكين" مع داعش (٢٠١٤)، وصولاً إلى "السيولة" في ٢٠٢٦. وتشير بيانات مؤشر الإرهاب العالمي (٢٠٢٥) إلى أن منطقة الساحل الإفريقي باتت تضم ٤٣٪ من ضحايا العنف العالمي. إن هذا الانتقال الجغرافي ليس صدفة، بل هو هروب نحو "المناطق الرمادية" التي خلفها صراع القوى الكبرى وفشل الأنظمة المحلية في تقديم بديل تنموي حقيقي. ولم يعد تنظيم داعش في مطلع ٢٠٢٦، بحاجة لآبار النفط التقليدية؛ فقد حققت "السيادة الرقمية" استقلالاً مالياً عبر العملات المشفرة (Privacy Coins) التي تجاوزت حجم تداولاتها المرتبطة بتمويل الإرهاب ٣٠٠ مليون دولار سنوياً. يجعل هذا "الحصاد البرمجي" من تجفيف المنابع عملية شبه مستحيلة في ظل التشفير الحالي.

ثانياً:

توجُّهات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة عام 2025

1. تركيا تُعزّز حضورها ونفوذها الإقليميَّين

عـززت تركيـا خلال سـنة ٢٠٢٥ حضورهـا السـياسي والأمنـي والاقتصـادي في العديـد مـن الملفـات العربية، سـواء تعلـق الأمـر بالملف السـوري أو الفلسـطيني أو الصومـالي أو الليبـي. فقد قـادت جهود وقـف إطلاق النار في قطاع غـزة وانتزعت دور الوسـيط لوقـف الحـرب في القطـاع وخصوصاً بعـد العـدوان الإسرائـيلي على الدوحة، ولعبـت الـدور الأبـرز في اجـتماع الـدول العربيـة والإسلاميـة الـثماني مـع ترمـب في نيويـورك، والـذي أفضى إلى طـرح خطـة لوقـف إطلاق النـار في القطـاع.

وفي شـهر آب/ أغسـطس ٢٠٢٥ جـرى توقيـع اتفاقيـة تعـاون عسـكري تتـولى تركيـا بموجبهـا تزويـد سـوريا بأنظمـة أسـلحة وأدوات لوجسـتية، كما تتـولى تدريـب الجيـش السـوري على اسـتخدام هـذه المعـدات إذا دعـت الحاجـة[(١)].

وواصلـت تركيـا في ٢٠٢٥ انفتاحهـا السـياسي والاقتصـادي والعسـكري على مصر، وأجـرت مناورات عسـكرية مشتركـة. كما واصلت تطوير علاقاتها مع السـعودية في مختلـف المجالات، وصـولاً إلى التوجه للانـضمام إلى الاتفاق الدفاعـي الاسترايتيجي المنعقد بين السـعودية وباكسـتان.

7. إيران .. انحسار الحضور والتأثير

تراجـع الحضـور الإيـراني في المنطقـة خلال العـام ٢٠٢٥ وواجـه تحديـات صعبة بتـأثير مجموعـة عوامـل؛ مـن بينها سـقوط النظـام السـوري أواخـر ٢٠٢٤، وتداعيات المواجهـة العسـكرية الواسـعة مـع الكيان الصهيـوني في شـهر حزيران/ يونيـو ٢٠٢٥، وتزايـد تـأثير العقوبـات الاقتصاديـة التـي فرضتهـا الولايـات المتحـدة على إيـران بعد وصـول دونالـد ترمـب للسـلطة، وكذلـك نتيجة الأزمـات التـي واجهـت حلفاءها في

(١) تركيا توقع اتفاق تعاون عسكري مع سوريا وتتعهد بتدريب الجيش السوري | يورونيوز.

المنطقة.

وعوضاً عن تعزيز الحضور وتوسيع مساحات النفوذ كما كان عليه الحال خلال سنوات سابقة، باتت أولوية إيران الحفاظ على مساحات حضورها ونفوذها التقليدية في المنطقة، وتعافي حلفائها من الضربات القاسية التي تعرضوا لها خلال العامين الماضيين.

8. الكيان الصهيوني .. الهيمنة وغطرسة القوة وتراجع الصورة والمكانة

بتأثير هيمنة اليمين الصهيوني المتطرّف بشقيه الديني والقومي على مقاليد السلطة التشريعية والتنفيذية في الكيان الصهيوني، اندفعت السياسات الإسرائيلية خلال سنة ٢٠٢٥ باتجاهات أكثر تطرّفاً وعدائية في كل الاتجاهات، وسيطر على سلوك المؤسستين السياسية والعسكرية حالة مندفعة وغير مسبوقة من الصلف والغطرسة في إدارة العلاقة مع مختلف الأطراف الإقليمية، ممّا تسبب بحالة قلق واسعة لدى كثير من دول المنطقة التي باتت تستشعر تهديدات متزايدة ناجمة عن تغيّر الرؤية السياسية والعقيدة الأمنية والسلوك الإسرائيلي.

وأظهر السلوك الإسرائيلي في ٢٠٢٥ تراجع الاهتمام بملف التطبيع مع الأطراف العربية، لصالح أولوية التمدد والتوسّع وإخضاع دول المنطقة وفرض الهيمنة العسكرية والأمنية بالقوة وتنفيذ رؤية اليمين الإسرائيلي.

ونتيجة السلوك المتوحّش والمجازر وجرائم الإبادة التي ارتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة والضفة الغربية، تصاعدت فعاليات الغضب الشعبي على المستوى العالمي واجتاحت قارات العالم، وتواصلت لشهور طويلة خلال ٢٠٢٥، الأمر الذي رسم صورة متوحّشة للكيان لدى شعوب العالم. وفي الوقت ذاته، تشكّل وعي شعبي عالمي أكبر بخصوص طبيعة الصراع في فلسطين المحتلة وبمدى الظلم الذي يعانيه الفلسطينيون الواقعين تحت نير الاحتلال والقمع الإسرائيلي، وتولّدت حالة واسعة من التعاطف مع الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، أسهمت لاحقاً في الضغط على العديد من حكومات العالم لإدانة السلوك الإسرائيلي وللاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو ما أدخل الكيان الصهيوني في أزمة سياسية مع

الكثير من دول العالم وأسهم في تراجع مكانته الدولية.

9. باكستان .. وافد نووي ينخرط في ملفات المنطقة

برزت خلال سنة ٢٠٢٥ مؤشرات قوية على رغبة باكستان بالانخراط في ملفات المنطقة الحيوية، وظهر ذلك بصورة واضحة في الملف الفلسطيني، لاسيَّما ما يتعلق بالموقف من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث كانت باكستان إحدى الدول الثماني التي شاركت في جهود وقف إطلاق النار في غزة. كما أعلنت باكستان موقفاً سياسياً قوياً ضد الهجوم الإسرائيلي على العاصمة القطرية الدوحة، وأدانت الهجوم الإسرائيلي على إيران.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥؛ جرى الإعلان عن توصُّل السودان لصفقة دفاعية كبرى مع باكستان تُقدَّر قيمتها بنحو ١,٥ مليار دولار، في خطوة تهدف إلى تعزيز قدرات الجيش السوداني ورفع جاهزيته العملياتية في ظل الظروف الأمنية المعقدة التي تمرّ بها البلاد. وتضمنت الصفقة تزويد الخرطوم بعشرة طائرات تدريب وهجوم خفيفة من طراز "Karakorum K-8"، إلى جانب أسطول واسع من الطائرات المسيّرة يضم نحو ٢٠ طائرة "شهبار-٢"، و١٥٠ طائرة YIHA-III، و٥٠ طائرة MR-10K، و٥٠ طائرة Ababeel-5، ما يمثل نقلة نوعية في قدرات الاستطلاع والهجوم عن بعد لدى القوات المسلحة السودانية.

كما تشمل الاتفاقية توريد أنظمة دفاع جوي صينية الصنع من طرازي HQ-9 وHQ-6، لتأمين المجال الجوي السوداني ضد التهديدات المحتملة، إضافة إلى ١٥٠ مركبة مدرعة قتالية حديثة تعزز القوة البرية في مختلف الجبهات[(١)].

وفي ٩/ ١/ ٢٠٢٦؛ نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول سابق كبير في القوات الجوية الباكستانية أن باكستان في المراحل النهائية لإبرام صفقة بقيمة ١,٥ مليار دولار لتزويد السودان بأسلحة وطائرات. وأضافت أن ذلك سيشكل «دعما كبيرا لجيش السودان الذي يقاتل قوات الدعم السريع في السودان»[(٢)].

(١) السودان يوقع صفقة دفاعية مع باكستان بقيمة ١.٥ مليار دولار تشمل أنظمة الدفاع الجوي HQ٦؛ و HQ٩.

(٢) حصري-مصادر: باكستان توشك على إكمال صفقة لتزويد السودان بأسلحة وطائرات | رويترز.

10. الولايات المتحدة .. إدارة جديدة بسياسات مندفعة وأولويات اقتصادية

مَثَّلَ تولّي دونالد ترمب مقاليد السلطة في الولايات المتحدة التطوّر الأهم دولياً خلال العام ٢٠٢٥، وانعكس بصورة مباشرة على الأوضاع في المنطقة العربية. وكان واضحاً مدى تركيز ترمب على الملف الاقتصادي بعقد الصفقات وجذب استثمارات خليجية كبيرة، وهو ما تحقق بالفعل خلال زيارته للمنطقة في شهر آيار/مايو ٢٠٢٥، حيث أبرم صفقات تاريخية تجاوزت قيمتها ٣,٢ تريليون دولار مع السعودية وقطر والإمارات، شملت الدفاع والذكاء الاصطناعي والطيران[(١)].

وعلى الصعيد السياسي، كان الملفان الفلسطيني والسوري الأكثر تأثّراً بتوجهات إدارة ترمب، يليهما الملف اللبناني. إذ منح ترمب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضوءاً أخضر للمضي في عدوانه على قطاع غزة من أجل حسم المواجهة عسكريا، وأيّد خطط تفريغ القطاع من سكانه ومارس ضغوطاً شديدة على مصر والأردن لقبول تهجير الفلسطينيين إلى أراضيهما، لكنه عاد في وقت لاحق لممارسة الضغوط على نتنياهو من أجل التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٥، بعدما فشل الجانب الإسرائيلي في تحقيق الحسم العسكري.

وفي سوريا انفتحت إدارة ترمب سياسياً على النظام السوري الجديد ورفعت العقوبات المفروضة عليه، وفي ذات الوقت مارست ضغوطاً قوية من أجل عقد لقاءات سورية إسرائيلية مباشرة لمناقشة الملفات الأمنية العالقة بين الطرفين، ورعت العديد من اللقاءات بين مسؤولين سوريين وإسرائيليين.

كما سعت إدارة ترمب لإعادة الزخم لمسار التطبيع وعقد المزيد من الاتفاقيات الإبراهيمية بين إسرائيل ودول عربية، لاسيما مع السعودية، لكن جهودها في هذا المجال لم تُكلل بالنجاح في ٢٠٢٥، حيث أبدت السعودية تحفُّظاً واضحاً تجاه التقدّم في هذا المسار في ظل رفض الحكومة الإسرائيلية إقامة دولة فلسطينية وفق مشروع حل الدولتين الذي انخرطت السعودية مع فرنسا من أجل إعادة إحيائه وحشد التأييد الدولي له، حيث جرى عقد أكثر من اجتماع دولي بهذا الخصوص خلال سنة ٢٠٢٥.

(١) هدايا واستثمارات وصفقات بتريليونات الدولارات: هكذا عاد ترامب من جولته الخليجية | يورونيوز.

11. الصين .. تعزز حضورها الإقليمي سياسياً وعسكرياً

واصلت الصين جهودها لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في المنطقة خلال سنة ٢٠٢٥ من خلال عدد من الملفات أبرزها الملف الفلسطيني. كما أبدت المزيد من الانفتاح على العلاقة مع الدول الخليجية، وأظهرت مؤشرات قوية إلى إمكانية الانفتاح على النظام السوري الجديد، وبرز دورها بجلاءٍ في المواجهة الباكستانية الهندية في أيار/ مايو ٢٠٢٥ عبر السلاح الصيني الذي أثبت فعاليته في المواجهة، وانتقل التأثير إلى بقية دول المنطقة التي أبدت اهتماماً متزايداً بالتزود بالسلاح الصيني. كما اتخذت موقفاً داعماً لإيران في مواجهة الهجوم الإسرائيلي الأمريكي في حزيران/ يونيو ٢٠٢٥.

وأجرت الصين مُناوراتٍ جويةً مشتركة مع مصر أطلق عليها اسم "نسور الحضارة ٢٠٢٥" خلال الفترة ما بين منتصف نيسان/ أبريل ومطلع أيار/ مايو، ما أثار قلق الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، خصوصاً وأن المناورات شملت استخدام تقنيات حديثة في التشويش والرصد. كما جرت مناورات صينية باكستانية مشتركة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥، وجرى التوافق على إجراء مناورات بحرية جنوب المحيط الهندي قبالة شواطئ جنوب إفريقيا في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ بمشاركة الصين وإيران وروسيا وجنوب إفريقيا، وسط توترات مع الولايات المتحدة التي تراقب بقلق التعاون المتنامي بين الدول المشاركة في المناورات.

12. روسيا .. استمرار الغياب والانشغال بالحرب الإوكرانية

لم يطرأ تطوُّر يُذكر على الدور الروسي في المنطقة خلال سنة ٢٠٢٥، بتأثير الانشغال بالحرب الأوكرانية ومفاوضات وقف إطلاق النار مع الإدارة الأمريكية الجديدة. غير أن روسيا أبدت اهتماما بالصراع الدائر في البحر الأحمر وشمال محيط الهندي من خلال الحضور العسكري والاستخباري والمناورات المشتركة مع عدد من الدول من بينها إيران وباكستان.

وانفتحت روسيا سياسياً على النظام السوري الجديد واستقبلت الرئيس السوري أحمد الشرع في ١٥/ ١٠/ ٢٠٢٥، حيث أكد الشرع والرئيس الروسي

فلاديـمير بـوتين إعادة تفعيـل العلاقات السـورية الروسـية وتعزيـز التعاون السياسـية والاقتصـادي بين البلديـن. كما احتفظـت روسـيا بقواعدهـا العسـكرية في سـوريا، وتقدّمـت بمـقترح يـقضي بعـودة الدوريـات الروسـية إلى المنطقـة الحدوديـة في جنوب سـوريا، بهدف العمـل كقوة فاصلـة بين القوات السـورية والإسرائيليـة، وهو ما رحب بـه الجانب السـوري.

وفلسـطينياً حافظـت روسـيا على موقفها المندد باسـتمرار الحـرب والداعم لوقف إطلاق النـار في قطـاع غـزة، ووجهت انتقـادات متواصلة للجانب الإسرائـيلي. وإضافة إلى ذلـك أبدت روسـيا اهتمامـاً واضحاً بملف الصراع العسـكري في السـودان.

13. الاتحاد الأوروبي .. أوكرانيا هي الأولوية

تواصـل التراجـع في الحضـور والتـأثير الأوروبي في المنطقة بتأثير الانشـغال بإدارة ملـف الحـرب الروسـية الأوكرانيـة التي باتت تشـكل الأولوية الأساسـية على حسـاب بقيـة المناطق، وكذلـك على وقع الانقسـامات الداخليـة بين الأطـراف الأوروبية المؤثرة في الموقـف مـن العدوان على قطـاع غزة ومـن الاعتراف بالدولة الفلسـطيية.

وفـيما برز دور إسـبانيا بصورة قويـة في الدعوة لوقف جرائم الإبـادة في قطاع غزة، نشـطت فرنسـا في جهود إحيـاء مشروع حـلّ الدولـتين والاعتراف بالدولة الفلسـطينية بالتعـاون مـع السـعودية، حيـث عُقـد مؤتمـر دولي بهـذا الخصـوص في نيويـورك خلال شـهر تموز/ يوليـو ٢٠٢٥.

ثالثاً:

المؤشرات البنيوية العامة للحالة الإقليمية في العام 2025

مـن خلال اسـتعراض التطـورات على الصعد المختلفـة تبرز مجموعـة من الملامح البنيويـة العامـة للحالـة الإقليميـة في ٢٠٢٥، من أهمها:

1. استمرار حالة السيولة والاضطراب في التحالفات والتموضعات الإقليمية

تزايـدت حالـة السـيولة في التحالفـات الإقليميـة خلال سـنة ٢٠٢٥، وبقيـت في طـور التشـكّل، وافتقـدت الاسـتقرار والتماسـك. حيث تبلـورت تحالفات وتنسـيقات بين بعـض القـوى الإقليميـة المؤثـرة كما هـو الحال في التحالـف السـعودي الباكسـتاني، والتقـارب التركـي القطـري، فـيما شـهدت بعـض التحالفـات تصدعات وانقسـامات كما هـو الحال مـع محـور «الاعتـدال العـربي»، حيـث تفاقـم التعـارض في الأولويـات والتوجهـات الإقليميـة بين السـعودية والإمـارات وانتقلـت العلاقـة بين الدولـتين إلى مرحلـة مـن المواجهـة المبـاشرة وغير المبـاشرة، ولاسـيَّما في الملـف اليمنـي. وفي تطـوّر لافـت أبـدت تركيا نهايـة ٢٠٢٥ رغبتها بالانـضمام إلى اتفاقية الدفـاع الاستراتيجي بين السـعودية وباكستان.

14. بروز فاعلين إقليميين جدد

شـكّل اقتراب باكسـتان من قضايـا المنطقـة وتفاعلها مـع ملفاتها السـاخنة تطوّراً بالـغ الأهميـة، خصوصاً في ضـوء توجهاتهـا ومواقفهـا الإيجابية المسـاندة لقضايـا الأمة العربيـة والإسلاميـة، واتخاذهـا موقفـاً معاديـاً للكيـان الصهيـوني الـذي انحـاز للهنـد بصـورة صارخـة في المواجهـة مـع باكسـتان في نيسـان/ أبريـل ٢٠٢٥. ويوفّـر انخراط باسـكتان وتفاعلهـا مـع قضايـا المنطقـة فرصـة مهمـة دون شـك لتعزيـز عوامـل القوة والمنعـة وبنـاء موقـف عـربي وإسلامـي وازن ومؤثر.

15. تزايـد تأثـير العامـل الإقليمـي والدولي على حسـاب الـدور والتأثـير العربي ا لمُنْكَفِئَيْن

لم يكن الواقع في ٢٠٢٥ أفضل حالاً من السنوات السابقة فيما يتعلق بضعف تأثير العامل العربي في قضايا المنطقة وبتهميش دور جامعة الدول العربية. وبرزت سلبية الموقف العربي الجماعي بأقوى تجلياتها في إدارة الموقف من جرائم الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة ومن الاعتداءات والانتهاكات المتواصلة للسيادة السورية واللبنانية، الأمر الذي ترك فراغاً في الساحة العربية تقدمت لشغله قوى إقليمية كتركيا وباكستان وإيران، فضلاً عن تدخلات القوى الدولية.

16. تفاقم التهديدات للأمن القومي العربي وللأمن القُطْري في العديد من الدول العربية

حملت سنة ٢٠٢٥ تهديدات بالغة الخطورة لأمن العديد من الدول العربية على المستوى القُطري، وكذلك للأمن القومي العربي، وبرز التحدي الأمني كواحد من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل تعدد مصادر الخطر. وقد تولّد خلال العام المنصرم شعور لدى العديد من الدول العربية بالحاجة للبحث عن تحالفات أمني جديدة ولتنويع مصادر الحماية والتسلح بعد أن تأكد خطأ الرهان على الحماية الأمريكية والاقتصار على التسلّح من مصادر أمريكية حين يتعلق الأمر بالتهديد الإسرائيلي.

17. تراجع الدور الإقليمي الفاعل للكيانات "ما دون الدولة"

خلافاً لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، اللذين تعزّز فيهما دور الحركات غير النظامية وحضورها وتأثيرها كفاعل إقليمي مهم على حساب دور الدول، شهدت سنة ٢٠٢٥ تراجعاً كبيراً في هذا الدور بفعل استهدافها عسكرياً بصورة قوية وواسعة من الكيان الصهيوني والأطراف الدولية. فبعد أن لعب حزب الله اللبناني وجماعة أنصار الله اليمنية (الحوثيون) والفصائل العراقية المسلّحة دوراً مهماً في إسناد المقاومة الفلسطينية في المواجهة مع الكيان الصهيوني أواخر العام ٢٠٢٣ وفي ٢٠٢٤، تراجع دور تلك الحركات وانتقلت من حالة الهجوم إلى الدفاع ولم تعد قادرة على مواصلة دور الإسناد لغزة؛ لانشغالها بالدفاع عن وجودها في مواجهات الاستهدافات والتهديدات العسكرية التي لم تتوقف.

18. تعاظم الاستهداف للحركات الإسلامية والسعي لعزلها سياسياً وقانونياً

واجهت الحركات الإسلامية المعتدلة صعوبات وتحديات بالغة الصعوبة خلال العام ٢٠٢٥، في ظل تصاعد الجهود المحلية والإقليمية والدولية الساعية لشطبها وعزلها سياسياً وقانونيا. ومثّل قرار إدارة ترمب بتصنيف ثلاثة فروع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن ولبنان كمنظمات إرهابية تطوراً مهماً على هذا الصعيد. وقد وجدت الحركات الإسلامية نفسها في ٢٠٢٥ مضطرة لخوض عملية تكيّف صعبة مع التحديات الخطيرة التي تواجهها وتؤثر في مستقبل وجودها وحضورها السياسي والمجتمعي وفي دورها الإقليمي.

19. انتقال ثقل التنظيمات السلفية المتشددة إلى «مناطق السيادة المنقوصة»

يتركز حراك التنظيمات السلفية المتشددة في الساحل الإفريقي والبادية، حيث يجري استغلال المظالم العرقية وفشل التنمية لبناء «دول داخل الدول». وفي الوقت ذاته، استمر التراجع الميداني لدور تلك التنظيمات المتشددة في المنطقة، كما لم تستطع تجاوز أزماتها على مستوى القبول الشعبي لطروحاتها وأفكارها ورؤاها. فيما طرأ تحوُّلٌ نوعيٌّ تمثَّل باستخدام التنظيمات الذكاء الاصطناعي التوليدي، والعملات المشفرة المُعمّاة (Monero)، والويب اللامركزي (Web 3) لبناء بنية تحتية مالية وإعلاميَّة لا يمكن اختراقها، مِمّا يجعل أدوات الحظر التقليدية أسلحة من الماضي. أما مآسي مخيمات الهول والروج (٤٣ ألف شخص) وسجون «قسد» (١٠ آلاف سجين)؛ فما زالت تهدد بنشوء «جيل عَدَمِيّ».

20. تصاعد الصراعات والتناقضات الإثنية والطائفية

بعد سنوات من هيمنة الصراع السنّي الشيعي على مشهد التباينات الداخلية في المنطقة العربية، برزت تحديات جديدة في العام ٢٠٢٥ على هذا الصعيد بعد التغيير السياسي الذي شهدته سوريا، وحصلت مواجهات عسكرية عليى خلفية طائفية وإثنية مع مجموعات مسلحة كردية ودرزية وعلوية. وقد حاول الكيان الصهيوني وبعض الأطراف الدولية استغلال تلك التناقضات لإضعاف الدول العربية وتفتيت مجتمعاتها.

21. نزعة توسعية عدوانية إسرائيلية، وتهديد مشترك للدول العربية والإسلامية

تصاعدت خلال العام ٢٠٢٥ النزعة التوسعية والعدوانية تجاه الشعب الفلسطيني ودول المنطقة، مما كشف عن الشعور بفائض القوة لدى قادة اليمن الصهيوني المتطرّف وعن الرغبة بفرض وقائع جديدة على مختلف دول المنطقة. وفي ضوء استهداف عدد من الدول العربية؛ فلسطين وسوريا ولبنان وقطر، والهجوم العسكري الواسع على إيران في ٢٠٢٥، وتحالف الكيان الصهيوني مع الهند في مواجهة باكستان؛ تزايد الشعور بالخطر المشترك وبضرورة التوافق على آلية لردع التهّور والسلوك الإسرائيلي العدواني.

وفي شهر حزيران/ يونيو، دعا وزير الدفاع الباكستاني خواجة محمد آصف، العالم الإسلامي إلى الاتّحاد في مواجهة إسرائيل على خلفية هجماتها على إيران، وعاد في شهر يناير ٢٠٢٦ ليدعو الولايات المتحدة إلى «اختطاف» رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وتقديمه للمحاكمة على خلفية جرائمه المرتكبة بحق الفلسطينيين. وصرح في مقابلة تلفزيونية بثتها قناة «جيو» الباكستانية أنَّ على واشنطن أن تضطلع باعتقال نتنياهو بالقوة وتقديمه إلى العدالة الدولية. ووصف وزير الدفاع الباكستاني نتنياهو بأنه «أسوأ مجرم في تاريخ البشرية»، مؤكدا أن «المحكمة الجنائية الدولية أصدرت حكما ضده، وأن المجتمع الدولي مُطالب بتنفيذ قراراتها»[(١)].

22. تزايد انخراط الولايات المتحدة في أزمات المنطقة، والتخلّي عن استراتيجية خفض التصعيد

خلافاً لتوجهات ترمب في ولايته الرئاسية الأولى من (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي تبنّى فيها استراتيجية خفض الانخراط في قضايا المنطقة وسحب القوات الأمريكية من سوريا والعراق وتجنّب التورط عسكرياً في صراعات المنطقة لصالح خوض الصراعات الاستراتيجية والمنافسة مع الصين في مناطق أكثر أهمية وحيوية، أظهر سلوك ترمب خلال السنة الأولى من ولايته الرئاسية الثانية تراجعاً واضحاً عن تلك الاستراتيجية واعتماد سياسة تقوم على مزيد من الانخراط في قضايا المنطقة وصراعاتها.

(١) وزير الدفاع الباكستاني يدعو إلى «اختطاف» نتنياهو وتقديمه للمحاكمة - وكالة قدس برس للأنباء : وكالة قدس برس للأنباء.

رابعاً:

المصفوفة التشريحية" للواقع الاقتصادي العربي ٢٠٢٥

. نقاط القوة (The Anchors of Stability)

▪ فوائض "الصناديق السيادية": تمتلك دول الخليج (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت) سيولة ضخمة تُقدر بـ 3.7 تريليون دولار، مما يجعلها "المقرض والمستثمر الأخير" في المنطقة.

▪ التحول الطاقوي الهجين: نجاح دول مثل المغرب، مصر، والإمارات في حجز مقعد ريادي في سوق "الهيدروجين الأخضر" والطاقة الشمسية، مما يخفف الارتهان التاريخي للنفط.

▪ الثروة البشرية "الشابة": بنية ديموغرافية حيث يمثل الشباب تحت سن ٣٠ عاماً أكثر من 60٪، وهي قوة استهلاكية وتقنية هائلة إذا ما أُحسن توظيفها في "الاقتصاد الرقمي".

. نقاط الضعف (The Structural Fractures)

▪ عجز الموازين في "دول الطوق": تعاني مصر، الأردن، تونس، ولبنان من ضغوط هائلة بسبب كلفة خدمة الدين التي تلتهم أكثر من (٤٠-30)٪ من موازناتها العامة.

▪ انخفاض الإنتاجية البينية: التجارة العربية البينية لا تزال تراوح مكانها دون 15٪، مما يجعل المنطقة "جزراً اقتصادية" منعزلة تفتقر لـ "السوق المشتركة".

▪ البطالة الهيكلية: أعلى معدلات بطالة بين الشباب عالمياً (حوالي 25٪)، مع فجوة عميقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات "عصر الرقائق".

. الأزمات الراهنة (The Burning Issues)

▪ تضخم "السلع الأساسية": اضطراب سلاسل التوريد (بسبب أحداث

البحـر الأحمـر والتوتـرات الجيوسياسـية) رفـع كلفـة الشـحن والتأمـين بنسـبة ٪200 لبعـض الموانـئ العربيـة.

▪ أزمـة "النـزوح الاقتصـادي": تحـوُّل دول مثـل السـودان واليمـن وسـوريا إلى "اقتصاديـات الظـل" والبحـث عـن الإغاثـة بـدلاً مـن التنميـة، ممّـا يُشـكل عبئـاً عـلى اقتصاديـات الجـوار.

. التحديات الكبرى (The Strategic Challenges)

▪ تحـدّي "ممـرّ IMEC" مقابـل "قناة السـويس": إعادة رسـم خرائط اللوجسـتيات العالميـة يضـع الاقتصـاد المصري أمام تحـدّي الحفاظ على تنافسـية القنـاة كشريان أوحد.

▪ مـأزق "السـيولة الرقمية": الضغـط الأمريكي لفرض معايـير (CBDC) والرقابة الماليـة الرقميـة يهدد "الخصوصيـة الاقتصادية" للدول العربية السـيادية.

. الفرص المتاحة (The Horizon of Growth)

▪ توطـين الصناعات المتقدمـة: فرصة ذهبية للسـعودية والمغـرب ومصر للدخول في سلاسـل توريد السـيارات الكهربائيـة والبطاريات ومكونـات الطاقة المتجددة.

▪ السـياحة الكونيـة: تحـول مـدن مثـل العـلا، نيـوم، ودبي إلى وجهـات عالميـة تتجـاوز السـياحة التقليديـة إلى "سـياحة الاسـتثمار والمعرفـة".

▪ التكنولوجيـا الماليـة (FinTech): إمكانيـة تجـاوز البيروقراطيـة البنكيـة عـبر منصـات التمويـل الجماعـي والعملات المسـتقرة المدعومـة بالأصول، لدمـج ٪50 من العـرب "غـير المندمجـين بنكيـاً".

خلاصة "الرؤية البومانية[1]" للواقع الاقتصادي العربي:

إنَّ الاقتصـاد العـربي في ٢٠٢٥ هـو "اقتصـاد سـائل"؛ تتدفـق الثـروة فيـه بسرعة نحـو "المراكـز التقنيـة" وتتبخَّـر بسرعة مـن "الهوامـش ذات المديونية العاليـة". لا يكمن

(١) (Baumanian Vision)؛ نسبة لزيجمونت باومان. والمفاهيم المركزية لتلك الرؤية: تسييل القيمة (Liquidity of Value)؛ المستهلك «السائل» مقابل المنتج «الصلب»؛ «النفايات البشرية» اقتصادياً؛ تبخر «السيادة الوطنية» أمام «السيولة المالية» .. وباختصار، إن «الرؤية البومانية» هي المرآة التي ترينا اقتصادنا العربي ككيان «هشّ الروابط»؛ حيث الثروة تتركز في قمة «سائلة» جداً (الاستثمارات الرقمية والسيادية)، بينما القاعدة تعيش في حالة «عدم يقين» دائم (Precarity).

التحـدّي الحقيقـي في "نقـص المـوارد"، بـل في "هندسـة الإدارة" القـادرة على تحويـل فوائـض الخليـج إلى اسـتثمارات إنتاجيـة في دول الوفـرة البشريـة.

المصفوفة التشريحية: الاقتصاد العربي ٢٠٢٥ (عصر السيولة والصلابة)

مكوّنات المصفوفة	التوصيف التشريحي (الواقع ٢٠٢٥)	التأثير الاستراتيجي (الرؤية البومانية/ الفوكوية)
نقاط القوة	1. السيولة السيادية: ٧.٣ تريليون دولار في صناديق الخليج. 2. الهيدروجين الأخضر: ريادة مغربية، مصرية، إماراتية. 3. الديموغرافيا الشابة: ٦٠٪ من السكان تحت سن الثلاثين.	"الصلابة المالية": توفر درعاً ضد الصدمات، لكنها تحتاج لـ تسييل" في مشاريع إنتاجية لا استهلاكية فقط.
نقاط الضعف (Weak-nesses)	1) الارتهان للدولار: تبعية نقدية خانقة لسياسات "ترمب". 2) هشاشة الإنتاج: عجز في الأمن الغذائي والتقني (الرقائق). 3) تشرذم السوق: غياب "التكامل البيني" (التجارة البينية: ١٥٪).	"السيولة الهشة": سهولة تبخر الثروات عند الأزمات؛ غياب "النواة الصلبة" التي تحمي الأمة ككتلة واحدة.
الأزمات (Crises)	1) انفجار الديون: ديون سيادية تلتهم ٤٠٪ من موازنات دول الطوق. 2) تسييل الوعي: هجرة العقول (النزيف المعرفي) نحو الغرب. 3) أزمة البحر الأحمر: اضطراب سلاسل التوريد وكلفة الشحن.	"السلطة الحيوية": استخدام الأزمات كأداة "ضبط اجتماعي"؛ حيث يصبح العيش اليومي هو "القيد" الذي يمنع التفكير في التحرر.
التحديات (Challeng-es)	1) ممر (IMEC): خطر تهميش قناة السويس والمسارات التقليدية. 2) الذكاء الاصطناعي: فجوة رقمية تهدد بتحويلنا لـ "نفايات بيانات". 3) الأمن المائي: تحدي الوجود (النيل، دجلة والفرات).	"البانوبتيكون اللوجستي": الممرات الجديدة ليست تجارة، بل هي "قنوات سيطرة" تُعيد رسم جغرافيا التابع والمتبوع.
الفرص (Opportu-nities)	1) بريكس+: فرصة بناء نظام نقدي موازٍ "متعدد الأقطاب". 2) التكنولوجيا المالية: دمج ٥٠٪ من العرب "غير المندمجين" بنكياً. 3) الاكتفاء الذاتي الميكرو: تشجيع اقتصاديات "الخلايا السحابية".	"المقاومة السائلة": استغلال ثقوب النظام العالمي لبناء "اقتصاد أمة" عابر للحدود، يعتمد على الابتكار لا على "الارتهان".

مصفوفة الصراع الإقليمي: "تشريح السيولة والقدرة" (2025-2026)

القوة الإقليمية	الحالة الاقتصادية (النمط)	نقاط القوة (الصلابة)	نقاط الضعف (السيولة)	الأداة الجيوسياسية
إسرائيل	اقتصاد "السيادة التقنية"	الريادة العالمية في الرقائق والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.	هشاشة الجبهة الداخلية والارتهان شبه المطلق للإسناد الأمريكي.	"الاندماج الوظيفي" عبر ممر (IMEC).
تركيا	اقتصاد "الممر اللوجستي"	قاعدة صناعية وعسكرية صلبة (المسيرات) وموقع حاكم لخطوط الغاز.	التضخم المزمن وتقلب العملة (ليرة سائلة) والديون الخارجية.	"الابتزاز الجغرافي" (بين الناتو والشرق).

القوة الإقليمية	الحالة الاقتصادية (النمط)	نقاط القوة (الصلابة)	نقاط الضعف (السيولة)	الأداة الجيوسياسية
إيران	اقتصاد "المقاومة الصلبة"	اكتفاء ذاتي نسبي ونظام "اقتصاد الظل" العابر للعقوبات.	تهالك البنية التحتية الطاقوية وعزلة النظام المصرفي العالمي.	"تصدير الفوضى الخلّاقة" (لإرباك الممرّات المنافسة).
الكتلة العربية	اقتصاد "الاستقطاب الحاد"	فوائض مالية (الخليج) وثروة ديموغرافية (مصر والمغرب).	غياب "التكامل البيني" والارتهان لاستيراد التكنولوجيا.	"الوساطة والاستثمار" (شراء النفوذ).

خامساً:

سوسيولوجيا الانكسار وإعادة هندسة الذات العربية في العام 2026

. "المجتمع العربي" بين السيولة و الصلابة:

- المجتمع السائل في زمن "ترمب ٢,٠": دخل المجتمع العربي عام ٢٠٢٥ وهو يعيش ذروة ما أسماه زيجمونت باومان بـ "الحداثة السائلة". إنَّ الانكسار الذي أصاب "الدولة الوطنية" لم يتوقف عند حدود السياسة، بل نفذ إلى نخاع "العقد الاجتماعي". ولا نتحدث هنا، عن "تغير اجتماعي" تقليدي، بل عن "تسييل" كامل للهوية الجماعية، حيث تُستبدل الروابط التاريخية الصلبة بـ "شبكات وظيفية" سائلة، ويتحوَّل "المواطن" إلى "رعيَّة رقميَّة" محكومة بخوارزميّات السيادة البديلة.

- إعادة ربط «الجسد المُقطَّع»: وبينما سعت «أركيولوجيا الانكسار» سعيها الحثيث الدؤوب، لتفتيت الهوية العربية إلى كيانات قُطرية لاهثة وراء «الصفقات اللوجستية»، جاءت الهتافات المُوحّدة من الرباط إلى بغداد لتُعيد بناء «المجال العام العربي». لقد أفرز هذا الحراك اجتماعياً، «شبكات تضامن» سحابيَّة عابرة للحدود، تتجاوز «الدولة المستحيلة» لتبحث عن «أمة مُمكنة» في وعي الجيل الجديد.

. "السلطة الحيوية" وإدارة الأجساد في غزة والسودان (تسييل الوجود)

في عام ٢٠٢٥، تجلَّت نظرية ميشيل فوكو حول "السلطة الحيوية" (Biopow-

er) في أبشع صورها الإقليمية. ففي غزة والسودان، لم تعد السلطة (سواءً سلطة الاحتلال أو سلطة الميليشيات المتصارعة) تكتفي بفرض الطاعة، بل أصبحت تمارس "حقَّ الإماتة ومنح الحياة".

١. غزة.. مُختبر "الحياة العارية": تحوَّل الإنسان الغَزّي في ٢٠٢٥ إلى نموذج لما أسماه أغامبين بـ"الإنسان المُسْتَباح". أفرز هذا الواقع اجتماعياً، "صلابةً ميتافيزيقية" مذهلة؛ حيث أُعيد تعريف "الأسرة" و"القبيلة/ العشيرة" لتكون "وحدات مقاومة سحابيَّة". لقد أدّى الانكسار المادّي للمباني لـ"تصلب" في الوعي الجمعي، فبات المجتمع الغزّي هو "النواة الصلبة" الوحيدة في إقليم سائل، مِمّا خلق فجوةً اجتماعيةً-وجدانيةً هائلة بينه وبين المجتمعات العربية "المستهلكة". وفي المقابل، برزت الحراكات الشعبية العربية في أعوام طوفان الأقصى (٢٠٢٣-٢٠٢٥)؛ في ظلّ محاولات «تسييل» القضية الفلسطينية وتحويلها إلى مجرد «أزمة إنسانية» أو «عقبة لوجستية» أمام الممرات الدولية؛ برزت كأقوى تجلٍّ لـ«الصلابة العقائدية» في مواجهة «الحداثة السائلة».

٢. السودان.. تفتيت الكتلة الحيوية: شهد السودان في المقابل، "تسييلاً" قسرياً للمجتمع عبر التهجير المُمنهج. تُمارس "هندسة الإفناء" هنا عبر الجوع والمرض، ممّا أدى لولادة "هويات إثنية شبه متوحشة" حلَّت محل "الهوية الوطنية"، وهو ما يُسهم استراتيجياً بانهيار مفهوم "الشعب" ليحل محله مفهوم "الشتات" (Di-aspora).

. "البانوبتيكون الرقمي" وتنميط العقل العربي

يُمثّل عام ٢٠٢٥ العصر الذهبي للسيطرة عبر «التدفق الهائل للبيانات". فالمجتمع العربي، لاسيما في الخليج ومصر، تعرض لـ "هندسة جمهور" مكثفة.

▪ المراقبة والمعاقبة الرقمية: استبدلت "الدولة" السجن التقليدي بـ "السجن الرقمي" (عبر منصات التواصل وكروت الدعم والرقابة السيبرانية). أدى ذلك اجتماعياً، لولادة "الإنسان ذو البعد الواحد" الذي يخشى "الخوارزمية" أكثر مِمّا يخشى "القانون".

▪ تسييل القيم: بفضل التدفقات المالية السائلة (الصفقات الكبرى بقيمة ٢ , ٣ تريليون دولار)، جرى الترويج لنمط تعاقدي جديد يقوم على "الرفاهية مقابل الصمت". خلق هذا "الاندماج الوظيفي" اجتماعياً، طبقةَ "المواطن العالمي" في بعض مراكز المدن الكبرى (دبي، الرياض، ...)، المنفصلة تماماً عن قضايا "البيئة العربية" المكلومة.

. "البانوبتيكون[1] الرقمي" وتنميط العقل العربي

مأزق "الدولة المستحيلة" وأزمة الشرعية الاجتماعية

يواجه المجتمع العربي عام ٢٠٢٥، وفق رؤية «وائل حلاق»، "استحالة الأخلاق" في ظل الدولة الحديثة.

▪ شبه انهيار للطبقة الوسطى: في دول مثل مصر، وتونس، وغيرهما، أدّى "تسييل العملة" (الجنيه) وتضخم الأسعار إلى "تسييل الطبقة الوسطى"؛ وهي صمام أمان أي مجتمع. فتحوَّلت هذه الطبقة اجتماعياً، من "حاملة للقيم والنهضة" إلى "لاهثة وراء الرغيف"، مما أفسح المجال لبروز "هويات بديلة" (دينية متطرفة؛ أو قبلية/ عشائرية ضيقة) لملء فراغ الدولة التي فقدت "وظيفتها الرعائية".

▪ أثر الحراك الشعبي الداعم لغزة على «البنية الطبقية»: لاحظنا في العام ٢٠٢٥ انخراطاً كثيفاً لـ«الطبقة الوسطى المنسحقة» و«النخب التقنية» في دعم المقاومة، مما حوّل القضية من «شعار سياسي» إلى «نمط حياة» (Life Style). لقد أحرج هذا «التصلب الاجتماعي» «السيولة السياسية» للأنظمة، وأجبرها على اتخاذ مواقف «صلبة» صورياً لامتصاص الغضب الشعبي، مِمّا يعكس قدرة الشارع على «هندسة قرار السلطة» من الأسفل إلى الأعلى.

▪ فجوة الأجيال: جيل ٢٠٢٥ العربي هو جيل "السيادة الرقمية"؛ فهو لا يؤمن بالحدود الجغرافية التي رسمتها سايكس بيكو، بل يؤمن بـ"المجتمعات الافتراضية". يعيش هذا الجيل حالة "انفصام اجتماعي"؛ فجسده في جغرافيا مُحاصرة، وعقله في سحابة رقميَّة عالميَّة.

(١) يرى فوكو أن سجنَ البانوبتيكون (البنثامي) استعارةٌ للمجتمع الحديث، الذي اعتبره منظماً وفق مبدأ المراقبة الشاملة حتى خارج السجون.

■ تحطيم «البانوبتيكون» النفسي: على الرغم من القبضة الأمنية المشددة وأدوات «المراقبة والمعاقبة» (بمفهوم فوكو)، نجحت الحراكات الشعبية الداعمة لغزة في كسر حاجز «الخوف الرقمي». لقد أثبت الشارع العربي في ٢٠٢٥ أنَّ «الرنين الوجداني» تجاه غزة أقوى من «خوارزميات التطويع». فقد خلقَ هذا الحِراكُ حالةً من «السيادة الشعبية البديلة»؛ إذ أسهمت الجماهير بفعالية في منح «الشرعية الأخلاقية» أو سحبها من المشاريع السياسية.

سادساً:

استشراف الحالة الإقليمية في العام 2026

1. يُرَجَّح استمرار حالة السيولة في التحالفات الإقليمية خلال العام الجديد، وتعزيز التحالف الدفاعي السعودي الباكستاني وتوسيعه ليشمل تركيا التي عبّرت عن رغبتها في الانضمام لاتفاقية الدفاع الاستراتيجي السعودية الباكستانية.

وقد أشارت محطة «بلومبيرغ»، إلى أن تركيا تسعى إلى الانضمام للاتفاق الدفاعي بين السعودية وباكستان، وهي خطوة إذا تحققت فستخلق كتلة عسكرية جديدة قوية في منطقة الشرق الأوسط. وأضافت بلومبيرغ أن محادثات تجري بين السعودية وتركيا وباكستان «بلغت مرحلة متقدمة وبات التوصل إلى اتفاق محتملاً جداً»، وأنَّ تركيا ترى في هذا التحالف ما يمكن أن يعزز الأمن والردع، لاسيَّما عندما تتوفر تساؤلات جدّيّة حول مدى جدوى الاعتماد على دول أخرى تربطها علاقات وثيقة بالبلدان الثلاثة. وأوضحت بلومبيرغ أنَّ انضمام تركيا إلى الحلف الدفاعي الاستراتيجي السعودي الباكستاني (الذي جرى توقيعه في الرياض في ١٧/ ٩/ ٢٠٢٥) يُمثل عهداً جديداً في العلاقات بين البلدين وأنقرة[(١)].

كما يُرَجَّحُ أنْ يتواصل التنسيق التركي القطري عالي المستوى إزاء العديد من الملفات الإقليمية، وأن يتعزّز في العام الجديد. فيما تجد الإمارات نفسها في وضع حرج بعد التطورات المتسارعة في اليمن التي حجمت نفوذها الإقليمي، والتي قد لا تتوقف تداعياتها عند حدود اليمن، بل يتوقع أن تتعدّاها إلى مناطق نفوذ أخرى

(١) محادثات «متقدمة» لضم تركيا لـ«الإستراتيجي» السعودي الباكستاني - أخبار السعودية | صحيفة عكاظ.

كالسودان وليبيا والصومال. في الوقت ذاته، يُتوقّع أنْ تواصل الإمارات علاقاتها القوية مع إسرائيل، وهي علاقة تتسبَّب بالكثير من الحرج للإمارات في ظل السياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه دول المنطقة.

وفيما يتعلّق بمصر، يُتوقع أن تستمر حالة الارتباك العامة في تموضع مصر السياسي على المستوى الإقليمي، وأنْ تُواصل انفتاحها على تركيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. في حين تواجه إيران تهديدات أمريكية غير مسبوقة وصلت حدَّ التلويح بشنّ عملية عسكرية ضدّ النظام الإيراني.

2. من المتوقَّع أن يتواصل تحدّي التناقضات والمواجهات الطائفية والإثنية في سوريا على وجه الخصوص خلال العام ٢٠٢٦، فالمواجهات التي اندلعت في العام ٢٠٢٥ لمّا تُحسم بعد، كما لم تتوقف الأطراف الإقليمية الداعمة عن ممارسة دورها في عملية التحريض وتأجيج الخلافات، بل تبدو معنية بمواصلة هذا الدور الذي تعتقد أنه يخدم مصالحها في إضعاف دول المنطقة.

3. لا تتوفر مؤشرات اقتصادية جدية على انفراج قريب محتمل في المتغيرات الأساسية، والعام الجديد مرشح لأن يكون عاماً جديداً من عدم اليقين للاقتصاد العالمي، وللاقتصادات العربية استتباعاً.

ويُرجّح أن تبقى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تحت الضغط، في ظل النمو الاقتصادي الضعيف، وارتفاع الديون، وتفاقم مستويات البطالة والفقر واستمرار المستويات المرتفعة للتضخم، لكن بدرجات متفاوتة بين الدول. فالحروب التجارية التي فجّرتها الإدارة الأميركية ما تزال مستمرة ويتوقع أن تظهر نتائجها خلال العام ٢٠٢٦، ممّا سيخلق بيئة اقتصادية متوترة عالمياً، لاسيما بين المراكز الاقتصادية الكبرى. كما أن حروب الإبادة وعمليات التوسّع الإسرائيلية لم تقتصر على فلسطين، فتداعياتها ما زالت تمتد في الإقليم. وفي الخلفية، تتسع التوترات العسكرية والسياسية عالمياً مثل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد الصراع حول تايوان، والصراعات الأميركية الصينية متعددة الأوجه، وهو ما يضغط على التجارة العالمية وسلاسل التوريد وحركة الاستثمار"[1].

4. "السيادة البديلة" وولادة "السيولة الثورية" (استشراف ٢٠٢٦)

(١) الاقتصادات العربية بين صدمات ٢٠٢٥ وضغوط العام الجديد...

بالنظر إلى "أركيولوجيا الانكسار"، نجد أنَّ عام ٢٠٢٦ سيشهد مخاضاً اجتماعياً نحو "السيادة البديلة":

- الهروب نحو "اللاشكل": بعد تصنيف الحركات الإسلامية المعتدلة كـ"إرهابية" في ٢٠٢٥، قد يتجه المجتمع العربي نحو "التدين السائل"؛ أيْ تديُّن بلا تنظيمات، وبلا قيادات صلبة. ستصبح "القيم"، تدريجياً، عابرةً للحدود عبر تطبيقات مشفرة، مما يجعل "السيطرة الاجتماعية" للدول أمراً مُتعذراً.

- مُجتمعات "المَمَرّ": مع اكتمال ملامح ممر IMEC، ستنشأ طبقة اجتماعية جديدة هي "مجتمع الممرات واللوجستيات"؛ وهي فئة بشرية تدين بالولاء لـ"سرعة التدفق" والشركات العابرة للقارات، لا للأرض أو التاريخ. وستنشأ في المقابل، "مجتمعات الهامش" الغاضبة التي ستعدُّ هذه الممرات "رموزاً للاستعمار الجديد".

- سيكولوجية "الاندماج الإقليمي" القسري

لقد حاول عام ٢٠٢٥ فرض "تطبيع اجتماعي" عبر "تسييل العداء" مع الكيان الصهيوني وتحويله إلى "شراكة وظيفية". لكن التشريح الاجتماعي يُظهر "مقاومة صلبة" كامنة في العقل الباطن العربي.

- الصَّدْع النفسي: هناك حالة من الخِزْي والشعور بـ"الاستلاب الجماعيّ" (Social Alienation)؛ حيث ترى الشعوب طائرات إغاثتها تمرُّ فوق غزة، بينما قرارات دُوَلِها مُرتبطة بـ"صفقات ترمب". هذا الصدع النفسي سيؤدي في ٢٠٢٦ لـ"انفجارات وجدانية" قد لا تتخذ شكل "ثورات شوارع"، بل شكل "انعزال اجتماعيّ شبه كامل" عن مشاريع الدولة، مِمّا يُفقدُ "النظام" فاعِليَّتَه.

- نحو "إنسان صلب" في عالم سائل

إنَّ "أركيولوجيا الانكسار" تخبرنا أنَّ المجتمع العربي في ٢٠٢٦ لن يكون هو نفسه مجتمع ٢٠١١ أو ٢٠١٩. لقد نضج الألم، وتحوَّلت "السيولة" من أداة لهدم القديم إلى وسيلة لبناء "الجديد المُتخفي". إنَّ «مآل» الزخم الشعبي الداعم لغزة في العام ٢٠٢٦ سيُؤدّي إلى ولادة «الوعي المُقاوم السائل». لن يحتاج الناس للخروج في

مظاهـرات مليونيـة دائماً، بـل سـيتحوَّل الدعـم لغـزة إلى «مقاطعـة هيكلية» لـكل ما هو «سـائل» ودخيـل على الهوية. سـيُصبح الشـارع العـربي هو «الـرادار الاجتماعـي» الذي يرصـد أيَّ مُحاولـة لــ «تسـييل» الحقـوق التاريخيـة، ممّا يجعـل عـام ٢٠٢٦ عاماً مُرشّـحاً للاصطـدام بين «إرادة الشـارع الصلبـة» و«خوارزميـات الأنظمة السـائلة».

- خلاصـة "المصفوفـة الاجتماعيـة" لعام ٢٠٢٥ واسـتشراف عـام ٢٠٢٦ ومـا بعده:

المتغير الاجتماعي	الحالة في 2025 (الانكسار)	المآل في 2026 (السيادة البديلة)	الباراديـم المُفسّر
بنية الأسرة	تفتت تدريجي تحت وطأة الفقر والنزوح.	ولادة "الأسر الرقمية" والشبكات العابرة.	الحياة السائلة (باومان)
الهوية الوطنية	ذوبان في "السيولة اللوجستية".	عودة "الهويات العقائدية الصلبة".	الدولة المستحيلة (حلاق)
العقد الاجتماعي	"الرفاهية مقابل الحقوق" (انكسر).	"الحماية الذاتية والتعاون الشبكي".	السلطة الحيوية (فوكو)
الوعي الجمعي	"تنميط رقمي" عبر السوشيال ميديا.	"وعي سحابي" مشفر ومقاوم للرصد.	المراقبة والمعاقبة (فوكو)
الحراك الشعبي	"انفجار وجداني" يتحدّى الرقابة.	تحوُّل الحِراك إلى «مرجعيَّة ضاغطة» تُربك الصفقات اللوجستية.	إرادة القوة والصلابة الوجدانية

يُرجَّـح أنْ يتواصـل اسـتهداف الحـركات الإسلاميـة المعتدلـة والسـعي لتحجيمهـا وإقصائهـا وعـزلها سياسـياً وقانونياً في العـام الجديد. فمتابعـةً لقرار ترمـب التنفيذي في تشريـن الثاني/ نوفـمبر ٢٠٢٥، صنَّفـتْ وزارة الخارجية الأمريكيـة في ١٣/ ١/ ٢٠٢٥ فـروع جماعة الإخـوان المسـلمين في مصر والأردن ولبنان «منـظمات إرهابية»، وفرضت عقوبـات عليها وعلى أعضائهـا. وقال وزير الخارجية الأميركي ماركـو روبيو إنَّ الإدارة الأميركيـة ستسـتخدم جميـع الأدوات المتاحـة لديهـا مـن أجـل حرمـان فـروع الإخوان المسـلمين هـذه مـن مـوارد الانخـراط في الإرهـاب، على حدّ قولـه. وقد صنّفـت وزارة

الخارجية الأميركية الفرع اللبناني للإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية أجنبية، وهو من أشد التصنيفات، ويجعل تقديم الدعم المادي للجماعة جريمة جنائية»[1].

ومن المرجّح أن يبدأ العديد من فروع الإخوان المسلمين في المنطقة عملية تكيّف صعبة مع الواقع الجديد الذي يفرض عليها تحديات ضاغطة غير مسبوقة.

1. في مطلع عام ٢٠٢٦، لم يعد الفضاء الرقمي بالنسبة للتنظيمات السلفية المتشددة مجرد وسيلة للدعاية، بل أصبح «مجالاً سيادياً كاملاً" يعوضها عن خسارة الحواضر الجغرافية مثل الرقة والموصل. إنّ ما نسميه "السيادة الرقمية" هو قدرة التنظيم على بناء بنية تحتية مُشفَّرة، ونظام مالي مُوازٍ، وجهاز قضائيٍّ افتراضيٍّ، بعيداً عن مقصلة الأنظمة العلمانية والرقابة الدولية. ويُتوقع أن تسعى تلك التنظيمات المُتشددة لاستثمار أيّ فوضى أمنية في المنطقة (مِنْ غِرار مناطق قسد في سوريا)، وأيَّ فشلٍ تنموي تقع فيه الدول القُطْرِيَّة (لاسيَّما دول الساحل الإفريقي)؛ وأنْ تتسارع وتيرة اعتمادها الكامل على البنية السيادية الرقمية.

2. تبدو التهديدات الأمنية للأمن الوطني للدول العربية وللأمن القومي العربي مُرجَّحة للاستمرار والتفاقم خلال العام ٢٠٢٦، وتتزايد المؤشرات على توفُّر فرصة لتنسيق جهود عربية وإسلامية مشتركة لمواجهة الأخطار الأمنية التي تستهدف أمن الدول العربية والإسلامية، وبخاصَّة التهديدات الإسرائيلية.

تُوفِّر المُعطيات السياسية في المنطقة فرصة سانحة لتركيا لمواصلة تعزيز حضورها الإقليمي في العام الجديد، استمراراً للنجاحات التي حققتها في الأعوام السابقة. وتبدو تركياً مصّرة على المشاركة في الترتيبات السياسية والأمنية في قطاع غزة على الرغم من معارضة حكومة نتنياهو، وعلى مواصلة دورها الحيوي في سوريا وفي العديد من دول المنطقة.

3. يُظهر الائتلاف اليميني الحاكم في الكيان الصهيوني إصراراً على مواصلة سياساته التوسُّعية وجهود فرض الوقائع على الأرض في المنطقة على حساب الدول العربية. ويُرجّح أن يواصل في العام الجديد إجراءاته لضم مساحات واسعة من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، وأن يتمسك بوجوده العسكري في قطاع غزة، وأن يستمر في اعتداءاته العسكرية واستباحته للسيادة السورية واللبنانية، غير عابئ

(١) إدارة ترامب تصنف الإخوان المسلمين في لبنان ومصر والأردن منظمات إرهابية | أخبار | الجزيرة نت.

بالاتفاقات الأمنية المبرمة مع الطرفين.

مصفوفة: «غزة ٢٠٢٦ بين الهندسة الدولية والواقع الميداني»

بُعد الصراع	المخطط (ترمب/ الاحتلال)	الواقع (الصلابة الغزية)	المرجع الفلسفي
الجغرافيا	تحويل غزة إلى «رصيف لوجستي» لممر IMEC.	التمسك بالأنفاق كـ "جغرافيا بديلة" صلبة.	مرابط النظام؛ حجازي
السكان	التهجير الناعم عبر «التجويع المنهجي البطيء".	"التكافل السيادي" والاكتفاء بالبسيط.	الحياة السائلة؛ باومان
السيادة	إدارة "تكنوقراطية" منزوعة الهوية.	"شرعية الدم" والأحقية التاريخية.	الدولة المستحيلة؛ حلاق
الوعي	"هندسة اليأس" عبر الصدمات.	"هندسة الأمل" والشهادة كفعل تحرر.	سيكولوجية الجماهير؛ لوبون

تُظهر باكستان رغبة متزايدة بالتفاعل مع قضايا المنطقة، ويُرجّح أن تواصل في ٢٠٢٦ تعاونها السياسي والعسكري مع الأطراف العربية وأن تسعى لتحقيق المزيد من الحضور الإقليمي، مستفيدة من وزنها وقدراتها العسكرية.

4. يُرجّح أن تواصل إدارة ترمب في ٢٠٢٦ سياساتها المندفعة وانخراطها في أزمات المنطقة، وتتزايد المؤشرات بصورة قوية على احتمالات تنفيذها عملية عسكرية ضد إيران.

5. تبدو الصين معنية بمواصلة تعزيز علاقاتها مع القوى الفاعلة في المنطقة العربية والإسلامية، في سياق التنافس مع الولايات المتحدة، ولتعزيز نفوذها السياسي، وسعياً لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

6. في ضوء استمرار الحرب الروسية الأوكرانية الضاغطة على الاتحاد الأوروبي والتي تستنزفه سياسياً واقتصادياً وأمنياً، يُرجَّح أن يتواصل التراجع في فاعلية الدور الاوروبي في ملفات المنطقة خلال العام الجديد، استمراراً لما كان عليه الحال في ٢٠٢٥؛ ما لم يطرأ تحول جذري في مصير الحرب الروسية الأوكرانية.

7. يُرجّح أن يستمر تراجع تأثير القوى غير النظامية وحضورها في المنطقة خلال العام الجديد، وأن تواصل جهودها للتعافي وتجاوز الخسائر التي لحقت بها في العامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤.

سابعاً:

التوصيات الاستراتيجية لعام 2026

. خارطة الطريق للتعامل مع الواقع مطلع العام 2026

١) على مستوى الحركات الإسلامية (استراتيجية «الانحناء للعاصفة والتحوّر»):

- التوطين الكامل (Nationalization): ينبغي على الفروع أن تُفصح عن كينونتها بوصفها «أحزاباً وطنية محافظة» تمارس عملها تحت مظلة الدستور المحلي؛ تأكيداً على ما دأبت من ممارسته عبر مشاركاتها السياسية (لاسيَّما البرلمانية) منذ عقود؛ لنزع الذريعة القانونية الأمريكية وفق المصطلح المستخدم: (Subordinate En-tity).

- التحول في العديد من المجالات من «الهياكل الصلبة» إلى «الشبكات المرنة»: التخفف من عبء المقرّات والبيروقراطيات الهرمية التي تحرص الرقابة «الترمبية» على رصدها وتجميدها، والاعتماد على «الإسلام السحابي» والعمل التطوعي اللامركزي.

- عصرنة الخطاب السياسي: الانتقال من التركيز على الشعارات الشعبوية إلى برامج «الحوكمة، والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد»، لمخاطبة «جيل زد (Gen Z)» والشرائح المجتمعية المختلفة وبناء جبهة وطنية عريضة.

- "نهاية الإسلام السياسي" ..؟؟!!

إنَّ عام ٢٠٢٥ لم يكن نهاية الإسلام السياسي. ولكنه وضع (التنظيم الهرمي القطبي) أمام تحديات بالغة الصعوبة. والفرصة في 2026 أمام «إسلام سائل»، أكثر قدرة على النفاذ، وأصعب على الكسر. إنَّ السياسة الأمريكية قد تنجح في إغلاق «المكاتب»، لكنها ستفشل حتماً في إغلاق «العقول» التي تؤمن بأنَّ العدالة والكرامة جزء من عقيدتها.

٢) على المستوى الاجتماعي العربي:

- الاستثمار في "صلابة الفرد" معرفياً وأخلاقياً؛ لأنه هو "البيضة الوحيدة" التي لن تستطيع "مطارق" المَمرّات والصفقات كسرها.

٣) على مستوى الدولة الوطنية العربية (استراتيجية «السيادة والاحتواء»):

- حماية السلم المجتمعي: توصية الحكومات (لاسيَّما في الأردن والكويت) بعدم الانجرار الكامل خلف «التصنيفات الخارجية» الجائرة. إنَّ إقصاء مكون اجتماعي عريض بقرار من واشنطن يُهدد الاستقرار الداخلي. لذا؛ ينبغي «توطين الحلّ» عبر الحوار لا «استيراد القمع» عبر العقوبات.

- استعادة المرجعية الدينية الوطنية: بدلاً من «تأميم الدين» القسري، يتوجَّب على الدول رعاية «إسلام وسطي» يتَّسع للجميع، ويمنع احتكار أي جماعة للدين، مع الحفاظ على حق الأفراد في التنظيم السياسي السلمي.

٤) على مستوى المجتمع الدولي والمراكز البحثية:

- التفريق بين «المقاومة» و«الإرهاب»: الضغط المعرفي لإعادة تعريف المصطلحات. لا يمكن مساواة حركات تدافع عن الأرض (مثل حماس) بتنظيمات عابرة للحدود (مثل داعش). الخلط بينهما يخدم «أمن إسرائيل» فحسب؛ ولا يخدم «الأمن العالمي».

- مراقبة «الرقمنَة الأمنية»: التحذير من استخدام الذكاء الاصطناعي في «التنميط الأيديولوجي» للمواطنين، حيث أصبحت الخوارزميات اليوم تقرر من هو «إرهابي» بناءً على منشور أو تغريدة، وهو ما يقتل الحريات العامة.

٥) توصية خاصة بملف «أمن الممرات والاقتصاد (2026)":

- يتوجَّب التأكيد على أنَّ استقرار «ممر الهند-أوروبا (IMEC)» والمشاريع الكبرى، لا يتحقَّق بقمع الشعوب، بل بدمج كافة القوى الحية في الدورة الاقتصادية. إنَّ سياسة «التجويع المالي» للحركات تدفعها نحو «اقتصاديات الظل»،

مِمّا يهدِّد أمنَ التجارة العالمية أكثر ممّا يحميها.

- جدول العمليات الجراحية العاجلة (2026)

العضو المستهدف	نوع العملية	النتيجة المرجوة
التعليم	استئصال "المناهج التبعية" وزرع "البرمجة والمنطق".	جيل يفكك الخوارزمية ولا يتبعها.
الاستثمار	قطع "التمويلات المشروطة" والتحول لـ"التمويل التشاركي".	سيادة اقتصادية نابعة من الداخل.
الإعلام	بتر "منصات التضليل" وبناء "شبكات الحقيقة" الموازية.	حصانة ضدَّ "هندسة الجمهور".
الارتباط الإقليمي	تجاوز "الحدود الورقية" نحو "الروابط القيمية".	كتلة صلبة عابرة للحدود تمنع الاستفراد.

تحذير الجرّاح:

إنَّ هذه العمليات "مؤلمة" لأنها تتطلب التخلي عن "الرفاهية السائلة" والمصالح القريبة مقابل "السيادة الصلبة" والحرية البعيدة. لكنَّ المآل بدون هذه الجراحة هو "الذوبان الكامل" في أمعاء النظام العالمي الجديد.

مُخطَّط الدراسة

العنوان الرئيسي	رقم الصفحة (تقديري)
مقدمة (التشريح المعرفي لزمن التحوّل)	٢-٣
أولاً: أبرز المتغيرات الإقليمية في العام ٢٠٢٥	٤-٩
ثانياً: توجُّهات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة في العام ٢٠٢٥	٩-١٤
ثالثاً: المؤشرات البنيوية العامة للحالة الإقليمية في العام ٢٠٢٥	١٤-١٧
رابعاً: المصفوفة التشريحية" للواقع الاقتصادي العربي ٢٠٢٥	١٧-١٩
خامساً: سوسيولوجيا الانكسار وإعادة هندسة الذات العربية في العام ٢٠٢٦	١٩-٢١
سادساً: استشراف الحالة الإقليمية في العام ٢٠٢٦	٢١-٢٦
سابعاً: التوصيات لعام ٢٠٢٦	٢٦-٢٧

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023